



تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

((دراسة تحليلية قياسية))

الفترة (1973-1998)

إعداد

عبد الناصر عز الدين بوفخسيم

إشراف

أ. د / محمد عبد العزيز عجمية (مشرفا رئيسا)

أ. د / إسماعيل أحمد الشناوي (مشرفا مساعدا)

جامعة الإسكندرية

كلية التجارة

جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

**تطور هيكل التجارة الخارجية
في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي
(دراسة تحليلية قياسية)
الفترة (1973 - 1998)**

وهي رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،
بقسم الاقتصاد ، بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، بتاريخ
2003/6/18 م ، من قبل الطالب

عبد الناصر عز الدين بوخسيم

لجنة المناقشة

أ. د / محمد عبد العزيز عجمية	(رئيساً)
أ. د / عبد الرحمن يسرى أحمد	(ممتحناً داخلياً)
أ. د / محمد سلطان أبو علي	(ممتحناً خارجياً)

العام الجامعي 2003/2002 م

جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

**تطور هيكل التجارة الخارجية
في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي
(دراسة تحليلية قياسية)
الفترة (1973 - 1998)**

وهي رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،
بقسم الاقتصاد ، بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، بتاريخ
2003/6/18 م ، من قبل الطالب

عبد الناصر عز الدين بوفخسيم

لجنة المناقشة

أ. د / محمد عبد العزيز عجمية	(رئيساً)
أ. د / عبد الرحمن يسري أحمد	(ممتحناً داخلياً)
أ. د / محمد سلطان أبو علي	(ممتحناً خارجياً)

العام الجامعي 2003/2002 م

الحمد

إلى والدي رحمه الله

وإلى والرتي

أطال الله بقاءها وبارك فيها

شكر وتقدير

يسرني ويشرفني في هذا المقام ، أن أتقدم بجزيل شكري ، وعظيم امتناني ، للأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية ، على رعايته التي شملني وأحاطني بها ، منذ أن دخلت هذه الكلية الموقرة ، وعلى كل ما تفضل بتقديره ، من واسع علمه ، وفضل معرفته ، ونبل أخلاقه وشيمه . كما أتقدم بجزيل الشكر للدكتور اسماعيل أحمد الشناوى ، على مساعداته القيّمة ، وآرائه السديدة ، ورحابة صدره ، خاصة أثناء الفترة الأولى من إعداد هذا البحث ، ولا سيما فيما يتعلق بالجزء التطبيقي منه ، مما أثرى فكرة البحث وموضوعه .

وإن لمن دواعي سروري ، أن أتذكر بالجميل والعرفان ، كل أعضاء هيئة التدريس ، بقسم الاقتصاد ، بكلية التجارة ، بجامعة الإسكندرية ، على حسن استقبالهم ، واستعدادهم المستمر لتقديم كل العون ، أثناء فترة إعداد هذا البحث ، وقبل ذلك أثناء الدراسة التمهيدية .

كما أتقدم بوافر شكري وتقديري للأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ، والأستاذ الدكتور محمد سلطان أبو على ، الغنيين عن التعريف ، لاشتراكهما في لجنة مناقشة هذا البحث ، وإبداء الملاحظات السديدة ، والتعديلات الصائبة ، والتي كان من شأنها أن أضفت إلى البحث ، وأسهمت في إثراء المادة العلمية بين دفتيه .

ولا يفوتني في هذا المقام « أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان » لكافة أساتذتي الذين تعلمت على أيديهم في كلية الاقتصاد ، بجامعة قاريونس بينغازي ، وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب ، وكذلك أخي وصديقي الأستاذ حسين رهيط . وذلك على عونهم المستمر ، وملاحظاتهم المثمرة ، خاصة في الجزء التطبيقي من البحث ، مما كان له الأثر الملموس في حل معظم مشكلات القياس الاقتصادي ، التي تعترض مثل هذا النوع من البحوث في الدول النامية .

ولا أنسى كذلك ، أن أعبر عن جليل شكري وامتناني ، لكافة الموظفين بقسم الدراسات العليا ، بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، على حسن معاملتهم ولطف استقبالهم . كما لا يفوتني أن أعترف بخالص الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ عبد الله المطردي ، الذي أشرف على طباعة هذا البحث ، لإخراجه على الصورة المطلوبة واللائقة ، بروح غاية في الكرم ونبل الأخلاق . كذلك لا أنسى أن أشكر أخي وزميلي الأستاذ فيصل الكيخيا ، والذي واصل دعمه وتشجيعه دون كلل أو ملل ، وأجل سفره ، رغم كل الظروف ، للبقاء إلى جانبي في يوم مناقشة هذا البحث .

وأخيراً ، لا أجد الكلمات التي أعبر بها عن عظيم محبتي وجيل احتراممي لوالدي رحمه الله ، ولوالدتي أطلال الله بقاءها وبارك فيها ، ولزوجتي وأبنائي ، ولأشقائي وأصدقائي ، لكل ما تحمّلوه وكابدوه ، ولكل ما أبلاه من تشجيع وعون طوال فترة دراستي الجامعية .

والحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : هيكل التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي	1
1-1 مقدمة	2
2-1 التجارة والنمو ، نظرة عامة	4
3-1 النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية	8
4-1 شروط التبادل الدولي	17
5-1 تطور السياسات التجارية والنمو الاقتصادي	27
1-5-1 إستراتيجية إحلال الواردات	28
2-5-1 الاتجاهات الحديثة في أدب النمو والتجارة	33
6-1 الخلاصة	42
الهوامش	44
الفصل الثاني : هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي (1973-1998م)	48
1-2 مقدمة	49
2-2 مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبي	51
1-2-2 إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	52
2-2-2 نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	56
3-2 الصادرات	58
1-3-2 حجم الصادرات	60
2-3-2 هيكل الصادرات ومعدل نموها	66
4-2 تصنيع النفط وتصدير المنتجات النفطية المصنعة	77
5-2 الواردات	82
1-5-2 تطور هيكل الواردات ومعدل نموها	83

الموضوع	الصفحة
2-5-2 ملاحظات إضافية حول الواردات	92
2-6 آثار التطورات في هيكل التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات	97
2-7 السياسات التجارية	101
2-7-1 سياسة إحلال الواردات	103
2-7-2 سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات	108
2-8 ملخص	117
الهوامش	119
الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين هيكل التجارة والنمو في الاقتصاد	
الليبي (1973 - 1998 م)	124
1-3 مقدمة	125
2-3 هيكل التجارة الخارجية والموازنة العامة	127
1-2-3 هيكل الإيرادات العامة	128
2-2-3 الإنفاق العام	137
3-2-3 عجز الموازنة والدين العام المصرفي	148
3-3 الناتج المحلي الإجمالي	158
1-3-3 هيكل الناتج المحلي الإجمالي	158
2-3-3 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي	170
4-3 هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام	181
5-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	186
6-3 استنتاج	189
الهوامش	194
الفصل الرابع : الإطار النظري لمعادلات النموذج	
1-4 مقدمة :	199
2-4 الإطار النظري لدوال النموذج السلوكية	200

الموضوع	الصفحة
1-2-4 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص	201
2-2-4 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستثماري	211
3-2-4 الإطار النظري لدوال الواردات	217
4-2-4 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستهلاكي العام	223
3-4 الإطار النظري لمتطابقات النموذج	226
1-3-4 الواردات الإجمالية (IM)	226
2-3-4 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	227
3-3-4 الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (GDPNO)	228
4-3-4 الناتج المحلي الصافي (NDP)	229
5-3-4 الدخل الشخصي المتاح (YD)	229
الهوامش	231
الفصل الخامس : النموذج القياسي : التقدير والمحاكاة وتحليل المضاعفات ..	239
1-5 مقدمة :	240
2-5 اختيار طريقة التقدير	242
3-5 تقدير دالة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية	245
4-5 تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص	247
5-5 تقدير دالة الإنفاق الاستثماري الحقيقي	250
6-5 تقدير دالة الواردات الحقيقية من السلع الرأسمالية	252
7-5 تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام	255
8-5 النموذج الكامل	256
1-8-5 معادلات النموذج	257
2-8-5 متغيرات النموذج	258
9-5 ملاحظات حول نتائج التقدير	260
10-5 المحاكاة الديناميكية والتنبؤ	261
11-5 تقييم نموذج المحاكاة	264
12-5 تحليل المضاعفات	272

الموضوع	الصفحة
5-13 تحليل المضاعفات الديناميكية للنموذج.....	273
5-13-1 ملاحظات حول آلية عمل النموذج	275
5-13-2 تحليل المضاعفات حسب التصور الأول	277
5-13-3 تحليل المضاعفات حسب التصور الثاني	281
5-14 استنتاج	285
الهوامش	287
الفصل السادس : ملاحظات ختامية.....	292
6-1 خلاصة الدراسة	293
6-2 نتائج الدراسة	295
6-3 توصيات الدراسة	298
المراجع	302
الملحق الإحصائي	—

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
54 مؤشرات انفتاح الاقتصاد الليبي (1973-1998م)	(1-2)
62 قيمة الصادرات الليبية حسب النوع (1973-1998م)	(2-2)
65 قيمة وكميات وأسعار الصادرات من النفط الخام في الاقتصاد الليبي	(3-2)
67 هيكل الصادرات الليبية (1973-1998م)	(4-2)
70 معدل نمو الصادرات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1973-1998م)	(5-2)
73 أسعار النفط الاسمية والحقيقية لمنظمة أوبك	(6-2)
80 إجمالي الواردات في الاقتصاد الليبي بالأسعار الثابتة (1973-1998م)	(7-2)
80 القيمة الحقيقية للواردات السلعية (1973-1998م)	(8-2)
96 درجة التركيز الجغرافي للواردات في الاقتصاد الليبي (سنوات مختارة)	(9-2)
105 الأهمية النسبية لفئات الواردات (1973-1998م)	(10-2)
107 الاستثمارات الثابتة في قطاع الصناعات التحويلية خلال الخطة (1981-1985م)	(11-2)
110 معدلات النمو الحقيقية للواردات و الصادرات (1973-1998م)	(12-2)
113 الإنفاق الفعلي لميزانية التحويل في قطاعي الزراعة والصناعة	(13-2)
132 الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي (1973-1998م)	(1-3)
139 الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري (1973-1998م)	(2-3)
141 توزيع الإنفاق العام (1973-1998م)	(3-3)
152 عجز الموازنة العامة ومعدلات النمو في الإيرادات العامة والإنفاق العام (1973-1998م)	(4-3)
154 تطور الدين العام المصري ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور عرض النقود (1973-1997م) - (سنوات مختارة)	(5-3)
161 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1973-1998م)	(6-3)

ز

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
166	هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية	(7-3)
172	معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غير النفطي (1973 - 1998م)	(8-3)
177	دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1973-1998م)	(9-3)
183	هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك - سنوات مختارة (1973-1997م)	(10-3)
184	الإنتاجية القطاعية النسبية في الاقتصاد الليبي (سنوات مختارة 1973- 1997م)	(11-3)
187	تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق لسنوات مختارة بالأسعار الثابتة	(12-3)
267	محاكاة نصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية	(1-5)
267	محاكاة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص	(2-5)
268	محاكاة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية	(3-5)
268	محاكاة الإنفاق الحقيقي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي	(4-5)
269	محاكاة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام	(5-5)
269	محاكاة إجمالي الواردات	(6-5)
270	محاكاة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	(7-5)
270	محاكاة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	(8-5)
271	محاكاة الناتج المحلي الصافي	(9-5)
271	محاكاة الدخل الشخصي المتاح	(10-5)
278	القيم الفعلية والافتراضية لتغير السياسة (EX)	(11-5)
279	قيم للمضاعفات الديناميكية حسب التصور الأول	(12-5)
284	القيم الفعلية والقيم الافتراضية لتغيرات السياسة حسب التصور الثاني	(13-5)
284	قيم للمضاعفات الديناميكية حسب التصور الثاني	(14-5)

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
63	صادرات النفط وإجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي (1973-1998م)...	(1-2)
	معدل نمو إجمالي الصادرات ومعدل نمو الصادرات من النفط الخام (1973-1998م)	(2-2)
71	الواردات السلعية في الاقتصاد الليبي (1973-1998)	(3-2)
90	الإيرادات العامة وحصيلة الصادرات النفطية (1973-1998م)	(1-3)
130	الإيرادات العامة والإيرادات النفطية (1973-1998م)	(2-3)
133	الإيرادات العامة والإنفاق العام (1973-1998م)	(3-3)
143	الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري (1973-1998م)	(4-3)
144	عجز الموازنة ، والإيرادات العامة ، والإيرادات النفطية (1973-1998م) ..	(5-3)
149	تطور عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1973-1998م)	(6-3)
153	تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي (1973-1998م)	(7-3)
162	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الناتج المحلي النفطي (1973-1998م)	(8-3)
173	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1973-1996م)	(9-3)
178	الخريطة التدفقية لعلاقات النموذج	(1-5)

الفصل الأول

هيكل التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي

أولاً : مقدمة .

ثانياً : التجارة والنمو ، نظرة عامة .

ثالثاً : النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية .

رابعاً : شروط التبادل الدولي .

خامساً : تطور السياسات التجارية والنمو الاقتصادي .

سادساً : الخلاصة .

1-1 مقدمة :

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والقياس ، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الفترة (1973 - 1998م) . ويستمد هذا الموضوع أهميته ، من واقع الأهمية النسبية المرتفعة لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي من ناحية ، وبالنظر إلى العلاقة بين التطورات التي تحدث في هيكل التجارة الخارجية ، وبين النمو الاقتصادي من ناحية أخرى ، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من آثار على المؤشرات الاقتصادية الكلية ، خاصة ما يتصل منها بالسياسات الاقتصادية المتبعة ، وأوضاع الموازنة العامة وميزان المدفوعات .

وفي الواقع ، يعد قطاع التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل الاقتصاد المحلي ودرجة تقدمه وغموه . إذ فيما تتميز الدول المتقدمة بهيكل متوازن في قطاعها الخارجي ، يعكس تنوع الاقتصاد الداخلي وتوازن هيكله الإنتاجية ، فإن الدول النامية - ومن ضمنها ليبيا - تتسم بهياكل إنتاجية غير متوازنة ، يعبر عنها في صورة اعتماد شديد في هيكل الصادرات على تصدير سلعة أولية واحدة ، أو عدد قليل من السلع الأولية ، بالإضافة إلى اعتماد كبير على الواردات في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات ، المطلوبة لأغراض التنمية ولأغراض الاستهلاك .

وبصفة عامة ، فإن النمو الاقتصادي يؤثر في هيكل التجارة الخارجية مثلما يتأثر به ، فهو يرتبط بالتنوع التصديري المتزايد ، ويقترن بازدياد درجة التصنيع في السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج . كذلك فإن اضطراب النمو الاقتصادي يؤدي إلى حدوث تغيرات في حجم الواردات وفي الأهمية النسبية لفئات الواردات ، مما ينعكس أثره النهائي في صورة نمو متوازن ، يحقق الاستفادة من المكاسب الساكنة والديناميكية للتجارة الدولية ، في إحداث النمو الاقتصادي وضمان إستمراره .

وفي هذا الإطار ، واستناداً إلى النظرية الحديثة في التجارة الدولية ، فإن دولة نامية مثل ليبيا ، تمتلك ميزة نسبية في إنتاج سلعة أولية هي النفط ، يتحتم عليها أن تطور إستغلالها في إنتاج هذه السلعة ، وتصديرها إلى الخارج ، والاستفادة من العملات الأجنبية التي توفرها عائدات التصدير ، في إستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لانطلاق

عملية التنمية ، ومن ثم توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للمجتمع ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، الأمر الذي ينعكس في المحصلة الأخيرة على هيكل التجارة الخارجية في جانبي الصادرات والواردات .

وفي حقيقة الأمر ، فقد كان نمو القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي ، وهو القطاع الموجّه للتصدير أصلاً ، بمثابة المحرك الأساسي للكثير من التطورات التي تحققت سواء على هيكل الناتج وهيكل الاستخدام ، والنمو الاقتصادي ، أو على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار .

وفي هذا المجال ، سوف تقوم هذه الدراسة باستعراض وتحليل كافة هذه الجوانب ، للوقوف على الآثار الناجمة على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ، وذلك في سياق التطورات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية في هذا الاقتصاد خلال فترة الدراسة .

كذلك سوف يتم استخدام أسلوب التحليل الكمي من خلال بناء نموذج قياسي يتم تقدير معلمات معادلاته ، ومحاكاته وتحليل مضاعفاته لدراسة الآثار الناجمة على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد وخاصة الناتج المحلي الإجمالي عند حدوث تغير في أحد متغيرات السياسة حسب التصورات التي تم اقتراحها .

وعلى هذا الأساس تشتمل الدراسة على ستة فصول ، يتناول الفصل الأول منها عرضاً لأهم النظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي ، فيما يتعرض الفصل الثاني لأبرز التطورات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ، بينما يشتمل الفصل الثالث على الآثار الناجمة عن التطورات في هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1973-1998م) .

أما الفصل الرابع فيتناول الإطار النظري لمعادلات النموذج القياسي ، فيما يتكون الفصل الخامس من كل من تقدير المعادلات ، ومحاكاة النموذج وتحليل المضاعفات الديناميكية .

وأخيراً يتضمن الفصل السادس كلاً من خلاصة الدراسة ، والنتائج التي تم استخلاصها ، والتوصيات الصادرة عنها .

1-2 التجارة والنمو ، نظرة عامة :

تعتبر دراسة التجارة الخارجية من بين أقدم وأكثر الفروع جدلاً في علم الاقتصاد ، إذ يعود تأريخها إلى القرن السادس عشر ، أثناء موجة الحماس الأوروبي التجاري للذهب الأسباني . إلا أن هذه الدراسة حظيت بالازدهار المطلوب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عندما كان النمو الاقتصادي الحديث حينئذ مندفعاً بمحرك التجارة الدولية . كما أن الرواد الأوائل في علم الاقتصاد من أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ، عملوا على توفير المفاهيم الأساسية ، والتي استمرت حتى يومنا هذا ، فضلاً عن أن الاهتمام العميق والثابت حول العلاقات الاقتصادية الدولية ما زال مزدهراً وبشكل أكبر هذه الأيام ، لا لأن المجادلات لا تزال حامية بين المدافعين عن المزيد من حرية التجارة وبين معارضتهم ، خاصة في سياق التنمية الاقتصادية فحسب ، ولكن أيضاً لأن المواصلات والاتصالات قد ربطت العالم وبسرعة إلى النقطة التي تحول فيها إلى ما يعرف بالقرية الكونية⁽¹⁾.

وفي الواقع كانت التجارة محركاً للنمو "Engine of Growth" في الدول التي باشرت تنميتها في القرن التاسع عشر ، وقبل ذلك في الدولة الرائدة في الثورة الصناعية وهي بريطانيا⁽²⁾. وقد كان ذلك مثاراً لاهتمام العديد من الاقتصاديين الكلاسيك وبخاصة آدم سميث وجون ستيوارت ميل ، بفكرة أن التجارة محرك للنمو الاقتصادي . حيث أشار ميل في كتاباته في منتصف القرن التاسع عشر ، إلى أن الدخول في التجارة الدولية قد يخلق أحياناً نوعاً من الثورة الصناعية في الدولة التي لم تكن مواردها على درجة عالية من التطور والاستغلال من قبل⁽³⁾.

وفي هذا السياق فقد كان القرن التاسع عشر مفعماً بقيادة الصادرات للنمو الاقتصادي ، ليس فقط في أقاليم المستوطنات الجديدة ، ولكن بشكل أكبر في المحميات البريطانية وفي المستعمرات السابقة المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية . فقد وجدت الدول الصناعية الرائدة أسواقاً في الخارج لكل من منتجاتها القديمة التي أصبحت تنتجها بتكاليف أقل ، ولمنتجاتها الجديدة . وعلى سبيل المثال طوّرت بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر أسواقاً لصادراتها من المنسوجات القطنية ، والقضبان الحديدية ،

والمقطورات والسفن والفحم⁽⁴⁾. ولعل في القسم الأخير من القرن التاسع عشر مثلاً آخر على أهمية التجارة في النمو الاقتصادي ، حيث قامت اليابان عن طريق تصدير الحرير الخام بتوفير الأموال اللازمة لتسديد تكاليف تنمية الاقتصاد المحلي باستيراد السلع الرأسمالية اللازمة ، وإيفاد البعثات للتدريب والتعليم في الخارج⁽⁵⁾.

ويرى "كيند ليرجر" إمكانية أن تعمل قيادة الصادرات لعملية النمو الاقتصادي في القرن العشرين بنفس الروابط التي سادت في القرن التاسع عشر ، إلا أنه وفي سياق تحليله يشدد أكثر على اختلاف العوامل الكامنة وراء كل منهما .

فقد بدأت عملية قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية اعتماداً على التقدم التكنولوجي ، الذي أدى إلى تخفيض أسعار الصادرات ، وجعل من الممكن بيع المزيد من السلع إلى الخارج في منافسة مع المنتجين الأجانب ، خاصةً وأن معظم هذه السلع تنسم بارتفاع مرونة الطلب الداخلية عليها ، مما يسمح بنمو الطلب عليها بسرعة أكبر مع نمو الدخل . أضف إلى ذلك أن هذه العملية أصبحت ذات تغذية عكسية موجبة ، عندما أصبح لدى الدول المتقدمة عناصر إنتاجية إضافية لإحداث المزيد من التوسع . فالزيادة في الإنتاجية من خلال الاستثمارات الجديدة أو التقدم التكنولوجي أو كليهما معاً ، أدت إلى تخفيض الأسعار وزيادة الصادرات وإلى مزيد من الأرباح ، ومن ثم زيادة في الاستثمارات ، ومزيد من الانخفاض في الأسعار ، وبالتالي توسع إضافي في الصادرات ، حيث تزامنت هذه العملية واستمرت مع مزيد من السحب للموارد الإنتاجية وقوة العمل من الاستخدامات ذات الإنتاجية المنخفضة في الاقتصاد ، مثل الزراعة وما شابه ذلك⁽⁶⁾.

وتلخص مثل هذه التجارب ما ينشأ من مكاسب ديناميكية "Dynamic Gains" تنجم عن الدخول في التجارة الدولية ، وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل . فالتجارة الدولية تقضي على عقبة ضيق نطاق السوق الداخلية ، كما أن التوسع في تقسيم العمل يزيد من إنتاجية الموارد عن طريق النمو الذي يحدث في المهارات ، وفي إدخال الأساليب الفنية المتخصصة ، والمعدات الرأسمالية في قطاع الصادرات . كذلك تحقق للاقتصاد وفورات الحجم "Economies of Scale" حيث تعدد المكاسب الناجمة عن التخصص وفورات الحجم بمثابة مكاسب ديناميكية ، لأنها تمثل خلافاً للمكاسب

الساكنة "Static Gains" تحولاً إلى الخارج في حدود إمكانيات الإنتاج باتجاه السلع المنتجة للتصدير . على أن المكاسب من زيادة الإنتاجية في قطاع التصدير والارتفاع في الدخول الحقيقية في هذا القطاع تنتشر إلى بقية الاقتصاد ، وينجم عنها نمو اقتصادي بقيادة قطاع الصادرات "Export - Led Growth"⁽⁷⁾.

بكلمات أخرى ، إذا كان من نتائج الدخول في التجارة الدولية زيادة الدخل القومي، فإن الزيادة في الادخار سوف تؤدي إلى إحداث استثمارات منتجة ، وبحيث يمكن وصف النمو التالي في الدخل القومي بأنه مكسب ديناميكي آخر من التجارة الدولية.

وفي هذا السياق يشدد الأدب الاقتصادي حول التجارة الدولية على التوقع بأن التجارة يمكنها أن تزيد الرخاء عن طريق تحريك الاقتصاد ونقله إلى ما وراء حدود إمكانيات الإنتاج لديه من ناحية ، وفي الوقت نفسه بتحريك تلك الحدود إلى الخارج من ناحية أخرى⁽⁸⁾.

وهكذا ومع أن الفكرة القائلة بأن التجارة محرك للنمو الاقتصادي « قد أبديت في سياق التطورات الاقتصادية التي شهدها القرن التاسع عشر، إلا أن عدداً من الاقتصاديين درجوا على التأكيد بإمكانية تطبيق نفس الفكرة على الدول النامية في القرن العشرين .

فمن جانبه يستنتج "هابرلر" على سبيل المثال ، أن التجارة الدولية قدمت إسهاماً بالغاً في التنمية الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وأن من المتوقع أن تقسم إسهامات أكبر في التنمية الاقتصادية مستقبلاً إذا ما أتيحت لها أن تعمل بصورة حرة . أما "كينونكروس" "Cairncross" فيرى أن التجارة تقريباً وعلى الدوام هي التي خلقت الدافع إلى التنمية ، ووفرت الخبرة والمعرفة التي يسرت التنمية وهيأت الوسائل لإنجازها⁽⁹⁾، فيما يلخص "هابرلر" منافع التجارة للدول النامية في توفير الوسائل المادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام وغيرها اللازمة لعملية التنمية ، وفي العمل على نشر المعرفة التكنولوجية ، ونقل الأفكار والخبرات والمهارات والقدرات الإدارية ، كما اعتبرها وسيلة لنقل رؤوس الأموال بين الدول ، وسياسة مثلى لمقاومة الاحتكار ، وأفضل وسيلة تضمن وجود درجة سليمة من المنافسة الحرة⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من المزايا المتعددة التي يوردها القائلون بأهمية التجارة الدولية لدعم النمو الاقتصادي ، تبرز على الناحية الأخرى مجموعة ثانية من الاقتصاديين من بينهم غونار ميردال "Gunnar Myrdal" وراؤول بريش "Raul Prebisch" وهانز سينجر "Hans Singer" ، ترى أن المكاسب من التجارة تتضمن تحيزاً لمصلحة الدول الصناعية المتقدمة ، وأن التجارة الخارجية قد أعاقَت التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة النامية ، وأنها خلافاً لتوقعات النظرية التقليدية في التجارة ، قد عملت في الواقع على تشديد التفاوت الدولي⁽¹¹⁾.

وفي نفس السياق عمل كل من رانجر "Ranger" ونيركسه "Nurkse" على الفصل بين النمو في القرن التاسع عشر ، والذي تحقّق بصفة عامة في إطار قيادة الصادرات ، وبين النمو في القرن العشرين ، والذي باستثناء الدول المتقدمة ، لم يتحقّق في إطار قيادة الصادرات ، من منظور أن الصادرات ، يمكن أن تكون قطاعاً قائداً للنمو ، أو مثبطاً له "Lagging"⁽¹²⁾.

وفي حقيقة الأمر ، فقد كتب الكثير حول دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، خاصة في سياق الظروف التي تواجهها الدول النامية اليوم . وفي هذا الإطار أثّرت العديد من التساؤلات عن أثر النمو الاقتصادي بأشكاله المتعددة على اتجاه وحجم ومكونات التجارة الخارجية ، وبشكل معاكس عما تعنيه التجارة الخارجية بالنظر إلى مسار النمو في أي اقتصاد كان ، وكذلك عما تتضمنه البدائل السياسية المتاحة ، وعن سلوك شروط التبادل الدولي "Terms of Trade" للدولة عندما يحدث النمو والتغير من ناحية المستوى والهيكل في اقتصادها وفي اقتصاديات شركائها التجاريين⁽¹³⁾.

لقد تم تناول موضوع التجارة الخارجية والنمو ، وتحليله على نطاق واسع ، إلا أن النتائج التي تم استخلاصها من مختلف الدراسات بالخصوص ، لم تكن على درجة من التوافق والانسجام ، سواء بالنظر إلى المنطلقات الفكرية والمواقف الاجتماعية للباحثين ، أو بالنظر إلى مصالح الأطراف التي يمثلونها . فإذ يرى البعض أن التفاعلات الممكنة بين التجارة والنمو مصدر مهم للمكاسب التي يمكن أن تحقّقها الاقتصاديات النامية ، فإن

البعض الآخر ينكر الدلالات المهمة في هذا السياق ، حيث نشأ عن ذلك عديد من المجادلات مع وضد حرية التجارة فيما يتصل بالاقتصاديات النامية .

ومع الاعتراف بإمكانية أن تلعب التجارة دوراً قائداً في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية اليوم ، مثلما فعلت في العديد من الاقتصاديات التي حققت تقدمها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وبغض النظر عما يثار حول انخفاض شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول المنتجة للسلع الأولية ، فإن السؤال المهم الذي يفرض نفسه في هذا الإطار يمكن أن يثار حول النقطتين التاليتين⁽¹⁴⁾.

- 1- القوة الفعالة لقطاع التجارة أمام بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- 2- فعالية الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع الصادرات وبقية القطاعات الأخرى في الاقتصاد .

وتستلزم الإجابة على هذين التساؤلين ، ضرورة التعرض لأفكار ونظريات المنادين بحرية التجارة باعتبارها باعثاً على النمو الاقتصادي ، ومحفزاً له ، وعلى آراء وأفكار المعارضين لحرية التجارة ، ومن منظور أن الظروف السائدة في عالم اليوم ، وعلى خلاف ما كان سائداً في القرن التاسع عشر ، تجعل من التجارة الحرة ، عائقاً أمام النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية .

1-3 : النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية :

"The Classical and The Neoclassical Model"

يعد مبدأ الميزة النسبية واحداً من الأفكار الكبرى في علم الاقتصاد ، ومنطلقاً رئيسياً لفهم العديد من الظواهر الاقتصادية المختلفة . وعلى الرغم من أن تطوير الفكرة الرئيسية لهذا المبدأ تحقق على أيدي الاقتصاديين الكلاسيك في إنجلترا ، إلا أنها ترتبط في المقام الأول بالاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو⁽¹⁵⁾.

وبصفة عامة تتوفر لدولة ما ميزة نسبية أو ميزة مقارنة في إنتاج سلعة معينة بالقياس إلى سلعة أخرى ، عندما تكون الأسعار النسبية لهذه السلعة مقاسة بوحدات من السلعة الأخرى ، أقل منها في الدولة المعنية ، بالمقارنة مع الدولة أو الدول الأخرى⁽¹⁶⁾.

وتمثل نظرية ريكاردو في أن عدم قدرة كل من العمل ورأس المال على التنقل على المستوى الدولي ، سوف تؤدي إلى اختلاف رئيسي بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية . إذ تؤدي قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بحرية داخل كل دولة إلى تعادل معدلات الأجور والأرباح فيما بين الأقاليم المختلفة . أما فيما بين الدول فإن عدم القدرة النسبية لعناصر الإنتاج على التنقل ، سترك أثراً دائماً في معدلات الأجور والأرباح . وذلك من منظور أن التجارة تحكمها تكاليف العمل . عليه فإن المقارنات بين التكلفة البسيطة للعمل على أساس من المزايا المطلقة « سوف تكون غير كافية لتحديد التخصيص الكفء للموارد ، إذ من الممكن أن يكون تصدير سلعة ما مفيداً من دولة مرتفعة التكلفة إلى دولة منخفضة التكلفة في إنتاج هذه السلعة . ومن هذا المنطلق يرى ريكاردو أن المقارنة يجب أن تتم على أساس من الميزة النسبية ، لا على أساس من الميزة المطلقة .

ومن هذا المنطلق ، تؤكد نظرية الميزات النسبية أن على الدولة أن تخصص في تصدير المنتجات التي يمكن أن تنتجها عند أقل مستوى من التكاليف النسبية ، حيث تكون هذه الظاهرة المتمثلة في الاختلافات في الميزات النسبية هي الباعث على قيام التجارة الدولية بين مختلف الدول في العالم⁽¹⁷⁾.

ومن زاوية أخرى تعبر نظرية أو قانون الميزات النسبية "Comparative Advantages" أو التكاليف النسبية "Comparative Costs" تطبيقاً لمبدأ تعظيم قيمة الإنتاج من خلال التجارة الدولية، عن طريق نقل كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى القطاع الإنتاجي الذي يحقق فيه أعلى قيمة إنتاجية حدية ، بمعنى أن الدول يمكنها ضبط (تعديل) إنتاجها ، وبأقل تكلفة ممكنة ، على طول منحني إمكانيات إنتاجها . فعندما تقوم الدولة باستثمار موارد إضافية لدعم النمو الاقتصادي ، فإنها تفعل ذلك كاستجابة لميكانيكية نظام الأسعار ، حيث يتم تعظيم الدخل والناتج ، عند التخصيص في إنتاج السلع التي تتوفر على ميزة نسبية في إنتاجها وبكفاءة إنتاجية أعلى⁽¹⁸⁾.

وفي إطار من حرية التجارة ، وتحت مجموعة من الفروض أبرزها سيادة المنافسة الكاملة ، وحرية الحركة التامة لعناصر الإنتاج داخل كل دولة ، وعدم السماح بحرية حركة عناصر الإنتاج فيما بين الدول « فإن قوى السوق سوف تؤدي إلى تخصص كل

دولة في نوع معين من الإنتاج ، بحيث تستفيد من مزاياها النسبية بالكامل ، ومن ثم ينجم عن ذلك تعظيم للرفاه في كل دولة على مستوى العالم أجمع⁽¹⁹⁾.

ومن هنا يتبين أن التجارة الدولية وفقاً لنظرية المزايا النسبية تلعب دوراً مهماً في إعادة تخصيص الموارد المتاحة بين الاستخدامات المختلفة ، بهدف الوصول إلى أعلى إنتاجية حدية لعناصر الإنتاج . إذ يتم سحب العناصر الإنتاجية من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة ، وإعادة تخصيصها إلى القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على كفاءة إنتاجية عالية ، في إطار من المزايا النسبية للدولة الداخلة في التجارة الدولية . وهو الأمر الذي ينعكس في المحصلة الأخيرة في زيادة الدخل والادخار والاستثمار ، وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي .

وفي الواقع تعتبر النظرية التقليدية "Classical" حول حرية التجارة الدولية ، نموذجاً ساكناً "Static Model" ، مبني بشكل صارم على عنصر إنتاجي متغير واحد يتمثل في تكلفة عنصر العمل ، حيث ارتبط هذا النموذج في المقام الأول بالمفكر الاقتصادي ديفيد ريكاردو ، إلا أن جون ستورات ميل قام في منتصف القرن بإجراء بعض التعديلات عليه ، ثم تم تنقيحه في القرن العشرين من قبل الاقتصاديين السويديين إلى هيكشر "Eli Hecksher" وبرتيل أولين "Bertil Ohlin" ، ليأخذ في الاعتبار الاختلافات في عرض عناصر الإنتاج بين الدول ، خاصة العمل والأرض ورأس المال ، وأثر ذلك على التخصص الدولي .

فمن جانبها بينت نظرية هيكشر - أولين حول حرية التجارة الدولية أن السبب وراء اختلاف التكاليف النسبية في إنتاج السلع المختلفة بين الدول ، يكمن في اختلاف الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة . وقد وفرت هذه النظرية إمكانية الوصف التحليلي لأثر النمو الاقتصادي على أنماط التجارة ، وأثر التجارة على هيكل الاقتصاد ، وعلى العوائد أو المدفوعات لمختلف عناصر الإنتاج⁽²⁰⁾.

وتتمثل الاستنتاجات الرئيسية للنموذج النيوكلاسيكي حول حرية التجارة ، في أن الدول تحقق مكاسب عند دخولها في التجارة الدولية ، فيما يزداد الإنتاج العالمي تبعاً لذلك . وبالإضافة إلى هذه الاستنتاجات هنالك استنتاجات أخرى ، فبسبب تزايد

تكاليف الفرصة المضاعفة المرتبطة بانتقال الموارد فيما بين السلع ، التي يتطلب إنتاجها كثافة مختلفة في استخدام عناصر الإنتاج ، فإن التخصيص الكامل سوف لن يتحقق كما في النموذج البسيط لنظرية الميزة النسبية ، بل إن الدول سوف تميل إلى التخصيص في تلك المنتجات التي يستلزم إنتاجها استخداماً كثيفاً نسبياً لعناصر الإنتاج المتوفرة لديها بشكل نسبي . كما أنها سوف تعوض الندرة النسبية في الموارد لديها عن طريق استيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً للعنصر الإنتاجي النادر نسبياً . إلا أن زيادة التكاليف المحلية ، ومن ثم الأسعار المحلية بشكل يتجاوز الأسعار العالمية ، من شأنه أن يمنع التخصيص الكامل من الظهور .

أما النتيجة الثانية فتمثل في أنه بتحديد تكنولوجيا إنتاج متطابقة على مستوى العالم، فإن التساوي بين الأسعار النسبية للمنتجات المحلية مع الأسعار النسبية العالمية في إطار من حرية التجارة ، سوف يؤدي إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج في كل الدول الداخلة في التجارة الدولية⁽²¹⁾.

إذ أن معدلات الأجور سوف تزداد في الدول التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر العمل، نتيجة للاستخدام المتزايد والمكثف لهذا العنصر الإنتاجي ، فيما تنخفض من ناحية أخرى أسعار العنصر الإنتاجي النادر نسبياً بسبب الاستخدام المتناقص له ، والناجم عن التركيز على إنتاج السلع التي تحتاج إلى كثافة عمالية نسبية أكبر في عمليات إنتاجها ، والعكس صحيح ، مما يؤدي في المطاف الأخير حسب تنبؤات نظرية الوفرة النسبية إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج على المستوى الدولي .

كذلك تنبأ نظرية الوفرة النسبية بأن المردود الاقتصادي لملاك الموارد المتوفرة نسبياً داخل الدولة المنخرطة في التجارة الدولية ، سوف يزداد بالنظر إلى المردود الذي يتحصل عليه ملاك الموارد النادرة نسبياً ، وذلك مع الاستخدام المكثف لعنصر الإنتاج المتاح نسبياً. وهو ما يعني في الدول النامية زيادة في تلك النسبة من الدخل القومي الذاهبة إلى عنصر العمل . حيث تكون هذه النسبة أقل في غياب التجارة الدولية ، مما يعني أن التجارة تميل إلى تشجيع المزيد من المساواة في توزيع الدخل محلياً .

وأخيراً تستتج النظرية أنه عن طريق تمكين الدول من التحرك إلى ما وراء منحني إمكانيات إنتاجها من خلال التجارة الدولية ، وعن طريق الحصول على رأس المال إلى جانب السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الدول الأخرى في العالم ، فإن التجارة سوف تحفز النمو ، بل سوف تكون محركاً للنمو الاقتصادي. كذلك فإن التجارة تمكن الدولة من الحصول على تلك المواد الأولية والمنتجات الباهظة الثمن محلياً ، مثل المعرفة والأفكار والتقنيات الحديثة ، والتي تكون متوفرة بشكل أقل نسبياً على المستوى المحلي ، وبأسعار أقل في السوق العالمية. ومن ثم فإن التجارة يمكنها أن توفر ظروفاً لنمو أكثر اعتماداً على الخارج ، وعلى النفس ، فيما يتعلق بتطوير الإنتاج الصناعي داخل الدولة المنخرطة في التجارة الدولية .

وفي الواقع فإن مجمل هذه الاستنتاجات مشتق من عدد من الفروض الصريحة والضمنية ، والتي تتناقض في اتجاهات عدة مع حقيقة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة. كما أن هذه النظرية تؤدي غالباً إلى استنتاجات ليس لها علاقة بتجربة التجارة الدولية التاريخية والمعاصرة للعديد من الدول النامية .

ويمكن في هذا السياق تلخيص الفروض الستة الأساسية لنموذج التجارة النيوكلاسيكي ، والتي سنرى أن الكثيرين دعوا إلى إعادة النظر فيها وذلك على النحو التالي :

- 1- كل الموارد الإنتاجية ثابتة كمياً ونوعياً عبر كل الدول . كما أن هذه الموارد موزعة بالكامل ، ولا توجد حرية لحركة عناصر الإنتاج بين الدول .
- 2- تكنولوجيا الإنتاج ثابتة أو متماثلة ومتاحة مجاناً وبحرية لكل الدول . زد على ذلك أن نشر مثل هذه التكنولوجيا من شأنه أن يعم بالفائدة على الجميع . كذلك فإن أذواق المستهلكين ثابتة ومتماثلة ومستقلة عن تأثيرات المنتجين ، بمعنى أن سيادة المستهلك سائدة على المستوى الدولي⁽²²⁾.

3- في داخل الدولة ، تتحرك عناصر الإنتاج بحرية تامة فيما بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، فيما يتميز الاقتصاد ككل بسيادة المنافسة الكاملة ، مع عدم وجود مخاطر أو حالات عدم تأكد .

4- لا تلعب الحكومات الوطنية أي دور في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبالتالي فإن التجارة الدولية تقوم أساساً بين منتجين يسعون لتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح . كما أن الأسعار العالمية تتحدد بالتفاعل بين قوى العرض والطلب .

5- التجارة في حالة توازن بالنسبة لكل دولة في أي نقطة زمنية ، وكل الاقتصادات قادرة بسرعة ويسر على أن تتعدل تجاه أي تغيرات في الأسعار العالمية .

6- مكاسب التجارة التي تحققها أي دولة تعود بالنفع على مواطنيها .

وفي حقيقة الأمر فقد تعرضت النظرية النيوكلاسيكية أو نظرية الوفرة النسبية إلى الكثير من الانتقادات التي وجهت إلى الفروض الأساسية التي تقوم عليها ، وأسفر ذلك عن ظهور نماذج أخرى حول موضوع التجارة الدولية والنمو الاقتصادي قائمة أساساً على انتقاد هذه الفروض « مثل نماذج الشمال والجنوب ، ونماذج التجارة كمنفذ للفائض ، ونماذج الهيكلين ، حيث أبرزت هذه النماذج بشكل صريح أو ضمني ، تعارض الفروض الأساسية للنظرية مع واقع العلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصة ما يتصل بالتبادل التجاري بين الدول النامية والدول المتقدمة .

فمن جانبها سعت نماذج الشمال - الجنوب إلى دحض الفرض المبدئي المتعلق بثبات الموارد الإنتاجية كمّاً ونوعاً ، وذلك من منظور أن الاقتصاد العالمي يتميز بالتغير السريع وأن عناصر الإنتاج ليست ثابتة كمياً ونوعياً ، وأن الوفرة النسبية في الموارد بالإضافة إلى التكاليف المقارنة ليست معطاة أو محددة سلفاً ، وإنما هي في حالة تغير ساكن . زد على ذلك أنها غالباً ما تتحدد بناءً على طبيعة وخصائص التخصص الدولي . ويعني القبول بهذا الفرض قيام شكل من أشكال التجارة غير المتكافئة (Unequal Trade) على المستوى الدولي ، حسب نموذج الشمال - الجنوب ، إذ أن الدول الغنية في الشمال ومن

واقع وفرة نسبية مرتفعة في عناصر إنتاج حيوية ، مثل رأس المال « والقدرة التنظيمية ، والعمالة الماهرة والمدرية أملت لها ظروف تاريخية ، سوف تخصص في إنتاج السلع التي تتطلب استخداماً مكثفاً لهذه العناصر الإنتاجية ، وهي السلع المصنعة ، بكل ما يتضمنه ذلك من توفير للظروف الضرورية والخوافز الاقتصادية لمزيد من التقدم والنمو فيها . ومن الناحية الأخرى تخصص دول الجنوب الفقيرة في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها استخداماً نسبياً أعلى للموارد المتوفرة فيها مثل العمالة غير المدربة « مع كل ما تتضمنه ظروف الطلب العالمي وشروط التبادل الدولي من تحيز ضد هذا النوع من السلع .

ويناقش نموذج الشمال - الجنوب في أن الوفرة النسبية الأعلى لعنصر رأس المال في الشمال الصناعي ، سوف تولد وفورات داخلية وخارجية أعلى في الإنتاج الصناعي ، إضافة إلى معدلات أعلى من الأرباح ، وأن هذا من شأنه أن يحفز مع ازدياد القوة الاحتكارية ، تحقيق معدلات أعلى من النمو في دول الشمال ، من خلال مزيد من التراكم الرأسمالي . ونتيجة لذلك ، فإن النمو السريع في الشمال الغني سوف يطور ميزة نسبية تراكمية فوق النمو المتباطئ لدول الجنوب .

فإذا ما تمت إضافة الفروقات في مرونة الطلب الداخلية ، بين السلع المصنعة والسلع الأولية ، وتحركات رأس المال من دول الجنوب إلى دول الشمال عبر ما يعرف بهروب رأس المال "Capital Flight" ، والذي ظهر بشكل واضح في الثمانينيات ، فإن النظرة التشاؤمية حول واقع التجارة الدولية « خاصة ما يتصل بالدول النامية سوف تتأكد دون شك .

أما الافتراض بسيادة التوظيف الكامل لكافة الموارد الاقتصادية ، فإنه يغفل عن حقيقة البطالة الواسعة الانتشار في الدول النامية . وهو ما دفع البعض إلى افتراض أن يوفر ذلك فرصة مناسبة للتوسع في القدرات الإنتاجية وفي الدخل ، دون تكاليف حقيقية تذكر في الدولة النامية ، عن طريق الإنتاج لأغراض التصدير إلى الخارج (نموذج التجارة كمنفذ للفائض) . إلا أن ذلك سوف يؤدي إلى ظهور ما يعرف بمقاطعات التصدير المنعزلة ، فيما تعود فوائد التجارة على الأجانب ، لا على مواطني الدولة ، كما تشير إلى ذلك تجارب معظم الدول النامية .

كذلك فإن الفرض المتعلق بعدم حركة عناصر الإنتاج على المستوى الدولي وبسيادة المنافسة الكاملة ، يعدان من أبرز مقومات النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية ، والتي تتناقض مع الواقع الحقيقي . فقد كانت عناصر الإنتاج من رأس المال والعمالة تتحرك على الدوام فيما بين الدول ، إذ لا يمكن شرح تجربة النمو في القرن التاسع عشر إلا من خلال أثر تحركات رأس المال الدولية . وربما كان التطور الأكثر دلالة في العقود الأخيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، التنامي المتزايد في قوة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات ، والتي تعد بمثابة روافع دولية لرأس المال والتكنولوجيا والعمالة المدربة ، بكل ما تتميز به من عمليات إنتاجية متنوعة على مستوى العالم ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى مزيد من التعقيد في مواجهة التبسيط المخل الذي تتضمنه نظرية التجارة الدولية ، خاصةً عند الأخذ في الاعتبار توزيع المنافع الناجمة عن نشاط هذه الشركات⁽²³⁾ .

أضف إلى ما تقدم أن التكنولوجيا ليست محايدة ولا ساكنة حسب فروض النظرية النيوكلاسيكية ، بل تشهد تغيرات سريعة تؤثر جوهرياً في العلاقات التجارية الدولية ، حيث يتمثل الأثر الواضح للتغير التكنولوجي في الدول المتقدمة على حصيلة صادرات الدول النامية ، في تطوير بدائل للعديد من السلع الأولية التي تصدرها هذه الدول . كما أن أثر التقدم التكنولوجي وما يترتب عليه من آثار على مستوى الإنتاجية ، ينعكس في صورة زيادة في الأرباح والأجور في الدول المتقدمة ، فيما ينعكس في صورة انخفاض في تكاليف وأسعار المنتجات التي تصدرها الدول النامية .

أما الفرض الخاص بقدرة كل الاقتصاديات على التعديل وفقاً للتغيرات في الأسعار العالمية ، فقد تم انتقاده من واقع وجود جهود في هياكل الإنتاج في الدول النامية ، وبالنظر إلى القيود الكبيرة على انتقال عناصر الإنتاج في هذه الدول . وفي هذا الإطار يجادل الهيكليون "Structuralists" في أن كل الهياكل السياسية والمؤسسية في الدول النامية ينجم عنها جهود يتراوح بين انعدام مرونة العرض بالنسبة لمختلف المنتجات ، والافتقار إلى المنتجات الوسيطة ، فضلاً عن الأسواق النقدية الهشة ، ومحدودية الصرف الأجنبي ، ووجود التراخيص الحكومية ، والقيود على الواردات ، وتواضع تسهيلات النقل والتوزيع ،

بالإضافة إلى ندرة المهارات الإدارية والعمالة المدربة ، والتي من شأنها جميعاً أن تحد من قدرة الدول النامية على الاستجابة للتغيرات في مؤشرات الأسعار العالمية ، بالطريقة التي يفترضها النموذج النيوكلاسيكي في التجارة الدولية .

ومن ثم فإن العمليات والتعديلات الداخلية وإعادة تخصيص الموارد اللازمة للاستفادة من الظروف الاقتصادية المتغيرة في العالم ، هي من الصعوبة بمكان بالنسبة لاقتصادات العالم الثالث الأقل تنوعاً .

ومن ناحية أخرى فإن سيادة حالة من الاحتكار ، واحتكار القلة في أسواق السلع التي يتم تبادلها دولياً ، من شأنه أن يجعل الشركات الكبرى قادرة على المضاربة بالأسعار والعرض الدوليين ، بما يخدم مصالحها الخاصة. إذ أنه ومن منظور الدول النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها ، وتشجيع صادراتها الصناعية على وجه الخصوص ، فإن ظاهرة عوائد الحجم المتزايدة ، التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات ، بالإضافة إلى قوتها غير الاقتصادية ، أي تأثيرها السياسي على العديد من الحكومات، تعني مجتمعة أن أولئك الذين كانوا سباقين إلى التصنيع ، قادرين على حيازة الميزة المتعلقة بوفورات الحجم هذه ، وقادرين على الاستمرار في وضعهم المهيمن في السوق العالمية .

وأخيراً ، فإن افتراض سيادة المنافسة الكاملة على المستوى الدولي ، وغياب أية مخاطر أو حالات عدم التأكد ، يعد من الفروض غير الواقعية فيما يتصل بتطبيقات النموذج النيوكلاسيكي على الدول النامية ، حيث من الممكن أن يكون الاستثمار بكثافة في تشجيع الصادرات من السلع الأولية في غير صالح هذه الدول في المدى الطويل ، وذلك بالنظر إلى عدم الاستقرار المتأصل تاريخياً في أسواق السلع الأولية بالقياس إلى السلع المصنعة . فالتركيز على تصدير سلعة واحدة ، أو مجموعة سلع أولية قد يلعب دوراً سلبياً بالنسبة لخطط التنمية ، عندما تكون حصيلة النقد الأجنبي غير قابلة للتنبؤ من سنة إلى أخرى ، خاصة وأن هذه الخطط تعتمد في الكثير من جوانبها على استيراد السلع الرأسمالية، والوسيلة « والتكنولوجيا من الخارج .

وبصفة عامة أثرت العديد من نقاط الانتقاد التي يرتبط البعض منها بمدى قابلية الفروض الخاصة بنظرية المزايا النسبية وبمحدوديتها ، للتطبيق في ظروف العالم الحقيقي ، وبالأخص فيما يتعلق بظروف الاقتصاديات النامية ، كما يرتبط البعض الآخر بمضامين السياسة الاقتصادية المبنية على أساس من هذه النظرية والتي تركز إلى حرية التجارة ، باعتبار أنها مضللة إلى حد كبير .

وقد تم مناقشة ذلك من قبل العديد من الاقتصاديين ، حيث اكتسبت المناقشات أهميتها ودلالاتها في إطار الاهتمام السياسي منذ الحرب العالمية الثانية⁽²⁴⁾.

ويورد ميردال "Myrdal" في هذا السياق أن الوقائع تختلف تماماً عن التنبؤات التي عرضتها نظرية المزايا النسبية ، إذ تتنبأ هذه النظرية بحلول المساواة محل التفاوت الدولي في الدخول الحقيقية ، بينما يشير الواقع إلى أن التفاوت قد أصبح أكبر من السابق⁽²⁵⁾.

فالدول النامية اليوم ، تشكو من عدم قدرتها على الاقتداء بنموذج التنمية الذي كان مبنياً على التوسع في التجارة الخارجية ، سواء في الدول الصناعية التي حققت تنميتها إبان القرن التاسع عشر ، أو تلك الدول التي حققت جانباً مهماً من تنميتها في القرن العشرين مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان . أما السبب في ذلك فيتمثل في أن الشروط الخارجية التي تواجهها الدول النامية اليوم مختلفة تماماً ، وعلى الأخص كما يؤكد راول بريش من اتجاه شروط التبادل الدولي للانخفاض في غير صالح الدول النامية .

1-4 شروط التبادل الدولي :

لم يكن التدهور في شروط التبادل الدولي⁽²⁶⁾ "Terms of Trade" في غير صالح المنتجات التي تصدرها الدول النامية، هو محل الانتقاد الوحيد الذي وجه إلى حرية التجارة، وإن كان أبرزها وأكثرها إثارة للاهتمام والجدل ، بالنظر إلى ما يترتب عن هذا التدهور من آثار حادة على حجم وهيكل التجارة الخارجية للدول النامية ، وعلى حصتها في التجارة العالمية ، وبشكل أخص على حصيلة صادراتها ، وانعكاسات كل ذلك سواء على وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي ، أو على مسار النمو والتنمية الاقتصادية فيها .

ومن جانبها ، فإن مسألة التغير في مستويات الأسعار النسبية لمختلف السلع ، تؤدي بدورها إلى بعد كمي آخر مهم « يتعلق بالمصاعب التي عانت منها الدول النامية على مر تاريخها مع التجارة الخارجية ، إذ أن القيمة الإجمالية لحصيلة الصادرات لا تعتمد على كمية الصادرات المباعة إلى الخارج فحسب ، ولكنها تعتمد أيضاً على أسعار هذه الصادرات ، فإذا ما انخفضت أسعار الصادرات ، فإن كمية أكبر منها سوف يتم بيعها وتصديرها للحفاظ على مستوى الإيرادات الكلية بدون تغيير . وبشكل مشابه في جانب الواردات ، فإن ما يتم إنفاقه من صرف أجنبي للحصول عليها ، يعتمد على كل من كميات وأسعار الواردات .

ومن الواضح أنه إذا ما انخفض سعر صادرات دولة ما بالنسبة إلى أسعار المنتجات التي تستوردها ، فإن عليها أن تبيع المزيد من منتجاتها التصديرية ، بهدف الحفاظ على نفس المستوى من الواردات التي كانت تشتريها في السنوات الماضية . وبكلمات أخرى ، فإن تكلفة الفرصة المضاعة الحقيقية لوحدة الواردات سوف ترتفع في أي دولة ، عندما تنخفض أسعار صادراتها بالنسبة لأسعار وارداتها ، وهذا ما يسمى بانخفاض معدلات التبادل السلعي ، أو انخفاض شروط التبادل الدولي⁽²⁷⁾.

ولكن ما الذي حدث لسلوك شروط التبادل الدولي بالنسبة للدول النامية ؟ لقد تركزت مجموعة مهمة من المجادلات حول فكرة أن أسعار السلع الأولية ، قد انخفضت بشكل منظم بالنسبة لأسعار السلع المصنعة . وطالما أن الدول النامية تستورد في المقام الأول السلع المصنعة وتصدر السلع الأولية ، فإن التحركات في الأسعار النسبية لابد أن تنجم في شكل تدهور طويل الأمد في شروط التبادل الدولي ضد منتجاتها الأولية . الأمر الذي يعني أن على الدول النامية أن تصدر المزيد من منتجاتها في سبيل الحصول على كمية معينة من الواردات ، إذ أن الخسائر التي تحملها الدول النامية تتحول إلى مكاسب تحصل عليها الدول المتقدمة ، والتي تميل شروط تبادلها الدولي إلى تحسن آني وطويل الأمد .

وفي هذا الإطار يرتبط الفرض القائل بأن شروط التبادل الدولي ، تتحرك ضد مصلحة الدول النامية باسم راؤول بريش ، فيما يكتسب هذا الفرض أهميته من الإيمان

العميق به في دول أمريكا اللاتينية ، فضلاً عن الاحتمال بأنه يؤسس إطاراً تحليلياً لموقف الدول النامية تجاه العالم المتقدم⁽²⁸⁾.

ويرى كل من غونار ميردال وراؤول بريش وهانس سينجر ، أن الدول التي تصدر السلع الأولية تعاني تدهوراً طويلاً الأمد في شروط التبادل الدولي في غير مصلحتها . وهو ما يعزى إلى فكرة بريش - سينجر "Prebisch-Singer Thesis"⁽²⁹⁾ ، والتي تنطوي على إبراز ثلاثة أسباب تكمن وراء هذا التدهور .

1- الفروق في مرونة الطلب ، حيث يتصف الطلب على المنتجات الأولية بمرونة دخلية منخفضة ، فيما يتسم الطلب على السلع المصنعة بالمرونة الدخلية المرتفعة نسبياً . ويؤدي هذا النمط من الطلب المتحيز بمرور الوقت وزيادة الدخل والنمو إلى تدهور شروط التبادل الدولي بالنسبة لمصدري السلع الأولية . أضف إلى ما تقدم دور الابتكارات التكنولوجية والهيكلية في استحداث بدائل صناعية للمواد الأولية و/أو الإدخار في استخدامها ، وهو ما أدى إلى انخفاض شامل في الطلب على السلع الأولية نسبةً إلى الطلب على السلع المصنعة ، مع تغيرات ناشئة عن ذلك في علاقات الأسعار .

2- يرى كل من بريش وسينجر ، أن هيكل أسواق السلع الصناعية أكثر احتكارية من هيكل أسواق السلع الأولية ، ونتيجة لذلك تحدث زيادات دورية في أسعار كل من السلع الأولية والصناعية في فترات الرواج الاقتصادي ، فيما تنخفض أسعار السلع الأولية بصورة أكبر من أسعار السلع الصناعية في أوقات الكساد الاقتصادي . ويعزى هذا الجمود التنافسي في أسعار السلع الصناعية إلى الدرجة الأكبر من نواقص السوق التي تنطوي عليها أسواق هذه السلع .

ويشير ذلك إلى أن أسعار السلع الصناعية سوف تزداد عبر الدورات التجارية المتتالية ، بالقياس إلى أسعار السلع الأولية . ونتيجة لذلك فإن شروط التبادل للسدول النامية المصدرة للسلع الأولية والمستوردة للسلع المصنعة سوف تميل إلى التدهور .

3- إضافة إلى الدور الذي يلعبه التغير التكنولوجي ، والذي يؤدي إلى زيادة المرونة السعرية للسلع الأولية في المدى الطويل ، نتيجة استحداث وتطوير بدائل صناعية

للمواد الأولية أو التوفير والترشيد في استخدام هذه السلع ، إلا أن للتقدم التكنولوجي أيضاً أثر محسوس على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية. ففي مجال إنتاج السلع الأولية ازدادت الإنتاجية بشكل ملحوظ ، إلا أن ثمار هذه الزيادة تم تمريرها إلى المشتريين في صورة أسعار أقل لهذه السلع . أما الإنتاجية في النشاط الصناعي ، فقد نمت أيضاً ، حتى أنها ازدادت بسرعة أكبر مما في مجال الإنتاج الأولي ، إلا أن المكاسب التي تحققت نتيجة زيادة الإنتاجية في النشاط الصناعي تم توزيعها في المقام الأول على ملاك عناصر الإنتاج في صورة مستويات أعلى من الأجور الحقيقية والفائدة والريع ، ومستوى أعلى من الأرباح . بينما انعكس القليل جداً من الزيادة في الإنتاجية في صورة أسعار أدنى للسلع المصنعة .

وكانت النتيجة مرة أخرى ، تدهوراً في شروط التبادل لتلك الدول المصدرة للمواد الأولية ، والمستوردة للسلع المصنعة .

لقد انطلقت نظرية بريش من دراسة شروط التبادل الدولي لبريطانيا ، التي يغلب عليها تصدير المنتجات المصنعة ، واستيراد المواد الأولية خلال الفترة (1880-1938م)، حيث وجد أن شروط التبادل قد تحسنت لمصلحة بريطانيا . وقد فسّر ذلك من واقع أن الصناعة تعمل في ظل ظروف منافسة غير تامة ، في حين تعمل السلع الأولية في إطار سوق منافسة على المستوى المحلي والخارجي ، ولذلك تنخفض أسعار هذه السلع مع التقدم الفني ، فيما تفيض المنافع إلى المستهلك المتمثل في الدول المتقدمة المستوردة للسلع الأولية . وبما أن النتيجة النهائية لتحليل بريش تتمثل في أن شروط التبادل الدولي تميل إلى التحرك ضد منتجي المواد الأولية ، وبما أن معظم الدول النامية هي عبارة عن دول منتجة ومصدرة للسلع الأولية ، فقد رأى أن من مصلحة هذه الدول أن تأخذ بسياسة التصنيع خلال المدى الطويل ، وأن تتبنى سياسات الحماية خلال تلك الفترة⁽³⁰⁾، وهو الأمر الذي ارتبط بالدرجة الأولى بسياسة إحلال الواردات .

وفي الواقع ، تؤكد مختلف الدراسات العملية التي أجريت حول سلوك شروط التبادل الدولي ، على ميل هذه الشروط إلى التدهور في المدى الطويل في غير صالح المنتجات

الأولية ، رغم التباين في المنطلقات الفكرية ، أو في أسلوب التحليل ، أو في السياسات والبدائل التي يتم اقتراحها بين القائمين بهذه الدراسات .

فمن جانبها تشير دراسة عملية صدرت عن عصبة الأمم "League of Nations" في عام 1945 مستخدمة البيانات البريطانية للفترة (1878 - 1938) إلى وجود اتجاه منظم "Systematic" ومعاكس في سلوك شروط التبادل للمنتجات الأولية . رغم المآخذ التي يراها البعض حول السلسلة الزمنية المستخدمة في هذه الدراسة من منظور أنها لا تعتبر مؤشراً جدياً على تدهور شروط التبادل في غير مصلحة المنتجات الأولية⁽³¹⁾.

ومن زاوية أخرى ، وفيما يمكن تفسيره بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول منخفضة الدخل ، فقد استنتج كيندلرجر "C. P. Kindleberger" من دراسة له حول أسعار صادرات الدول منخفضة الدخل في الفترة (1913-1952) لكل من السلع المصنعة والسلع الأولية ، وجود ميل للانخفاض في كل شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول منخفضة الدخل ، أكثر منه فيما بين المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية فقط. فقد ازدادت أسعار الصادرات الأوروبية بمقدار 20% نسبة إلى أسعار صادرات المستوطنات الجديدة ، وبمقدار 55% بالنسبة لأسعار صادرات الدول منخفضة الدخل، حيث استنتج "كيندلرجر" من ذلك أن الدول الأكثر تقدماً أسرع في حث الخطى "Quicker on their feet" ، وتحرك خارج مجالات الميزة المتناقصة فوراً وبأسرع مما تفعل الدول الأكثر انخفاضاً في الدخل ، بمعنى أن الدول ذات الدخل المرتفع تطور مناطق جديدة للمزايا النسبية عن طريق التقدم التكنولوجي في الصناعة ، في حين أن الدول الأقل تقدماً لم تمتلك بعد خبرة صناعية كافية للقيام بذلك⁽³²⁾.

ومن جانبها تناولت دراسة حديثة⁽³³⁾ التناقص المزمع في أسعار السلع الأولية نسبة إلى أسعار السلع المصنعة ، وذلك باستخدام مؤشر حديث عن أسعار السلع الأولية ، ومؤشرين معدلين عن أسعار السلع المصنعة . واستنتجت الدراسة أنه في الفترة من عام 1900 وحتى عام 1986 ، انخفضت الأسعار النسبية لكافة السلع الأولية بنحو 0.5 % سنوياً ، فيما انخفضت الأسعار النسبية للسلع الأولية من غير الوقود والطاقة بنحو 0.6 % سنوياً طوال هذه الفترة . ومع أن الدراسة أثبتت اتجاه التغير في الأسعار

النسبية للسلع الأولية ، فإنها لم تؤكد على حجم هذا التغير الذي تضمنته أعمال راؤول بريش بالخصوص .

إلا أن الدراسة استطردت فيما بعد ، بأن هذا التناقص المزمّن والمحدود ، والذي اتضح في مؤشرات الأسعار النسبية للسلع الأولية ، قد يكون مبالغاً فيه بسبب القصور في تقدير التحسن النوعي الذي شهدته السلع الصناعية . وهكذا أوضحت أن التطور في شروط التبادل الدولي للسلع الأولية من غير الوقود ليس مماثلاً للتطور في شروط المقايضة الصافية لكل الصادرات من الدول النامية غير النفطية .

وأخيراً استنتجت الدراسة أنه وبغض النظر عن الانخفاض الذي ذكرت أنه يحتمل ظهوره في القرن العشرين في شروط التبادل للسلع الأولية من غير الوقود ، فإن القوة الشرائية لإجمالي الصادرات من هذه المنتجات قد ازدادت بشكل كبير . وبشكل مشابه - استنتجت الدراسة - أن ذلك الانخفاض الذي قدرت أنه من الممكن أن يكون قد حدث في شروط المقايضة الصافية للدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تم فيما يبدو تعويضه من خلال التحسن المستدام في شروط التبادل الدخلية لهذه الدول .

ومع ذلك فإن دراسات أحدث ، أشارت من ناحية أولى إلى أن السلع الأولية ليست في نفس الموقف بالنسبة للتجارة العالمية ، وأنها تتباين فيما بينها من حيث مروّانات الطلب السعرية والدخلية ، كما أشارت من ناحية أخرى إلى حدوث تغير في التركيبة السلعية لصادرات الدول النامية ، بحيث لم تعد تقتصر صادرات هذه الدول على السلع الأولية فحسب ، ولكنها أصبحت تحتوي في جزء كبير منها على سلع مصنعة يتطلب إنتاجها استخداماً أكثر نسبياً لما هو متاح من موارد إنتاجية في الدول النامية ، خاصة ما يتعلق بالصناعات التي تستلزم في إنتاجها عمالة غير ماهرة (Un Skilled Labour) ، مما يسهم في تخفيض التكاليف النسبية لإنتاجها ، ويوفر لها ميزة نسبية في الأسواق العالمية .

لقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية من السلع الأولية وخاصة السلع الزراعية ، حيث فقدت الدول النامية فيما بين عامي 1965 و 1980 حصصاً مهمة في صادرات السلع الأولية . فخلال هذه الفترة ازدادت حصيلة الصادرات من السلع الأولية بالنسبة للدول الصناعية بمعدل 15 % مقارنةً بنسبة 11.7 % بالنسبة للدول النامية .

وإلى حد معين يمكن شرح هذا التفاوت بالنظر إلى أنه وفي نفس الفترة نمت صادرات الدول النامية من السلع المصنعة بأسرع (18.6 % سنوياً) من المعدل الذي نمت به صادرات الدول الصناعية من هذه السلع (16.9 % سنوياً)⁽³⁴⁾.

كذلك فقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية في إجمالي الصادرات العالمية من المواد الغذائية والسلع الزراعية من 28.1 % إلى 27.2 % ، ومن الوقود والشحوم والمعادن من 72.2 % إلى 51.5 % في الفترة 1980 - 1988 م . فيما ازدادت الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية من الآلات ومعدات النقل من 5.4 % إلى 11.2 % ، ومن السلع المصنعة الأخرى من 15.3 % إلى 23.5 % لنفس الفترة⁽³⁵⁾. وفي الواقع تعكس هذه المؤشرات الاتجاه المتنامي في الدول النامية لتصدير المواد الأولية والغذائية بعد أن يتم معالجتها وتصنيعها ، والتي كان يتم تصديرها في السابق في صورتها الخام .

ولكن ، وعلى الرغم من زيادة حصة الدول النامية في إجمالي الصادرات المصنعة في الأسواق العالمية ، إلا أن حصتها في إجمالي الصادرات السلعية العالمية ، انخفضت من 27.9 % إلى 20.5 % ما بين سنة 1980 وسنة 1988⁽³⁶⁾. ويعد هذا مؤشراً على أن زيادة مساهمة الدول النامية في الصادرات المصنعة لم تستطع تعويض النقص الذي حدث في مدى مساهمة هذه الدول في السوق العالمية للصادرات من السلع الأولية ، والزراعية منها على وجه الخصوص . وهذا الأمر يعود إلى عديد من الأسباب ، أولها ازدياد قدرة الدول النامية على استيعاب إنتاجها من المواد الأولية والسلع الزراعية بسبب زيادة عدد سكانها من ناحية ، وبسبب الاتجاه إلى معالجة وتصنيع هذه السلع والمواد محلياً من ناحية أخرى ، وثانيها التوسع الذي حدث في إنتاج وتصدير السلع الزراعية في الدول المتقدمة على وجه الخصوص ، نتيجة للتغير التكنولوجي ، والذي تحسن الدول المتقدمة الاستفادة منه إلى حد كبير .

ومع أن حصة الدول النامية في إجمالي الصادرات العالمية من السلع المصنعة قد ازدادت تبعاً ، إلا أن التدقيق في هذه البيانات يوضح أن أربع دول نامية فقط مصدرة للسلع المصنعة في جنوب شرق آسيا ، قد ضاعفت حصتها في التجارة العالمية ، وزادت

من نصيبها في إجمالي الصادرات المصنعة للدول النامية بأكثر من 250 % من 30.8 % في عام 1965م إلى 77.2 % في عام 1983م ، فيما عانت الدول النامية غير النفطية من انخفاض حصتها وبشكل مستمر ، خاصةً مع اشتداد الأزمات الاقتصادية في الثمانينيات⁽³⁷⁾. وهو الأمر الذي يترك أثره سواء على الوزن النسبي للمنتجات الأولية في صادرات العالم ، أو على الوزن النسبي لصادرات معظم الدول النامية في إجمالي الصادرات العالمية .

أما عن التفاوت في مروونات الطلب السعري والدخلية ومروونات العرض بالنسبة لصادرات السلع الأولية بمختلف أصنافها ، فيشير تحليل التقديرات الناجمة عن الدراسات التي قام بها كل من (Behrman, 1977) و (UNCTAD, 1974) ، و (Askari and Cummings, 1977) ، و (Goldstein and Khan, 1984) ، حول هذه المروونات التي تم حسابها لكل سلعة على حدة « وإن تباينت قيمها فيما بين الدراسات ، إلى انخفاض مرونة الطلب الدخلية والسعري للصادرات من هذه السلع ، باستثناء الوقود والطاقة . كما يتبين من التقديرات أيضاً انخفاض مرونة الطلب السعري في المدى القصير عنها في المدى الطويل ، إضافة إلى أن هذه المروونات تميل إلى الانخفاض بالنسبة للصادرات من السلع الزراعية مقارنةً بالطاقة والمعادن ، فيما تمثل قيمة مرونة الصادرات من الغذاء الأقل فيما بين كافة صادرات السلع الأولية⁽³⁸⁾ .

فضلاً عن ذلك ، فإن الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للدول النامية المصدرة للنفط . فقد أشارت بعض الدراسات⁽³⁹⁾ إلى أنه على الرغم من الارتفاع في السعر الأسمي للبرميل من النفط الخام من 3.1 دولار للبرميل متوسط عام 1973 ، إلى 32.5 دولاراً للبرميل متوسط عام 1981 م ، فإن قيمته الحقيقية بأخذ أثر التغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي ، وأثر معدلات التضخم في الدول الصناعية ، لم ترتفع إلا إلى 16.4 دولاراً ، ناهيك بانخفاض القيمة الحقيقية للبرميل من النفط الخام من 16.4 دولار إلى 7.05 دولار إلى 5.61 دولار فيما بين الأعوام 1981 و 1990 و 1996 م .

وانسجاماً مع هذه النتائج دللت النتائج العملية لدراسة تطبيقية⁽⁴⁰⁾ حول مروونات الصادرات من المنتجات الأولية ، على انخفاض مرونة الطلب بالنسبة للصادرات من هذه

المنتجات بصفة عامة ، وعلى انخفاض مرونة الطلب الدخلية على الصادرات من الغذاء والمشروبات والتبغ والسلع الزراعية والمواد الأولية التي يتم تصديرها من الدول النامية . كذلك قدمت الدراسة دليلاً آخر أوضح أن المرونات السعرية للعرض كانت على العموم أقل من المرونات السعرية للطلب في المدى القصير ، ولكن في المدى الأطول فإن العرض من صادرات السلع الأولية من الدول النامية يتميز بحساسية أكبر للأسعار ، بالقياس إلى الطلب على هذه الصادرات .

ومن جانب آخر وعلى الرغم من تشديد بريش (1950) وسينجر (1950) على المرونات الدخلية المنخفضة للطلب على السلع الأولية ، فإن بعض الدراسات الحديثة⁽⁴¹⁾ أضافت عنصراً آخر يتمثل في أن الطلب النهائي على المنتجات الأولية ، لم يتمكن من الازدياد في الأسواق المستهلكة الرئيسية ، بسبب أن الانخفاضات في الأسعار العالمية لم يتم نقلها ، أو أن هذا النقل تم بشكل ناقص إلى أسعار المستهلك في السوق المحلية . وبشكل معاكس فإن التحركات إلى أعلى في الأسعار العالمية يتم تمريرها بالكامل إلى الأسعار المحلية . ونتيجة لعدم التناسق هذا فإن التباينات بين الأسعار العالمية للسلع الأولية ، وأسعار المستهلك المحلية ، إزدادت عبر الزمن بحوالي 100% في المتوسط لسبع سلع تم تحليلها عن الفترة 1975 – 1994 م .

إذن يتضح مما تقدم وجود اتجاهين فيما يختص بالمسار الذي تسلكه شروط التبادل الدولي ، والأسباب الكامنة وراء ذلك ، حيث يرى الاتجاه الأول ومن منظور الأهمية النسبية المرتفعة للسلع الأولية في صادرات الدول النامية ، أن شروط التبادل الدولي تميل إلى الانخفاض في المدى الطويل في غير مصلحة المنتجات التي تصدرها هذه الدول ، وذلك لأسباب تتعلق بمرونات الطلب الدخلية عليها ، وبطبيعة وهيكل أسواقها ، وبأثر التغير التكنولوجي في الطلب عليها .

أما الاتجاه الثاني فيرى أن مدى القدرة على الاستفادة من المزايا النسبية، والتغير التكنولوجي ، إضافة إلى مرونة وهيكل الاقتصاد المحلي ، تجعل من شروط التبادل تتجه نحو الانخفاض في غير مصلحة الدول النامية ، بغض النظر عن مكونات صادراتها. أي أن

الستدهور في شروط التبادل إنما يحدث بالدرجة الأولى ضد صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة والأولية معاً وفي نفس الوقت .

وفي الواقع ، لم يقتصر الأمر في هذا الجدل على الخلافات حول أسلوب تحليل الظاهرة « أو استنتاج أسبابها ، وإنما امتد ليشمل السياسات والبدائل المقترحة بالخصوص . فبنصيحة من راولول بريش وهانز سينجر وغونار ميردال وآخرين ، بادرت العديد من الدول النامية إلى مقابلة فجوة الصرف الأجنبي لديها ، عن طريق إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية⁽⁴²⁾ . ولقد نفذت غالبية هذه الدول ولعدة عقود سياسات التصنيع المبنية على درجة محدودة جداً من الانفتاح الاقتصادي ، والتي عرفت باستراتيجيات التصنيع من خلال إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ، والتي تستمد جذورها من أفكار (Prebisch-Singer, 1950) « والمبنية على افتراضين أساسيين⁽⁴³⁾ هما :

1- الستدهور طويل المدى في الأسعار الدولية للمواد الأولية والسلع التي يتم إنتاجها في غياب التصنيع في الدول النامية ، وذلك في إطار اتساع متنامٍ في الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

2- تتطلب الدول النامية ، وبشكل مؤقت ، ولتحقيق التصنيع مساعدةً في شكل حماية قطاع الصناعات التحويلية الناشئ . ويرتبط ذلك بالسجال أو الجدل حول دور قطاع الصناعات التحويلية الناشئ في إطار سياسة التصنيع .

ولم يتوقف الأمر في حقيقته عند اقتراح السياسات فحسب ، إذ أن فكرة بريش-سينجر وإن كانت مقتصرة في بادئ الأمر على العملية الإحصائية المباشرة والمتعلقة بشروط التبادل الدولي ، إلا أنها وسعت فيما بعد بحيث صارت تطبق على صادرات الدول النامية بصرف النظر عن تركيبها السلعية في مقابل وارداتها من الدول المتقدمة .

وقد أدى التوسع في هذه الفكرة إلى ظهور نظريات التبعية التي ترتبط بعدة أسماء منها "أوزفالدو سنكل" "Oswaldo Sunkle" ، ونظريات التبادل غير المتكافئ " Unequal exchange " التي ترتبط باسم "A-Emmanuel"⁽⁴⁴⁾ .

وهكذا أمام واقع العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن « تتراكم مجموعة من الأسئلة المشروعة عن كيفية تأثير التجارة على معدل وهيكل وخصائص النمو في الدول النامية ،

وعن كيفية قيام التجارة بتغيير توزيع الدخل والثروة داخل الدولة وفيما بين الدول المختلفة ، وعن الشروط التي يمكن للتجارة أن تساعد من خلالها الدول النامية لبلوغ أهدافها التنموية ، وعمّا إذا كان بمقدور الدول النامية أن تقرر بمفردها حجم تجارتها الخارجية ؟ وأخيراً عن طبيعة السياسات الواجب على الدول النامية تبنيها سواء في إطار حرية التجارة والتطلع إلى الخارج ، أو في إطار الحماية والاعتماد على النفس ، من منظور التطلع إلى الداخل ، أم توليفة من كل منهما⁽⁴⁵⁾.

1-5 تطور السياسات التجارية والنمو الاقتصادي :

تعتبر الأفكار المتعلقة بالتجارة والسياسة التجارية ، من ضمن تلك الأفكار التي حدثت فيها تغيرات جذرية خلال نصف القرن الماضي ، وذلك بالنظر إلى الدور المركزي الذي تلعبه السياسات التجارية بالنسبة لتصميم سياسات التنمية الاقتصادية كافة . ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تحقق إجماع واسع في كافة الأوساط ، على ضرورة أن تكون السياسات التجارية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مبنية على إحلال الواردات ، من منطلق أن يتم البدء بتطوير الإنتاج المحلي من السلع المنافسة للواردات ، وزيادته لإشباع الطلب المحلي ، في ظل حوافز يتم توفيرها من خلال مستوى معين من الحماية ضد الواردات ، أو حتى من خلال حظر الواردات ، إن برزت الضرورة إلى ذلك . ولقد كان من المتصور أن إحلال الواردات من السلع المصنعة ، سوف يكون متسقاً مع التحول إلى التصنيع ، الذي تم النظر إليه باعتباره مفتاح التنمية الاقتصادية .

أما اليوم فقد اتسع الاعتقاد ، بأن النمو الاقتصادي في الدول النامية ، يعتمد بشكل كبير على سياسة التجارة المتوجهة إلى الخارج ، وذلك في إطار حوافز ملائمة ، أبرزها سياسة سعر الصرف ، ومهدف إنتاج السلع لغرض التصدير ، وللمنافسة الواردات في آن معاً . وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه من خلال نجاح العديد من الدول النامية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، بإتباع إستراتيجيات التجارة المتوجهة إلى الخارج . وبصفة عامة يمكن القول أن التصور السائد الآن ، يشدد على أن سياسة إحلال الواردات قد استنفدت أغراضها ، وأن تحرير التجارة قد أصبح أمراً حاسماً ومطلوباً ، فيما

يتعلق بكل من التصنيع والتنمية الاقتصادية . وفيما تتم الإشارة إلى ضرورة إحداث تغيير في السياسات الاقتصادية الأخرى ، فإن البعض يركز على أن إحداث تغيير في السياسة التجارية أصبح أمراً ضرورياً لتحسين الأداء الاقتصادي عموماً .

ولفهم هذه التطورات ، يتطلب الأمر تحليلاً للمقدمات التي تم بناءً عليها تبني إستراتيجية إحلال الواردات « وما اشتملت عليه من سياسات حمائية متشددة في الكثير من الدول النامية ، والنتائج التي أسفرت عنها ، والتطورات التي حدثت سواء على صعيد البحث العلمي أو على صعيد التطبيق والتجربة ، وما نجم عن كل ذلك من آراء بخصوص السياسات التجارية الملائمة للتنمية الاقتصادية وضمان استمراريتها .

1-5-1 إستراتيجية إحلال الواردات :

لقد كانت نظريات التجارة والتنمية التي سادت في الخمسينيات والستينيات ، وما ترتب عنها من سياسات ، مبنية على قبول واسع إلى حدٍ ما بمجموعة من الحقائق والمقدمات المنطقية حول الدول النامية وهياكلها الاقتصادية ، حيث لا يمكن فهم التفكير الذي نشأ وتطور حول التجارة والتنمية في تلك الفترة ، دون الإلمام بهذه المقدمات .

وتبثق المقدمة الأولى من حقيقة أن هياكل الإنتاج في الاقتصادات النامية ، تميل بشكل كبير نحو إنتاج السلع الأولية « حيث ساد التصور بعدم وجود طاقة إنتاجية لإنتاج السلع المصنعة ، خارج إطار ضئيل من السلع الاستهلاكية . وهو الأمر الذي دفع إلى الاعتقاد بأن الانخفاض في مستويات المعيشة في الدول النامية ، عائد بشكل أساسي إلى الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية .

أمّا المقدمة الثانية ، والمرتبة على المقدمة الأولى ، فتتمثل في أن إتباع الدول النامية لسياسات مبنية على تحرير التجارة ، من شأنه أن يجعل ميزتها النسبية محصورة فقط ، وعلى الدوام ، في إنتاج السلع الأولية . ويستنتج من ذلك أن الصناعة ، ومن ثم التنمية لن تأخذ مكانها ، إذا ما تم إتباع سياسات تحرير التجارة .

ويصطلح على المقدمة الثالثة بالتشاؤم التصديري ، وهي تشير إلى أن انخفاض مروانات الطلب السعرية والدخلية على السلع الأولية ، سوف يؤدي إلى عدم نمو حصة الصادرات بالمعدلات المطلوبة في حال نموها ، إن لم تنخفض أصلاً .

أما المقدمة الرابعة ، فتتمثل في أن قوة العمل في الدول النامية محصورة بشكل كبير في الأنشطة الزراعية ، وأن إنتاجيتها الحدية منخفضة أو مساوية للصفر أو حتى سالبة (نظرية آرثرلويس حول عرض غير محدود للعمل) . ويشير ذلك إلى القبول بوجود فائض في قوة العمل ، أو بطالة مقنعة في الدول النامية . وفي العديد من الصيغ التحليلية ، كان الافتراض بشكل صريح أو ضمني ، أن العمل سلعة حرة في هذه الدول ، فيما يمثل عنصر رأس المال ، العنصر الإنتاجي النادر .

وترتبط المقدمة الخامسة بالمقدمة الرابعة ، من منظور أن التراكم الرأسمالي عنصر أساسي للنمو الاقتصادي ، فيما تنطوي المراحل الأولى للتنمية على إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي فقط من خلال استيراد السلع الرأسمالية . وطالما أن التوقعات تشير إلى نمو سريع في الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية ، وبقيّة السلع الأخرى التي تستعمل في العملية الإنتاجية مع انطلاق عمليات التنمية ، في حين لا تنمو إيرادات الصرف الأجنبي بنفس الوتيرة ، فإن النمو لا يمكن أن يتحقق ، إلاّ إذا توسع الناتج المحلي من السلع المنافسة للواردات بشكل كبير .

أما المقدمة السادسة ، فتتمثل في جمود هياكل الإنتاج في الدول النامية ، مما لا يفسح المجال إلاّ لقدر ضئيل من الاستجابة للحوافز السعرية ، والقدرة على التعديل والتكيف ، وفقاً لما تقتضيه التغيرات في الأسعار المحلية والعالمية .

وفي واقع الأمر ، فقد ترتب على هذه الوقائع والمقدمات ، تنامي الاعتقاد بأن عملية التنمية لا تتم إلاّ من خلال التصنيع ، الذي يتطلب بالضرورة توفير التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمار في الصناعات التحويلية، والبنية الأساسية المرتبطة بها . وطالما أن معظم السلع المصنعة يتم استيرادها من الخارج في الدول النامية ، فإن ذلك يقتضي كما أوضح

تشنرى (1958) وآخرون غيره ، أن يتحقق التصنيع في هذه الدول في المقام الأول ، من خلال إحلال للإنتاج المحلي من السلع المصنعة محل الواردات .

وبكلمات أخرى ، فقد تم صياغة سياسات التنمية ، ولاسيما السياسات التجارية استناداً إلى هذه المقدمات . فما دام التصنيع ضرورياً للتنمية ، ومادامت حرية التجارة تجبر الدول النامية على التخصيص في إنتاج السلع الأولية ، فإن الضرورة تستلزم توجيه الاستثمارات إلى قطاع الصناعات التحويلية ، التي من شأن إنتاجها أن يحل محل الواردات.

وفي نفس الإطار ، وبما أن الصناعات الجديدة في الدول النامية غير قادرة على الدخول في منافسة مع نظيراتها الراسخة في الدول المتقدمة « فلا بد من حماية الصناعة ، ولاسيما في مراحلها الأولى . ومن هنا أصبحت سياسة إحلال الواردات العلامة الأساسية في إستراتيجيات التصنيع والتنمية ، كما أصبحت الدليل الذي يتم الاسترشاد به عند تصميم السياسات التجارية في الدول النامية .

وفي الحقيقة تستند سياسة إحلال الواردات على كل من المقدمات التي تم التطرق إليها سالفاً ، وعلى المبدأ القائل بحماية الصناعة الناشئة ، وهي الفكرة التي تم إقرارها من قبل الاقتصاديين ، كاستثناء منطقي لحرية التجارة منذ "هاميلتون" و"ليست" في القرن التاسع عشر⁽⁴⁶⁾.

وتستند حجج القائلين بالحماية على أن الصناعة الناشئة في بيئة متخلفة ، لا يمكنها منافسة الصناعة الراسخة في بيئة متقدمة ، نظراً لأن الصناعة الأجنبية تتمتع بوفورات داخلية وخارجية كبيرة ، حيث تتعلق الوفورات الداخلية بالاستفادة الكاملة من طاقتها الإنتاجية . بمرور الزمن وطوال فترة الإنتاج والإنشاء « بينما تتعلق الوفورات الخارجية باستكمال مشروعات البنية الأساسية في الدول المتقدمة ، واكتمال نمو الأسواق فيما يتصل بالصناعات المكتملة خاصة ، وهو ما يسمح بالإنتاج بكفاءة نسبية عالية لا تستطيع الصناعة الناشئة في الدول النامية أن تجاريه ، حتى وإن توفرت على ميزة نسبية كامنة في الإنتاج .

ويتطلب ذلك بالتالي توفير الحماية للصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية ، حتى تتمكن من الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية للمشروع الصناعي في المدى الطويل . إلا أن ما يجب لفت الانتباه إليه في هذا السياق ، هو أن حماية الصناعة الناشئة في مثل هذه الظروف يجب أن تتم من منطلق أن لها ميزات نسبية كامنة ، وأن من شأن هذه الميزات أن تتضح تدريجياً في المدى الطويل ، بعد أن تكتمل لها الوفورات الداخلية و الخارجية على غرار الدولة المتقدمة اقتصادياً⁽⁴⁷⁾.

ويعتقد المدافعون عن هذه السياسة بإمكانية أن تؤدي في المدى الطويل إلى تحقيق هدف مزدوج ، يتمخض في المرحلة الأخيرة عن المزيد من التنوع في قطاع التصنيع المحلي من خلال النمو المتوازن ، مما ينجم عنه تنامي القدرة على تصدير السلع المصنعة المحمية مسبقاً ، وذلك عندما تؤدي وفورات الحجم "Economies of Scale" ، إضافة إلى التكاليف المنخفضة لعنصر العمل ، إلى جعل الأسعار المحلية أكثر قدرة على المنافسة مع الأسعار العالمية⁽⁴⁸⁾.

وليس بعيداً عن هذا السياق ، فعندما لا يكون لدى الدولة ميزة نسبية قائمة أو محتملة ، فإنها تسعى إلى خلق ميزة نسبية . وفي الإطار نفسه يمكن أن تواجه الاقتصاديات النامية تبادلاً Trade/off بين التخصص وفقاً للمزايا النسبية القائمة في إنتاج السلع منخفضة التكنولوجيا ، وبين إدخال قطاعات تفتقر هذه الاقتصاديات في الوقت الحالي إلى ميزة نسبية فيها ، إلا أنها من الممكن أن تحرز هذه الميزة في المستقبل ، كنتيجة لاحتمال النمو في الإنتاجية في مجال السلع مرتفعة التكنولوجيا . ولعل في إقامة صناعة الصلب في كوريا الجنوبية أبرز مثال على ذلك ، وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات من أن كوريا الجنوبية قد طورت ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة ، وبحيث أصبحت تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الصلب أقل منها في اليابان ، وحوالي ثلثي تكلفتها في الولايات المتحدة⁽⁴⁹⁾.

وفي نفس الإطار ، فإن الآلية الأساسية لإستراتيجية إحلال الواردات ، إنما تتمثل في إقامة جدار من التعريفات الجمركية الحمائية، أي ضرائب مرتفعة على الواردات، أو تطبيق نظام حصص الاستيراد ، وذلك لحماية الصناعات المقامة للإحلال محل الواردات، إلا أن

هذه الحماية سرعان ما يتم التخلي عنها بمجرد توفر القدرة لدى المنتجات المحلية للمنافسة في السوق العالمية .

وفي هذا السياق ، تبرز الحاجة إلى الحماية عن طريق فرض التعريفات الجمركية ضد السلع المستوردة ، في سبيل توفير الوقت الكافي للمنتجين المحليين للسلع الصناعية مرتفعة الأسعار ، للتعلم "Learn the Business" ، وبلوغ وفورات الحجم الضرورية عند الإنتاج ، لتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة ومن ثم تخفيض الأسعار . فبمرور الوقت الكافي والحماية الفعالة ، تنمو الصناعة الناشئة تباعاً ، وتدخل في منافسة مباشرة مع المنتجين من الدول المتقدمة ، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى الحماية . وهكذا يصبح لدى المنتجين المحليين القدرة على الإنتاج إلى ما هو أبعد من متطلبات السوق المحلي ، وبدون جدار من التعرفة الجمركية ، وذلك في إطار تصدير سلعهم المصنعة منخفضة التكاليف إلى بقية دول العالم . وعليه تصبح إستراتيجية إحلال الواردات وبالنسبة للعديد من الدول النامية ، ومن الناحية النظرية ، مطلباً سابقاً لإستراتيجية تشجيع الصادرات⁽⁵⁰⁾ .

وهكذا حظيت المقدمات التي تشكل الأساس النظري لإستراتيجية وسياسات إحلال الواردات بالقبول على نطاق واسع ، حيث انسحبت الاستثناءات المتعلقة بالدول النامية ، حتى على بنود الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) ، إذ يحمي البند الثامن عشر صراحةً الدول النامية من الالتزامات الواقعة على الدول الصناعية ، ويسمح لها بتبني سياسات تعرفة جمركية وقيود كمية . كذلك فقد خضعت هذه الدول لمعالجة خاصة ومختلفة تحت اعتبارات أخرى في اتفاقية (الجات) ، حيث وافقت هذه الاتفاقية باعتبارها الداعم الأساسي لنظام التجارة العالمية المفتوحة ، على استثناء فيما يتعلق بالدول النامية ، وهو ما يبين مدى العمق الذي تم في إطاره دعم وجهات النظر الخاصة بإحلال الواردات في عقدي الخمسينيات والستينيات .

وعلى هذا الأساس ، بدأت الإجراءات الحمائية تأخذ مكانها في مختلف الدول النامية، وتم استخدام نظام الحماية في بعض الدول وفي بعض الصناعات كأداة سياسة رئيسية لتوفير حوافز للاستثمار والإنتاج في الإحلال محل الواردات من قبل المنشآت الخاصة⁽⁵¹⁾ . وفي ظروف أخرى تم إقامة مشروعات مملوكة للدولة ، وتم القيام بالاستثمارات مباشرة من قبل القطاع العام في الأنشطة الصناعية الجديدة ، حيث وفر

نظام التجارة حماية للمشروعات المملوكة للدولة . إلا أن آيا من هذه السياسات لم تتوفر على وسائل يمكن من خلالها معرفة أين تكمن الوفورات الديناميكية الكبيرة ، كما لم تكن هنالك أية تدابير لتخفيض الحماية بعد فترة أولية ، فقد كان التصور السائد محصوراً في أن الحماية هي الأساس التلقائي لقيام أي صناعة جديدة تحل محل الواردات .

أما المظهر السليبي النهائي لهذه السياسات « فيتمثل في إسهام المستويات المرتفعة وغير المقيدة للحماية في التأثير على معدلات التضخم وسعر الصرف في الدول النامية التي تبنت هذه السياسات . فمع بدء الدول النامية تنفيذ خطط تنمية طموحة ، ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة تجاوزت تلك المستويات السائدة في الدول الصناعية ، فيما كان الطلب على النقد الأجنبي يرتفع بسرعة ، كاستجابة لمتطلبات التنمية ، مما أدى إلى ازدياد الدخول النقدية والتضخم المحلي . ومع ذلك فإن المشرفين على السياسة الاقتصادية في الدول النامية ، اختاروا الحفاظ على سعر الصرف الاسمي ثابتاً ، لاعتقادهم بأن ذلك من شأنه جعل السلع الرأسمالية المستوردة أرخص نسبياً ، مما يسهم في زيادة الاستثمار ، ومن ثم النمو الاقتصادي .

وقد أدى ذلك إلى حدوث خلل بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في العديد من اقتصادات الدول النامية ، وبحيث أصبح التشاؤم التصديري ذاتي التحقيق ، مما دفع إلى فرض المزيد من القيود على التجارة الخارجية ، كانعكاس للنمو في العجز في الصرف الأجنبي بصفة خاصة . كذلك فإن الأزمات الدورية في موازين المدفوعات ازدادت نتيجة للتقدير المبالغ فيه للقيمة الحقيقية لسعر الصرف ، مما أدى إلى ازدياد المديونية الخارجية ، وفشل حصيلة الصادرات في تحقيق النمو المطلوب فيها .

1-5-2 الاتجاهات الحديثة في أدب النمو والتجارة:

لقد اتسم البحث العلمي وأدبيات التجارة في الخمسينيات والستينيات ، في أن معظمه كان مبنياً على المقدمات التي تمت الإشارة إليها . ولقد ركزت بعض الأبحاث على وجود وفورات كامنة في بعض الصناعات في الدول النامية ، وعلى الحاجة إلى نمو

متوازن ، وذلك من منظور الافتراض السائد آنذاك . في أن التوسع في أي صناعة بمفردها سوف لن يكون مجدياً ، بسبب الحجم المحدود للسوق .

كذلك فإن البحث العلمي قام من جانبه أيضاً بدعم توجهات السياسة ، من خلال نماذج النمو التي تم ابتكارها ، بالتركيز على التدفقات داخل الصناعة ، وعلى الروابط الأمامية والخلفية للمشروعات الصناعية المختلفة .

وقد وفر ذلك أساساً منطقياً لحماية الصناعة الناشئة وإحلال الواردات ، حيث تم التأكيد من خلال النتائج المستخلصة ، على أن التشوهات الهيكلية في الاقتصادات النامية ، تبرز الحاجة إلى التدخل الحكومي في التجارة الخارجية في عديد من الحالات . وفي هذا الإطار وضع ايفرت هاجن (1958م) نموذجاً يفترض فيه أن الأجور في المواقع الحضرية تتجاوز الأجور السائدة في الأرياف . ودل من خلال نموذجه على أن التعرفة الجمركية يمكنها أن تحسن الرفاه الاقتصادي ، عن طريق حفز الموارد للاتجاه نحو الصناعات الحضرية باهظة التكاليف⁽⁵²⁾ .

كذلك استمر العمل في النماذج الهيكلية ، والتي استتجت عديداً من الأسباب الكامنة وراء اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول النامية ، ولماذا لا ينطبق عليها التحليل الاقتصادي التقليدي . أما تشنرى ومينخايل برونو (1962) « وتشنرى وآلان ستراو (1966م) ، وعدد إضافي من المؤلفين » فقد طوروا نموذج الفجوة المزدوجة ، مستخدمين الحقيقة المتعلقة بندرة الصرف الأجنبي في الدول النامية ، حيث تتحدد حصيلة الصادرات في هذا النموذج باعتبارها متغيراً خارجياً (Exogenous) وتنمو ببطء أشد من الطلب على الصرف الأجنبي⁽⁵³⁾ .

ووفقاً لهذا النموذج يتحدد الاستثمار بقيدتين رئيسيتين ، هما المدخرات المتاحة ، والصرف الأجنبي المتاح . ومن ثم توجد فجوتان في الدول النامية ، فيما بين الادخار والاستثمار من ناحية ، وفيما بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه من ناحية أخرى ، حيث يكون النمو مقيداً إما بما هو متاح من مدخرات ، أو بما هو متاح من صرف أجنبي . وقد دلل النموذج على الإنتاجية المحتملة والمرفعة للمساعدات الخارجية ، بما يمكن من

استخدام الادخار المحلي الفائض في التكوين الرأسمالي . ومن هنا يعد هذا النموذج بمثابة انعكاس للآراء التي كانت سائدة في حينه ، والتي تعطي دوراً ضئيلاً لآلية الأسعار .

وكمثال على الجهود التحليلية التي بذلت لتوضيح الظروف التي يمكن في إطارها فهم وإدراك أوضاع الدول النامية ، يمكن إبراز ما دلل عليه بهاجواتي (1958م) « وكذلك هاري جونسون (1967م) » فيما يتصل بالنمو البائس ، حيث يمكن للدولة النامية تحت هذه الظروف « أن تزيد إنتاجها ، ولكن لتواجه بانخفاض في أسعار الصادرات ، مما يجعل الدولة في وضع أسوأ⁽⁵⁴⁾ .

ويمكن أن يشار أيضاً إلى تطور آخر في هذا المجال يتمثل في نظرية أسعار الظل (Shadow Pricing) ، والتي كانت فرعاً من نماذج التخطيط والبرمجة . وقد استخدمت هذه النظرية بشكل مبدئي للتدليل على كيفية أن الاعتماد على أسعار السوق ، يمكن أن يفضي إلى تخصيص غير كفء للموارد .

وأخيراً في هذا السياق ، وفي تطور مهم ومتصل بذلك ، تم تطوير نظرية الحماية الفعالة من قبل جونسون (1965م) ، وكوردن (1966م) ، وبلاسا (1965م) ، وآخرون غيرهم ، حيث وفرت إطاراً تحليلياً لحماية الصناعات المشاركة في عملية التنمية ، والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية ، وذلك على أساس مقارنة⁽⁵⁵⁾ .

ومع نهاية الستينيات والسبعينيات ، بدأت الأمور تأخذ منحى معاكساً ، حيث برزت إلى المقدمة إسهامات كبيرة ، سعت إلى تقويض المقدمات المنطقية التي اعتمدت عليها استراتيجية إحلال الواردات في صلب بنائها. فعلى مستوى تحليلي ركزت بعض الأبحاث حول ما إذا كانت الحقائق الخاصة بنواقص السوق في الدول النامية هي التي أجازت في الواقع فرض القيود على التجارة ، (Bhagwati and Bhagwati, 1969) ، (Johnson, 1965 , V.K. Ramasmawi, 1963) ، في حين دلس آخرون على أن أدوات السياسة التجارية ، مثل التعرفة والحصص ، والتي تم استخدامها لتحقيق أهداف معينة تحت مسمى الحماية ، لم تكن أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها ولا حتى ثانيتهما ترتيباً⁽⁵⁶⁾ .

كذلك فقد بدأت الأبحاث في إبراز الأوجه السلبية لسياسات الحماية ، بالنظر إلى الطرق والأساليب التي يتم اتباعها لتحقيق هذه السياسات ، مع التركيز على نقائص وعيوب نظام الحماية عندما تم تطبيقه في معظم الدول النامية⁽⁵⁷⁾ .

وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى نمو الأنشطة الربعية عن طريق ما يسمى بالتماس الربيع (Rent-Seeking) ، حيث أدى نظام الحماية إلى استخدام الموارد للحصول على تراخيص استيراد مرتفعة القيمة (Krueger, 1977) . وقد تمثلت النتيجة النهائية التي خرجت بها هذه الأبحاث في نمو مصالح مكتسبة ، نتيجة لتبني هذه السياسة كما يوضح (Bhagwati and T.N.Sirinivasaan, 1980) ، حيث ووجهت المحاولات التي استهدفت إحداث إصلاحات في السياسات بمعارضة شديدة من قبل الذين أداروا تلك السياسات ، إلى جانب المستفيدين منها . وقد نشأ عن ذلك نظريات مثل Theory of Overinvoicing and Underinvoicing (انظر : Bhagwati, 1974) ، ونظرية التهرب (Smuggling) (انظر : Mark Pitt, 1981) و (Munir A.Shikh, 1974) ، والتي كان تركيزها أيضاً ، منصباً بشكل رئيسي على عيوب ونقائص نظام الحماية ، عندما تم تطبيقه في العديد من الدول النامية .

ومن جانبها كذلك ، بدأت الدراسات العملية في توثيق هذه المشكلات ، مدعومة بالتطور الذي حدث في أدوات القياس ، وذلك باستخدام مفاهيم تتعلق بالمعدلات الفعالة للحماية وتكاليف الموارد المحلية . وفي هذا الإطار اكتشف الباحثون حول الاقتصاد الباكستاني ، وجود قيمة مضافة سالبة لدى الصناعات في بعض حالات الحماية، حيث اقترحوا في هذا الصدد أن من الأرخص والأجدي القيام بالدفع للعمال مع بقائهم في بيوتهم ، والقيام باستيراد المنتج النهائي⁽⁵⁸⁾ .

وقد طورت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) العديد من الدراسات في هذا الإطار عن الدول النامية ، حيث توفرت عن النتائج الصادرة عنها تقديرات تتعلق بالمعدلات الفعالة للحماية في عدد من الدول النامية . وقد أوضحت هذه الدراسات ارتفاع مستويات الحماية بالإضافة إلى انعدام التمييز ، حيث استنتجت من ذلك مدى فشل سياسة إحلال الواردات في تحقيق الأهداف المنوطة بها (انظر : Little et al, 1970).

إضافةً إلى ذلك ، فإن دراسات أخرى تركزت في أبحاث (Bhagwati, 1978) و (Krueger, 1978) ، قدمت بدورها براهين عملية إضافية حول الهدر الاقتصادي ، وانعدام الرشد في أنظمة وسياسات التجارة الموجهة إلى الداخل⁽⁵⁹⁾ .

وفي نفس الوقت الذي كانت تتراكم فيه الأدلة حول ارتفاع التكاليف الناجمة عن سياسة إحلال الواردات ، فإن تطورات مهمة أخرى بدأت في الظهور على صعيد النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية ، حيث بدأت العديد من اقتصادات دول شرق آسيا في تحقيق معدلات نمو سريعة ، باتباع سياسات تتناقض مع السياسات القائمة على إحلال الواردات . فقد وفر نجاح الصادرات في قيادة التنمية في دول مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج ، حافزاً لمزيد من الجدل من قبل منظري النماذج النيوكلاسيكية، خاصةً في دوائر البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، حول أن تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ، قابل للإنجاز بطريقة أفضل وأسرع ، فيما لو تم السماح لقوى السوق والمشروع الخاص بالعمل بحرية ، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد .

وقد تأكد نجاح هذه الدول في الثمانينيات خاصةً ، عندما بدت الفروق في معدلات النمو الاقتصادي وفي مستويات المعيشة ، واضحةً وجليةً بينها وبين الكثير من الدول النامية الأخرى . فبعد الصدمة النفطية الثانية في عام 1979م ، والكساد العالمي الواسع في الفترة 1980 - 1982م ، وما صاحب ذلك من أزمة في المديونية الدولية ، فإن دول شرق آسيا استأنفت نموها ، فيما كانت الدول ذات المديونية الثقيلة غير قادرة على خدمة ديونها، ومتضررة بشكل كبير مما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي .

وقد أسهم البحث العلمي في تلك الآونة في محاولة لفهم وتحليل الأثر الناجم عن أزمة الدين على الدول النامية ، حيث تبين أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتميز بفروقات كبيرة فيما بين المجموعتين من الدول ، إلا أن الاختلاف الكبير تمثل في نسب الدين إلى الصادرات ، حيث كانت دول شرق آسيا قادرة على سداد خدمة ديونها واستئناف نموها الاقتصادي ، بسبب المرونة الأكبر في اقتصاداتها ، في حين عجزت الدول النامية الأخرى عن تحقيق ذلك . وفي نفس الإطار أشارت الدراسات إلى أن معدلات

النمو في الدول النامية المتجهة إلى الداخل في سياساتها التنموية ، لم تزد حتى قبل أزمة الدين « بغض النظر عن الزيادات الجوهرية في معدلات الادخار لديها .

هذا وعلى الرغم من الجدل المتعلق بالعوامل التي أسهمت في نجاح دول شرق آسيا⁽⁶⁰⁾، فإن تجربة هذه الدول قد حفزت العديد من الدراسات لمحاولة تعريف العناصر الديناميكية في التصدير « والتي تختفي في حال توجه الإنتاج للسوق المحلي فقط .

إذ يكون اقتصاد الدولة النامية ، عن طريق التشديد على الإنتاج للتصدير ، قادراً على الحصول على ميزة السوق الواسعة ، الأمر الذي يمكنه من الاستخدام الأكفأ لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال في العملية الإنتاجية . ويبرر هذا بدوره تطبيق التكنولوجيا الحديثة ، ويسمح لوفورات الحجم الداخلية والخارجية بالظهور . وفي نفس الوقت يمكن الاستفادة في الصناعة من التحولات التكنولوجية ، والمنافع الخارجية ، الناجمة عن قطاع التصدير . كما أن التركيز على التصنيع للتصدير بوجود أسواق واسعة ، وكفاءة عالية ، ونمو سريع ، سوف يسرع أيضاً من عملية التكوين الرأسمالي « سواء تلك التي تتولد محلياً، أو التي يتم جذبها من الخارج⁽⁶¹⁾ .

ويضيف البعض إلى ذلك مزايا غير سوقية ، بالنسبة للدخول في الإنتاج والصناعي منه على وجه الخصوص من أجل التصدير ، من ضمنها أن التجارة الخارجية عبارة عن مركبة لنقل المعرفة التكنولوجية ، والمعرفة العامة ، والمهارات الإدارية ، فضلاً عن أنها توفر الآلية المناسبة لحركة رؤوس الأموال⁽⁶²⁾ .

ووفقاً لهذا الرأي فإن الاقتصاد الذي يعتمد على التوسع السريع في الصناعات الموجهة للتصدير ، وفق ما يتمتع به من ميزات نسبية ، يمكنه الاستفادة من مكاسب التجارة ومكاسب النمو في نفس الوقت ، دون اللجوء إلى التضحية بالتجارة في سبيل إحداث النمو الاقتصادي ، كما تؤكد على ذلك الأدبيات المتعلقة بالحماية وتقييد التجارة الخارجية .

وهكذا حدثت دورة كاملة ، إذ تم في الخمسينيات والستينيات رفض الأفكار النيوكلاسيكية بخصوص الانفتاح على التجارة الدولية ، من منظور أنها مكاسب ساكنة ،

في حين تم إغفال المكاسب الديناميكية للتجارة . أما في التسعينيات ، فقد أصبح هنالك اتفاق واسع على أن المنافع من وراء تحرير التجارة هي بمثابة منافع ديناميكية في طبيعتها . والملاحظ بصفة عامة ، أن معظم النماذج الحديثة حول النمو والتجارة « تنطلق من محاولة إيجاد أدلة وبراهين عملية ، على الأضرار المترتبة عن سياسة إحلال الواردات ، ومبدأ الصناعة الناشئة ، وبالتالي تبرير وتسويق الأفكار والدعوات القائلة بأن الانفتاح على الخارج » يفضي إلى مزيد من النمو الاقتصادي .

ويتم ذلك بشكل عملي ، من خلال التدليل على المكاسب الديناميكية ، التي يمكن أن تعود على الدولة ، التي تعمل على إزالة القيود المفروضة على التجارة الخارجية ، حيث استفادت معظم الدراسات الحديثة بهذا الخصوص ، من التطور الذي حدث في أدوات التحليل والقياس خلال العقود الثلاثة الأخيرة . ففي واقع الأمر ، أصبح الانفتاح على الخارج جزءاً مهماً في الكثير من النظريات الحديثة والدراسات العملية حول التجارة والنمو ، وذلك على الرغم من المشاكل العميقة ، المرتبطة بالاتفاق حول مقاييس محددة للانفتاح ، وتحديد اتجاه السببية في التأثير « بين الانفتاح والنمو ، مع أن العديد من هذه الدراسات تؤكد بقوة ، على أن الانفتاح عنصر مهم في تفسير المسار الذي يسلكه النمو الاقتصادي .

وفي هذا الإطار ، بدأت منذ السبعينيات العديد من النماذج المتطورة في الظهور ، والتي تتميز بأنها تشتمل على ثلاثة عناصر إنتاجية هي الأرض والعمل ورأس المال ، (وليس على عنصرين إنتاجيين فقط ، كما في نظرية الميزات النسبية) ، يتم تخصيصها فيما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وبحيث يمكن لكل منها إنتاج العديد من مختلف السلع . وكما دلت هذه النماذج ، فإن الميزة النسبية تكمن فيما بين الزراعة والصناعة ، وليس في أيّ منهما فقط . ويعني ذلك أن الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة ، تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي كثيف العمل ، وفي السلع الصناعية التي يتطلب إنتاجها كثافة في العمالة غير المدربة . وفي نفس الوقت تستحوذ الدول التي تتسم بنسب مرتفعة من الأرض إلى العمل ، على ميزة نسبية في إنتاج السلع الزراعية ، التي يتطلب إنتاجها استخدام معدلات مرتفعة من الأرض ، بالقياس إلى عنصر العمل ، فيما تكمن الميزة

النسبية لهذه الدول صناعياً ، في إنتاج السلع التي يحتاج إنتاجها إلى معدلات أعلى من رأس المال إلى العمالة غير المدربة .

وفي نفس السياق ، ومن منظور الدور الذي يلعبه التغير التكنولوجي في النمو الاقتصادي ، فإن التطورات الحديثة في نظريات التغير التكنولوجي « وبشكل خاص نماذج (Romer, 1990) و (Aghion and Howitt, 1992) ، أسهمت في تطوير تحليلات جديدة حول العلاقة بين التجارة والنمو ، والتغير التكنولوجي ، في الاقتصادات المفتوحة على الخارج (Grossman and Helpman, 1991) ، و (Rivera-Batiz and Romer, 1991) ، وذلك بهدف تحليل الكيفية التي تؤثر بها التجارة في كل من السلع الوسيطة والنهائية ، على النمو في المدى الطويل . فالتكنولوجيا تنتشر في هذا الإطار باعتبارها مدججة في المدخلات الوسيطة . فإذا ما أدى الإنفاق على الأبحاث والتطوير (R&D) ، إلى خلق سلع وسيطة جديدة مختلفة ، أو أفضل مما هو متوفر مسبقاً ، وإذا ما تم تصدير هذه السلع إلى اقتصادات أخرى ، فإن الإنتاجية في الدولة المستوردة لهذه السلع، سوف تزداد ، من خلال مجهودات البحث العلمي والتطوير لدى شركائها التجاريين⁽⁶³⁾. وبعد الإطار المقدم من قبل هذه النماذج ، ملائماً تماماً للدراسات العملية ، المتعلقة بالكيفية التي تحدد بها أنماط التجارة ، كلاً من التدفقات التكنولوجية التي من شأنها أن تحدث نمواً في الإنتاجية ، وماهية الأثر الناجم عن استيراد أنواع جديدة أو متطورة من المدخلات الوسيطة .

ووفقاً لهذه النماذج ، يؤدي توظيف مجموعة أوسع من المدخلات الوسيطة في عمليات الإنتاج إلى زيادة نمو الإنتاجية أولاً ، فيما يترتب عن المدى الذي تنجح فيه الدولة المستوردة في عدم دفع الثمن كاملاً ، عن هذه الزيادة في تنويع المدخلات الوسيطة، إلى مكاسب في صورة وفورات خارجية ، أو أثراً انتشاري الطابع . وثانياً قد يسهل استيراد المدخلات المتخصصة عمليات التعلم حول المنتج ، مما يخلق الحافز لمحاكاة أو ابتكار منتج منافس .

وفي نفس الإطار ، أشارت دراسة حديثة⁽⁶⁴⁾ ، شملت ثمان من دول المجموعة الأوروبية في الفترة (1970 – 1991م) ، إلى أن أنماط واردات الدولة من السلع الوسيطة ، تؤثر في مستوى الإنتاجية فيها ، لأن الدولة التي تقوم باستيراد مثل هذه السلع

من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا ، تتمكن من الحصول على مزيد من التكنولوجيا ، مقارنةً مع الدولة التي تستوردها من الدول التابعة في هذا المجال .

وقد توصلت الدراسة بهذا الصدد ، إلى ثلاثة استنتاجات أولها « أن الدول الثمان التي تشتمل عليها العينة ، تستفيد من البحث والتطوير المحليين ، بشكل أكبر من البحث والتطوير لدى الدول الأجنبية . وثانيها ، وتحت اشتراط الانتشار التكنولوجي من البحث والتطوير المحليين ، فإن هيكل الواردات في أي دولة ، يكون مهماً فقط ، إذا كان متحيزاً بالكامل ، أو بعيداً تماماً عن الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا . أما ثالث هذه الاستنتاجات ، فيتمثل في أن الفروقات في التدفقات الداخلية للتكنولوجيا ، والمربطة بأنماط الواردات ، تفسر نحو 20 % من التغيرات الكلية في نمو الإنتاجية .

ولكن ما الذي تعنيه هذه الاستنتاجات بالنسبة للدول النامية ؟ . إن غالبية الدول النامية تنفق جزءاً يسيراً من إنفاقها الكلي على التكنولوجيا ، في صورة إنفاق على البحث العلمي والتطوير ، وهو الأمر الذي يرجح احتمال أن يكون إسهام المصادر الأجنبية في مجال التكنولوجيا في الدول النامية ، أكبر من إسهام المصادر المحلية في العديد منها (Keller,2000) .

ويدل ذلك على أن الواردات من المدخلات الوسيطة ، تسهم في انتشار التكنولوجيا عالمياً ، ومن ثم تعتبر آلية يتم بواسطتها نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . فإذا ما بقيت الأشياء الأخرى على حالها - كما تستتج الدراسة - فإن حصة أعلى للتجارة ، من شأنها أن تشجع على قيام هذه العملية .

وليس هذا فحسب ، بل إن الإنتاجية ، قد تسجل مستويات أكثر انخفاضاً ، إذا قامت الدولة « بإحداث تخفيضات كبيرة في حصص الواردات من الدول المتقدمة ، كما أن الأثر على الإنتاجية ، والناجم عن التغير في هيكل الواردات ، سوف يزداد على الأرجح ، عندما تنتقل أنماط التجارة الخارجية للدولة النامية ، فيما بين القادة والتابعين في مجال التكنولوجيا .

1-6 الخلاصة :

رغم الاختلافات العميقة ، في المواقف الاجتماعية ، والمنطلقات الفكرية ، لكافة الكتاب الاقتصاديين الذين تناولوا بالدراسة والتحليل ، علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي ، إلا أن هنالك شبه إجماع ، لاسيما في الوقت الراهن ، على أهمية الانفتاح على التجارة الخارجية والاقتصاد الدولي ، لتحقيق النمو الاقتصادي، وضمان استمراريته . ومع ذلك فقد تباينت الرؤى والأفكار « حول طبيعة ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، مما أفرز تعدداً في اتجاهات البحث العلمي ، وتفاوتاً في السياسات المقترحة ، بل وتقلباً فيها من النقيض إلى النقيض ، عبر نصف قرن من الزمان .

لقد تنامت الدعوات في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لاتباع سياسات من شأنها تقييد التجارة الخارجية ، وتحديدًا في جانب الواردات ، غير ما يعرف بسياسات إحلال الواردات « واستناداً إلى مبدأ الصناعة الناشئة ، إذ ترتب عن اسهامات البحث العلمي في حينه ، والمقدمات التي استند إليها ، خاصةً ما يتعلق منها بانتهاء شروط التبادل الدولي في غير صالح المنتجات التي تصدرها الدول النامية ، والتي يغلب عليها الطابع الأولي ، أن ازدهرت الدعوة إلى حماية الصناعة الوطنية ، إلى أن تتوفر لها الميزة التنافسية والقدرة ، التي تمكنها من ارتياد السوق العالمية ، عندما تتوفر لها الوفورات الداخلية والخارجية ، اللازمة لتحقيق ذلك .

إلا أن ما ترتب عن تطبيق سياسة إحلال الواردات ، من آثار سلبية على النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية « فضلاً عن النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الدول التي اتبعت سياسات أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي ، غير سياسة تشجيع الصادرات ، أو عززت بضرورة إعادة النظر ، سواء في طبيعة ومدى دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، وتحقيق التغير الهيكلي المطلوب في اقتصادات الدول النامية ، أو في السياسات التي يتم اقتراحها لتحقيق ذلك .

وفي هذا الإطار نشطت الدعوة إلى تحرير التجارة كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ارتبطت الدعوة إلى ذلك « بالحث على تقليص دور الحكومة في

الاقتصاد « وإعطاء دور أكبر للمشروع الخاص والمبادرة الفردية » في إطار اقتصاد السوق، على أن تخصص الدولة على المستوى العالمي في إنتاج السلع التي تتوفر على ميزة نسبية في إنتاجها ، وأن تترك لآلية الأسعار تحقيق ذلك ، عبر تحويل الموارد من الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة ، إلى الأنشطة التي تتمتع بمعدلات مرتفعة من الإنتاجية.

وهكذا يمكن القول أن دورة كاملة قد حدثت في الخمسين سنة الأخيرة ، في النظر إلى دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي . إلا أن ما هو أهم في هذا السياق يتلخص في ثلاثة نقاط رئيسية ، أولها طبيعة قطاع التصدير الذي تعتمد عليه الدولة النامية كمحرك للنمو الاقتصادي ، وثانيها علاقة التكامل الرأسية والأفقية بين هذا القطاع وبقية قطاعات الاقتصاد القومي ، وثالثها مدى قدرة الدولة النامية على الاستفادة من آثار الانتشار التكنولوجي على معدلات الإنتاجية فيها ، عبر وارداتها من السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة .

الموامش :

- (1) Todaro, Michael, P., Economic Development in the Third World, 4th Edition, Longman , New York & London (1989) , P 367.
- (2) Kindleberger, Charles, P., International Economics, Richard D. Irwin, Inc, (1973), p 86.
- (3) Elkan, Walter , An Introduction ■ Development Economics, Penguin Books.
 ايلكان ، والتر ، مقدمة في التنمية الاقتصادية ، ت: محمد عزيز ، مشورات جامعة قارابوس ، بعاري (1983) ، ص 65 .
- (4) Kindleberger. Charles, P., Op. Cit., P 72.
- (5) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 66 .
- (6) Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., PP 72-73.
- (7) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 64 - 65 .
- (8) نفس المصدر ، ص 65 .
- (9) Cherunilam, Francis, International Economics, Tata McGraw – Hill, Delhi .
 جيرونيلام ، فرانسيس ، الاقتصاد الدولي ، ت: محمد عزيز ، محمود الماحري ، طعة أولى ، مشورات جامعة قارابوس ، بعاري (1991م) ، ص 119 - 120 .
- (10) نفس المصدر ، ص 121 .
- (11) نفس المصدر ، ص 119 .
- (12) Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., P 70.
- (13) Walter, Ingo, International Economics, 2nd Edition, The Ronald Press Company, New York (1975), P 508.
- (14) Ibid., PP 527-528.
- (15) Ethier, Wilfred J. , Modern International Economics, 2nd Edition , W. W. Norton & Company , Inc., New York, London, 1988 , P. 5 .
- (16) Ibid., P 15.
- (17) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P. 378.
- (18) -Hagen, Everett, E., The Economics of Development, Revised Edition, Richard D. Irwin, Inc., Illinois, U.S.A. (1975), P 460.
 - Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., P 79.
- (19) Hagen, Everett, E., Op. Cit., P 460.
- (20) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P 378.

(21) وبالإضافة إلى ما نراه النظرية التقليدية للتجارة ، من إمكانية أن تصبح التجارة الدولية تحت افتراضات معينة بديلاً كاملاً للاعتقال التام لمصادر الإنتاج بين الاستبدادات المحلقة، فإننا نرى أن التجارة الدولية الحرة تتجاوز هذا الدور لتصبح أداة فعالة في إحلال المساواة التي لا تقتصر على أسعار السلع لحسب

، وإنما تناول أيضاً أسعار عناصر الإنتاج . وهي القضية التي أوردها بول سامويلسون "Paul Samuelson" في مقالته حول التفاضل في أسعار عناصر الإنتاج "Factor - Price Equalization Theorem"، حيث بين أنه في ظل الافتراضات معينة ، قبل الأحرار والأرباح في لدول التي تشترك في التجارة الدولية إلى التحرك باتجاه المساواة . كذلك فقد كانت هناك دراسات قليلة نسبياً حول ما تتضمنه النظرية من تساوٍ لأسعار عناصر الإنتاج منها دراسة (Alfred Tovas, 1982) ودراسة (Hans Gremmen, 1985) حول المجموعة الاقتصادية الأوربية ، وكذلك دراسة (Manouchehr Moukhtari, 1989) ، والتي أخذت حجة أكثر وحتمية على نتائج أكثر إيجابية . إلا أن النتائج التي توصلت إليها كل هذه الدراسات تشير إلى أن وجود برهان أو دليل على تساوي أسعار عناصر الإنتاج لا يزال أمراً بعيداً عن الحسم . انظر بالخصوص :

- ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 66 - 67 .

- Noussair Charles N, et al, An Experimental Investigation of the Patterns of International Trade , American Economic Review, Vol. 85, No.3, Jul. 1995 , P 464.

(22) يعنى مثال التكنولوجيا بين البلدان المختلفة ، مثال دالة الإنتاج لكل سلعة من السلع المختلفة فيها ، مما يعنى أن منحنيات إمكانيات الإنتاج سوف تمكس فقط الدرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج لكل بلد من البلدان ، فيما يعنى مثال الأذواق مثال خريطة السواء لجميع البلدان المتشابهة . انظر بالخصوص :

- أحمد ، عبد الرحمن يسري ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 111 .

(23) إن افتراض النظرية سيادة المصلحة الكاملة في الأسواق مؤثر على التساوي التام بين تكلفة المنتج وسعره ، حيث يواحه للفتح بمعنى طلب لا نهائي الربوة ، لا يستطيع معه أن يؤثر في سعر السوق على الإطلاق ، الأمر الذي يخرجه هدف تعظيم ربحه أن يسعى إلى المساواة بين التكلفة الحدية والسعر . إلا أن المشاهدات التاريخية أكدت على الاحتواء التدريجي لطرف المصلحة الكاملة ، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث أصبحت الأسواق أقرب إلى المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة ، بحيث لا يمكن أحد الأسعار نسبية كمؤشر للدلالة على التكاليف النسبية ، بل وقد تختلف اختلافاً كبيراً عنها . ومادامت الأسعار النسبية لا تمكس التكاليف النسبية ، فإن قيام التخصص على أساس الأسعار النسبية السائدة في الأسواق ، لن يؤدي إلى تحول للوارد نحو الاستخدامات المثلى لها . انظر بالخصوص :

- نفس المصدر السابق ، ص 107 ، ص 161 .

(24) Walter , Ingo, Op. Cit., P 509.

(25) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 66 .

(26) يعرف مفهوم شروط التبادل الدولي ، باعتباره علاقة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات ، والرقم القياسي لأسعار الواردات . أي أنه عبارة عن أسعار للصادرات مقسومة على أسعار الواردات كما يلي : $\frac{Px}{Pm}$. أو من منظور أنه عبارة عن كمية للواردات مقسومة على كمية الصادرات

$$\text{كثافي : } \frac{Qm}{Qx}$$

ومن ثم فإن السعر النسبي للصادرات هو عبارة عن كمية للواردات التي يمكن للدولة الحصول عليها من وحدة الصادرات . انظر بالخصوص :

- Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., P 74.

(27) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P 375.

(28) Gray, H. Peter, International Trade, Investments and Payments, Houghton, Mifflin Company, Boston, 1979, P. 298.

(29) انظر بالخصوص :

- Walter , Ingo, Op. Cit., PP 510-511.

- جيرونيلام ، ترانسس ، مصدر سبق ذكره ، ص 121 - 123 .

(30) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص 70-72 .

(31) يرجع "إيفيرت هاجن" ذلك لأسباب التالية :

1- أنها تحتوي في الكساد الكبير حيث كانت أسعار المواد الأولية في أكثر انخفاض دالري لها .

2- رد على ذلك أن أسعار السلع المصنعة في الدول النامية قد ازدادت خلال هذه الفترة بأقل من زيادتها في بريطانيا ، كما أن أسعار المنتجات الأولية في البلدان النامية ، قد ازدادت بأكثر من ذلك بسبب الانخفاض في تكاليف النقل في كلا الاتجاهين .
ولمذا فإنه من الممكن تماماً أن شروط التبادل بين المنتجات الأولية والمنتجات المصنعة قد تغيرت في صالح المنتجات المصنعة في بريطانيا ، ولكن في صالح المنتجات الأولية في الدول التي تنحيا .
3- أثر التغير في الجودة ، "Quality Change" إذ أن جودة أو نوعية المواد الأولية تعمل إلى اللقاء ثابتة نسبياً مع بعض الاستثناءات النادرة ، وذلك بالقياس إلى التحسين في نوعية وجودة السلع المصنعة ، مما يترك أثره على شروط التبادل الدولي .
أنظر بالخصوص :

- Hagen , Everett, E., Op. Cit., PP 465-466.

- Walter , Ingo, Op. Cit., PP 511-513.

(32) Ibid., P 466.

(33) Grilli, Enzo R and Yong, Maw cheng, Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices, and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Run Shows ?, The World Bank Economic Review . Vol. 2 , No. 1, Jan. 1988, PP 1-47.

(34) Bond, Marian E. An Economic Study of Primary Commodity Exports form Developing Country Regions to the World – IMF Staff Papers – Vol. 34, No. 3 , Sept (1987) , PP 195-196.

(35) United Nations, Statistical Yearbook, 1987.

(36) Ibid..

(37) Todaro, Michael. P., Op. Cit., P 370.

(38) Bond, Marian, Op. Cit, pp 197-200

(39) المسيف ، محاهد ، تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والمداثل المتاحة للدول المصدرة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الخامس ، صيف 1997 ، القاهرة ، ص ص 24-25 .

(40) Bond, Marian E., Op. Cit., PP 191-227).

(41) Morisset, Jacques, "Unfair Trade ? The Increasing Gap Between World and Domestic Prices In Commodity Markets During The Past 25 Years", The World Bank Economic Review, Vol. 12, No.3, Sept. 1998, PP 503-521.

(42) Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., P 86.

(43) Edwards, Sebastian, "Openness, Trade, Liberalization , and Growth in Developing Countries", The Journal of Economic Literature, Vol. XXXI, No.3, September (1993), PP 1358-1359.

(44) حورونيلام ، فرانسيس ، مصلر سبق ذكره ، ص 125 .

(45) Todaro, Michael, P., Op. Cit., PP 367-368 .

(46) Södersten, Bo, International Economics, The MacMillan Press LTD, London 1979, PP 375-376.

(47) أحمد ، عبد الرحمن مسري ، الاقتصاديات الدولية ، العلوم الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص ص 164-169 .

Södersten, Bo, Op. Cit., P 376.

(48) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P 428.

(49) Redding, Stephen, "Dynamic Comparative Advantage and The Welfare Effects of Trade", Oxford Economic Papers, Oxford University Press, Vol. 51, No.1, Jan., 1999, P 15.

(50) Todaro, Michael, P., Op. Cit., ■ 436.

(51) على سبيل المثال نص قانون الطائر (Law of Similars) في البرازيل ، على أن المنشآت المستوردة للملح للمائدة لما هو متوفر من الإنتاج انخلي . سوف تتخذ الامتيازات الحكومية ، والتي لا تتضمن الحصول على التسهيلات الائتمانية والإعفاءات الضريبية فحسب ، ولكنها تشمل أيضاً أحقية الدخول في المناقصات على العقود التي تمنحها الحكومة ، فضلاً عن تروية أخرى من الحقوق القيمة . انظر :

- Krueger, Anne O, Trade Policy and Economic Development: How We Learn, The American Economic Review, Vol. 87, No.1, March (1997), P 5.

(52) - Krueger, Anne O, Op. Cit., P 7.

(53) Loc. Cit.

(54) Ibid, p8

(55) Loc. Cit.

(56) Loc. Cit.

(57) Ibid, pp 8-9.

(58) Ibid, P9.

(59) Loc.Cit.

(60) رغم الدور المهم الذي لعبته التجارة الخارجية في نمو دول حوض شرق آسيا ، إلا أن المحص يؤكد على أن التقدم الذي حصل في هذه الدول ، كان في حاسب كبير منه ، ناجماً عن الدور النشط للحكومة في تشجيع الصادرات ، وذلك في بيئة اقتصادية لم يتم فيها تحرير الواردات بالكامل ، بالإضافة إلى سعي الحكومات في هذه الدول باستمرار لتحقيق التوازن على المستوي الاقتصادي الكلي ، والتوازن المالي على وجه التحديد . انظر بالخصوص :

- Edwards, Sebastian, Op. Cit., PP 1359 – 1360.

- Todaro, Michael P, Op. Cit., P 434.

(61) Walter, Ingo, Op. Cit., P 521.

(62) Ibid., P 471.

(63) Edwards, Sebastian, Op. Cit, pp 1388-1389

(64) Keller, Wolfgang, Do Trade Patterns and Technology Flows Affect Productivity Growth ? , The World Bank Economic Review, Vol.14, No.1, Jan (2000), PP 17-47.

الفصل الثاني

هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي

(1973 - 1998)

أولاً : مقدمة .

ثانياً : مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبي :

1- إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

2- نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي .

ثالثاً : الصادرات .

1- حجم الصادرات .

2- هيكل الصادرات ومعدل نموها .

رابعاً : تصنيع النفط وتصدير المنتجات النفطية المصنعة .

خامساً : الواردات :

1- تطور هيكل الواردات ومعدل نموها .

2- ملاحظات إضافية حول الواردات .

سادساً : الآثار على ميزان المدفوعات .

سابعاً : السياسات التجارية :

1- سياسة إحلال الواردات .

2- سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات .

ثامناً : ملخص .

2-1 مقدمة :

يتسم الاقتصاد الليبي بارتفاع درجة انفتاحه على الخارج ، وذلك بالنظر إلى الحجم الصغير نسبيا لهذا الاقتصاد من ناحية ، أو بالنظر إلى الخصائص التي ينطوي عليها هيكل التجارة الخارجية في جانبي الصادرات والواردات من ناحية ثانية .

وفيما يتصف هيكل الصادرات بالطبيعة السلعية لمكوناته ، فإنه يتسم أيضا بارتفاع درجة التركيز ، وذلك بالاعتماد في بنيانه الهيكلي على حصيلة صادرات سلعة رئيسية واحدة « هي النفط الخام ، بكل ما تمثله من أهمية نسبية مرتفعة للنمو الاقتصادي في الدول الرئيسية المستوردة للنفط ، وبكل ما تنطوي عليه من خصائص السلع الأولية في انخفاض مرونة العرض والطلب عليها ، الدخلية منها والسعرية على الأقل في المدى القصير ، إضافة إلى حساسيتها تجاه الدورات التجارية .

ويعني هذا الأمر أن استمرار هيكل الصادرات بنفس الوتيرة التي كان عليها عند بداية فترة الدراسة ، سوف يقلل من فرص النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ، اعتمادا على تمويل الواردات المطلوبة للتنمية وإحداث النمو من مصدر وحيد للنقد الأجنبي ، يخضع لعوامل اقتصادية وسياسية خارجة عن نطاق الاقتصاد المحلي والسياسات الاقتصادية المحلية .

كذلك فإن اتجاه هيكل الصادرات نحو التنوع ، مع ازدياد درجة التصنيع في السلع المصدرة إلى الخارج ، يؤدي إلى تعزيز فرص النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ، ويسهم في تخفيف الاعتماد على صادرات النفط الخام في تمويل الاستثمارات التنموية المطلوبة ، ويؤدي في نفس الوقت إلى الاستفادة من المكاسب التي تنجم عن الدخول في التجارة الدولية ، وانعكاساتها الإيجابية القائمة والمحتملة من ثم على النمو الاقتصادي .

أما بخصوص هيكل الواردات ، الذي يتسم بالتنوع السلعي والتركيز الجغرافي في الاقتصاد الليبي ، فإن ازدياد القدرة الاستيرادية للاقتصاد منذ عام 1973م ، متزامنة مع بدء عمليات التنمية الاقتصادية ، كان من شأنها أن تحدث تغييرا هيكليا في بنية الواردات ، إذ تزداد الواردات السلعية والخدمية على حد سواء ، الأمر الذي يترك أثره النهائي في شكل زيادة في نسبة بعض الواردات السلعية ، وانخفاض في نسبة البعض الآخر منها ، رغم الزيادة التي يمكن أن تحدث في القيم المطلقة لكل منها .

وفي الواقع يدلل التغير في هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة ، على مدى نجاح الإستراتيجيات التنموية المتبعة ، والسياسات التجارية المحلية ، بتضافر مع العوامل الخارجية المواتية ، في إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد ، سواء كانت هذه الإستراتيجيات من منظور التطلع إلى الداخل عبر سياسة إحلال الواردات ، أو من خلال التطلع إلى الخارج عبر سياسة تشجيع الصادرات ، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من آثار على بنية الاقتصاد المحلي ومعدلات نموه ، أو على ميزان المدفوعات في المحصلة الأخيرة باعتبار أن أوضاعه تمثل انعكاسا للهيكل الاقتصادي المحلي وللسياسات المحلية المتبعة .

ومن هذا المنطلق ، سوف يتناول هذا الفصل تحليلا لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي ، واستعراضا للتطورات في هيكل الصادرات وهيكل الواردات في الاقتصاد الليبي ، والآثار الناجمة على أوضاع ميزان المدفوعات والاحتياطيات الخارجية ، فضلا عن السياسات التجارية المتبعة خلال الفترة (1973-1998) ، وفي مقدمتها سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات والآثار التي ترتبت عليها ، على أن يتم ربط ذلك كله بالتطورات التي حدثت في الكميات المطلوبة من سلعة النفط وفي أسعارها . ولن يتم التطرق للآثار على سعر الصرف الرسمي ، بسبب اتباع الدولة خلال الفترة التي تشملها الدراسة لسياسة سعر الصرف الثابت ، وسياسة الرقابة الشديدة على الصرف الأجنبي .

2-2 مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبي :

يعد الاقتصاد الليبي على درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي ، على العالم الخارجي ، بالمقارنة مع بقية الاقتصاديات النامية ، أو اقتصاديات دول السوق الصناعية على حد سواء .

إذ بينما يمثل فائض حصيللة الصادرات ، مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ، وتمويل الموازنة العامة ، فإن جانب الواردات ينطوي على قدر كبير من السلع والمعدات الرأسمالية ، التي يفتقر إليها الاقتصاد الليبي لمواصلة نموه ، كما ينطوي على قدر كبير من السلع الاستهلاكية لتغطية العجز في العرض المحلي من هذه السلع ، خاصة مع توسع السوق الداخلية ، نتيجة عوامل ترتبط بالنمو السكاني ، وبنمو الإيرادات النفطية والإنفاق العام . فقد أسفرت الزيادات الهائلة في الإيرادات النفطية ، إلى التوسع في الإنفاق على التنمية ، حيث برز عنصر الاستيراد في الكثير من أوجه الإنفاق العام ، خصوصا مع تزايد الدخول الشخصية ، ومن ثم تزايد القوة الشرائية ، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج .

ولاشك أنه من المفيد في هذا المقام ، دراسة مدى انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج ، في إطار تحليل علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية ، ذلك أن الدراسات المتعلقة بهذا الشأن ، ترى أن التحرك باتجاه مزيد من الانفتاح ، يؤدي إلى زيادة معدل النمو في المدى القصير ، بسبب المكاسب الناجمة عن إعادة تخصيص الموارد في الاقتصاد ، والتي لا بد أن تتضمن علاقة موجبة بين التغيرات في الانفتاح الاقتصادي ، وبين النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن أن الأدب الاقتصادي الحديث أسهب في تعريف عدد من القنوات التي يمكن للانفتاح الاقتصادي من خلالها التأثير على النمو في المدى الطويل⁽¹⁾.

وفي الواقع فإن الدول النامية عن طريق فتح اقتصاداتها ومجتمعاتها على التجارة الخارجية والتبادل الدولي ، لا تستدعي التحويلات الدولية في السلع والخدمات والموارد المالية فحسب ، ولكنها تستدعي أيضا المؤثرات التنموية ، والمؤثرات المعوقة للتنمية ، على غرار تكنولوجيات الإنتاج ، وأنماط الاستهلاك ، والترتيبات التنظيمية والمؤسسية ، والمؤثرات التربوية والتعليمية ، ومنظومة القيم العامة والأفكار ، وأنماط الحياة في السدول المتقدمة . وقد يكون أثر هذه التحويلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على خصائص عملية التنمية مفيدا أو ضارا ، إلا أنه يعتمد في الكثير من ذلك على الهيكل السياسي والاجتماعي والمؤسسي للدولة ، وعلى أولوياتها التنموية⁽²⁾.

وللوقوف على مدى انفتاح الاقتصاد الليبي ، فمن الممكن استخدام مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يعكس المؤشر الأول الوزن النسبي للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي المحلي ، في علاقته مع العالم الخارجي ، في حين يعكس الثاني فائض الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، والتي يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الخارج .

2-2-1 إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي :

من الجدير بالذكر في هذا السياق ، التأكيد على أن درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج ، إنما تتركز في المقام الأول في جانب التجارة الخارجية ، أكثر منها في جانب تدفق رؤوس الأموال⁽³⁾.

فبالنظر إلى الجدول (2-1) ، يتبين أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، قد تراوحت بين 122% و 74% ، بينما كان متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة ما يعادل 95.4% .

وبالنظر إلى مجمل فترة الدراسة ، يلاحظ تباين هذا المؤشر من سنة إلى أخرى . فيمل يمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات فرعية ، حيث تتميز الفترة الأولى بارتفاع القيم التي

سجلها هذا المؤشر ، فيما تتميز الفترة الثانية بانخفاض نسبي في قيمه ، مع نزعة نحو الانخفاض ، في حين تتميز الفترة الثالثة بعودة هذا المؤشر للارتفاع ثانية ، وتسجيل قيس قياسية في بعض السنوات ، حتى عند مقارنته مع الفترة الأولى . وفي الواقع يعكس ذلك المعطيات الخاصة التي تتسم بها كل فترة من هذه الفترات الثلاث ، والتي تتعلق بالتطورات التي حدثت في السوق النفطية ، وفي السياسات التجارية المحلية ، تبعا للتطورات التي حدثت في الكميات المصدرة من النفط الخام وفي أسعاره . وتبعاً للتشدد في تطبيق السياسات الحمائية والقيود الكمية على الواردات .

ففي الفترة الأولى (1973 - 1981م) ، والتي تميزت بارتفاع قيمة هذا المؤشر وتقلبه مقارنة مع الفترة التي تليها على وجه الخصوص ، كما اتسمت بعدم وجود سياسات انكماشية ، وانطوت على زيادة في حصيلة الصادرات النفطية . يلاحظ ارتفاع نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالقياس إلى فترة الثمانينيات ، فيما يلاحظ أيضا انخفاض مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تباعا خلال هذه الفترة . ويدل ذلك على تنامي عوائد الصادرات النفطية ، إثر ارتفاع أسعار النفط إلى معدلات قياسية ، عقب الصدمة النفطية الأولى في عام 1973م ، والصدمة النفطية الثانية في عام 1979م ، بما يفوق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي الصغير الحجم نسبيا ، مما أدى إلى تحقيق فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات ، أدت بدورها إلى ازدياد كبير في الاحتياطيات الخارجية.

أما الفترة الثانية ، وهي فترة الثمانينيات ، فقد اتسمت بتراجع في حصيلة الصادرات النفطية . نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ، ومن ثم انخفاض حاد في أسعاره ، بسبب السياسات المتعلقة برفع كفاءة استخدام الطاقة في الدول الصناعية ، وبسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب هذه الدول . كذلك اتسمت هذه الفترة على الصعيد المحلي ، باتباع الدولة لسياسات تجارية استهدفت تخفيض بعض بنود الواردات السلعية والخدمية . نتيجة لتراجع أسعار النفط ، مما هدد بآثار سلبية على الوضع العام لميزان المدفوعات .

جدول (2 - 1)
مؤشرات انفتاح الاقتصاد الليبي
(1973-1998م)

100 - 1980

السنة	الصادرات "مليون دولار"	الواردات "مليون دولار"	ميزان الحساب الجاري "مليون دولار"	مجموع التجارة "مليون دولار"	الناتج المحلي الإجمالي "مليون دولار"	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	مجموع التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1973	8596.0	6311.4	2284.7	14907.4	13291.5	48	112
1974	14620.4	9106.2	5514.1	23726.6	21805.2	42	109
1975	10907.0	9383.5	1523.5	20290.5	19215.1	49	106
1976	15175.1	8307.8	6867.3	23482.9	24809.9	34	95
1977	16791.9	8900.4	7891.5	25692.3	28002.1	32	92
1978	13063.7	8957.0	4106.7	22020.7	21149.4	42	104
1979	18350.1	10962.4	7387.7	29312.5	30661.0	36	96
1980	21919.2	11487.6	10431.6	33406.8	34756.8	33	96
1981	14959.2	15071.0	(-111.8)	30030.1	33095.3	46	91
1982	15096.4	10515.8	4580.6	25612.2	31346.8	34	82
1983	12051.3	8692.1	3359.3	20743.4	25993.8	33	80
1984	12560.7	8293.3	4267.5	20854.0	23982.0	35	87
1985	12498.6	5606.1	6892.6	18104.7	22051.2	25	82
1986	7728.3	4288.9	3439.4	12017.2	16317.2	26	74
1987	7912.8	5265.4	2647.4	13178.2	16951.1	31	78
1988	7003.1	5409.3	1593.7	12412.4	16129.0	34	77
1989	7294.0	5286.1	2008.0	12580.1	16916.8	31	74
1990	10789.2	6251.0	4538.2	17040.2	18772.5	33	91
1991	8747.1	6184.2	2563.0	14931.3	16817.2	37	89
1992	8055.1	5348.9	2706.2	13404.0	14870.6	36	90
1993	8631.1	6004.2	2627.0	14635.3	12964.5	46	113
1994	8655.2	5052.9	3602.3	13708.0	11253.5	45	122
1995	6445.0	4061.2	2383.8	10506.2	9019.2	45	117
1996	7326.2	4026.3	3300.0	11352.5	10187.9	40	111
1997	7189.9	4068.5	3121.3	11258.4	9278.6	44	121
1998	5029.9	2917.5	2112.4	7947.4	8724.8	33	91
المتوسط	—	—	—	—	—	37.3	95.4
الانحراف المعياري	—	—	—	—	—	6.7	14.7
معامل التغير	—	—	—	—	—	0.177	0.154

المصدر :

- United Nations, International Trade Statistical Yearbook, Different Issues.
- IMF, IFS, Different Issues.

- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1998 م .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

وقد أدى كل ذلك ، إلى انخفاض الوزن النسبي للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي المحلي قياساً إلى الفترة السابقة اعتباراً من عام 1982م ، حيث وصل هذا المؤشر إلى أدنى مستوى له في عامي 1986 و 1989م عند 74.4% ، ليعاود الارتفاع ثانية مع الاستقرار النسبي في أسعار النفط في السوق العالمية ، وليصل إلى معدل 91% في عام 1990م ، وهي السنة التي اتسمت بارتفاع نسبي في أسعار النفط ، إثر ما ترتب على الغزو العراقي للكويت ، وتلبد أجواء المنطقة العربية بتوترات سياسية أدت إلى ما عرف بحرب الخليج الثانية .

ومع استقرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً في التسعينيات ، فقد تراوحت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، بين 122 % كحد أقصى ، و 89 % كحد أدنى ، حيث ارتبطت الزيادة أو النقصان في هذه النسبة ، بما يطرأ من تغير نسبي في أسعار النفط ، وبما يحدث من تطورات في حجم الطلب العالمي على هذه السلعة .

ومن زاوية أخرى ، بعيداً عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أو تقلب هذا المؤشر ، فإن مقداره وصل في بعض السنوات ، كما هو مبين في الجدول (2-1) إلى درجات مرتفعة ، كذلك فإن السنوات الأخرى التي اتسم فيها بالاعتدال النسبي ، كانت على درجة مرتفعة بالقياس إلى مستوياته في الكثير من الدول النامية ، والدول المتقدمة على حد سواء ، خاصة عند إجراء المقارنة بين متوسط نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي طوال فترة الدراسة « والتي بلغت 95.4 % ، وبين متوسط هذه النسبة في بقية الدول العربية ، بما فيها الدول التي تتسم بارتفاع درجة انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي في الخليج العربي ، والتي لم تتجاوز 66.1 % في عام 1997م⁽⁴⁾ .

أما عند المقارنة مع بعض الدول الصناعية ، فيتبين حجم الفارق في درجة الانفتاح بين الاقتصاد الليبي واقتصاديات هذه الدول ، حيث لم تزد نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 34% في الولايات المتحدة الأمريكية « وعن 40% في استراليا ،

وعن 57% في المملكة المتحدة ، وعن 46% في ألمانيا ، وعن 77% في كل من السويد والنمسا ، وذلك في عام 1995⁽⁵⁾ .

ومع ذلك فإن هذه النسبة بلغت درجات مرتفعة في بعض الدول المتقدمة والنامية ، حيث وصلت في سنغافورة إلى 285 % تقريبا ، وفي سلوفينيا إلى 109 % ، وفي النمسا إلى 92 % في عام 1998 م⁽⁶⁾ .

إلا أنه ورغم ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول المذكورة آنفا ، فإن مما يحد من خطورته ، حجم اقتصاديات هذه الدول الكبير بالقياس إلى حجم الاقتصاد الليبي ، وتميز صادرات هذه الدول بدرجة مرتفعة من التصنيع والتنوع السلعي ، حيث بلغت نسبة الصادرات من السلع المصنعة إلى إجمالي الصادرات في عام 1998م نحو 86 % في سنغافورة ، وحوالي 82 % في السويد ، ووصلت إلى 90 % في سلوفينيا ، و 65 % في الدانمارك⁽⁷⁾ .

وفي نفس الوقت تتصف الصادرات الليبية بالأولية من ناحية ، وبارتفاع درجة التركيز السلعي ، وانخفاض درجة التصنيع ، إلى جانب تنوع سلعي وتركز جغرافي في الواردات الليبية ، وارتفاع درجة التصنيع في السلع المستوردة « وهو ما يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للتأثر الشديد بكافة التقلبات ، التي تشهدها السوق العالمية ، خاصة في الدول الصناعية .

2-2-2 نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي :

تعرف نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي « بالميل المتوسط للواردات ، وهي قد ترتفع أو تنخفض تبعا لعدد من العوامل من ضمنها الأسعار النسبية ، والناتج القومي الإجمالي الحقيقي « ودرجة استخدام الطاقة الإنتاجية "Degree of Capacity Utilization" ، والتي تعكس قدرة جانب العرض على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الطلب الإجمالي في الاقتصاد⁽⁸⁾ .

ولعل أبرز ما يتسم به الاقتصاد الليبي ، شأنه شأن الاقتصاديات النامية الأخرى ، الجمود في عناصر الإنتاج المحلية وتخلفها ، مما يحد من قدرة العرض المحلي على بحارة أو ملاحقة الزيادات في الطلب المحلي ، والتي تنجم في الدول النامية عادة نتيجة اكتشاف

مورد طبيعي، يؤدي إلى زيادة عناصر الإنفاق، مما يتطلب تغطية فائض الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج . خاصة مع تسارع عمليات التنمية ، والتي تستلزم بدورها استيراد المزيد من المعدات الرأسمالية والتكنولوجية التي لا يتوفر عليها الاقتصاد المحلي .

وبالرجوع إلى الجدول (2-1) ، وباستخدام مقياس كمي ، لمقارنة التغيرات التي حصلت في مؤشرات انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي ، يلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، كانت أقل استقراراً من نسبة مجموع التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي . ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى الثبات النسبي في حصة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة في جانب الصادرات من النفط الخام ، والتي تمثل العنصر المهيمن في إجمالي الصادرات الليبية .

وبالاطلاع على نفس الجدول المشار إليه ، يتبين أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي ، قد تراوحت بين 49% كحد أقصى ، و 25% كحد أدنى، وبمتوسط سنوي قدره 37.3% خلال فترة الدراسة .

وبمقارنة هذه النسب مع قريناتها في الدول العربية غير النفطية ، والتي بلغت نحو 25.7% في المتوسط في عام 1996⁽⁹⁾ ، يتضح الدور البارز الذي تلعبه الواردات في الاقتصاد الليبي .

وتشير البيانات الواردة في الجدول المذكور إلى الارتفاع النسبي في هذا المؤشر في الفترة (1973 - 1981 م) بالقياس إلى الفترة اللاحقة في الثمانينيات ، حيث نجم ذلك عن ارتفاع القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي ، إثر الارتفاع في أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج من ناحية ، ونتيجة للزيادة في الدخل التي ترتبت عن ذلك ، وعن الزيادة في الإنفاق ، التي نجمت عن خطتي التنمية (1973 - 1975 م) و (1976 - 1980 م) من ناحية أخرى . خاصة وأن المكون الاستيرادي يلعب دوراً رئيسياً في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء . ويمكن إضافة عنصر ثالث، يتعلق بسياسة سعر الصرف آنذاك ، والمرتبطة بتقدير العملة المحلية فوق قيمتها الحقيقية ، مع توفر فوائض كبيرة من النقد الأجنبي ، وهو الأمر الذي أسهم في ازدياد الطلب على الواردات ، من واقع أن استيرادها أجدى اقتصادياً ، وأرخص من تكلفة إنتاجها محلياً.

أما في الثمانينيات ، فتشير نفس البيانات إلى تراجع هذا المؤشر بالمقارنة مع الفترة السابقة ، حيث وصل إلى أدنى مستوى له في عام 1985م عند 25 % ، متأثراً بالتراجع الذي حدث في حصيللة الإيرادات النفطية منذ الربع الأخير من عام 1981م من جهة ، وانعكاساً للتوجه الذي ساد منذ ذلك الحين في اتجاه تقييد الطلب المحلي ، عن طريق تخفيض الإنفاق العام ، والحد من الاستيراد ، خاصة مع بدء العمل بالموازنة الاستيرادية في عام 1982م من جهة أخرى .

إلا أن الفترة اللاحقة وهي التسعينيات ، فقد شهدت ارتفاعاً وتقلباً في قيم هذا المؤشر وصلت أقصاها في عام 1993م عند مستوى 46 % ، وإن كان ذلك يشير ظاهرياً إلى ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فإنه يدل فعلياً على استمرار الطلب المحلي في الاعتماد على الواردات في تغطية الكثير من جوانبه ، إذ تزامنت هذه الفترة على وجه الخصوص بارتفاع نسبة تغطية الطلب المحلي من الواردات ، من نحو 44 % في عام 1990م إلى حوالي 62 % في عام 1997م (انظر الملحق الإحصائي) .

وإذ يدل ارتفاع الميل المتوسط للواردات على زيادة الاعتماد على الخارج ، فإن ارتفاعه يعكس أيضاً خصائص الهيكل الاقتصادي المعتمد على النفط فقط للاقتصاد الليبي . كما أن هذا الارتفاع مؤشر على ضخامة النتائج التي يمكن أن تترتب على الاقتصاد المحلي في حال ارتفاع كلفة الواردات ، نتيجة ضغوط تضخمية خارجية ، وما ينجم عنها من آثار على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد ، وخاصة في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام والأسعار⁽¹⁰⁾ .

2-3 الصادرات :

لا تتمكن الدولة فقط من تحسين رفاهها ، والحصول على المكاسب من التجارة الخارجية وفق ما عليه نظرية المزايا النسبية فقط ، ولكن يمكنها أيضاً أن تضمن تحسينات في الكفاءة الإنتاجية، وفي معدل التكوين الرأسمالي ، وفي مختلف عناصر النمو الأخرى في نفس الوقت . ويتحقق ذلك تحت افتراض أن صناعة التصدير تخضع لنمو سريع ، إلا أن ذلك يحس مسألة أساسية تتعلق بقيادة قطاع الصادرات للتنمية الاقتصادية الشاملة ، وتحول

أي نمو في هذا القطاع إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى . الأمر الذي يرتبط وإلى حد بعيد بنمط صناعة التصدير وبمكوناتها من جهة ، وبالروابط القائمة بين قطاع الصادرات وبقية قطاعات الاقتصاد من جهة أخرى⁽¹¹⁾.

إن طبيعة صناعة الصادرات مهمة أيضا من منظور علاقات العرض الرأسمية ، التي توجد بينها وبين بقية الاقتصاد ، إلى المدى الذي يكون فيه إنتاجها مستوعبا في الاقتصاد المحلي ، أو على الأقل هناك احتمال لحدوث ذلك . فكلما كانت هذه الروابط أقوى كلما ازداد الاحتمال بأن ينتشر النمو السريع في قطاع التصدير إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي⁽¹²⁾.

وغالبا ما يثار في هذا الخصوص الاهتمام فيما أصبح يعرف بالمقاطعات التصديرية المنعزلة "Enclaves" من التطور والتنمية ، والتي توجد في مناطق أو قطاعات معينة ، ولا تنتشر في بقية أجزاء الاقتصاد ، حيث تظهر مثل هذه المقاطعات نتيجة لنمو الصادرات اعتمادا على العوامل الخارجية، ولا تؤدي إلى إحداث تنمية عامة في الاقتصاد القومي، وهو ما يعبر عن نفسه في ضعف الروابط الأمامية والخلفية لقطاعات التصدير في الدول النامية⁽¹³⁾.

وفي الاقتصاد الليبي تحتل الصادرات السلعية موقعا مهما ، يستمد أهميته من واقع أنها المصدر الرئيسي ، إن لم يكن الوحيد ، للنقد الأجنبي المطلوب لسد فجوة الموارد المحلية والأجنبية، ومن ثم تمويل الواردات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية .

ولقد كان متصورا أن حصيلة الصادرات، تمثل الدفعة القوية "BIG PUSH" لنمو الاقتصاد الليبي ، وذلك لقدرة على تمويل برنامج شامل للتنمية ، في شكل توفير حد أدنى مرتفع من الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة⁽¹⁴⁾.

إلا أن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، سواء منها ما يرتبط بالسياسات الاقتصادية المحلية ، المالية والنقدية والتجارية ، أو ما يرتبط منها بطبيعة السلعة التي يعول عليها في حصيلة الصادرات ، وبالظروف الاقتصادية العالمية ، قد جعلت من حصيلة العائدات النفطية، وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة في الاقتصاد الليبي لأغراض النمو الاقتصادي « مصدرا لعدم الاستقرار ، لاسيما مع التقلبات التي تحدث في هذه

العائدات ، مما حد من مدى الاعتماد على هذه الحصيلة في التخطيط للتنمية الاقتصادية ، والتعويل عليها كمصدر للتمويل ، خاصة مع ضعف الحلقات الأمامية والخلفية لنشاط تصدير النفط الخام ، وانحصارها فقط في جانب الإنفاق والتمويل .

2-3-1 حجم الصادرات :

يبرز تحليل بيانات الجدول (2-2) عنصر عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات السلعية الليبية ، إذ تراوحت القيمة الإجمالية للصادرات بين 21919.2 مليون دولار في عام 1980م ، و 5029.9 مليون دولار في عام 1998م ، وفيما سجلت السنوات الممتدة من عام 1973م وحتى عام 1980م ، زيادة في حصيلة الصادرات ، نتيجة ارتفاع أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج ، فإن السنوات التي تلتها « وحتى سنة 1989م ، شهدت في معظمها تراجعاً في هذه الحصيلة ، حيث بلغت أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة عند 7003 مليون دولار في عام 1988م ، كانعكاس للتراجع الحاد في الطلب العالمي على النفط ، وفي أسعاره منذ مطلع الثمانينيات .

وبينما تميزت سنوات السبعينيات بارتفاع أسعار النفط بشكل مضطرب ، حيث وصلت أقصى مدى لها في عام 1980 ، عند مستوى 36 دولار للبرميل ، مع ثبات نسبي في كميات النفط المصدر يومياً ، فإن سنوات الثمانينيات وحتى عام 1989 ، اتسمت بتراجع حاد في أسعار النفط الخام ، إذ سجلت أدنى مستوياتها في عام 1986م عند سعر 13 دولار للبرميل ، مصحوبة بتراجع في كميات النفط المصدر إلى الخارج إلى أقل من سقف المليون برميل في المتوسط يومياً ، مقارنة بمستوى تراوح بين 2.175 مليون برميل و 1.431 مليون برميل ، كمتوسط يومي في الفترة 1973-1979م « حسبما ما هو مبين في الجدول (2-3) .

وفي واقع الأمر، فإن الصادرات من النفط الخام وعدم استقرارها من سنة إلى أخرى تبعاً للظروف الاقتصادية العالمية ، انعكست بشكل واضح على تطور قيمة الصادرات الإجمالية في الاقتصاد الليبي « وهو ما يبينه الشكل (2-1) الذي يصور المسار المتلازم والذي يتطابق في بعض السنوات بين إجمالي الصادرات والصادرات من النفط الخام ،

حيث يتبين من الشكل ارتفاع وانخفاض الصادرات الإجمالية ، تبعاً للتطورات التي تحدث في الطلب على الصادرات النفطية ، وذلك من واقع أن النوع الأخير من الصادرات هو المكون الرئيسي في هيكل الصادرات الليبية .

وفي هذا الإطار ، يلاحظ من الجدول (2-2) « فيما يتعلق بمؤشر عدم الاستقرار من خلال مقارنة قيمة معامل التغير "Coefficient of Variation" ، بين مختلف المتغيرات ، أن إجمالي الصادرات يتبع نفس النمط الذي تسلكه صادرات النفط الخام ، والصادرات من المشتقات النفطية تقريباً ، فيما اتسمت صادرات الغاز الطبيعي والكيماويات والصادرات الأخرى ، بدرجة أقل من الاستقرار عند مقارنتها مع إجمالي الصادرات والصادرات النفطية .

وفي الواقع ، فإن ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات النفط الخام ، في إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ، والتي بلغت نحو 87 % في المتوسط ، كما هو مبين في الجدول (2-4) ، قد جعلت الاستقرار النسبي في إجمالي الصادرات ، مرهوناً في المقام الأول بالتغيرات التي تطرأ على حصيلة الصادرات من النفط الخام . كذلك فإن تحليل مصفوفة الارتباط بين الصادرات الإجمالية ، وصادرات النفط الخام ، يدل على صحة ذلك .

مصفوفة الارتباط المقدرة

	الصادرات من النفط الخام	إجمالي الصادرات
	RECO	REX
RECO	1.00000	0.99088
REX		1.00000

إذ يتبين من خلال قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ، قوة العلاقة بينهما ، وهو ما يمكن من القول أن نحو 99 % من التغيرات التي تحدث في إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ، يمكن تفسيرها بشكل كلي عن طريق التغيرات التي تحدث في الصادرات من النفط الخام .

جدول (2 - 2)
قيمة الصادرات الليبية حسب النوع
(1973-1998م)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	اليان	نפט خام	غاز طبيعي	مشتقات نفطية	منتجات كيمياوية وبترو كيمياوية	أخرى	إجمالي الصادرات
1973		8488.7	—	107.4	—	—	8596.1
1974		14166.5	266.8	187.1	—	—	14620.4
1975		10331.6	410.2	165.2	—	—	10907.0
1976		14554.6	253.9	366.6	—	—	15175.1
1977		15857.8	342.7	591.4	—	—	16791.9
1978		12079.1	291.3	649.3	26.0	—	13063.7
1979		16980.3	402.1	894.7	73.0	—	18350.1
1980		21239.7	43.8	635.7	—	—	21919.2
1981		14236.1	20.9	642.3	59.8	—	14959.1
1982		14421.4	103.0	436.5	135.5	—	15096.4
1983		11280.0	92.0	533.7	145.5	—	12051.3
1984		11578.5	116.9	674.5	190.9	—	12560.7
1985		11004.5	89.3	1218.3	186.5	—	12498.6
1986		6871.4	180.0	534.0	142.9	—	7728.3
1987		6562.6	93.5	1006.9	249.8	—	7912.8
1988		5582.6	133.8	864.6	422.0	—	7003.0
1989		5959.8	155.6	840.9	337.8	—	7294.0
1990		8853.4	144.2	1187.3	551.3	53.0	10789.7
1991		7353.4	175.7	820.6	354.2	43.2	8747.1
1992		6078.1	398.9	987.0	445.5	145.6	8055.1
1993		6412.5	346.1	1161.6	554.8	156.0	8631.1
1994		6065.4	576.7	1421.9	496.8	94.3	8655.1
1995		4805.0	371.6	769.9	448.0	50.5	6445.0
1996		5908.1	117.3	1003.3	282.8	14.7	7326.2
1997		6814.5	ر.غ	ر.غ	ر.غ	ر.غ	7189.9
1998		4658.3	ر.غ	ر.غ	ر.غ	ر.غ	5029.9
التوسط		10356.5	222.9	764.9	268.6	79.6	10860.3
الانحراف المعياري		4497.0	145.6	325.0	180.7	54.0	4603.2
معامل التنغير		0.434	0.653	0.425	0.673	0.678	0.424

المصدر :

- United Nation – International Trade Statistical Yearbook – Different Issues.
- IMF, IFS, Different Issues.

- صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1998 م .

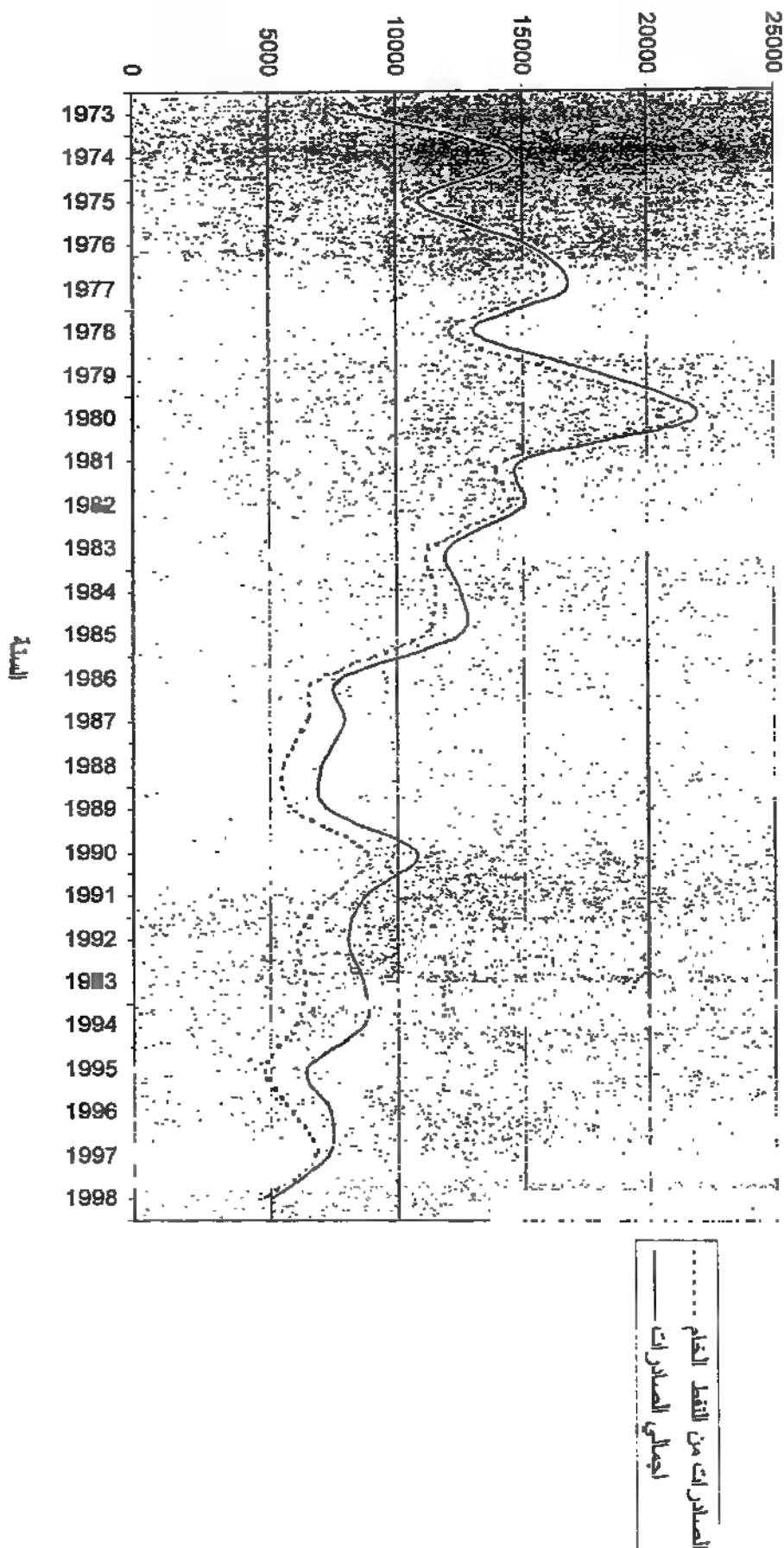
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – الحسابات القومية – أعداد مختلفة .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) – طرابلس - ديسمبر 1997 م .

- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – المجلد 42 – الربع الثاني (2002) .

مليون دولار

شكل (1-2) صادرات النفط وإجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي (1973 - 1998 م)



ويلاحظ من الجدول (2-2) والشكل (1-2) أيضا « أن عام 1990 م قد شهد قفزة نوعية في قيمة الصادرات الليبية ، إذ ارتفعت إلى مستوى 10789.7 مليون دولار ، مسجلة معدل نمو هو الأعلى منذ عام 1974م ، بلغ نحو 47.9% ، كما يتضح من الجدول (2-5) والشكل (2-2) ، وذلك في أعقاب ارتفاع أسعار النفط الخام لأسباب سياسية ونفسية واقتصادية ترتبت على الغزو العراقي للكويت .

وكما هو مبين في الجدول (2-3) ، فقد ارتفعت أسعار النفط الاسمية ، من 17.3 دولار كمتوسط للبرميل في عام 1989 م ، إلى 22.3 دولار كمتوسط للبرميل في عام 1990 ، فيما ازدادت كمية الصادرات من النفط الخام « من متوسط يومي يقل عن المليون برميل ، إلى متوسط يزيد عن المليون وربع المليون برميل يوميا ، لنفس العاملين على التوالي ، مما أثمر زيادة في حصيلة الصادرات الليبية من النفط الخام « بنحو 66% فيما بين العاملين المذكورين ، انعكس أثرها على النمو في حصيلة الصادرات الإجمالية عموما .

وفيما تشير البيانات الواردة في الجدول (2-2) ، إلى تراجع ضئيل نسبيا في حصيلة الصادرات بعد سنة 1990م « باستثناء سنتي 1995م و1998م ، واللذان شهدتا انخفاضاً حاداً في القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ، فإن ذلك يرجع في المقام الأول إلى الاستقرار النسبي في أسعار النفط في السوق الدولية خلال هذه الفترة ، أو حدوث تقلبات محدودة فيها ، بينما حافظت الكميات المصدرة على مستواها الذي تجاوز المليون برميل وبشكل معقول (انظر الجدول (2-3)) .

كذلك ، فإن ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات من غير النفط الخام ، قد ساهمت في استقرار حصيلة إجمالي الصادرات في سنوات التسعينيات ، حيث ارتفعت هذه النسبة من 17.9% في سنة 1990م تباعاً « لتبلغ نحو 28.9% في سنة 1994م ، ثم عادت للانخفاض إلى 19.4% في عام 1996 ، كما هو موضح في الجدول (2-4) .

وإذ يوضح الجدول (2-2) عدم وجود الصادرات الأخرى ، التي لا تنتمي إلى النفط الخام ومشتقاته أو الغاز الطبيعي والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية منذ عام 1973م ، فإنه يبين أن هذا النوع من الصادرات قد حقق تقدماً ملموساً منذ عام 1990م ، وحتى عام 1992م « حيث بدأ في التراجع بعد ذلك . وقد يوحي ذلك بحدوث تحول هيكلية في

الاقتصاد الليبي أدى إلى حدوث تغير في هيكل الصادرات ، إلا أن الظروف التي تحقق فيها ذلك ، تشير إلى ارتباطه بنشاط إعادة التصدير ، الذي مارسه القطاع الخاص ، بعد تخفيف الكثير من القيود والإجراءات ، التي كانت تحد من نشاطه اعتباراً من عام 1989م.

جدول (2-3)

قيمة وكميات وأسعار الصادرات من النفط الخام في الاقتصاد الليبي
(بالدولار الأمريكي)

السنة	السعر الاسمي بالدولار	كمية الصادرات (بالمليون برميل)	قيمة الصادرات (بالمليون دولار)
1973	3.1	793.7	2460.5
1974	10.4	544.0	5657.6
1975	10.4	522.3	5431.9
1976	11.6	675.9	7840.4
1977	12.6	709.2	8935.9
1978	12.9	677.0	8733.3
1979	29.2	717.6	20953.9
1980	36.0	619.8	22312.8
1981	34.2	387.8	13262.8
1982	31.7	396.2	12559.4
1983	30.1	350.4	10547.0
1984	28.1	353.6	9936.2
1985	27.5	325.2	8943.0
1986	13.0	376.0	4888.0
1987	17.7	321.2	5685.2
1988	14.2	327.4	4649.1
1989	17.3	358.9	6209.0
1990	22.3	461.5	10291.5
1991	18.6	514.5	9569.7
1992	18.4	476.3	8763.9
1993	16.3	447.9	7300.8
1994	15.5	397.5	6161.3
1995	16.9	403.2	6814.1
1996	20.3	432.0	8769.6
1997	18.7	406.3	7597.8
1998	12.5	421.3	5266.3

المصدر : - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر 1998 م .

- مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م)، طرابلس، الكانون 1997 م .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - اتجاهات التجارة الخارجية (1983 - 1988م) ، طرابلس .

2-3-2 هيكل الصادرات ومعدل نموها :

يتضح من الجدول (2-4) الذي يبين الأهمية النسبية للصادرات حسب أقسام السلع السيطرة شبه المطلقة لصادرات النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية . فقد تدرج الوزن النسبي لصادرات النفط الخام في مجمل الصادرات صعودا وهبوطا ، بين مستوى 98.8% في عام 1973 كحد أقصى ، ومستوى 70.1% في عام 1994م كحد أدنى .

وإذ يشير ذلك إلى ارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات في الاقتصاد الليبي « بالاعتماد في الحصول على النقد الأجنبي على سلعة تصدير رئيسية واحدة ، هي النفط الخام ، فإن بقية الصادرات وإن انخفضت أهميتها النسبية في هيكل الصادرات ، إنما تتركز أساسا في سلع ترتبط باستخراج وتصنيع النفط الخام ، مثل المشتقات النفطية والغاز الطبيعي والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ، وتعكس في نفس الوقت سياسة الدولة باتجاه الاستثمار في المشروعات التي ترمي إلى تصنيع النفط ، والتي تتميز بكثافة رأسمالية كبيرة ، نتيجة اعتمادها على تقنيات متطورة ، وتتم أيضا بضعف ملموس في حلقاتها الأمامية والخلفية ، مما يجعل أثرها الإجمالي على الاقتصاد بارزا في عنصر الإنفاق « ومحدودا في جانب الموارد ، وخاصة في مجال الاستخدام والعمالة .

ويستدل على ذلك أيضا من انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الأخرى (غير النفطية) ، رغم ارتباطها بنشاط إعادة التصدير ، حيث لم تزد مساهمتها في أحسن الأحوال عن 1.8% في عام 1993 ، مع اختفائها تماما في أغلب سنوات الدراسة ، واتجاهها إلى الانخفاض فيما بعد لتبلغ 0.2% من مجمل الصادرات الليبية في عام 1996م .

كذلك ، يلاحظ من الجدول (2-4) ، عند مقارنة معدل التغير لمختلف المتغيرات الواردة في الجدول ، أن حصة الصادرات من النفط الخام في إجمالي الصادرات ، قد تميزت بالاستقرار النسبي ، فيما اتسمت حصص المكونات الأخرى للصادرات وفي مقدمتها الصادرات من الكيماويات بدرجة أقل من الاستقرار في هيكل الصادرات ، حيث يفيد ذلك في المقام الأول في التدليل على استمرار ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات النفط الخام في الصادرات الإجمالية في الاقتصاد الليبي ، رغم التقلبات التي حدثت فيها من سنة إلى أخرى .

جدول (2 - 4)
هيكل الصادرات الليبية
(1973-1998م)

(نسب مئوية %)

الصادرات الأخرى	المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية	مشتقات نفطية	غاز طبيعي	نفط خام	اليان السنة
—	—	1.2	—	98.8	1973
—	—	1.3	1.8	96.9	1974
—	—	1.5	3.8	94.7	1975
—	—	2.4	1.7	95.9	1976
—	—	3.6	2.0	94.4	1977
—	0.2	5.0	2.2	92.6	1978
—	0.4	4.9	2.2	92.5	1979
—	—	2.9	0.2	96.9	1980
—	0.4	4.3	0.1	95.2	1981
—	0.9	2.9	0.7	95.5	1982
—	1.2	4.4	0.8	93.6	1983
—	1.5	5.4	0.9	92.2	1984
—	1.5	9.7	0.7	88.0	1985
—	1.8	6.9	2.3	88.9	1986
—	3.2	12.7	1.2	82.9	1987
—	6.0	12.3	1.9	79.7	1988
—	4.6	11.5	2.1	81.7	1989
0.5	5.1	11.0	1.3	82.1	1990
0.5	4.0	9.4	2.0	84.1	1991
1.7	5.5	12.3	5.0	75.5	1992
1.8	6.4	13.5	4.0	74.3	1993
1.1	5.7	16.4	6.7	70.1	1994
0.7	7.0	11.9	5.8	74.6	1995
0.2	3.9	13.7	1.6	80.6	1996
٢ غ	٢ غ	٢ غ	٢ غ	94.8	1997
٢ غ	٢ غ	٢ غ	٢ غ	92.6	1998
0.929	2.47	7.55	2.13	87.57	المتوسط
0.624	2.48	4.75	1.76	8.6	الانحراف المعياري
0.672	1.003	0.629	0.826	0.098	معامل التغير

المصدر : تم حساب النسب من قبل الباحث بالاستناد إلى الجدول (2 - 2) ومصادره .

إن تقلب نسبة الصادرات الحقيقية من النفط الخام إلى إجمالي الصادرات ، مؤشر على نمو حقيقي في الصادرات من النفط الخام بنسبة أعلى أو أقل من معدل النمو الحقيقي في الصادرات الإجمالية ، حيث يعود ذلك في جزء كبير منه إلى التفاوت في المؤشرات القياسية لأسعار السلع التي يتم تصديرها في الاقتصاد الليبي ، بالإضافة إلى النفط الخام ، مثل الغاز الطبيعي ومشتقات النفط والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية ، والتي استحوذت على نسبة أعلى من إجمالي الصادرات ، إثر ارتفاع المؤشرات القياسية لأسعارها في الثمانينيات ، وهو ما تزامن مع انخفاض الأسعار الاسمية والحقيقية للبرميل من النفط الخام ، إضافة إلى انخفاض الكميات المطلوبة منه في الأسواق العالمية .

ومع ذلك يلاحظ وجود تناسب وتواز في معدلات النمو الحقيقي لكل من صادرات النفط الخام وإجمالي الصادرات بصفة عامة طوال فترة الدراسة ، إذ بلغ معدل النمو السنوي المتوسط نحو (1.0286%) و(1.0614%) لكل منهما على التوالي طوال هذه الفترة. وهو الأمر الذي انعكس في صورة استمرار ارتفاع مؤشر التركز السلمي للصادرات بالاعتماد على سلعة أولية وحيدة هي النفط الخام ، رغم التقلبات التي حدثت في هذا المؤشر صعودا وهبوطا طوال الفترة الممتدة من عام 1973 م وحتى عام 1998 م .

ولعل ما يفيد في التدليل على ذلك أيضا التقارب الملحوظ في قيمة معامل التغير لكل من معدلات النمو في إجمالي الصادرات وفي الصادرات النفطية ، كما هو مبين في الجدول (2-4) « حيث تشير قيم معاملات التغير إلى حدوث تقلبات كبيرة في معدلات النمو في كل منهما ، وإلى أن عدم الاستقرار في معدلات نمو الصادرات من النفط الخام « قد انعكس في صورة عدم استقرار في معدلات نمو إجمالي الصادرات ، وهو ما يمكن الاستدلال عليه أيضا ، بالنظر إلى قيم معامل التغير لكل من إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وصادرات النفط الخام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تبين قيم هذه المعاملات استقرارا نسبيا بالقياس إلى قيم المعاملات الخاصة بمعدل النمو لكل منهما ، مما يعد مؤشرا على الأهمية النسبية المرتفعة لقطاع الصادرات ، وخاصة الصادرات من النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتحديد مستوياته ومعدلات نموه . فضلا عن أن التقارب الملحوظ في قيم معاملات التغير للصادرات الإجمالية ولصادرات النفط

الخام ، عندما يتم نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مجمل فترة الدراسة ، مؤشر إضافي على ارتفاع أهمية النفط الخام في هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي . ويمكن التأكد من ذلك أيضا ، من خلال تحليل مصفوفة الارتباط ، بين معدل النمو في الصادرات الإجمالية ، ومعدل النمو في صادرات النفط الخام ، والتي تؤكد على قوة العلاقة التفسيرية بينهما ، بالنظر إلى قيمة معامل الارتباط ، والتي تفيد بأن أكثر من 98 % من التغيرات في معدلات نمو الصادرات الإجمالية ، يتم تفسيرها من خلال ما يحدث من تغيرات في معدلات النمو في صادرات النفط الخام .

مصفوفة الارتباط المقدرة

	معدل النمو في إجمالي الصادرات	معدل النمو في صادرات النفط الخام
GRRECO	GRREX	
GRRECO	1.0000	0.98121
GRREX	1.0000	

وإذ يؤكد ذلك على مدى الأهمية النسبية المرتفعة لصادرات النفط الخام، كما يدل على التطرف في التخصيص التصديري ، وارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات ، فإنه يشير أيضا إلى ضخامة النتائج التي يمكن أن تترتب على الاقتصاد ، في حال انخفاض سعر النفط الخام الاسمي أو الحقيقي ، أو انخفاض الكميات المصدرة منه لأي سبب كان .

كذلك فإن تبين نسبة الصادرات من النفط الخام إلى إجمالي الناتج المحلي ، والتي تراوحت بين 73.4 % و 34.6 % خلال فترة الدراسة كما هو مبين في الجدول (2-5)، وإن كانت تشير ظاهريا إلى نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أعلى من معدل النمو الحقيقي في الصادرات النفطية ، فإنها لا تؤكد حدوث تقدم هيكلية في الاقتصاد الليبي ، بسبب كونها في الدرجة الأولى نتاج ظروف خارجة عن نطاقه ، إذ لم ينعكس ذلك التقدم الظاهري على هيكل الصادرات، التي يفترض أن تتجه صوب التنوع التصديري ، مع حدوث تقدم نوعي في القاعدة الإنتاجية للمجتمع .

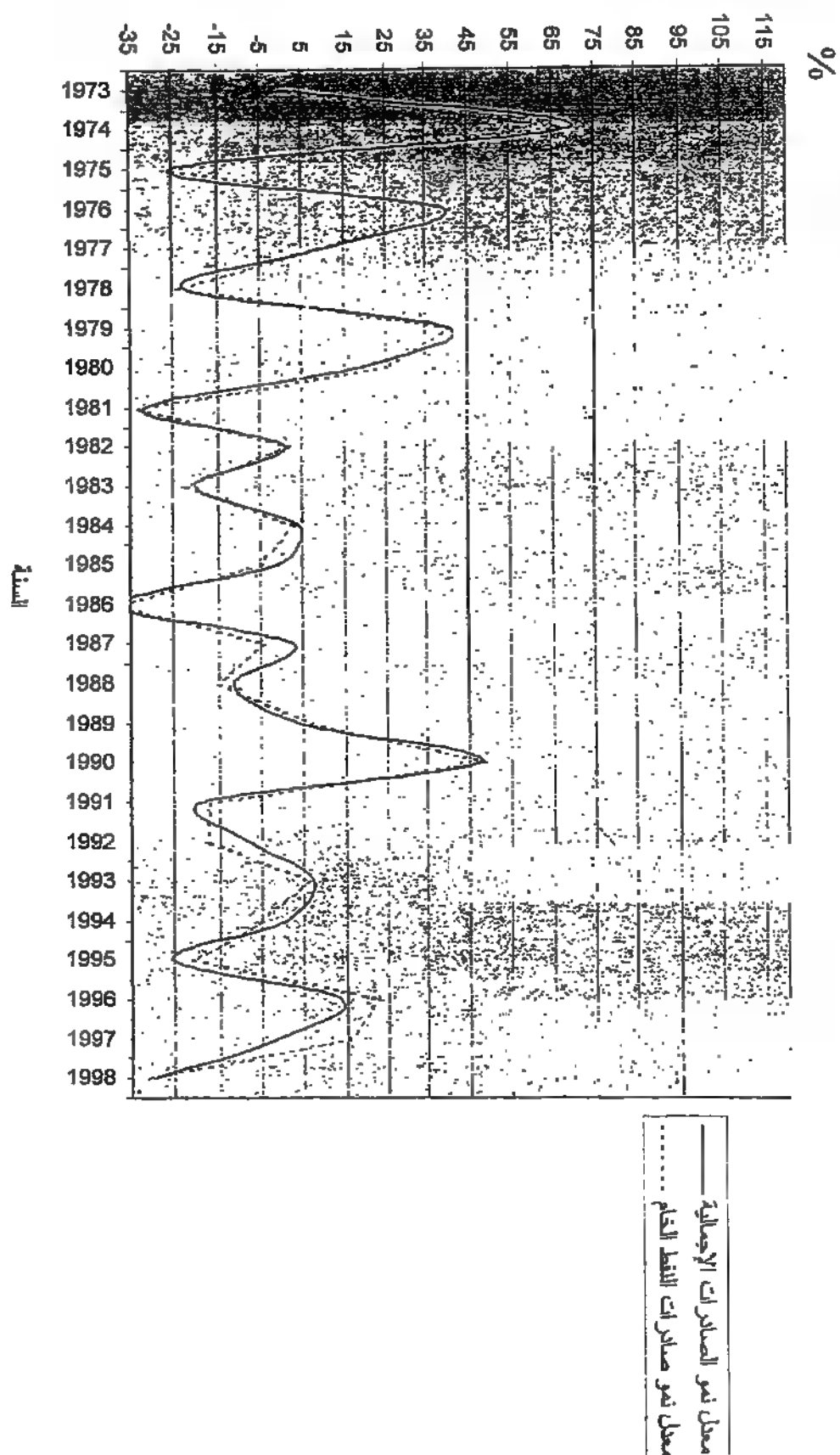
جدول (2 - 5)
معدل نمو الصادرات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
(1973-1998م)

(نسب مئوية %)

البيان السنة	معدل النمو في القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات	معدل النمو في القيمة الحقيقية لصادرات النفط الخام	إجمالي الصادرات كنسبة من الناتج الخلي الإجمالي	صادرات النفط الخام كنسبة من الناتج الخ. الإجمالي
1973	—	—	64.7	63.9
1974	70.1	66.9	67.0	65.0
1975	(25.4-)	(27.1-)	56.8	53.8
1976	39.1	40.9	61.2	58.7
1977	10.7	9.0	60.0	56.6
1978	(22.2-)	(23.7-)	61.8	57.2
1979	40.5	40.4	59.8	55.4
1980	19.5	25.1	63.1	61.1
1981	(31.8-)	(33.0-)	45.2	43.0
1982	0.9	1.3	48.2	46.0
1983	(20.2-)	(21.8-)	46.4	43.4
1984	4.2	2.6	52.4	48.3
1985	(0.5-)	(5.0-)	56.7	49.9
1986	(38.2-)	(37.6-)	47.4	42.1
1987	2.4	(4.5-)	46.7	38.7
1988	(11.5-)	(14.9-)	43.4	34.6
1989	4.2	6.8	43.1	35.2
1990	47.9	48.5	57.5	47.2
1991	(18.9-)	(16.9-)	52.0	43.7
1992	(7.9-)	(17.3-)	54.2	40.9
1993	7.2	5.5	66.6	49.5
1994	0.3	(5.4-)	76.9	53.9
1995	(25.5-)	(20.8-)	71.5	53.3
1996	13.7	22.9	71.9	58.0
1997	(1.9-)	15.3	77.5	73.4
1998	(30.0-)	(31.6-)	57.7	53.4
المتوسط	1.0614	1.0286	58.050	51.00
الانحراف المعياري	26.8033	27.5901	10.053	9.5169
معامل التغير	25.2535	26.8242	0.17317	0.18661

المصدر : تم حساب معدلات النمو من قبل الباحث ، بالاستناد إلى البيانات الواردة في الجدول (2-2) ومصادره .

شكل (2-2) معدل نمو إجمالي الصادرات ومعدل نمو الصادرات من النفط الخام (1973 - 1998م)



ولعل ما يضاف إلى مشكلة ارتفاع السعر السلي في هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي ، مشكلة أخرى تتعلق بطبيعة السلعة التي يعتمد عليها في التصدير ، وهي النفط الخام ومشتقاته ، والتي تتسم بانخفاض مرونة الطلب عليها في المدى القصير نظرا لدور النفط كمدخل إنتاجي ، واتجاه هذه المرونة للارتفاع في المدى الطويل ، نتيجة تحسن مستوى التقدم التقني عبر الزمن . فقد قدرت إحدى الدراسات (Goldstein and Khan) مرونة الطلب السعرية للنفط بنحو 0.54 ، فيما أشارت التقديرات الناجمة عن دراسة ثانية إلى أنها لا تزيد عن 0.21 وذلك في المدى القصير⁽¹⁵⁾. إلا أن دراسة قياسية حديثة ، دلت على انخفاض هذه المرونة في المدى القصير ، وعلى ميلها نحو الارتفاع في المدى الطويل ، رغم بقائها أقل من الواحد الصحيح في مختلف الدول التي شملتها عينة الدراسة⁽¹⁶⁾.

ويعود ارتفاع مرونة الطلب على النفط الخام في المدى الطويل قياسا بمرونة المدى القصير إلى عدة عوامل ، أولها التغير التقني الذي يؤدي إلى استخدام مصادر بديلة للطاقة تقلل من درجة الاعتماد على النفط ، واكتشاف احتياطيات جديدة تؤثر في حجم المعروض منه ، ناهيك عما ينجم عن التقدم التقني من آثار في جانب الطلب نتيجة الترشيد والاقتصاد في استهلاك الطاقة .

أما ثاني هذه العوامل فيتمثل في أن انخفاض حصة أوبك في السوق الدولية للنفط⁽¹⁷⁾، والتي كانت الكارتل المهيمن في مجال إنتاج وتسويق النفط ، فضلا عن تباين سياسات الإنتاج والتصدير بين أقطابها ، أدى بالإضافة إلى اكتشاف احتياطيات جديدة في بحر الشمال وبحر قزوين ، إلى ازدياد درجة المنافسة في السوق النفطية ، مما قد ينعكس في صورة ارتفاع مرونة الطلب السعرية للنفط ، لاسيما في المدى الطويل .

وإذ يشير ذلك إلى إمكانية استغلال الدول المنتجة للنفط ، لخاصية انخفاض مرونة الطلب عليه ، وذلك للحصول على إيرادات أكثر عن طريق رفع الأسعار ، فإنه مؤشر أيضا على عدم إمكانية الاعتماد على الإيرادات النفطية بمفردها لتمويل التنمية وعمليات الاستيراد اللازمة لتحقيق التغير الهيكلي المطلوب في المدى الطويل ، إذ يهدد ذلك أولا باستنزاف ثروة طبيعية ناضبة في المدى القصير ، كما يهدد ثانيا بانخفاض حصيلة

الصادرات من النفط الخام في المدى الطويل ، خاصة مع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول الرئيسية المستوردة للنفط في مواجهة المنتجين ، وما يترتب عن ذلك من تقلبات في العوائد النفطية تنعكس سلبا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية .

إن التذبذب في حصيلة الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط كما هو مبين في الجدول (2-2) ، وخاصة في اتجاه الانخفاض ، لم يكن فقط نتيجة انخفاض أسعار النفط الاسمية فحسب ، ولكن أيضا نتيجة انخفاض أسعاره الحقيقية ، بسبب انهيار معدلات التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية من جهة ، وبسبب تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية الأخرى من جهة ثانية ، خاصة وأن أسعار برميل النفط تخضع للتقييم بالدولار الأمريكي في السوق الدولية للنفط ، وتم جميع المبادلات فيها على هذا الأساس .

جدول (2-6)

أسعار النفط الاسمية والحقيقية لمنظمة أوبك

(دولار / البرميل)

السنة	السعر الاسمي	أثر أسعار الصرف	أثر التضخم	السعر الحقيقي
1973	3.07	3.07	3.07	3.07
1976	11.51	12.65	8.47	9.31
1979	17.28	16.33	10.02	9.48
1981	32.50	35.13	15.19	16.42
1985	27.00	40.08	10.24	15.20
1987	17.73	18.91	6.38	6.81
1990	22.26	22.34	7.03	7.05
1993	16.33	17.83	4.65	5.08
1996	20.02	21.00	5.40	5.61

المصدر : المنيف ، ماجد - تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة للدول المصدرة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الثامن ، صيف 1997 م ، القاهرة ، ص 25 .

وبالنظر إلى الجدول (2-6) يلاحظ أن التغيرات في أسعار صرف الدولار ، قد أثرت بشكل إيجابي على السعر الحقيقي لبرميل النفط لدول الأوبك مجتمعة ، بخلاف ما هو متوقع، فيما كان لها تأثير سلبي في سنوات أخرى . بينما ساهم التضخم وبصفة عامة في

انخفاض القيمة الحقيقية أو القدرة الشرائية لبرميل النفط ، مما يمكن من القول أن الانخفاض في السعر الحقيقي للبرميل يعزى إلى التضخم ، أكثر منه بسبب تقلب الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية الأخرى .

لقد أدى انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط الخام ، بسبب ارتفاع الرقم القياسي العالمي لأسعار السلع الصناعية ، إلى انخفاض القدرة الشرائية للبرميل . وبأخذ عام 1973 كسنة للأساس كما بينت إحدى الدراسات المتخصصة ، فقد ازدادت الأسعار الاسمية للنفط بمعدل 16.1% خلال الفترة (1973-1996م) ، وإن تذبذبت بحدة ارتفاعا وهبوطا ، بينما ازدادت بالقيمة الحقيقية بمعدل 9.7% سنويا ، مما يعني أن التضخم في البلدان الصناعية ، وتغيرات أسعار صرف الدولار ، قد ساهمت في المحصلة الأخيرة بانخفاض القيمة الحقيقية لسعر البرميل من النفط الخام بمعدل 6.4% سنويا⁽¹⁸⁾.

إن كل ما سبق يوضح ملاحظة مهمة وأخيرة في هذا السياق ، وهي أن كمية الصادرات الليبية وأسعارها الاسمية والحقيقية ، إنما تتحدد جميعا وفقا لعوامل خارجية ، ترتبط بمعدلات النمو الاقتصادي في دول السوق الصناعية ، وبمعدلات التضخم فيها ، وبتقلبات أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار الأمريكي ، خاصة وأن الدول الصناعية الرئيسية هي الشريك الأساسي في تجارة ليبيا الخارجية ، إذ مثلت الصادرات إلى هذه الدول ما نسبته 77.3% و 69.1% و 85.3% و 80.8% من قيمة إجمالي الصادرات الليبية في السنوات 1980م ، و 1985 و 1990 و 1992م على التوالي ، وذلك حسب الإحصائيات الرسمية المنشورة عن أوضاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي⁽¹⁹⁾.

إذن من تحليل هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي ، يمكن الخروج بمجموعة من النتائج على النحو التالي :

1- يتسم هيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي ، بالاعتماد شبه المطلق على تصدير سلعة أولية ناضبة ، ذات أهمية بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة.

2- تتسم سلعة التصدير الرئيسية بالحساسية المفرطة تجاه الدورات التجارية ، وبحيث يتأثر الطلب عليها بظروف الكساد والرواج في الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي يجعل الكمية المصدرة من هذه السلعة وسعرها رهنا بظروف خارجية تماما .

3- لا يمكن استخدام أدوات السياسة التجارية التقليدية ، مثل سياسة سعر الصرف ، لإحداث تغييرات في الكمية المطلوبة من سلعة التصدير الرئيسية في الاقتصاد الليبي ، بسبب خضوع الكميات المصدرة من هذه السلعة لأسقف الإنتاج المحددة من قبل منظمة أوبك من ناحية ، وبسبب تقييمها وتسعيرها بالدولار الأمريكي من ناحية أخرى .

4- إضافة إلى ظروف الكساد العالمي التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط الليبي خاصة في النصف الأول من الثمانينيات « فإن عوامل أخرى ساهمت في هذا الانخفاض أبرزها السياسات التي اتبعتها الدول الرئيسية المستوردة للنفط بخصوص ترشيد استخدام الطاقة ، والتي اشتملت على تشجيع البحث العلمي في إيجاد مصادر بديلة للطاقة ، واللجوء إلى المصادر البديلة في الكثير من الاستخدامات ، فضلا عن السياسات الضريبية على استهلاك الطاقة ، والتي أدت إلى تحييد أو عزل أثر سعر البرميل من النفط الخام في التأثير على الكمية المطلوبة للاستهلاك المحلي في الدول الصناعية من هذه السلعة .

5- إن انخفاض مرونات العرض والطلب السعري على سلعة النفط في المدى القصير ، من منظور أهميتها الحيوية بالنسبة للتمو الاقتصادي العالمي ، قد أدى إلى حدوث تقلبات كبيرة في حصيلة الإيرادات من الصادرات النفطية الليبية ، عند حدوث تغيرات ولو ضئيلة في أسعار هذه السلعة .

6- كذلك ساهمت العوامل السياسية ومن ضمنها الحظر الاقتصادي من قبل الولايات المتحدة على استيراد النفط الخام الليبي ، في فقدان النفط الليبي لواحد من أهم أسواقه وهو السوق الأمريكي ، والذي كان يمثل في فترة سابقة نحو 10% من حجم الصادرات الليبية من النفط الخام إلى الخارج .

7- بالإضافة إلى كل هذه العوامل ، فإن عوامل أخرى ترتبط بانخفاض القيمة الحقيقية لسعر البرميل من النفط الخام ، ساهمت في انخفاض القيمة الحقيقية لحصيلة الإيرادات من الصادرات النفطية . وفي مقدمة هذه العوامل التضخم الاقتصادي الذي شهدته العديد من الدول الرئيسية المستوردة للنفط الليبي والشريك التجاري الرئيسي للدولة الليبية .

8- على الرغم من أن التقلب في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، أدى في بعض الأحيان إلى التخفيف من أثر التضخم على السعر الحقيقي لبرميل النفط، إلا أن هذه التقلبات أدت بدورها إلى إحداث تقلبات في حصيلة الصادرات الليبية التي تعتمد بشكل متطرف على حصيلة تصدير سلعة واحدة .

9- يستنتج أيضا من تحليل هيكل الصادرات الليبية استمرار سيطرة الصادرات من النفط الخام على هيكل الصادرات ، رغم التقدم الملحوظ الذي حصل في بعض بنود الصادرات الأخرى . غير أن هذا التقدم الذي حصل في بعض سلع التصدير ، إنما انصب بشكل أساسي على سلع تعتمد في تصنيعها وتصديرها على الإنتاج من النفط الخام ، وهي المشتقات النفطية والبتروكيماويات ، والصناعات الكيماوية ، كما تتحكم في ظروف إنتاجها وتصديرها نفس الظروف التي تتحكم في إنتاج وتصدير سلعة النفط الخام .

10- بالنسبة للسلع الأخرى في القطاعات التقليدية ، مثل الزراعة والصناعة ، فقد ظلت مساهمتها ضعيفة بالقياس إلى مساهمة الصادرات النفطية في هيكل الصادرات ، كما أن هذه المساهمة اختفت في بعض السنوات من فترة الدراسة ، وظهرت على استحياء في سنوات أخرى ، وارتبطت في الكثير من أوجهها بنشاط إعادة التصدير ، أو الاستيراد بالمقايضة ، والذي تم السماح بمباشرة للقطاع الخاص منذ نهاية عقد الثمانينيات .

يتضح من كل ما تقدم ، استمرار سيطرة الصادرات من النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية ، خاصة مع ضعف الروابط الأمامية والخلفية لقطاع النفط مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهو الأمر الذي يشير إلى أن النمو وإن تحقق في قطاع

النفط ، فإن الأثر لن يكون إلا محدودا على النمو في القطاعات الأخرى . ويرجع ذلك إلى أن الأثر الذي يتركه النمو في هذا القطاع يتحقق عن طريق العناصر المرتبطة بالإنفاق ، أكثر مما يتحقق عن طريق تحويل الموارد من الاستخدامات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الاستخدامات ذات الإنتاجية المرتفعة .

ويضاف إلى ذلك أن ظهور أعراض المرض النفطي التي تصاحب نمو القطاع النفطي عادة ، تؤدي من جانبها إلى تعميق الخلل الهيكلي في الاقتصاد بين القطاعات التي تنتج سلعاً قابلة للتبادل الدولي « وبين القطاعات التي تنتج سلعاً غير قابلة للتبادل الدولي ، وهو الأمر الذي ينعكس في المحصلة الأخيرة في استمرار الخلل في هيكل الصادرات ، والذي تشير إليه البيانات المتعلقة بهيكل الصادرات في الاقتصاد الليبي .

2-4 تصنيع النفط وتصدير المنتجات النفطية المصنعة :

تمثل النتيجة النهائية لأي تحليل اقتصادي يتناول الإيرادات الناجمة عن الصادرات من النفط الخام ، في ضرورة ربط هذه الموارد المالية باستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة المصدرة للنفط . ويقتضي ذلك تحديد معدلات الإنتاج من النفط بالمقدار الذي يتناسب مع متطلبات التنمية وضرورات الإنفاق عليها .

إلا أن الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال ، إنما يتمثل في دمج قطاع النفط بشكل أوسع ببقية الاقتصاد ، من خلال إنشاء شبكات من الصناعات والنشاطات المتكاملة ، أو التي تستهدف التكامل العمودي « مثل التكرير والبتروكيماويات والصناعات الكيماوية⁽²⁰⁾ .

ويقتضي تحقيق ذلك - كما تشير الدراسات المتخصصة⁽²¹⁾ - توفير استثمارات كبيرة في قطاع النفط بغرض تكريره وتصنيعه ، وذلك من واقع تميز الصناعات البتروكيماوية بكثافة رأسمالية مرتفعة مقارنة بالصناعات الأخرى ، حيث يتمثل الجزء الأكبر من تكلفة هذه الصناعات في الاستثمارات الرأسمالية المرتفعة ، والأبحاث التكنولوجية المستمرة « والعمالة ذات الكفاءة والمهارة العالية جدا ، فضلا عن أن التقدم السريع في التكنولوجيا يجعل من درجة التقادم في صناعة البتروكيماويات أسرع من غيرها من الصناعات « إضافة

إلى تميز هذه الصناعة بالحجم الكبير نسبيا ترتباً على الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية ، مما يجعلها موجهة أساساً للتصدير ، بسبب ضيق نطاق السوق المحلية.

ومن المعروف أن هذه الصناعات تنتج بدورها مواداً ومنتجات تدخل في صلب العديد من الصناعات الأخرى ، وتعتبر مادة أولية مطلوبة لقيام مثل هذه الصناعات ، فضلاً عن استخدامها المتعددة في قطاعات أخرى تحقق قيمة مضافة مرتفعة للاقتصاد القومي مثل قطاع الزراعة .

ومن هذا التصور ، لم تكف الدولة في ليبيا باستخراج النفط وتصديره إلى الخارج في شكله الخام فحسب ، وإنما أدركت أهمية تحويل النفط إلى صناعة قائمة في حد ذاتها ، بحيث يتم تصنيع نسبة من ناتج الاستخراج النفطي ، وتصديرها في شكل منتجات مصنعة إلى الأسواق العالمية . ولعل مما شجع على ذلك ، أن مقومات الإنتاج كانت موجودة لقيام هذه الصناعة ، والتي يمكن تلخيصها في عدد من النقاط كما يلي⁽²²⁾:

- 1- جودة النفط الليبي (خام برنت) ، حيث يعتبر من أجود أنواع النفط في العالم وتقل فيه نسبة الشوائب إلى درجة متدنية جداً . ويعني ذلك توفر المادة الخام لقيام هذه الصناعة وتميزها بالجودة المرتفعة ، فضلاً عن انخفاض التكاليف عند معالجتها صناعياً قياساً إلى أنواع النفط الأخرى ، حيث تتمثل المحصلة النهائية في الحصول على منتج أكثر جودة وأقل تكلفة ، ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية في هذا المجال .
- 2- الموقع الجغرافي ، حيث تقع ليبيا على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط في مواجهة دول جنوب أوروبا الصناعية ، مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، فضلاً عن قربها النسبي من دول بحر الشمال الصناعية ، مثل ألمانيا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا ، والتي تمثل سوقاً لمنتجات الصناعة النفطية ، وهو الأمر الذي يخفف من تكاليف النقل خاصة وأن تصدير ونقل مثل هذه المنتجات من الموانئ الليبية إلى موانئ الاستيراد الرئيسية في الدول المذكورة ، لا يمر عبر مضائق أو قنوات تزيد من تكاليف النقل ، فضلاً عن البعد الجغرافي عن مناطق التوتر السياسي والعسكري ، مما يساهم في تخفيض تكاليف التأمين على النقل ، لاسيما وأن تكاليف النقل والتأمين أصبحت جزءاً لا يستهان به من تكاليف إنتاج وتسويق أي سلعة ، أولية أو مصنعة .

3- توفر فوائض مالية لدى الدولة الليبية ناجمة عن الطفرات النفطية (صدمة النفط الأولى والثانية) ، وتتطلب البحث لها عن فرص استثمارية ، علما بأن الصناعة النفطية تقوم أساسا على كثافة رأسمالية مرتفعة نسبيا ، فيما يتسم الاقتصاد الليبي بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، مما يعني نظريا على الأقل ، أن القيام بتصنيع النفط يعني استخداما للعنصر الإنتاجي الأرخص نسبيا .

وغني عن البيان أن الانتقال إلى مرحلة تكرير وتصنيع النفط والغاز لا يهدف فقط إلى زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط والعمل على دمج مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي وإيجاد قاعدة صناعية تساهم في التنمية المتوازنة ، وتؤدي إلى تنويع مصادر الدخل . وإنما يستهدف بالإضافة إلى ذلك تغطية الاستهلاك المحلي ، وتأمين أسواق عالمية جديدة لهذه المنتجات .

وقد بدأ في هذا الإطار توفير حاجة السوق المحلية من مشتقات النفط في المصافي التي تم إنشاؤها ، إضافة إلى توفير الاحتياجات المحلية من منتج الإسفلت ، ومختلف أنواع الزيوت . كما أنشئت المصانع لإنتاج الميثانول واليوريا والغاز المسال ، حيث يتم تصدير منتجات هذه المصانع إلى الأسواق الخارجية . كما تم في مجال تصنيع النفط إنشاء مجمع رأس لانوف ليكون نواة للصناعات البتروكيماوية وأساسا لها ، وذلك بطاقة تصميمية عالية ، حيث تم تشغيل مصنع الايثلين اعتبارا من أبريل 1987م⁽²³⁾.

ولاشك أن التحول باتجاه تصنيع النفط يمثل رافدا أساسيا لزيادة الدخل القومي ، وتراكم رأس المال من خلال الحصول على القيمة المضافة الناجمة عن التصنيع ، ومن ثم تسريع التنمية التكنولوجية من واقع تميز هذه الصناعات بدرجة مرتفعة من الكثافة التكنولوجية ، فضلا عن زيادة معدل العمالة والاستخدام داخل الاقتصاد القومي . وفي المحصلة النهائية ينعكس كل ذلك على درجة تنوع الصادرات من ناحية ، وعلى درجة التصنيع في السلع المصدرة من ناحية أخرى . وهو الأمر الذي يخفف من تأثير الاقتصاد المحلي ومختلف متغيراته ومؤثراته بالتقلبات التي تحدث في شروط التبادل الدولي ، واتجاهها في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية على المدى الطويل .

وفي واقع الأمر ، وبالنظر إلى الجدول (2-4) حول هيكل الصادرات الليبية ، يتبين

أن التحول باتجاه تصنيع النفط في الاقتصاد الليبي ، ومن ثم تصديره إلى الأسواق الخارجية في صورة منتجات مصنعة أخذ في الاطراد ، رغم التقلبات التي طرأت على حصص ومساهمات كل من المشتقات النفطية والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية في إجمالي الصادرات .

وتبين المقارنة بين عامي (1973) و (1996) في الجدول (2-4) أن مساهمة الصادرات من المشتقات النفطية في هيكل الصادرات ، قد ارتفعت من 1.2% إلى 13.7% بين هذين العامين على التوالي ، فيما وصلت أقصاها عند مقدار 16.6 % في عام 1994 ، حيث تتصف هذه المساهمة بالتقلب من سنة إلى أخرى ، إلا أن الاتجاه العام كان نحو الزيادة خلال مجمل الفترة ، وكما هو واضح من الجدول .

وإذ يدل ذلك على نجاح نسبي محدود في التحول باتجاه تصنيع النفط وتصدير منتجاته المصنعة ، فإن التقلبات التي حصلت في نسبة هذه المساهمة إنما تعود إلى التقلبات في السوق الدولية للنفط ، والناجمة عن الركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول الصناعية المستوردة للنفط الليبي ومشتقاته في بعض السنوات من ناحية ، وعن سياسات ترشيد استهلاك النفط والطاقة التي تبنتها حكومات الدول الصناعية من ناحية أخرى .

أما بالنسبة للمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية، والتي تعتبر من المدخلات الأساسية لعديد من الصناعات ، فقد بدأت تدخل حيز التصدير ، وتساهم بشكل محدود في هيكل الصادرات الليبية منذ عام 1978م ، إلا أنه لم يكد يمر عقد من الزمان ، إلا وبدأت مساهمتها تأخذ قيما قياسية مقارنة بعام 1978م . حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها عند مستوى 7% في عام 1995م ، ثم لتراجع إلى 3.9% في عام 1996م ، كما هو موضح في الجدول (2-4) .

وهكذا يمكن تصنيف الأسباب التي حدت من قدرة الاقتصاد الليبي على استكمال التحول باتجاه تصنيع النفط ، إلى أسباب سياسية وأسباب اقتصادية ، يمكن عرضها على النحو التالي :

أولا : الأسباب السياسية : لقد تزامن التراجع الذي حصل في حصص المنتجات النفطية المصنعة في هيكل الصادرات الليبية ، مع تصاعد ما عرف بأزمة لوكربي في عام 1992 .

وما ترتب عن ذلك من عقوبات على الدولة الليبية اشتملت على حظر للطيران من وإلى ليبيا ، وعلى حظر تكنولوجيا ، خاصة في المجالات العسكرية وقطاع استخراج وتصنيع النفط . وهو الأمر الذي ترتب عنه وإلى حد كبير انخفاض حصة الصادرات الأخرى من غير النفط الخام والغاز الطبيعي إلى مستويات متدنية في عامي 1997 و 1998م على وجه الخصوص ، بالمقارنة مع السنوات السابقة والتي وصلت مساهمة الصادرات الأخرى فيها « خاصة في التسعينيات إلى نحو خمس الصادرات الليبية في المتوسط (انظر الجدول (2-4)).

كذلك فقد كانت الولايات المتحدة سباقة إلى ذلك لأكثر من عقد من الزمان ، حيث فرضت بشكل أحادي حظرا على تصدير تكنولوجيا النفط والطيران إلى ليبيا ، فضلا عن تعزيز ذلك فيما عرف بقانون "داماتو" الصادر عن الكونغرس الأمريكي والذي يحظر على أي شركة أمريكية أو غير أمريكية الاستثمار بأكثر من 40 مليون دولار في مجال النفط والغاز في ليبيا وإيران ، كما يهدد بإتزال عقوبات بالشركات التي تخالف هذا القانون .

إذن ومن واقع أهمية عنصر التكنولوجيا والاستثمارات الرأسمالية العالية المطلوبة لتصنيع النفط ، وتصدير منتجاته ، فإن توابع أزمة لوكسيري ، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا من قبل الولايات المتحدة ، قد أسهمت في الحد من استكمال التحول باتجاه تصنيع النفط وتصدير منتجاته بصورة صحيحة .

لقد أدت هذه العقوبات إلى حرمان صناعة النفط الليبية بصفة عامة من الحصول على استثمارات أجنبية جديدة « كما أدت إلى حرمانها من الحصول على مستلزمات التشغيل والصيانة من مصادرها الأصلية ، إضافة إلى حرمانها من السوق الأمريكية ، بكل ما تمثله من وزن نسبي مرتفع في السوق الدولية لهذه المنتجات .

وقد أسفرت هذه العقوبات عن إلحاق خسائر مادية في قطاع النفط والطاقة في الاقتصاد الليبي ، قدرتها المصادر الليبية بما مقداره سبعة مليارات دينار ليبي ، أي ما يربو على 22 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1992 – 1998 م فقط ، فيما وصل إجمالي الخسائر المترتبة على الحظر الجوي على الاقتصاد الليبي إلى نحو 33.8 مليار دينار ليبي ، وهو ما يعادل أكثر من 100 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة⁽²⁴⁾.

ثانيا : الأسباب الاقتصادية : وتشتمل في معظمها على مجموعة الظروف الخارجية ، ومن ترتب عنها من نتائج على الطلب على النفط ومشتقاته ومنتجاته المصنعة ، من جراء السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية في مجال استهلاك وترشيد الطاقة ، بالإضافة إلى الكساد الاقتصادي ، وتباطؤ معدلات النمو التي أصابت اقتصاديات معظم الدول الصناعية الرئيسية خاصة في الثمانينيات ، وأدت مجتمعة إلى تباطؤ الطلب سواء على النفط الخام أو على مشتقاته ومنتجاته المصنعة . ويضاف إلى ذلك عنصر خارجي آخر يتعلق بسياسات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ، وانعدام التنسيق فيما بينها سواء بالنسبة لحصص الإنتاج التي يتم تجاوزها في بعض الأحيان أو بالنسبة للصناعة النفطية والتي تقوم أساسا على التصدير إلى الخارج بسبب حجم الإنتاج الكبير، وضيق السوق المحلي . ويتضح من ذلك أن عوامل الطلب والعرض في السوق العالمية للمنتجات النفطية قد لعبت دورا أساسيا في عدم قدرة الاقتصاد الليبي على المرور بنجاح صوب تصنيع النفط .

2-5 الواردات :

على العكس تماما من التركيز السلبي للصادرات « فإن الواردات في الاقتصاد الليبي تنسم باتساع في التنوع السلبي ، وارتفاع في درجة الانكشاف الاقتصادي ، باعتبار حجم الاقتصاد والموارد التي يتوفر عليها .

وتعتبر زيادة الواردات ظاهرة عامة في الاقتصاديات النامية ، تتحقق مع تسارع عمليات التنمية ، إذ تبرز الحاجة إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية والتكنولوجية التي يفتقر إليها الاقتصاد النامي ، مع زيادة وتيرة الأنشطة الاستثمارية في مختلف المجالات .

كذلك فإن زيادة الدخل المترتبة على التنمية الاقتصادية « تؤدي من جانبها إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية ، بسبب عجز العرض المحلي عن تلبية الزيادات في الطلب المحلي من واقع جمود عناصر الإنتاج وتخلّفها ، خاصة مع اكتشاف مورد طبيعي وتصديره إلى الخارج ، أو حدوث تطورات في أسعار هذا المورد ، ومن ثم التأثير على الدخل ، وعلى الأنماط الاستهلاكية السائدة .

وتأكيدا على ذلك ، وبالنظر إلى التغير الاقتصادي الذي يتضمن استغلالا لموارد طبيعية ، أو اكتشاف معادن حديثة ، وتصديرها إلى الخارج ، فقد أورد كل

من (Peter Ekstein & Karl Deutsh, 1959) بيانات ومعلومات تشير إلى أن الزيادة في القدرة على استيراد السلع الرأسمالية تحدث بشكل رئيسي من خلال التوسع في الصادرات، مقارنة بحدوثها نتيجة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. فواردات الاقتصاد النامي تتكون في الغالب من المنتجات المصنعة و/أو من المنتجات الأولية، التي لا تتوفر محليا لأسباب مناخية أو طبيعية⁽²⁵⁾.

ولم يشذ الاقتصاد الليبي عن هذه القاعدة، إذ أن التوسع في الصادرات من النفط الخام، والزيادة التي تحققت نتيجة لذلك في مستويات الدخل والناتج، فضلا عن التسارع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد أدت إلى حدوث زيادات في الكميات المطلقة لمختلف فئات الواردات، خاصة في فترة السبعينيات إثر الصدمة النفطية الأولى في أكتوبر 1973 م، والصدمة النفطية الثانية في عام 1979 م.

2-5-1 تطور هيكل الواردات ومعدل نموها :

لغرض تحليل هيكل الواردات ومعدل نموها، وحسبما ستجري عليه العادة في هذه الدراسة، فإن بالإمكان تقسيم بحمل فترة الدراسة إلى ثلاث فترات فرعية، تتسم كل منها بخصائص معينة، فيما يتعلق بالتطورات التي حدثت في السوق النفطية الدولية، وفي السياسات الاقتصادية المحلية، وانعكاساتها على كمية وقيمة وهيكل الواردات في الاقتصاد الليبي :

- أولا : الفترة الأولى (1973-1981) :

تتميز هذه الفترة عن الفترتين اللاحقتين « بتحقيق معدلات نمو موجبة في إجمالي الواردات في معظم سنواتها، حيث تشير البيانات المتاحة في الجدول (2-7) عن إجمالي الواردات في الاقتصاد الليبي، إلى نمو مفرط في الواردات خلال هذه الفترة، فقد ازدادت القيمة المطلقة للواردات الإجمالية تباعا « حتى وصلت أقصاها في عام 1981م، عند مستوى 15071 مليون دولار أمريكي، وبمعدل نمو سنوي حقيقي بلغ في المتوسط نحو 12.8%، وقد كان أقصى معدل نمو للواردات خلال هذه الفترة في عام 1974م عند مستوى 44.3%، بينما سجلت أدنى معدل نمو سنوي لها في عام 1976م وهو -11.5%.

ويعزى النمو الموجب للواردات خلال هذه الفترة ، إلى ارتفاع أسعار النفط الخام والكميات المصدرة منه، مما يسر إمكانية زيادة الواردات دون آثار على الميزان التجاري، أو ميزان المدفوعات، إذ تميزت هذه الفترة بتحقيق فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، نجمت أساسا عن زيادة حصيلة الصادرات النفطية .

إضافة إلى ذلك ، فقد تبنت الدولة خلال هذه الفترة خطتين تنمويتين ، هما الخطة الثلاثية الأولى (1973-1975) ، والخطة الخمسية الأولى (1976-1980م)، حيث ارتفع معدل التكوين الرأسمالي في الاقتصاد ، مما أدى إلى استيراد المزيد من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها عمليات التنمية ، فضلا عن أن زيادة الدخول الناجمة عن المشروعات التنموية، خلقت فائضا في الطلب المحلي ، وبالتالي ارتفع الميل المتوسط للواردات ، وازدادت الكميات المطلقة منها .

ولعل إلقاء نظرة فاحصة على الجدول (2-7) ، تبين أن إجمالي الواردات قد شهد أعلى قيمة مطلقة له خلال هذه الفترة وطوال فترة الدراسة ، إذ بلغ مستوى 15071 مليون دولار في عام 1981 م .

وبالنظر إلى الجدول (2-7) ، يلاحظ أن القيم المطلقة لكل من الواردات السلعية والواردات الأخرى ، قد ازدادت بشكل واضح وكبير ما بين بداية الفترة ونهايتها . كما أن التفاوت في معدلات النمو بين قيم هذين الصنفين من الواردات ، قد ترك أثره على الأهمية النسبية لكل منهما في إجمالي الواردات ، إذ ازدادت الأهمية النسبية للواردات الأخرى والمكونة بشكل رئيسي من الواردات الخدمية ، من 30.4 % إلى 51.6 % فيما بين عامي 1973 و 1981م ، فيما انخفضت الأهمية النسبية للواردات السلعية في إجمالي الواردات من 69.9 % إلى 48.4 % لنفس العامين على التوالي .

ولعل الانخفاض في معدل نمو الواردات السلعية في سنة 1976 م يعود في جزء كبير منه إلى معدلات النمو العالية التي تحققت في هذا العنصر في العامين السابقين ، عند مستوى 18.7% ومستوى 13.6 % لعامي 1974 م و 1975 م على التوالي ، وهو ما حقق شكلا من أشكال الاكتفاء من الطلب على الواردات السلعية . كما يمكن تفسيره أيضا بانخفاض حصيلة الصادرات النفطية في عام 1975 م ، مقارنة بعام 1974 م ، مما أدى إلى انخفاض القدرة الاستيرادية للاقتصاد ، إذا ما أخذ في الاعتبار متغير الإبطاء كمتغير تفسيري في سلوك الواردات السلعية ، فضلا عن ارتفاع الرقم القياسي لوحدة الواردات .

كما يتبين من الجدول (2-7) أن الواردات من الخدمات والأخرى ، قد سجلت أيضا معدلات نمو سالبة في بعض السنوات مثل الأعوام 1975م و1978م و1980م ، حيث يمكن تفسير ذلك بعنصرين اثنين ، أولهما معدلات النمو الموجبة الكبيرة في السنوات السابقة لمعدلات النمو السالبة ، خاصة في عام 1974 م ، والذي شهد فيه هذا النوع من الواردات نموا حقيقيا بلغ 103 % ، وهو ما يعني تحقق شكل من أشكال الإشباع لهذا النوع من الواردات ، وثانيهما انخفاض حصيلة الصادرات خلال هذه السنوات ، وثالثها ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الواردات بالنسبة لأسعار الصادرات ، مما ترك أثره على المحصلة النهائية لشروط التبادل الدولي .

وإذ تشتمل الواردات السلعية على كل من الواردات من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ، فإن الواردات الأخرى تشتمل في جانب كبير منها على الواردات من الخدمات. وبما أن الفترة (1973-1981)، قد تميزت بارتفاع في استيراد الخدمات في مجالات الصحة والتأمين والسياحة والتعليم في الخارج وغير ذلك ، فمن الممكن تفسير الزيادة في الواردات الأخرى على أساس من الزيادة التي حصلت في هذه العناصر .

ويلاحظ في هذا الصدد ، أن معدل النمو المتوسط للواردات الخدمية والأخرى ، قد فاق معدل النمو السنوي المتوسط للواردات السلعية خلال هذه الفترة ، حيث بلغ 24.5% مقارنة بنحو 7.2% كمتوسط سنوي لمعدل النمو في الواردات السلعية خلال نفس الفترة ، في حين كان معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي الواردات حوالي 12.8% ، وهو ما يفسر ازدياد الأهمية النسبية للواردات الخدمية والأخرى في إجمالي الواردات تباعا طوال هذه الفترة .

ولاشك أن السبب الذي يسر هذا النمو المفرط في الواردات ، إنما يكمن في معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها الصادرات الإجمالية ، خلال هذه الفترة ، إذ بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات نحو 12.6% ، وهو ما يكاد يتساوى مع معدل النمو السنوي المتوسط للواردات ، الأمر الذي انعكس إيجابا على وضع الميزان التجاري ، وأوضاع ميزان الحساب الجاري ، وذلك بالنظر إلى التفاوت الواضح بين حجم الصادرات الكبير قياسا إلى حجم الواردات ، حيث حقق كل منهما فائضا طوال سنوات الفترة ، باستثناء سنة 1981 م .

جدول (2 - 7)
إجمالي الواردات في الاقتصاد الليبي بالأسعار الثابتة
(1973 - 1998م)

1980 = 100

السنة	الواردات الملمعية			الواردات الأخرى			إجمالي الواردات (مليون دولار)	معدل التغير السنوي %
	النسبة %	القيمة (مليون دولار)	معدل التغير السنوي %	النسبة %	القيمة (مليون دولار)	النسبة %		
1973	—	4392.7	—	69.6	1918.7	30.4	6311.4	
1974	18.7	5212.1	103.0	57.2	3894.2	42.8	9106.2	
1975	13.6	5923.2	(11.1-)	63.1	3460.3	36.9	9383.5	
1976	(20.3-)	4723.1	3.6	56.9	3584.7	43.1	8307.8	
1977	8.0	5099.1	6.0	57.3	3801.4	42.7	8900.4	
1978	8.8	5545.3	(10.3-)	61.9	3411.7	38.1	8957.0	
1979	10.1	6104.9	42.4	55.7	4857.5	44.3	10962.4	22.4
1980	11.0	6776.5	(3.0-)	59.0	4711.1	41.0	11487.6	4.8
1981	7.6	7288.4	65.2	48.4	7782.5	51.6	15071.0	31.2
1982	(21.9-)	5694.0	(38.0-)	54.1	4821.8	45.9	10515.8	(30.2-)
1983	(18.6-)	4637.5	(15.9-)	53.4	4054.6	46.6	8696.1	(17.3-)
1984	(2.8-)	4507.9	(6.6-)	54.4	3785.4	45.6	8293.3	(4.6-)
1985	0.1	4512.2	(71.1-)	80.5	1093.9	19.5	5606.1	(32.4-)
1986	(34.1-)	2972.9	20.3	69.3	1316.0	30.7	4288.9	(23.5-)
1987	12.7	3349.4	45.6	63.6	1916.0	36.4	5265.4	22.8
1988	(3.6-)	3229.6	13.8	59.7	2179.7	40.3	5409.3	2.7
1989	(12.2-)	2834.3	12.5	53.6	2451.8	46.4	5286.1	(2.3-)
1990	30.8	3707.9	3.7	59.3	2543.0	40.7	6251.0	2.3
1991	(9.2-)	3368.5	10.7	54.5	2815.7	45.5	6184.2	1-)
1992	(6.7-)	3142.2	(21.6-)	58.7	2206.7	41.3	5348.9	(5.5-)
1993	2.3	3214.0	26.4	53.5	2790.7	46.5	6004.2	2.3
1994	(2.3-)	3141.3	(31.5-)	62.2	1911.5	37.8	5052.9	(8-)
1995	(7.2-)	2916.2	(40.1-)	71.8	1145.0	28.2	4061.2	(6-)
1996	(9.1-)	2649.7	20.2	65.8	1376.5	34.2	4026.3	(4-)
1997	17.9	3124.0	(31.4-)	76.8	944.5	23.2	4068.5	1
1998	(23.3-)	2397.4	(44.9-)	82.2	520.1	17.8	2917.5	(3-)
المتوسط	1.189-	4248.6	1.913	61.634	2895.9	38.366	7144.6	(19-
الانحراف المعياري	15.457	1370.0	37.52	8.749	1606.5	8.749	2872.8	(459
معامل التغير	13.00	0.3225	19.6	0.142	0.5547	0.2228	0.4021	(6.00

المصدر :

- United Nations- International Trade Statistical Yearbook - Different Issues.
- IMF, IFS Yearbook, Different Issues.

- مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - الحسابات القومية - أعداد مختلفة .

– ثانيا : الفترة الثانية (1982-1989) :

وتتميز هذه الفترة بتحقيق معدلات نمو سالبة في إجمالي الواردات خلال معظم سنواتها ، إذ وصل متوسط معدل التغير السنوي إلى نحو (-10.6 %) ، وهو الأمر الذي ترتب عن الانخفاض في معدلات النمو في كل من الواردات السلعية والواردات الخدمية والأخرى ، وبدرجات متفاوتة ، مما أثر على الوزن النسبي لكل منها في إجمالي الواردات. كذلك تتسم هذه الفترة بعدد من الخصائص والمعطيات التي حكمت سلوك الواردات في الاقتصاد الليبي ، ونجحت في معظمها عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وفي حصيلة الإيرادات النفطية ، خاصة في عام 1986 م ، وكذلك عن التحولات الاشتراكية التي شهدتها الاقتصاد الليبي حينئذ ، والتي تمثلت في الحد من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

لقد أدت التطورات المذكورة إلى اتخاذ الدولة مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة الانخفاض في حجم الإيرادات النفطية ، تمثلت في اعتماد العمل بالموازنة الاستيرادية « والحد من استيراد بعض السلع منذ عام 1982 ، وكذلك تقليص العمالة الأجنبية أو إلغاء عقود البعض منها ، فضلا عن إلغاء أو تأجيل بعض مشروعات الخطة الخمسية (1981-1985م) .

وقد ترتب عن سياسة القيود الكمية على الواردات « وتأميم التجارة الخارجية ، أن بدأت الواردات في الانخفاض التدريجي لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة في عام 1986 م ، ثم لتبدأ في الارتفاع التدريجي في العامين اللاحقين . وإذ تميز عام 1986م بانخفاض مستوى الواردات الإجمالية إلى مستوى قياسي بالمقارنة مع مستوياتها في بقية سنوات الفترة ، فإن هذا العام تميز أيضا بانخفاض حاد في أسعار النفط وفي الكميات المصدرة منه ، حيث انحدر السعر الاسمي للبرميل النفط الخام إلى مستوى 13 دولارا للبرميل، مقارنة بمستوى 34 دولارا للبرميل في سنة 1981م⁽²⁶⁾ ، وهو الأمر الذي أثمر انخفاضاً نسبياً في أهمية الواردات من الخدمات والأخرى في هيكل الواردات الليبية بحلول عام 1985 م .

وفي عام (1986م) ، والذي شهد انخفاضا في قيمة الواردات الإجمالية ، قياسا إلى السنة السابقة ، إلا أنه اتسم أيضا بانخفاض حاد في معدل النمو السنوي للواردات السلعية

بشقيها الاستهلاكي والرأسمالي ، وهو ما يمكن تفسيره بالنظر إلى التشدد في تطبيق سياسة القيود الكمية على الواردات في ذلك العام خصوصا ، مع انهيار أسعار النفط والكميات المطلوبة منه .

إلا أنه وفي سبيل الحفاظ على الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ، والتي تشتمل في جزء كبير منها على المكون الاستيرادي ، فإن الواردات من الخدمات والواردات الأخرى ازدادت بمعدل كبير خلال عامي 1986م و1987م ، حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي 20.3 % و 45.6 % لكل منهما على التوالي ، وهو الأمر الذي انعكس في صورة زيادة في الواردات الإجمالية .

أي أن الدولة خلال فترة الثمانينيات ، وحين ووجهت بانخفاض في حجم عائداتها من النفط ، فإنها اختارت أن تخفض الإنفاق الاستثماري الذي يعتمد في الكثير من مكوناته على عنصر الواردات ، في نفس الوقت الذي فضلت فيه أن تحافظ على نفس مستوى الخدمات التي تقدمها والتي تشمل في الكثير من جوانبها العلاج على نفقة الدولة في الخارج ، والتعليم العالي في الدول الأجنبية ، وعلاوة النقد الأجنبي التي تمنحها لليبيين لأغراض السفر والسياحة في الخارج .

وفي المحصلة الأخيرة خلال هذه الفترة يبدو أن الإجراءات التي انتهجتها الدولة كانت أشد تأثيرا في جانب الواردات الخدمية والأخرى ، منها في جانب الواردات السلعية حتى حلول عام 1986م ، نظرا لارتباط الأخيرة المباشر بالمستوى المعيشي للمواطنين ، وبالسلع الأساسية التي يحتاجون إليها ولا تتوفر في السوق المحلية من جهة ، ونظرا للتشدد في تطبيق سياسة الرقابة على الصرف من جهة أخرى .

ولمزيد من الإيضاح فإن تحليل البيانات الواردة في الجدول (2-8) حول فئات الواردات السلعية ، توضح أن هذا الصنف من الواردات قد اتسم بالتناقص في معظم السنوات الممتدة من عام 1982م وحتى عام 1989م ، مقارنة بالفترة السابقة (1973-1981م) ، والتي اتسمت في معظمها بزيادة مطلقة في أرقام الواردات السلعية سواء الاستهلاكية منها أو الاستثمارية . كذلك فإن مقارنة قيم الواردات من السلع الاستهلاكية في بداية الفترة (1982-1989) ، مع قيمها خلال وفي نهاية الفترة « لاسيما في عام 1989 حيث بلغت 649 مليون دولار ، تبين أنها انخفضت إلى أقل من نصف قيمتها في عام 1982م والبالغة 1321 مليون دولار .

جدول (2 - 8)
القيمة الحقيقية للواردات السلعية
(1973 - 1998م)

1980 = 100

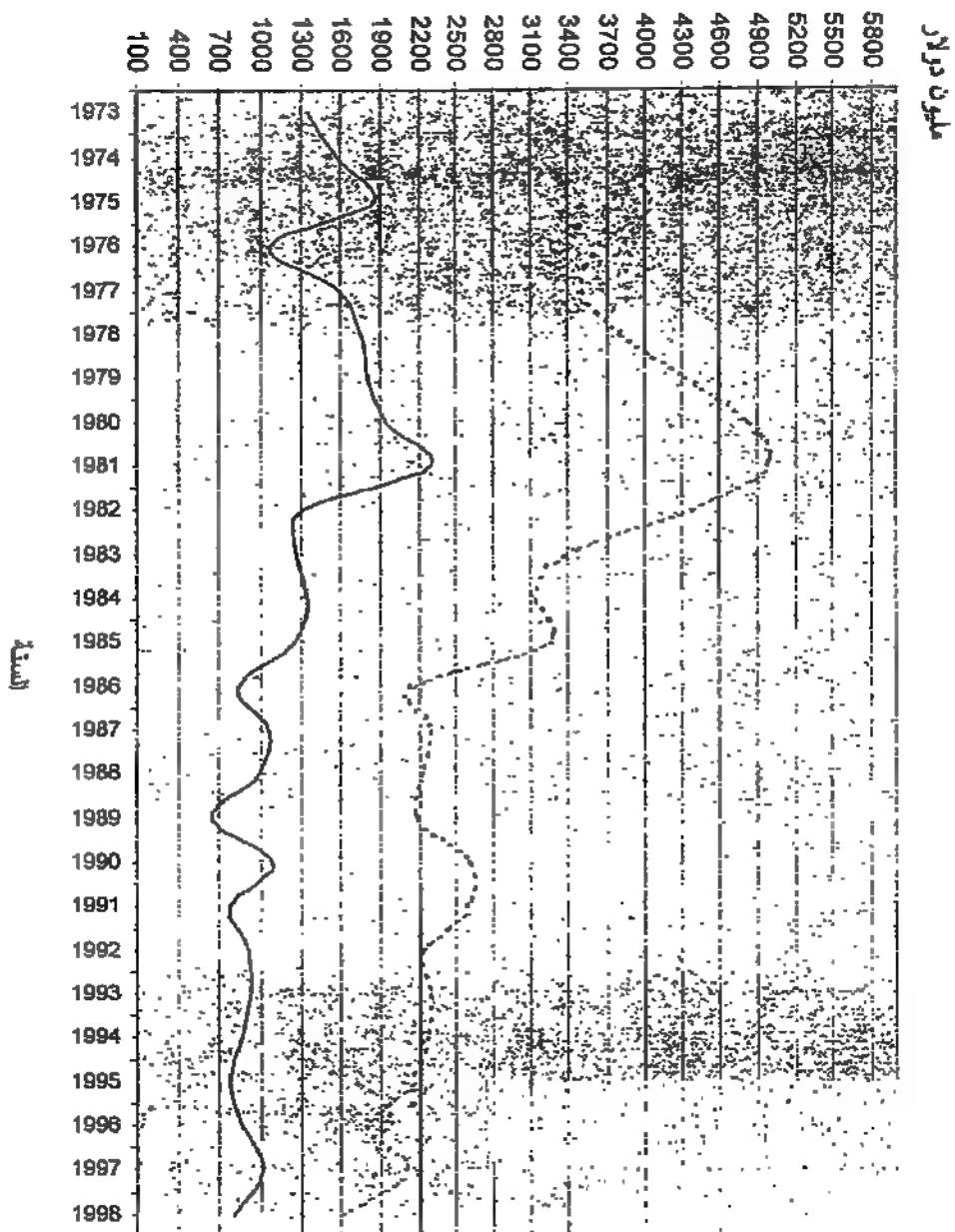
إجمالي الواردات السلعية (مليون دولار)	الواردات من السلع الرأسمالية			الواردات من السلع الاستهلاكية			السنة
	النسبة %	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو %	النسبة %	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو %	
4392.7	69.4	3048.6	—	30.6	1344.2	—	1973
5212.1	69.6	3627.6	19.0	30.4	1584.5	17.9	1974
5923.2	68.7	4069.2	12.2	31.3	1854.0	17.0	1975
4723.1	77.2	3646.2	(10.4-)	22.8	1076.9	(41.9-)	1976
5099.1	68.7	3503.1	(3.9-)	31.3	1596.0	48.2	1977
5545.3	68.2	3781.9	8.0	31.8	1763.4	10.5	1978
6104.9	70.5	4304.0	13.8	29.5	1801.0	2.1	1979
6776.5	71.2	4824.9	12.1	28.8	1951.6	8.4	1980
7288.4	68.6	4999.9	3.6	31.4	2288.6	17.3	1981
5694.0	76.8	4373.0	(12.5-)	23.2	1321.0	(42.3-)	1982
4637.5	72.6	3366.8	(23.0-)	27.4	1270.7	(3.8-)	1983
4507.9	70.0	3155.5	(6.3-)	30.0	1352.4	6.4	1984
4512.2	72.1	3253.3	3.1	27.9	1258.9	(6.9-)	1985
2972.9	72.0	2140.5	(34.2-)	28.0	832.4	(33.9-)	1986
3349.4	68.4	2291.0	7.0	31.6	1058.4	27.2	1987
3229.6	69.3	2238.1	(2.3-)	30.7	991.5	(6.3-)	1988
2834.3	77.1	2185.2	(2.4-)	22.9	649.0	(34.5-)	1989
3707.9	70.4	2610.4	19.5	29.6	1097.6	69.1	1990
3368.5	77.2	2600.5	(0.4-)	22.8	768.0	(30.0-)	1991
3142.2	71.3	2240.4	(13.8-)	28.7	901.8	17.4	1992
3214.0	71.3	2291.6	2.3	28.7	922.4	2.3	1993
3141.3	72.5	2277.4	(0.6-)	27.5	863.8	(6.3-)	1994
2916.2	73.5	2143.4	(5.9-)	26.5	772.8	(10.5-)	1995
2649.7	67.6	1791.2	(16.4-)	32.4	858.5	11.1	1996
3124.0	67.5	2108.7	17.7	32.5	1015.3	18.3	1997
2397.4	66.7	1599.0	(24.2-)	33.3	798.3	(21.4-)	1998
4248.6	71.092	3018.124	0.557-	28.9	1230.5	2.261	المتوسط
1370.0	3.120	965.408	13.227	3.119	433.221	26.337	الانحراف المعاري
0.322	0.044	0.32	23.7	0.108	0.352	11.6	معامل التغير

المصادر :

- United Nations- International Trade Statistical Yearbook - Different Issues.
- IMF, IFS Yearbook, Different Issues.

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - اتجاهات التجارة الخارجية - أعداد مختلفة .

شكل (2-3) الواردات السلعية في الاقتصاد الليبي (1973 - 1998م)



قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية
قيمة الواردات من السلع للاستثمار

ومع أن نسبة الواردات من السلع الغذائية ، تنخفض تباعا مع نمو الدخل الفردي، حتى وإن ارتفعت قيمها المطلقة ، وذلك بسبب انخفاض معدل نموها عن معدل نمو إجمالي الواردات مع تقدم النمو الاقتصادي⁽²⁷⁾. فإن مما تجدر الإشارة إليه أن انخفاض القيم المطلقة للواردات من السلع الاستهلاكية ، ومن ثم انخفاض معدلات نموها والتي كانت سالبة في بعض السنوات خلال الفترة (1982-1989) ، تشير إلى تأثير سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، ليس من ناحية السلع الاستهلاكية فحسب ، ولكن على الواردات من السلع الرأسمالية أيضا، والتي عرفت انخفاضات ملحوظة ، وسجلت معدل نمو سنوي سالب في المتوسط بلغ نحو (-8.8%) خلال هذه الفترة .

– ثالثا : الفترة الثالثة (1990 – 1998م) :

لقد تميزت هذه الفترة بانخفاض في إجمالي الواردات ، ولكن بمعدل أقل من المعدل الانخفاض في الفترة السابقة عليه ، حيث بلغ معدل التغير في الواردات نحو (-5.28%). كما اتسمت باستقرار نسبي في أسعار النفط ، إذ تراوح السعر الاسمي للنفط الخام في السوق الدولية ، بين 22.5 دولارا للبرميل الواحد كحد أقصى في عام 1990 ، وبين 15.5 دولارا كحد أدنى في عام 1994م⁽²⁸⁾.

كذلك شهدت بداية هذه الفترة عودة القطاع الخاص لممارسة دوره في النشاط الاقتصادي . فقد سمح للأفراد في إطار التشاركيات والشركات الجماعية المساهمة بممارسة استيراد السلع ، خلاف التي يقتصر استيرادها على الجهات العامة أو بعضها منها ، وذلك وفق ضوابط وشروط حددتها اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد ، على أن يتم الاستيراد بالمقايضة أو طبقا لما هو محدد في الموازنة الاستيرادية المعتمدة للدولة وفي حدود ما هو مدرج لكل بند بتلك الموازنة⁽²⁹⁾.

ومن خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول (2-7) ، يتضح أن الواردات قد سلكت سلوكا غير مستقر خلال هذه الفترة ، إذ تقلبت قيمها المطلقة بين الارتفاع والانخفاض ، كما تفاوتت معدلات نموها بشكل حاد ، وعرفت معدلات نمو سالبة في بعض السنوات ، وقد كان ذلك انعكاسا لتفاوت حدث في معدلات نمو فئات الواردات من السلع والخدمات والأخرى ، والتي انعكست في حصة كل منها في إجمالي الواردات .

فقد ارتفعت نسبة الواردات من الخدمات والأخرى ، إلى أعلى مستوى لها في عام 1993م ، وبلغت 46.5% من إجمالي الواردات ، بينما انخفضت إلى أدنى مستوى لها في عام 1998 عند حوالي 17.8% ، وهو ما يعكس التفاوت الحاد في نسبة مساهمة الواردات السلعية في إجمالي الواردات ، فضلا عن تقلب نسب مساهمة الواردات الاستهلاكية والاستثمارية في إجمالي الواردات السلعية كما هو مبين في الجدول (2-8) خلال الفترة (1990-1998م) ، وهو ما ينفي إمكانية أن يكون هذا النمو المتقلب في هيكل الواردات الإجمالية ، وفي هيكل الواردات السلعية ، مرتبطا بالتنمية الاقتصادية ، التي يرافقها حدوث نمو في بعض فئات الواردات بمعدلات أعلى من معدلات نمو إجمالي الواردات وبشكل مستمر ، مما يؤدي إلى ارتفاع حصتها في إجمالي الواردات ، وانخفاض حصة فئات أخرى.

وهكذا فقد يكون لاتباع سياسة قيود كمية مباشرة على الواردات ، فضلا عن رقابة على الصرف الأجنبي ، مع السماح بالاستيراد دون تحويل للعملة ، وما نجم عن كل ذلك من آثار على المتغيرات الاقتصادية خصوصا في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام وهيكل الأسعار ، التأثير الرئيس الذي أدى إلى تقلب قيم الواردات ، وتذبذب معدلات نموها خلال هذه الفترة ، خاصة وأن الدولة واعتبارا من عام 1986م ، قد توقفت عن العمل بالخطط التنموية الاقتصادية متوسطة أو طويلة الأجل ، واستعاضت عن ذلك بوضع موازنات سنوية للإنفاق على التنمية الاقتصادية .

2-5-2 ملاحظات إضافية حول الواردات :

بالنظر إلى مجمل فترة الدراسة (1973-1998م) ■ فإن من الممكن تلخيص أبرز الخصائص والمعطيات التي عكست سلوك الواردات الليبية ، والعوامل المؤثرة فيها خلال هذه الفترة ، وذلك على النحو التالي :

1- ارتفاع حصة الواردات السلعية من إجمالي الواردات ، حيث بلغت حوالي 61.6% في المتوسط خلال فترة الدراسة ، مما يؤكد الدور الهام الذي تلعبه الواردات في تغطية

فائض الطلب المحلي ، نتيجة عجز عوامل العرض المحلي عن تلبية التغيرات في هيكل الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري .

وفي هذا الإطار يلاحظ من الجدول (2-7) أن معدل التغير السنوي في قيمة الواردات السلعية ، قد حظي باستقرار نسبي أكبر بالقياس إلى معدل التغير السنوي في قيمة الواردات من الخدمات والأخرى . وقد انعكس ذلك في صورة استقرار نسبي في حصة الواردات السلعية في إجمالي الواردات ، بالمقارنة مع حصة الواردات من الخدمات والأخرى في الإجمالي .

ويعبر ذلك عن الأهمية النسبية الأكبر « التي توليها الدولة للواردات من السلع الاستهلاكية ، من منظور أنها تشبع نسبة لا بأس بها من الطلب المحلي في جانب السلع، هذا من ناحية ، فيما يؤدي اطراد النمو الاقتصادي وازدياد الدخل الفردية من ناحية أخرى ، إلى نمو أنشطة اقتصادية ، تنتج سلعا وخدمات غير قابلة للتبادل الدولي ، نتيجة ازدياد الطلب عليها مع النمو في نصيب الفرد من الدخل ، مما يدفع بالموارد للتحويل صوب هذه الأنشطة ، الأمر الذي ينجم عنه كساد وتباطؤ في معدلات النمو في أنشطة الإنتاج السلعي مثل الزراعة والصناعة ، ويستدعي الحفاظ على مستوى معين من الواردات السلعية « بالمقارنة مع الواردات من الخدمات والأخرى ، والتي تخضع في الكثير من جوانبها للتقلبات التي تحدث في حصة الصادرات ، باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل هذا النوع من الواردات .

ويضاف إلى ذلك ، أن الواردات السلعية ، تشتمل في جانب كبير منها على سلع رأسمالية ، لا تتوفر بدائل محلية لها ، وتعتبر مهمة في المقام الأول لعمليات التنمية الاقتصادية .

2- ارتفاع نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات السلعية ، إلى حوالي 71.1% في المتوسط خلال فترة الدراسة ، فيما مثلت الواردات من السلع الاستهلاكية نحو 28.9% من إجمالي الواردات السلعية كمتوسط لكامل الفترة ، حيث يتبين من الشكل (2-3) أن الواردات الرأسمالية كانت على الدوام أعلى من

الواردات من السلع الاستهلاكية طوال فترة الدراسة ، وإن اتخذت نفس المسار صعودا وهبوطا ، تبعا للتطورات في حصيلة الصادرات النفطية ، وآثارها على القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي .

وفي الواقع تتكون السلع الرأسمالية المستوردة من مدخلات الصناعة من السلع الأولية والوسيطه مثل الحديد والصلب والمطاط والخيوط اللازمة لصناعات النسيج وغيرها ، كما تتكون من مستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسمالية وقطع الغيار ومعدات النقل والحمل وقطع الغيار الخاصة بها في مجال الصناعة ، إضافة إلى الآلات المستخدمة في الإنتاج الزراعي مثل الجرارات والحصادات ومولدات الكهرباء والغاز ، فضلا عن المعدات الإلكترونية والتكنولوجية الأخرى اللازمة في مجالات الإنتاج .

وتدلل الأهمية النسبية المرتفعة للواردات الرأسمالية المذكورة في إطار الواردات السلعية « على حقيقة عدم وجود بدائل محلية منافسة لهذا النوع من الواردات ، فضلا عن ارتباط النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية ، بما فيها القطاع النفطي باستيراد هذا النوع من السلع . كما أن استمرار ذلك مؤشر على عدم التقدم في مجال تنمية وتطوير بدائل محلية ، يمكن معها تخفيض الاعتماد على الخارج في توفير السلع الرأسمالية والوسيطه المطلوبة .

كما يلاحظ أن معدل نمو الواردات من السلع الاستهلاكية ، كان أكثر استقرارا من معدل نمو الواردات من السلع الرأسمالية ، وقد انعكس ذلك بشكل مغاير على مدى استقرار حصة الواردات من السلع الاستهلاكية ، في إجمالي الواردات السلعية ، حيث يتبين من مؤشر عدم الاستقرار (معامل التغير) في الجدول (2-8) « أن هذه الحصة قد حظيت باستقرار أقل بالقياس إلى حصة الواردات من السلع الرأسمالية .

ويعود ذلك في جزء منه إلى نجاح نسبي محدود في سياسة إحلال الواردات من ناحية ، وإلى أثر القيود الكمية على الواردات من السلع الاستهلاكية من ناحية أخرى ، فيما يعود في جزء منه إلى عدم توفر بدائل محلية للواردات من السلع الرأسمالية ، والتي تشتمل على معدات الإنتاج ومدخلات الإنتاج ومستلزمات التشغيل والمواد الأولية ،

المطلوبة لمختلف المشروعات الاستثمارية ، وهو ما يعني الحفاظ على مستوى معين من الواردات الرأسمالية .

3- انخفاض مرونة الطلب على الواردات السلعية الاستهلاكية « حيث بلغت (0.41) ، كما تبينه نتائج التقديرات القياسية لدالة الواردات الاستهلاكية في هذه الدراسة ، بسبب عدم وجود بدائل محلية كافية ، ونظرا لأن مكوناتها في الغالب من السلع الأساسية التي يحتاج إليها الاقتصاد ، لتغطية الطلب المحلي . مما يسهل آلية استيراد التضخم عبر هذه القناة ، وذلك لارتفاع تكلفة الواردات السلعية عند حدوث تضخم في الأسعار في الدول المصدرة . ويحدث ذلك بطريقة مباشرة عن طريق ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية ، وبطريقة غير مباشرة من خلال ارتفاع أسعار المنتجات المحلية ، التي تستورد مستلزماتها من المواد الخام والمعدات والسلع الرأسمالية من الخارج⁽³⁰⁾ .

4- تساهم الواردات في تغطية جزء كبير من الطلب المحلي في الاقتصاد الليبي ، إذ وصلت نسبة مساهمتها في بعض سنوات الفترة قيد الدراسة ، إلى أكثر من 47.2% من إجمالي الطلب المحلي (انظر الملقق الإحصائي).

5- لم يكن انخفاض قيمة الواردات ، أو معدلات نموها ، أو حصتها في الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة لسياسة إحلال الواردات فحسب ، ولكن أساسا كنتيجة لتطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات منذ مطلع الثمانينيات ، بكل ما يرافقها من ازدياد للتعرفة الجمركية ، وترشيد للصرف الأجنبي ، حيث ساهم كل ذلك في تخفيض قيمة الواردات ، ومعالجة العجز في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري . إلا أن التشدد في تطبيق هذه السياسة ، والاستمرار فيها أدى إلى انخفاض الواردات إلى مستويات تهدد معدلات النمو الاقتصادي ، فضلا عن الآثار التي تنجم على هيكل الأسعار ، مثل التضخم وتدني أسعار صرف العملة المحلية في السوق السوداء ، نتيجة انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات في السوق المحلية .

6- ارتفاع درجة التركيز الجغرافي للواردات الليبية ، حيث يبين الجدول (2-9) أن مجموعة الدول الصناعية قد حظيت بأكثر من ثلثي الواردات الليبية خلال فترة الدراسة، وخصوصا في سنة 1980م ، فقد كان نصيب هذه المجموعة ما نسبته نحو 84.5% من إجمالي الواردات في ذلك التاريخ ، بينما تركز انسياب الواردات بصورة أساسية من دول السوق الأوروبية المشتركة ، وبما نسبته 70.7% من إجمالي الواردات، خصوصا من إيطاليا وألمانيا اللتين تمثلان أهم شريكين في التجارة الخارجية لليبيا ، كما تبينه الأرقام الموضحة في الجدول المذكور .

جدول (2-9)

درجة التركيز الجغرافي للواردات في الاقتصاد الليبي
(سنوات مختارة)

(نسب مئوية %)

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	1997	1998
البيان							
مجموع الدول الصناعية	80.3	77.6	72.8	72.8	70.2	73.1	71.5
السوق الأوروبية المشتركة	64.5	68.4	64.9	65.3	62.4	62.6	60.0
إيطاليا	25.9	29.5	21.2	18.5	20.5	20.1	21.6
ألمانيا	12.1	13.3	15.6	14.6	13.0	10.8	10.8
اليابان	8.3	7.5	6.5	4.4	4.0	5.3	4.2
بقية دول العالم	19.7	22.4	27.2	27.2	29.8	26.9	28.5

المصدر :

- IMF - Directions of Trade Statistics Yearbook (2002).

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق - إحصائيات التجارة الخارجية (1998) - طرابلس ، 1999م .

لقد استحوذت إيطاليا وألمانيا على أكثر من ثلث الواردات الليبية في الغالب ، في الوقت الذي لم تستحوذ فيه بقية دول العالم من خارج مجموعة الدول الصناعية ، إلا على نسب متواضعة من هذه الواردات ، مقارنة بالنسب التي تعود لمجموعة الدول الصناعية . وإذا كان هذا التركيز الجغرافي للواردات يعود لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية ، في

وإذا كان هذا التركيز الجغرافي للواردات يعود لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية ، في مقدمتها الارتباط السياسي والاقتصادي للدول حديثة الاستقلال بالدول التي استعمرتها في حقبة تاريخية سابقة ، فإن الآثار التي قد تنجم عن ارتفاع درجة التركيز هذه ، لاشك ستعكس سلباً على مسار ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا ، عند حدوث أي تطورات من شأنها زيادة معدلات التضخم في الدول المذكورة ، ومن ثم رفع كلفة الواردات الليبية ، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي .

إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود جانب إيجابي في التأثير على النمو الاقتصادي ، فيما يتعلق بالتركز الجغرافي للواردات الليبية في عدد قليل من الدول المتقدمة ، إذا ما أخذ في الاعتبار ما دلت عليه نماذج النمو الحديثة حول التجارة والنمو والتغير التكنولوجي (Grossman & Helpman, 1991) مثلاً ، من إمكانية أن تجني الدولة وفورات خارجية أكبر ، وأن تحصل على المزيد من التكنولوجيا إذا ما قامت باستيراد السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج مثل الأسمدة والمواد العضوية والمطاط المصنع ، والأخشاب المصنعة ، والحديد الصناعي ، والألياف الزجاجية ، والرقائق الإلكترونية ، وما إلى ذلك ، وبشكل خاص من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا ، وهي الدول المتقدمة ، مما يسهم في زيادة الإنتاجية ، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي (31).

2-6 آثار التطورات في هيكل التجارة الخارجية على ميزان

المدفوعات :

تأسيساً على المفهوم المتمثل في أن هيكل التجارة الخارجية ، انعكاس لهيكل الإنتاج ، وتعبير عن السياسات السائدة في مجال المالية العامة والنقود ، والتجارة الخارجية ، فإن تحليل ميزان المدفوعات الليبي ، يبرز بشكل واضح أن درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج ، إنما تتركز في المقام الأول في جانب تدفق التجارة الخارجية ، أكثر منها في جانب تدفق رؤوس الأموال ، وأن دور قطاع النفط وتأثيره واضح على مختلف حسابات ميزان المدفوعات ، نظراً للدور المهيمن لهذا القطاع في مجمل الصادرات الليبية .

إذ فيما تعتبر الصادرات النفطية العنصر الأبرز تأثيراً في تحديد أوضاع الميزان التجاري، فإن التحويلات من جانب واحد هي العنصر الأكثر بروزاً في حساب العمليات غير المنظورة ، الأمر الذي يجعل من هذين البندين الأكثر تأثيراً في ميزان المدفوعات ، وإن تباينت تأثيرات كل منهما .

إلا أن ما هو مهم في سياق هذه الدراسة ، إنما ينحصر في الآثار الناجمة عن التطورات في هيكل التجارة الخارجية على أوضاع ميزان المدفوعات الليبي خلال فترة الدراسة .

وفي هذا الإطار ، ومن واقع السيطرة شبه المطلقة لصادرات النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية ، فقد تواكبت دورات العجز والفائض في حسابات ميزان المدفوعات الليبي وخاصة الميزان التجاري ، مع التطورات التي حدثت في أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج . كما تناسبت في جزء كبير منها مع السياسات الاقتصادية المحلية المالية والنقدية والتجارية ، والتي كانت في حد ذاتها بمثابة إجراءات لعزل الآثار السلبية الناجمة عن التطورات التي حدثت في السوق النفطية خاصة في الثمانينيات .

لقد شهد الميزان التجاري في واقع الأمر فوائض كبيرة ، تحققت إثر صدمات النفط الأولى والثانية في السبعينيات ، حيث بلغت ذروتها في عام 1980 م ، وأدت إلى تراكم في الاحتياطيات من الذهب والموجودات الأجنبية وصلت إلى نحو 14905 مليون دولار في ذلك العام (انظر الملحق الإحصائي) .

ومع تباطؤ الطلب على النفط في الأسواق العالمية في الثمانينيات بدأ الفائض في الميزان التجاري ينخفض تبعاً ، فيما بدأ العجز القائم أصلاً في حساب العمليات غير المنظورة يزداد تبعاً ، مما أدى إلى أثر تراكمي سالب على حساب العمليات الجارية ، وأدى إلى دخوله في دورة من العجز استمرت لمدة أربع سنوات بدءاً من عام 1981 م .

وقد اضطر ذلك الدولة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير ، استهدفت بنوداً معينة في ميزان المدفوعات ، خاصة ما يتعلق منها بحساب التحويلات من جانب واحد ، وذلك بهدف السيطرة على العجز في حساب العمليات الجارية ، والذي كان يهدد فيما لو استمر بنفس الوتيرة بتآكل الاحتياطيات الأجنبية ، والتي انخفضت تبعاً إلى أن وصلت إلى مستوى 4758.9 مليون دولار تقريباً بحلول عام 1984 م .

وقد اشتملت هذه الإجراءات على حزمة من السياسات المالية والتجارية الانكماشية، تمثلت في تخفيض الإنفاق العام ، والبدء بتطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، وما اقترن بها من رقابة شديدة على الصرف الأجنبي « وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى وقف العمل بخطط التنمية ، والاستعاضة عنها بموازانات إنمائية سنوية تتناسب مع ما هو متاح من نقد أجنبي ، اعتباراً من عام 1986م .

وفي الواقع أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض العجز في حساب العمليات الجارية ، وتحوله إلى فائض محدود في بعض السنوات خلال عقد الثمانينيات ، فضلاً عن الزيادة الملحوظة التي ترتبت على حجم الاحتياطيات ، والتي على الرغم من الانخفاض الذي نالها في بعض السنوات، فقد تجاوزت مستوى 7225.2 مليون دولار بحلول عام 1990م. وفي إطار تحليلي يلاحظ أن الدولة قد حدثت من العجز في ميزان المدفوعات وميزان الحساب الجاري ، ونجحت في تنمية الاحتياطيات الأجنبية ، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية مختلفة ، ضغطت من خلالها على بعض بنود الإنفاق العام في الموازنة العامة، واستهدفت بنوداً معينة في ميزان الحساب الجاري خاصة ، وميزان المدفوعات بصفة عامة ، مما أسهم بدوره في التأثير على التطورات التي شهدتها هيكل الواردات ، خاصة وأن الكثير من بنود الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والسلعي والخدمي ، يلعب عنصر الاستيراد فيها دوراً رئيسياً ، بسبب قصور هياكل الإنتاج المحلية وانخفاض مرونتها بصفة عامة .

وقد يبدو ذلك أكثر وضوحاً من تحليل أوضاع الحسابات الرئيسية في ميزان المدفوعات في عقد التسعينيات ، والتي تميزت باتجاهها نحو تحقيق الفائض ، مع استثناء واحد في حساب العمليات الجارية وفي الوضع العام لميزان المدفوعات في سنة 1993م ، وكانت في مجملها نتاجاً لتطورات سياسية واقتصادية ، على الصعيد الخارجي وعلى الصعيد المحلي ، أبرزها ظروف الحظر الاقتصادي والاستقرار النسبي في أسعار النفط ، والسياسات الاقتصادية التي اتبعت على النطاق المحلي ، والتي وإن كانت قد نجحت في معالجة العجز في المدفوعات مع الخارج ، فإنها لم تنجح في إحداث التحولات الهيكلية المرجوة في قطاع التجارة الخارجية ، فضلاً عن أنها أسفرت عن نتائج سلبية فيما يتعلق

بهدف الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي ، وما يترتب عن ذلك من آثار على النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية .

وهكذا يبدو أن أوضاع ميزان المدفوعات وتطورات العجز والفائض في حساباته الرئيسية ، تخضع للتطورات التي تحدث في الإيرادات النفطية ، بسبب الأحادية شبه المطلقة في هيكل الصادرات الليبية من ناحية ، كما تخضع للسياسات الاقتصادية المحلية ، والتجارية منها على وجه التحديد ، فيما يتعلق بالتطورات التي تحدث في حجم وهيكل الواردات من ناحية أخرى .

فضلاً عن ذلك فإن السياسات الاقتصادية الانكماشية ، التي اتبعتها الدولة « وخاصة في مجال السياسة التجارية منذ عام 1982م ، والمتمثلة في سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات المقترنة بسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد نظام سعر الصرف ، قد لعبت دوراً بارزاً في السيطرة على عجز ميزان المدفوعات ، وبشكل خاص من خلال الميزان التجاري عن طريق الحد من الواردات « لتلافي تفاقم العجز إثر انخفاض الإيرادات النفطية ، ومن خلال ميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد ، وذلك عن طريق التقليل من الواردات التي حدثت في كل منهما .

لقد ساعدت سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي ، والتي استهدفت بنوداً معينة في ميزان الحساب الجاري ، بدورها على توفير كمية من النقد الأجنبي ، وهو ما انعكس إيجاباً على وضع الفائض في حساب العمليات الجارية ، ومن ثم على الفائض في ميزان المدفوعات .

ولكن إلى أي مدى يمكن أن تنجح هذه السياسات « خاصة إذا لم يتم دعمها بسياسات مالية ونقدية على درجة عالية من الكفاءة ؟ وما هي الآثار التي يمكن أن تنجم عن التشدد في تطبيقها على المتغيرات المتعلقة بالإتفاق « مثل الدخل والأرصدة النقدية ، أو على المستوى العام للأسعار ؟ .. هذا ما سوف تحاول الصفحات القادمة الإجابة عليه .

2-7 السياسات التجارية :

منذ مطلع الثمانينيات ، ونتيجة لتدهور حصيلة الصادرات النفطية ، إثر تراجع أسعار النفط ، بدأت القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي في الانخفاض ، قياساً إلى ما كانت عليه في النصف الثاني من عقد السبعينيات . وقد استدعى ذلك لجوء الدولة إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات ، استهدفت بنوداً معينة في ميزان المدفوعات ، بغية معالجة العجز الذي بدأت مؤشراتته في الظهور ، اعتباراً من عام 1981 ، خصوصاً في ميزان الحساب الجاري .

وفي العادة تلجأ الدول لتحسين وضع ميزان الحساب الجاري ، باستخدام تنويعه من الخيارات السياسية "POLICY OPTIONS" ، فهي قد تسعى إلى تحقيق ذلك إما عن طريق تشجيع الصادرات ، أو عن طريق تحديد الواردات⁽³²⁾. وفيما ينطوي الخيار الأول على التركيز على التوسع في الصادرات من السلع الأولية أو الثانوية ، فإن الخيار الثاني يتضمن محاولة اللجوء إلى سياسة إحلال الواردات « و/أو زيادة التعريفات الجمركية ، واستخدام نظام الحصص على استيراد أنواع معينة من الواردات .

وبدلاً من ذلك يمكن للدولة كما تشير أدبيات الاقتصاد أن تعمل على إحداث زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية⁽³³⁾، إذ تستخدم الدول عادةً مثل هذه السياسة لمعالجة العجز في الميزان التجاري ، خاصةً في الاقتصادات المفتوحة .

إلا أن ذلك يقتضي معرفة دقيقة لمرونة الطلب السعرية للصادرات والواردات ، وفق ما ينص عليه شرط مارشال - ليرنر (Marshal - Lerner Condition) « للتأكد مما إذا كان تخفيض سعر صرف العملة المحلية سوف يؤدي إلى معالجة العجز في الميزان التجاري ، أم أنه سوف يفضي إلى مزيد من التدهور⁽³⁴⁾ .

وفيما يتعلق بالخيار الأول ، المتمثل في تشجيع الصادرات « فإن طبيعة السلعة الرئيسية التي يصدرها الاقتصاد الليبي إلى الخارج وهي النفط ، تجعل من الصعوبة بمكان اللجوء إلى التوسع في صادرات النفط الخام ، لمعالجة العجز في ميزان الحساب الجاري ، إذ تتحكم في أسعار هذه السلعة ، وفي كمية الطلب عليها ، وفي حجم المعروض ، مجموعة

من الاعتبارات والعوامل الخارجة عن نطاق السياسات الاقتصادية المحلية . الأمر الذي يجعل من أسعار هذه السلعة ، والكميات المطلوبة منها ، خاضعةً في جزء كبير منها للظروف والعوامل السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي . وبذلك يصبح هذا الخيار مقيداً ، إن لم يكن بعيداً عن متناول صانعي السياسة في الاقتصاد الليبي .

أما الخيار الثاني والمتمثل في تحديد الواردات ، فإنه ينطوي على سياستين فرعيتين تتمثل أولاهما في سياسة إحلال الواردات ، بينما تتمثل الثانية فيما يعرف بسياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات . وقبل الولوج إلى تفصيل هاتين السياستين وتطبيقهما في الاقتصاد الليبي ، فلا بأس من التعرّيج على الخيار الثالث المتعلق بتخفيض سعر الصرف . فبالنسبة لهذا الخيار ، المتعلق بتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، أمام العملات الأجنبية ، فإن ظروف الاقتصاد الليبي في مجال التجارة الخارجية ، والمتمثلة في الطبيعة الخاصة لسلعة التصدير الرئيسية التي يعتمد عليها في الحصول على النقد الأجنبي ، فضلاً عن خصائص السلع التي يقوم باستيرادها « تجعل اللجوء إلى هذا الخيار أمراً غير ذي جدوى ، قد يتسبب في أعباء أخرى بالإضافة إلى التدهور في وضع ميزان المدفوعات ، تتمثل في مزيد من الضغوطات التضخمية ، بما يهدد النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، خاصة وأن قطاعات الإنتاج السليعي تعتمد في جزء كبير من إنتاجها على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات من الخارج .

وباختصار ، فإن للدول النامية بصفة عامة قوة احتكارية ضئيلة في الصادرات ، وقوة احتكار شراء ضعيفة في الواردات ، ومن ثم فإن أي محاولة للتأثير في شروط التبادل الدولي من جانب واحد ، من خلال السياسات التجارية ومن ضمنها سياسة سعر الصرف من الصعوبة أن تسفر عن أي نجاح⁽³⁵⁾.

وهكذا ، لم يكن من خيار أمام مخططي السياسة في الاقتصاد الليبي ، إلا اللجوء إلى سياسة إحلال الواردات ، وسياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، وما يلزمها من رقابة على الصرف الأجنبي .

2-7-1 سياسة إحلال الواردات :

تستهدف سياسة إحلال الواردات ، من خلال التصنيع ، خلق بدائل منافسة للواردات ، مما يؤدي إلى تنويع الإنتاج ، ومن ثم تنويع الصادرات في المطاف الأخير . فبدل أن تعتمد الدولة على سلعة تصدير رئيسية واحدة ، أو عدد قليل من السلع الأولية ، والتي تتسم بتقلبات مستمرة في أسعارها وإنتاجها وحصيلتها النهائية ، وتعاني في نفس الوقت من انهيار شروط التبادل الدولي في غير صالحها ، فإنها تقوم بتنويع هيكلها الإنتاجي، وتقلل بالتالي من وارداتها ، في الوقت الذي تنوع فيه من صادراتها⁽³⁶⁾.

لقد تم تبني هذه السياسة في الاقتصاد الليبي لإحلال قدر من الواردات ، عن طريق تشجيع النمو في قطاعات الإنتاج السلمي ، وذلك بزيادة مخصصات قطاعي الصناعة والزراعة من ميزانية التنمية ، التي استهدفت خططها المتتالية زيادة معدلات النمو في هذين القطاعين بشكل خاص ، لإحداث التغيير الهيكلي المطلوب . وبغرض تنويع مصادر الدخل والإنتاج في الاقتصاد الوطني⁽³⁷⁾.

إلا أن استمرار ضعف القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط . بسبب محدودية مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي ، من جهة ، واستمرار الارتفاع في درجة التركيز السلمي للصادرات ، والتي تعكس هيمنة قطاع النفط على نشاط التصدير ، وانخفاض الأهمية النسبية للصادرات من غير النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية ، من جهة أخرى ، تعكس وبوضوح أن التنويع المرغوب في الصادرات لم يتحقق، مما يؤكد قصور هذه السياسة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها . ويستدل على ذلك أيضاً من استمرار ارتفاع مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في ليبيا ، وبالذات في جانب الواردات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وفقاً لما تشير إليه بيانات الجدول (2-1) .

وبالعودة إلى الجدول (2-4) يتبين بشكل جلي أن التنوع المطلوب في هيكل الصادرات الليبية لم يتحقق ، رغم كل الإجراءات التي اتخذتها الدولة ، ورغم كافة المخصصات التي أنفقتها لإحلال قدر من الصناعات المحلية محل الواردات من السلع الأجنبية ، ومن ثم الاتجاه نحو الأسواق الأجنبية بعد أن يتم تغطية الطلب المحلي من هذه الصناعات . فلا يزال هيكل الصادرات الليبية يتميز بالتركز السلمي في سلعة النفط الخام ،

مع مساهمة محدودة نسبياً لكل من الغاز الطبيعي ومشتقات النفط والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية في إجمالي الصادرات ، علماً بأن هذه المنتجات المصنعة تقوم على استخراج النفط بشكل أساسي .

ولعل في ذلك مؤشر على عدم قدرة سياسة إحلال الواردات حتى على تجاوز المرحلة الأولى من مراحلها الثلاث ، والمتمثلة في أنها تقوم أساساً لإشباع الطلب المحلي من الصناعات الاستهلاكية الأساسية ، تحت مظلة حماية كافية من الدولة في مواجهة المنافسة من قبل البدائل الأجنبية .

وفي الواقع تبدأ المرحلة الثانية من مراحل استراتيجية الإحلال محل الواردات ، بعد أن تستنفد الصناعة فرص الإحلال ، ويتحقق مستوى عالٍ من الإشباع في السوق المحلية من منتجات هذه الصناعة ، والتي تبدأ في ارتداد الأسواق الخارجية ، وفي نفس الوقت تظهر إمكانية البدء بإقامة بعض الصناعات الوسيطة والإنتاجية ، حيث تزيد في هذه المرحلة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، إضافةً إلى إمكانية زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية مع زيادة الدخل⁽³⁸⁾.

ويتبين من الجدول (2-10) حول الأهمية النسبية لفئات الواردات في الاقتصاد الليبي ، أن تغييراً قد طرأ على مدى أهمية كل فئة من هذه الفئات بين بداية فترة الدراسة ونهايتها . فقد ارتفع نصيب الواردات من السلع الغذائية والحيوانات الحية ، فيما انخفض نصيب الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، ومن المواد الخام والمحروقات وبشكل ملحوظ ، بينما حافظت الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة على حصتها في إجمالي الواردات السلعية .

ويدلل ذلك على اتساع الفجوة الغذائية مع نمو السكان ، مثلما يدل على قصور سياسة إحلال الواردات في تحقيق التغيير الهيكلي المطلوب في فئات الواردات ، والذي يفترض حدوثه مع تقدم عمليات التنمية الاقتصادية ، حيث تزداد الأهمية النسبية لبعض فئات الواردات ، فيما تنخفض الأهمية النسبية لفئات أخرى ، رغم الزيادات التي يمكن أن تحدث في القيم المطلقة لكل فئة من فئات الواردات ، تبعاً لزيادة الدخل التي تصاحب التنمية الاقتصادية عادةً ، وتبعاً لزيادة الإنفاق الاستثماري نتيجة لاطراد النمو الاقتصادي.

جدول (2-10)
الأهمية النسبية لفئات الواردات
(1973 - 1998م)

(نسب مئوية %)

السنة	اليان	1973	1980	1990	1997	1998
مواد غذائية وحيوانات حية	9.4	12.8	8.1	20.7	23.8	
سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة	21.2	19.0	12.0	20.7	20.1	
مواد خام ومحروقات	7.3	7.3	9.4	1.6	2.2	
سلع رأسمالية ووسيلة	62.1	60.9	70.5	57.0	53.9	
المجموع	100	100	100	100	100	

المصدر :

- United Nations, International Trade Statistical Yearbook, Different Issues.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية (1998) ، طرابلس ، 1999م .

وفي هذا الإطار أقرت إحدى الدراسات القياسية⁽³⁹⁾ حول سياسة إحلال الواردات في ليبيا ، بوجود نسبة من الإحلال بين الإنتاج المحلي والواردات ، حسب المقاييس المعيارية المتعارف عليها . إلا أنها أشارت إلى أن الظروف التي مر ولا يزال يمر بها الاقتصاد الليبي ، تفيد بأن هذا الإحلال لم يكن كله نتيجة لسياسة إحلال الواردات ، بل أن هناك ظروفاً خارجية أدت إلى تقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي . كما أشارت الدراسة إلى أن الواردات قد تغيرت من استيراد السلع النهائية إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة « بمعنى أن الصناعات التي قامت لتحل محل الواردات تعتمد وبدرجة أساسية على المواد الخام والميكنة المستوردة .

ومع ذلك فإن سياسة إحلال الواردات قد حققت نتائج إيجابية ، من ضمنها توفير قدرة استيعابية نسبية لقوة العمل ، واستحداث مواطن استخدام وفرص عمل جديدة ، ساهمت إلى حد ما في مواجهة الطلب المتزايد على فرص العمل . كما عملت من جانب

أخسر على استيفاء جزء من الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية ، إضافةً إلى مساهمتها في التطوير التكنولوجي في مراحل لاحقة ، بتركيزها على إنتاج السلع الرأسمالية والوسيلة⁽⁴⁰⁾.

وبالنظر إلى الجدول (2-11) يتبين أن الصناعات التي أنشئت للإحلال محل الواردات، قد تفاوتت من الصناعات الثقيلة التي تتطلب كثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية، مثل الصناعات البتروكيماوية والصناعات المعدنية والهندسية التي تشتمل على الحديد والصلب ، وتجميع السيارات والأجهزة الإلكترونية ، إلى الصناعات المتوسطة والخفيفة مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج وغيرها ، والتي استوعبت قدراً لا بأس به من قوة العمل المحلية ، فضلاً عن إسهامها في تلبية جزء من الطلب المحلي ، واتجاه البعض منها مثل الصناعات البتروكيماوية إلى التصدير بسبب حجمها الكبير وإنشائها أصلاً بالتوجه نحو السوق الخارجي .

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري في قطاع الصناعة ومدى ملاءمته لمراحل إستراتيجية إحلال الواردات ، فإن البيانات تشير إلى أن استراتيجية أو سياسة التكوين الرأسمالي كانت سليمة للغاية من ناحية التوجه ، فيما يتعلق بأوجه الإنفاق في القطاع الصناعي . ففي الوقت الذي انصب فيه التركيز على قطاع صناعة السلع الاستهلاكية خلال الخطوة الأولى 1973 - 1975م عند حوالي 60 % ، فإنه تراجع إلى 33.8 % في نهاية خطة التحول الثالثة في عام 1985م ، ليعطي مكانه لقطاعات الصناعات الوسيطة ، والتي تضاءلت حصتها تقريباً وفي نفس الفترة من 30.3 % إلى 54.8 % ، وكذلك حدث الأمر ذاته بالنسبة لقطاع الصناعات الرأسمالية الذي ازدادت حصته من 5.1 % إلى 9.9 %⁽⁴¹⁾.

ويمكن التدليل على ذلك أيضاً ، بتحليل البيانات الواردة في الجدول (2-11) ، حيث يلاحظ أن الصناعات الخفيفة قد استحوذت على نسبة 30 % من إجمالي الاستثمارات الثابتة في قطاع الصناعات التحويلية ، خلال الخطة الخمسية (1981 - 1985م) ، فيما حظيت الصناعات الثقيلة بنسبة 70 % من هذه الاستثمارات .

جدول (2-11)
الاستثمارات الثابتة في قطاع الصناعات
التحويلية خلال الخطة
(1981 - 1985م)

(1980 = 100)

النشاط الصناعي	الصناعات الخفيفة (مليون دينار)	الصناعات الثقيلة (مليون دينار)	الإجمالي (مليون دينار)
الصناعات الغذائية	231.0	—	231.0
صناعة النسيج والجلود	179.0	—	179.0
صناعة الأخشاب والأثاث	40.0	—	40.0
صناعة الورق والطباعة	3.0	—	3.0
صناعة الكيماويات	135.0	155.0	290.0
صناعة التكرير	—	230.0	230.0
صناعة البتروكيماويات	—	450.0	450.0
صناعة مواد البناء	76.0	220.0	296.0
الصناعات المعدنية الأساسية	—	900.0	900.0
صناعة المنتجات المعدنية والمهندسية	110.0	160.0	270.0
صناعات أخرى*	95.0	—	95.0
الإجمالي	909.0	2115.0	3024.0

* تشمل الصناعات الصغرى والتقليدية ومشروعات الإقراض ومشروعات التمويل الذاتي .

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي

(1981 - 1985م) - الجزء الثاني - طرابلس - ص 73 .

وبطبيعة الحال يتناسب ذلك مع استراتيجية تنمية القطاع الصناعي ، التي اعتمدت في بدايتها على سياسة إحلال الواردات لتغطية الطلب المحلي ، ثم عملت في مرحلة ثانية على تطوير صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية لدعم النمو الصناعي وتوسيع قاعدته ، ولإعطاء المكون التكنولوجي مكانه المناسب بين المكونات الأخرى لرأس المال الثابت .

إلا أن تلك الإستراتيجية لم يتم استكمالها ، إذ أنها لم تتمكن من التخلص من الارتباط بالإيرادات النفطية ، وذلك بسبب ضعف الروابط الأمامية والخلفية للكثير من الصناعات التي أنشئت ، والناجم بشكل أساسي عن بقاء عنصر الواردات مكوناً أساسياً في الكثير منها ، مما جعل هذه الصناعات عاملاً فاعلاً في استهلاك النقد الأجنبي ، وأكبر قطاع استيرادي في الاقتصاد الليبي .

ولا شك أن ذلك قد أسهم في الإبقاء على الخلل الهيكلي القائم ، لا سيما بعد تراجع الإيرادات النفطية ، وخضوع القطاعات الإنتاجية عامة بما فيها قطاع الصناعة إلى ما يتم تخصيصه في الموازنة الاستيرادية ، والتي اتجهت بدورها نحو الانكماش التدريجي .

وفي الواقع ، فإنه حتى مع افتراض وجود نسبة من الإحلال بين الإنتاج المحلي والواردات ، فإن ذلك لم يكن نتيجة لسياسة إحلال الواردات فحسب ، بل كان في جزء كبير منه ، نتيجة لعوامل خارجية ، تمثلت في تراجع حصيلة الصادرات النفطية ، ونتيجة لعوامل محلية ، تمثلت في لجوء الدولة ، ومنذ عام 1982م ، إلى انتهاج سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، والتي اقترنت بسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي .

2-7-2 سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات :

مع بداية الكساد الكبير "Great Depression" ، أصبح لدى العديد من الدول ما يكفي من المبررات لاستعمال إجراءات أخرى أبعد من التعريفات الجمركية . وذلك بهدف التحكم في التجارة الخارجية . وتتضمن هذه الإجراءات قيوداً كمية "Quantitative Restriction" على الواردات ، ورقابة على الصرف "Exchange Control" ، حيث اتسمت في حينها بالجاذبية نظراً لملاءمتها من الناحية الإدارية، مقارنة

بالتغيرات في التعريفات الجمركية . وقد حظيت مثل هذه الإجراءات غير الجمركية " Nontariff Measures" بالمزيد من التوسع في الاستخدام في العديد من الدول خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁴²⁾.

وتستهدف سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، حماية الصناعة المحلية من منافسة الواردات ، أو تقويتها لزيادة قدرتها على المنافسة في السوق الخارجية⁽⁴³⁾. ومع إمكانية أن تؤدي سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، إلى دفع الأفراد نحو تخصيص نسبة أكبر من دخولهم للادخار ، سواء كان إجبارياً أو غير إجباري ، من خلال التضخم الناجم عن القيود على الواردات ، مما يؤدي إلى تنامي التكوين الرأسمالي المحلي . فإن إمكانية تحقيق ذلك ترتبط بعدم تقييد الصرف الأجنبي ، الذي يمكن استخدامه لاستيراد السلع الرأسمالية من الخارج⁽⁴⁴⁾. إلا أن تطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات في الاقتصاد الليبي ، قد اقترن وبشكل مغاير ، بسياسة الرقابة الشديدة على الصرف الأجنبي.

كذلك فقد تم تطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات في ليبيا ، بشكل متزامن مع البدء بتطبيق العمل بالموازنة الاستيرادية في عام 1982 م ، مما يوحى بعدم إمكانية الاستفادة من النتائج الإيجابية لهذه السياسة في زيادة الادخار والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد .

ولأسباب تتعلق بارتفاع القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي في الفترة (1973-1981م)، لم تسلج الدولة إلى أي إجراءات انكماشية ، من شأنها إحداث تخفيضات مباشرة في قيمة الواردات الليبية ، حيث يشير الجدول (2-12) في هذا الخصوص ، إلى أن متوسط معدل النمو السنوي للواردات ، قد تجاوز متوسط معدل النمو السنوي للصادرات خلال الفترة (1973-1981م) ، إذ بلغ نحواً من 12.8% ، مقارنةً بحوالي 12.6% كمتوسط معدل نمو سنوي للصادرات خلال الفترة المذكورة . وإذ يعكس ذلك قدرة الصادرات على تمويل النمو المتزايد في الواردات في المدى القصير ، إلا أنه يهدد أيضاً

بتلاشي الفائض في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات ، وتآكل الاحتياطيات الرسمية للدولة ، فيما لو استمرت معدلات النمو السابق ذكرها في المدى الطويل .

ومن هذا المنظور فيما يبدو ، وبدافع من الانخفاض في قيمة الصادرات الليبية منذ مطلع الثمانينيات ، إثر انخفاض أسعار النفط الخام ، تبنت الدولة في ليبيا مجموعة من السياسات الانكماشية « قصد منها مباشرة تخفيض قيمة الواردات من السلع والخدمات ، حيث عبرت الإجراءات المتخذة بالخصوص عن قيود كمية مباشرة على الواردات ، ورقابة دقيقة على الصرف الأجنبي ، واستهدفت بنود ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، وهي التجارة ، والخدمات ، والمدفوعات من جانب واحد⁽⁴⁵⁾ .

جدول (2-12)

معدلات النمو الحقيقية للواردات والصادرات
(1973 - 1998م)

البيان	الفترة	1973-1981	1982-1989	1990-1998	مجمّل الفترة 1973-1998
معدل النمو السنوي المتوسط للواردات %	12.8	(6.8 -)	(9.3 -)	(1.2 -)	
معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات %	12.6	(3.0 -)	(7.3 -)	0.8	

المصدر : - حسب معدلات النمو من قبل الباحث ، استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول (2-1) .

وقد اشتملت هذه الإجراءات على منع استيراد بعض السلع ، وعدم السماح بالاستيراد بدون تراخيص ، فضلاً عن بدء العمل بالموازنة الاستيرادية منذ عام 1982م ، وتخفيض مخصصات سفر الليبيين إلى الخارج، وتخفيض نسب التحويل من الدخل للعمالة الأجنبية من العملات الصعبة ، وإلغاء عقود عدد كبير منهم⁽⁴⁶⁾ .

لقد أدت هذه الإجراءات إلى حدوث تحسن نسبي في وضع ميزان الحساب الجاري ،

ووضع ميزان المدفوعات، إذ بدأ العجز في الثلاثي تدريجياً، حيث انخفض عجز حساب العمليات الجارية ، من 1233.4 مليون دينار في عام 1981م ، إلى 145.9 مليون دينار في عام 1984م ، كما انخفض عجز ميزان المدفوعات وبشكل متناهي ، من 1380.0 مليون دينار إلى 107.3 مليون دينار ، لنفس العامين على التوالي ، ثم اتسم بتحقيق فائض لستين لاحقين بعد ذلك ، إثر الإجراءات التقشفية الإضافية التي تبنتها الدولة ، خاصةً إثر انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية بحلول عام 1986م (انظر الملحق الإحصائي) .

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية ، إلا أن هذه السياسة لم تخل من جوانب سلبية في معظمها ، بدأت مظاهرها في الإفصاح عن نفسها ، كلما ازداد التشدد في التطبيق . فقد تسببت في حدوث اختناقات في السوق المحلية ، نتيجة عجز العرض المحلي عن تلبية الطلب المحلي ، وهو ما أدى إلى حدوث ارتفاعات صريحة في الأسعار ، وإلى حدوث تضخم مكبوت عبّر عن نفسه في بروز ظاهرة الطوابير أمام منافذ التوزيع ، التي تديرها المنشآت العامة ، المناط بها عمليات الاستيراد والتوزيع .

وقد نجم الاختناق في السوق المحلية ، عن الانخفاض المباشر في قيمة وحجم الواردات، التي سجلت معدل نمو سنوي سالب، بلغ في المتوسط نحو (-6.8%) خلال الفترة (1982-1989م) كما هو موضح في الجدول (2-12) . إذ اقترن تطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، بسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي ، والتي كان أبرز مظاهرها إعداد موازنات استيرادية سنوية ، تحدد فيها مبالغ معينة من النقد الأجنبي للإنفاق على مجموعة محددة من الواردات . وعلى الرغم من تناقص مخصصات هذه الموازنات ، فإنها لم تنفد إلا بنسبة 70% من مخصصاتها المعتمدة⁽⁴⁷⁾ . وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة فائض الطلب المحلي ، خاصةً وأن هيكل العرض المحلي لا يتوفر على المرونة الكافية للاستجابة للتغيرات التي تحدث في هيكل الطلب . وقد يعود ذلك في الأساس إلى تفاوت معدلات النمو بين قطاعات إنتاج السلع الداخلة في التبادل الدولي ، وقطاع إنتاج السلع والخدمات التي لا تدخل في التبادل الدولي ، وهو ما أدى إلى حدوث نمو في بعض مكونات الإنفاق ، وانحسار في بعضها الآخر على المستوى الكلي للاقتصاد ، انعكست آثاره على المستوى العام للأسعار .

فقد تزامن بدء تطبيق هذه السياسة ، مع اتجاه الدولة لتقليص الإنفاق العام في تلك الفترة ، إثر انخفاض بعض بنود الإيرادات في الميزانية العامة مع تراجع أسعار النفط .

وكأي دولة نفطية ، فإن الإيرادات النفطية أو مخصصات الخزنة العامة من هذه الإيرادات ، تمثل عنصراً هاماً من عناصر تمويل الإنفاق العام ، خاصة في شقه الاستثماري في الاقتصاد الليبي . كذلك فإن الإنفاق العام بصفة عامة ، والاستثماري على وجه التحديد ، يتضمن في الكثير من جوانبه إنفاقاً بالعملة الأجنبية ، لاستيراد السلع والخدمات من الخارج ، حيث يعد المكون الاستيرادي عنصراً هاماً من عناصر تغطية هذا النوع من الطلب في الدول النامية وفي إطار الواردات من السلع الرأسمالية .

وعليه فإن تخفيض الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي منذ مطلع الثمانينيات نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية ، وخاصة في عام 1986 م ، أدى إلى إحداث تغيرات محدودة في هيكل الواردات السلعية ، وإلى إحداث تغيرات هيكلية كبيرة في إجمالي الواردات ، انخفضت على إثرها الأهمية النسبية للواردات من الخدمات والأخرى إلى نحو 19.5 % في عام 1985 م ، بعد أن كانت نحو 51.6 % في عام 1981 م .

وفي نفس الإطار فقد انعكس تقليص الدولة للإنفاق العام بشكل واضح في تخفيض الإنفاق على قطاعات الإنتاج السلعي كالزراعة والصناعة ، حيث انخفض الإنفاق الفعلي لميزانية التحول على قطاع الزراعة من 504.8 مليون دينار في عام 1981 م ، إلى 277.3 مليون دينار في عام 1984 م ، إلى 105.6 مليون دينار في عام 1987 م ، بينما انخفض الإنفاق الفعلي على قطاع الصناعة خلال الفترة المذكورة باستثناء عام 1985 م ، كما هو مبين في الجدول (2-13) ، مما أثر بالانخفاض على مستويات الإنتاج الكمي لأهم السلع التي ينتجها هذين القطاعين⁽⁴⁸⁾ ، الأمر الذي ساهم في تفاقم الخلل القائم بين عرض السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ، وبين الطلب عليها .

ومن ناحية أخرى ، فإن لسياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات وسياسة الرقابة على الصرف ، آثاراً جانبية على هيكل الطلب وعلى هيكل الأسعار ، من الممكن أن تتضاعف ما لم يتم دعم هاتين السياستين بسياسة مالية وسياسة نقدية مناسبة . حيث تسعى الحكومات من خلال سياساتها في العادة إلى خلق بيئة سياسية واقتصادية مستقرة على المستوى الكلي تقضي إلى إحداث النمو الاقتصادي .

جدول (2-13)
الإنفاق الفعلي لميزانية التحويل
في قطاعي الزراعة والصناعة
(مليون دينار)

السنة	1981	1984	1987	1990	1993	1996
البيان						
الزراعة	504.8	277.3	105.6	217.8	194.9	57.4
الصناعة	435.3	514.1	158.7	35.8	11.6	71.3

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، أنشورات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ،
 طرابلس ، ديسمبر 1997م .

ويمكن وصف الإطار الاقتصادي الكلي بالاستقرار عندما يكون التضخم منخفضاً وقابلاً للتنبؤ ، وتكون أسعار الفائدة ملائمة والسياسة المالية مستقرة⁽⁴⁹⁾ ، وحين يكون سعر الصرف تنافسياً وقابلاً للتنبؤ ووضع ميزان المدفوعات على درجة لا بأس بها من الاستقرار، إذ أن النمو الاقتصادي يرتبط عكسياً مع التضخم وطردياً مع الأداء المالي الجيد وأسواق الصرف الأجنبي المستقرة⁽⁵⁰⁾.

وفي الاقتصاد الليبي ، فإن اختفاء الأسواق المالية ، يحد من دور السلطات النقدية في التأثير على المتغيرات النقدية ، ويقصر هذا الدور فقط في إجراءات التدخل المباشر ، مثل الرقابة على الجهاز المصرفي وحجم الائتمان ونوعيته ، وعلى حجم السيولة في الاقتصاد . كذلك فإن ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي بالقياس إلى حجم الاقتصاد الليبي الصغير نسبياً ومصادر توليد الدخل فيه ، تفقد السلطات النقدية السيطرة الكاملة على المتغيرات النقدية ، مثل القاعدة النقدية وعرض النقود ، مما يضعف من دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي والمتغيرات الرئيسية فيه باستخدام أدواتها التقليدية .

وتشير أدبيات الاقتصاد في هذا الصدد ، إلى أن من الممكن تحاشي التضخم المرتفع حتى عند تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال تقييد أو إحكام

السياسة النقدية ، بينما قد يحدث التضخم الحاد حتى مع الكساد الاقتصادي ، نتيجة استرخاء السياسة النقدية ، وتقنين الدين العام كأحد مصادر تمويل الموازنة⁽⁵¹⁾.

وفي هذا السياق ، فلأن عجز الموازنة الذي تراكب مع تطبيق سياسة القيود الكمية وأسلوب معالجته عن طريق التمويل بالعجز ، من خلال الدين العام المصرفي ، وهو ما يعني سياسة مالية توسعية ، أدى إلى تزايد عرض النقود بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي (انظر الملحق الإحصائي ، الجدول رقم (6)). لقد أدى التفاعل بين الزيادة في عرض النقود من ناحية ، والندرة النسبية في عرض السلع والخدمات أو ضغوطات فائض الطلب من ناحية أخرى ، إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . وهو ما يمكن رده أيضاً إلى ضيق الطاقة الإنتاجية ، وعدم مرونة العرض المحلي ، والاعتماد أساساً على الاستيراد في تغطية فائض الطلب المحلي .

ولم ينعكس ذلك على مستويات الأسعار والتضخم فحسب ، ولكن أدى أيضاً إلى قيام السوق السوداء ، والمضاربة على السلع والعملات ، خاصة منذ مطلع التسعينيات ، حيث ارتفعت نسبة التضخم من 3.6% إلى 12.5% بين عامي 1981م و1985م ، وانخفضت إلى 1.3% في عام 1989م ، لتبدأ في الارتفاع من جديد إلى 11.7% في عام 1991م ، وإلى 20.0% في سنة 1996م⁽⁵²⁾.

لقد أسهمت عوامل عديدة في تحديد مدى واتجاه تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا ، في الفترة (1989-1998م) ، منها ما يربط بالسياسات ، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات . فقد تم السماح اعتباراً من عام 1989م للأفراد والتشاركيات من القطاع الخاص « فضلاً عن المنشآت العامة » بممارسة النشاط الاقتصادي في مجال الاستيراد والتصدير ، على أن يتم الاستيراد لأنواع محددة من السلع « وفقاً لاعتمادات محددة سلفاً في الموازنة الاستيرادية » . كما تم السماح بالاستيراد عن طريق المقايضة بالصادرات ، أو بدون تحويل عملة⁽⁵³⁾.

وإذا يندرج ذلك ضمن التشدد في تطبيق سياسة الرقابة على الصرف ، فإنه يثمر دون شك سوقاً سوداء للعملات الأجنبية ، تتم فيها عمليات المضاربة على العملات . فقد انخفضت قيمة العملة الوطنية (الدينار) في السوق السوداء إلى معدلات قياسية مقارنةً بسعر الصرف الرسمي⁽⁵⁴⁾، خاصة وأن ذلك تزامن مع فتح الحدود من جانب واحد مع الدول

المجاورة ، مما عزّز نشاط إعادة التصدير ، وأدى إلى خلق مصدر آخر من مصادر الطلب الإضافية على الصرف الأجنبي النادر .

ويشير الأدب الاقتصادي بهذا الخصوص إلى أن الإجراءات التي من شأنها تخفيض الأسعار النسبية للواردات ، لابد أن تؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي ، والعكس صحيح ، طالما أن العديد من السلع الرأسمالية يتم استيرادها في الدول النامية من الخارج (Buffie , 1986) ، حيث استنتجت بعض الدراسات إمكانية وجود تبادل "Tradeoff" بين مستوى الاستثمار التجميعي في الاقتصاد ، وبين تحقيق أهداف السياسة التجارية⁽⁵⁵⁾ .

إن وجود السوق السوداء للصرف الأجنبي ، مؤشر على أن سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقدر فوق قيمته الحقيقية ، وهو ما يؤدي إلى إحداث خلل في تخصيص الموارد في الاقتصاد⁽⁵⁶⁾ ، الأمر الذي ينعكس على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي ، فضلاً عن الأثر المباشر على المستوى العام للأسعار .

فإذا كانت وجهة النظر المالية في التضخم تؤكد أن عجز الموازنة هو سبب هيكلي للتضخم في الدول التي تعاني مستويات مرتفعة ومستمرة من التضخم ، فإن وجهة نظر ميزان المدفوعات حول التضخم ، والتي ترتبط أساساً بالاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على العالم الخارجي ، ترى أن إهمار سعر الصرف المتزامن مع تدهور ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة التوقعات التضخمية ، والتي تتوافق من ثم ، أو تؤدي إلى دفع الأجور للارتفاع إلى أعلى⁽⁵⁷⁾ .

لقد تفاعلت عوامل عديدة كالتالي تم ذكرها سالفاً لدفع مستويات التضخم إلى أعلى في الاقتصاد الليبي ، إلا أن ظهور السوق السوداء للعملة ، وما نجم عنها من بروز أسعار للصرف أكبر بكثير من سعر الصرف الرسمي ، قد أدت إلى زيادة في التضخم القائم، بسبب الأثر المالي لتغيرات سعر الصرف الرسمي الحقيقي⁽⁵⁸⁾ ، خاصة وأنه في الربع الأخير من عام 1998م ، تم تخفيض السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار بحوالي 35.5% عند مقارنة أسعار الصرف الرسمية بين عامي 1992 و1998م⁽⁵⁹⁾ .

وفي مثل هذه الظروف والتفاعلات سجل معدل النمو الحقيقي للواردات قيمة سالبة بلغت نحو (-9.3%) كمتوسط معدل نمو سنوي في الفترة (1990-1998م) ، في حين سجل معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات قيمة حقيقية سالبة ، بلغت

(-7.3%) لنفس الفترة كما هو مبين في الجدول (2-12) ، الأمر الذي ساهم في تعزيز وضع الفائض في الميزان التجاري ، بعد العجز المحدود الذي عرفه في عام 1988م ، كما ساهم في تحقيق فائض في ميزان العمليات الجارية ، بعد العجز الذي شهده ولعدد من السنوات في الثمانينيات .

فإذا كانت السياسات الاقتصادية المحلية ، والتجارية منها على وجه الخصوص والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي ، فيما يتعلق بدور القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، خاصة في مجال التجارة الخارجية ، قد لعبت دوراً مهماً في التأثير على معدلات النمو في الواردات « فإن عوامل خارجية أبرزها الارتفاع النسبي في أسعار النفط ، واستقرار السوق الدولية للنفط ، قد أسهمت في التأثير على نمو قطاع الصادرات ، ومن ثمَّ حصيلة الصادرات النفطية خلال هذه الفترة « مقارنةً بالفترة السابقة .

أما من ناحية المؤسسات المشرفة على التجارة الخارجية ، مثل مجلس تنمية الصادرات ، وجهاز الاستيراد ، ولجنة الموارد ، واللجنة الشعبية العامة للاقتصاد ، والمجان الشعبية النوعية للاقتصاد ، فإن تعددها أدى إلى إحداث شكل من أشكال الغموض والتضارب في تنفيذ السياسة التجارية ، فضلاً عن أن السماح بإعادة التصدير للسلع المستوردة ، أدى إلى المساهمة في نشوء وتنمية السوق السوداء ، ووجود سعر صرف للدينار الليبي يختلف عن السعر الرسمي⁽⁶⁰⁾ .

وأخيراً ، فإن نمو الصادرات بمعدل أعلى من معدل نمو الواردات خلال الفترة (1989-1997م) ، مؤشر على ارتفاع القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي ، إلا أن التشدد في تطبيق سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات وسياسة الرقابة على الصرف ، أدت إلى عدم الاستفادة من مزايا الارتفاع في القدرة الاستيرادية للاقتصاد ، وانعكاساتها الإيجابية المحتملة على مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي ، وإن كانت قد أدت إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات ، ومن ثمَّ زيادة حجم الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية .

2-8 ملخص :

تناول هذا الفصل بالشرح والتحليل وباستخدام البيانات والإحصاءات الرسمية ، هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي في جانبي الصادرات والواردات ، مع تحليل للآثار على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، إضافة إلى السياسات التجارية ، والآثار على بعض المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد ، والتي نجمت عن تطبيق هذه السياسات ، خاصة في إطار التقلبات التي شهدتها الإيرادات النفطية .

وفي التحليل الأخير ، لا يختلف الاقتصاد الليبي في هيكل قطاعه الخارجي عن كثير من الاقتصادات النامية الأخرى ، وبالأخص اقتصادات الدول النفطية ، حيث تتركز الصادرات في سلعة تصدير رئيسية تتمثل في النفط الخام ، إلى جانب عدد قليل من المنتجات المصنعة ، والقائمة أساساً على تصنيع النفط ، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتوفر لمثل هذه الصناعة .

وقد كان من المتصور أن يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً فعالاً ومؤثراً في نمو الاقتصاد الليبي وفي تنميته ، وذلك من خلال استخدام حصيلة الصادرات النفطية من عوائد مالية ، لاستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية واليد العاملة الماهرة والمدرّبة ، بهدف الدفع بعملية التنمية وتحقيق أهدافها المتمثلة في خلق وبناء قواعد اقتصادية بديلة للنفط ، تسهم في تنويع مصادر الدخل ، وتؤدي في المطاف الأخير إلى تنويع هيكل الصادرات، مع زيادة درجة التصنيع في السلع والمنتجات المصدرة إلى الخارج. إلا أن الشروط الموضوعية لتحقيق ذلك ، لم تكن متاحةً بدرجة كافية ، حيث أن التقلبات الحادة، وبصفة خاصة الانخفاضات الملموسة في حصيلة الصادرات النفطية ، نتيجة تكاتف مجموعة من الظروف الخارجية ، أبرزها ظروف الطلب العالمي على سلعة النفط ، ومن ضمنها أيضاً الحظر على نقل التكنولوجيا ، أو الاستثمار إلى ليبيا من قبل الدول الغربية ولأسباب سياسية ، أسهمت جميعها في إعاقة خطط التنمية الاقتصادية ، كما استدعت تأجيل أو إلغاء العديد من مشروعاتها .

فضلاً عن ذلك ، لا يمكن إغفال ما أسهمت به السياسات المحلية ، والتجارية منها على وجه الخصوص ، سواء في التأثير على المتغيرات الكلية والمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد وبشكل سلب ، أو في انخفاض الكفاءة عند تخصيص واستخدام الموارد المتاحة .

وقد أدى ذلك كما تم بيانه في هذا الفصل إلى استمرار الخلل الهيكلية في قطاع التجارة الخارجية ، دون الاستفادة المتوقعة من الوفورات التي تحققت نتيجة صدمات النفط الأولى والثانية على هيكل الإنتاج ، ومن ثم هيكل التجارة الخارجية .

ولعل مما يؤكد ذلك ما تمت الإشارة إليه في هذا الفصل من استمرار ارتفاع مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الليبي ، حيث لا يزال مجموع التجارة الخارجية يمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو الوضع الذي يهدد بالنظر إلى حجم الاقتصاد الليبي قياساً إلى العالم الخارجي ، وبالنظر إلى طبيعة سلعة التصدير الرئيسية ، بسهولة التأثير برياح التجارة الدولية ، بكل ما تنطوي عليه من آليات لنقل التضخم ، والركود ، والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة ، وما ينجم عن كل ذلك من آثار على النمو الاقتصادي في ليبيا .

وفي حقيقة الأمر ، لا يزال هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ، وفي جانب الصادرات على وجه الخصوص ، يتميز بالتركز السلعي ، فيما تتميز الواردات بالتركز الجغرافي وبالتنوع السلعي . وإذا عكس ذلك خصائص هيكل التجارة الخارجية في الاقتصادات النامية ، فإنه مؤشر أيضاً على استمرار الخلل الهيكلية الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي ، والمتمثل في الثنائية الاقتصادية ، وعدم التمكن من نقل النمو من القطاع المتقدم إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، في إطار خلق اقتصاد إنتاجي متوازن .

وسوف يتناول الفصل اللاحق تحليلاً للتطورات التي حدثت في أبرز المتغيرات الرئيسية على المستوى الكلي في الاقتصاد الليبي ، وفي مقدمتها التطورات في هيكل ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، والآثار الناجمة على مستوى الدخل الفردي الحقيقي ، والإنتاجية القطاعية النسبية ، وأوضاع الموازنة العامة « وذلك من خلال ربط كل ذلك بما يطرأ من تغيرات في الناتج المحلي النفطي وحصيلة الإيرادات النفطية .

الهوامش :

- (1) Harison, Ann & Hanson, Gordon , "Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles", Journal of Development Economics, Vol. 59, No.1, June 1999, PP 127-132.
- (2) Todaro, Michael, P., Op. Cit., P 366 .
- (3) الشريف ، أحمد سعيد ، "الآثار التضخمية لتخفيض قيمة الدينار الليبي " - ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي 1993، ص 241 .
- (4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 ، ص 15 .
- (5) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1997م ، ص 237 .
- (6) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 2000 / 2001م ، ص 312 .
- (7) نفس المصدر ، نفس الصفحة .
- (8) Learner, Edward E, and Stern, Robert, M., Quantitative International Economics, Aldine Publishing Company, Chicago, (1976), PP 13-14 .
- (9) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره .
- (10) زكي ، رمزي ، التضخم المستورد ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 117 .
- (11) Walter, Ingo, Op. Cit., P 521.
- (12) Ibid., P 522 .
- (13) ايلكان ، والتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 67 - 69 .
- (14) Jhingan, M.L., The Economics of Development and Planning, 11th Edition, Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi, 1979, PP 121-124 .
- (15) بخصوص الدراسات التي قامت بتقدير مرونة الطلب السعرية والدخلية للسلع الأولية في المدى القصير والطويل يمكن الرجوع إلى المسح (Survey) الوارد في :
Bond, Marian E, Op. Cit., PP191-227.
- (16) الكسواني ، ممدوح ، الخطيب & صلاح ، أحمد حبيب ، "مرونة الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي ، دراسة قياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، صيف 1998 ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ص 114-115 .

(17) تراجعت قيمة صادرات أولئك من نحو 306.770 مليار دولار في عام 1980 م . إلى 121.082 مليار دولار في عام 1987 . انظر :

- United Nations , Statistical Yearbook 1987, P 628.

(18) ازدادت أسعار النفط الحقيقية حسب الرقم القياسي لسنة 1973 ، إلى 5.83 دولار للبرميل الواحد في عام 1981 ، ثم عادت للانخفاض إلى مستوى 2.42 دولار للبرميل في عام 1989 . انظر بالخصوص :

- المنيف، مساجد، "تقسيم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة"، بحوث اقتصادية عربية. العدد 8 ، صيف 1997 ، القاهرة ، ص 23 .

- SSpatofora, Nicola. and Warner , Andrew, Macroeconomic and Sectoral Effects of Terms of Trade Shocks: The Experience of the Oil - Exporting Developing Countries, IMF Working Paper, International Monetary Fund, WP/99/134 (1999), P 4.

(19) - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 32 ، يوليو / سبتمبر 1992 م .

(20) صائغ يوسف ، دور النفط في التنمية ، دورة أساسيات صناعة النفط والغاز ، كتاب الدورة ، الجزء الثاني ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1977 ، ص 263 .

(21) الجلي ، فاضل ، "استراتيجية الاستخدام الأمثل للثروة النفطية العربية " ، ورقة بحثية مقدمة إلى دورة تدريبية في أساسيات صناعة النفط والغاز ، يناير / مارس 1976 ، كتاب أساسيات صناعة النفط والغاز ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1977 م ، ص 361 - 362 .

(22) بخصوص المزيد من التفاصيل حول هذه المقومات وغيرها ، يمكن الإطلاع على : غورني ، جوديث - ليبيا ، الاقتصاد السياسي للنفط ، ترجمة : محمد عزيز ، فتحي أبو سلوة - ، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - 2003 - ص 176 - 183 .

(23) المؤسسة الوطنية للنفط ، صناعة النفط بالجمهورية العظمى ، طرابلس ، بدون تاريخ ، ص 25-28 .

(24) ليبيا ، تقرير التنمية البشرية 1999 ، طرابلس .

(25) Hagen, Everett, Op. Cit., P 467.

(26) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 م .

(27) الفيتوري، عطية، "دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية" «دراسات في الاقتصاد والتجارة» المجلد 16 ، العدد 1 و 2 ، 1980 م ، مجلة نصف سنوية ، وحدة البحوث بكلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ص 18 .

(28) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 م .

(29) منيسي ، أحمد ، "السوق السوداء للدولار في ليبيا ، الأسباب والآثار" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، 1993 ، بنغازي ، ص 107 .

(30) زكي ، رمزي ، التضخم المستورد ، مصدر سبق ذكره ، ص 194 .

(31) Edwards, Sebastian. Op.Cit, pp 1376- 1390

(32) Todaro. Michael. P. . Op. Cit., P 407 .

(33) Ibid. P 408 .

(34) ينص شمرط مارشال - ليرنر ، على أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات ، وأن رفع سعر صرف العملة المحلية سوف يقضي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات ، إذا كان مجموع مرونات الطلب لصادرات الدولة ووارداتها أكثر من الواحد الصحيح . انظر بالخصوص : Kindleberger, Charles P. . Op. Cit., . 328.

(35) Walter , Ingo, Op. Cit., P 515 .

(36) عجمية ، محمد عبد العزيز ، أحمد ، عبد الرحمن يسري ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1997م ، ص 286 .

(37) أنظر بهذا الخصوص :

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، "خطة التنمية الثلاثية (1973- 1975)" ، خطة التنمية الخمسية (1976-1980م) ، طرابلس .

(38) عجمية ، محمد عبد العزيز ، الليثي ، محمد علي ، التنمية الاقتصادية : مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، (الإسكندرية 1996) ، ص ص 316 - 317 .

(39) - شامية ، عبد الله ، "سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات : تقييم التجربة الليبية (1970- 1986م)" ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، خريف 1990 ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، ص ص 37 - 61 .

(40) ليبيا ، تقرير التنمية البشرية 1999 ، ص 79 .

(41) نفس المصدر السابق ، ص 76 .

(42) Stern, Robert, M., Tariffs and Other Measures of Trade Control: A Survey of Recent Developments, Journal of Economic Literature , Vol. XI, No.3, Sept. 1973, PP 867-868 .

(43) Walter, Ingo, Op. Cit. P 181 .

(44) Ibid., P 518 .

(45) الفيتوري ، عطية ، "الرقابة على الصرف الأجنبي والقيود الكمية المباشرة على الواردات وآثارها على سعر صرف الدينار الليبي" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها . منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993 : ص 57 .

(46) منيسي ، أحمد ، "السوق السوداء للدولار في ليبيا" ، مصدر سبق ذكره ، ص 106 .

(47) نفس المصدر ، نفس الصفحة .

(48) أنظر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس . ديسمبر ، 1997م .

(49) يستلزم الاستقرار المالي ، أن يتم تغطية الانفاقات الحكومية الدائمة ، عن طريق إيرادات حكومية دائمة . ويأخذ مفهوم الانفاقات والإيرادات الدائمة في الحسبان الإيرادات المستقبلية ، الناجمة عن الاستثمارات الرأسمالية ، تماماً مثلما يأخذ التدفقات المؤقتة . لمزيد من التفاصيل أنظر :

-Tanzi, Vito, Fiscal Disequilibrium in Developing Countries, World Development, Vol. 10, No. 12, P 1069 .

(50) يؤدي عدم الاستقرار في الإطار الاقتصادي الكلي إلى سيادة حالة من عدم التأكد (Uncertainty) تؤثر في النمو الاقتصادي سلباً من خلال قناتين رئيسيتين أولاًهما أنها تخفض كفاءة آلية الأسعار ، وثانيهما أنها تؤدي إلى تخفيض معدل الاستثمار على المستوى الكلي . فضلاً عن أن حالة عدم التأكد توفر آلية أخرى تساهم في تخفيض الاستثمار في الاقتصاد بسبب زيادة هروب رؤوس الأموال "Capital Flight" .

لمزيد من التفاصيل حول الآثار المختلفة لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي أنظر :

- Fischer Stanley , "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Journal of Monetary Economics, No. 32 , (1993) , PP 485-488.

(51) Alba, Joseph, D. & Papell, "David, H., "Exchange Rate Determination in Southeast Asian Countries", Journal of Development Economics, Vol. 55, No.2, April, 1998 .

(52) السزني ، عبد الباري شوشان ، "قياس التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-1997م)" ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التضخم في الاقتصاد الوطني ، جمعية الاقتصاديين الليبيين ، طرابلس ، نوفمبر 1998م .

(53) قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (242) لسنة 1989م بتقرير بعض الأحكام في شأن الاستيراد ، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1207) لسنة 1990م، بشأن الأحكام الخاصة بمباشرة نشاط الاستيراد والتصدير، أنظر :

- الفيتوري ، عطية ، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي ، طبعة أولى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1992 ، ص ص 133 - 150 .

(54) أنظر بهذا الخصوص دراسة للدكتور برون ، نوري ، بعنوان : "العوامل المؤثرة في قيمة الدينار الليبي" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، أبريل 1993 ، بنغازي ، كتاب الندوة ومدلولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993م ، ص ص 145 - 194 .

(55) Fielding, David, "Adjustment, Trade Policy and Investment Slumps: Evidence From Africa", Journal of Development Economics, Vol. 52, No.1, Feb., 1997, P 122.

(56) Morris, Stephen, "Inflation, Dynamics and The Parallel Market for Foreign Exchange", Journal of Development Economics, Vol. 46 , 1995 , P 226 .

(57) Rogers, John H. & Wang, Ping, "Output Inflation and Stabilization in ■ Small Open Economy : Evidence from Mexico" , Journal of Development Economics, Vol. 46, No.2, April 1995, P 272 .

لقد واجهت معظم الدول النامية من حين إلى آخر المشاكل المزدوجة لارتفاع معدل التضخم المحلي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات ، حيث يكمن السبب وراء هذه المشاكل في الغالب في حالة من العجزات الحكومية التي من شأنها أن تسبب توسعاً نقدياً مفرطاً يغذي الطلب المحلي . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

- Khan, Mohsin S. and Knight, Malcolm, D., "Stabilization Programs in Developing Countries : A Formal Framework", IMF Staff Papers, Vol. 28, No.1, (March, 1981), PP 1-51.

(58) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الناجمة عن سعر صرف السوق السوداء على التضخم ، يمكن العودة إلى :
- Morris, Stephen, Op. Cit., PP 295 - 316 .

(59) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998م .

(60) أبوجيل ، عبد الفتاح ، "سعر صرف الدينار الليبي كأداة من أدوات السياسة التجارية" ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومدلولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993م ، ص 206 .

الفصل الثالث

تحليل العلاقة بين هيكل التجارة والنمو في الاقتصاد الليبي (1973 - 1998)

أولا : مقدمة .

ثانيا : هيكل التجارة الخارجية والموازنة العامة .

ثالثا : الناتج المحلي الإجمالي .

رابعا : هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام .

خامسا : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

سادسا : استنتاج .

3-1 مقدمة :

قد يكون من الأدق بمكان ، وصف الاقتصاد الليبي « بالاقتصاد الريعي » الذي يعتمد في مصادر تمويله وتوليد الدخل فيه ، والتأثير على كافة المتغيرات المتعلقة بالإنففاق مثل الدخل والثروة ، على مصدر طبيعي وحيد ، قابل للنفاذ ، ألا وهو النفط .

إلا أن النفط وعلى الرغم من التغيرات الملحوظة التي أحدثتها في الاقتصاد الليبي ، فإن تأثيراته ، وبحكم الطبيعة الخاصة لهذا النوع من النشاط التصديري ، والذي يتسم بضعف حلقاته الأمامية والخلفية ، قد اقتضت على تعزيز الروابط المالية بين هذا القطاع ، وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث تأثرت عناصر الإنفاق ، وانعكست بدورها على مجمل عناصر ومؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا .

ويمثل النفط مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا ، في الوقت الذي تلجأ فيه معظم الدول النامية الأخرى ، إلى مصادر التمويل الداخلية والخارجية لتمويل الاستثمارات اللازمة للبدء بعملية التنمية الاقتصادية .

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية الأخرى ، إلى خلق الفجوة المزدوجة في الموارد المحلية والأجنبية عن طريق اللجوء إلى مؤسسات التمويل والاقراض الدولية ، وما يترتب على ذلك من أعباء ، خاصة فيما يتصل بأوضاع ميزان المدفوعات ، فإن الاقتصاد الليبي توفر على فوائض هائلة بالقياس إلى حجمه « نجحت عن النشاط التصديري لقطاع النفط ، خاصة في مجال النقد الأجنبي النادر ، بما يكفي لاستيراد المعدات الصناعية، والتكنولوجية ، والمواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة لعملية التنمية .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الوفرة المالية النسبية ، لم تستطع بمفردها أن تضمن مسارا آمنا لعملية التنمية في الاقتصاد الليبي . فقد اعترضت العملية التنموية عديد من المعوقات أبرزها محدودية القدرة الاستيعابية⁽¹⁾ بسبب الضائقة النسبية في عدد السكان ، وما يترتب عليها من نقص مزمن في الأيدي العاملة المحلية ، فضلا عن إتساع الرقعة الجغرافية ، وما ينجم عنها من ضرورة قيام الدولة بدور أكبر لتحقيق تنمية متوازنة مكانيا .

إن النقص المزمن في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة محليا ، قد أدى تعويضه إلى استخدام مزيد من وحدات رأس المال ، دون دراسات كافية لحدوى هذا الاستخدام ،

واستجلاب مزيد من العمالة من الخارج ، مما ترتب عليه هدر في استخدام الموارد من ناحية ، وضغط على ميزان المدفوعات ، وبالذات في ميزان الحساب الجاري من ناحية أخرى .

كذلك ، فإن السعي لتحقيق التنمية المتوازنة مكانياً ، قد أسهم في توجيه الجزء الأكبر من مخصصات التنمية ، إلى الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية ، في مجالات الطرق والكهرباء والاتصالات والإنشاءات العامة .

كما أن ملكية الدولة لدخل النفط والغاز ، فضلاً عن انخفاض القدرات التمويلية والإدارية والفنية للقطاع الخاص ، قد أدت إلى اضطلاع الدولة بدور القيادة في عملية التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي ترتب عليه مزيد من الضغط والأعباء على الجهاز الإداري للدولة ، وتحمله تبعه أي انخفاض في كفاءة الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية .

كذلك فإن التقلبات التي حدثت في حصيلة الصادرات من النفط الخام ، تركت آثاراً سلبية مباشرة وغير مباشرة ، على النمو الاقتصادي ، من خلال خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ، كان أبرز ملامحها تقلب عجز الموازنة سواء كقيمة مطلقة ، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وظهور السوق السوداء للسلع والعملية ، وارتفاع معدلات التضخم ، وانخفاض الإنفاق الاستثماري ، خاصة بعد تراجع الإيرادات المتأتية من صادرات النفط الخام ، منذ مطلع الثمانينيات ، مع انخفاض الأسعار الاسمية والحقيقية لبرميل النفط ، وانخفاض الكميات المصدرة منه إلى الخارج .

وإذ يشير ذلك إلى استمرار هيمنة قطاع النفط في هيكل الصادرات اللبينة ، فإنه مؤشر أيضاً على الدور الرئيسي الذي تلعب الإيرادات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية من ناحية ، وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من ناحية أخرى ، بالشكل الذي يوفر المناخ المناسب للاستثمار والنمو الاقتصادي .

كذلك ، فإن حجم وهيكل الإنفاق العام ، والذي يحتوي في الكثير من جوانبه على مكون استيرادي مهم ، يلعب من جانبه دوراً مهماً في تحديد هيكل الواردات في الاقتصاد الليبي ، سواء من حيث الآثار الآتية ، والمتثلة في تغطية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية والمواد الخام ، المطلوبة للتنمية ولأغراض الاستهلاك

المحلي ، عند بدء عمليات التنمية الاقتصادية ، أو من حيث الآثار المستقبلية على هيكل الواردات ، عندما تبدأ المشروعات والقطاعات التي تم توجيه الإنفاق إليها ، في تغطية جزء من الطلب المحلي على السلع التي يتم استيرادها من الخارج ، أو حتى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج بعض السلع التي تتوفر على ميزة نسبية ، وتصدير الفائض إلى الخارج ، بما يحقق تغيراً في هيكل الصادرات أيضاً .

وباختصار فإن السيطرة شبه المطلقة للصادرات النفطية في هيكل الصادرات الليبية ، والعزلة النسبية لقطاع النفط ، تفضي إلى استنتاج مبدئي مفاده أن أثر قطاع النفط على النمو الاقتصادي ، إنما يتحدد عن طريق ما يتم تخصيصه فعلياً لتنمية ونمو القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويعني ذلك أن القطاع المالي هو حلقة الوصل بين القطاع النفطي « والقطاعات الاقتصادية ، حيث يستتج من ذلك أن فهم العلاقة بين هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الليبي ، إنما يتطلب بالضرورة تحليلاً لأوضاع الموازنة العامة، والتطورات التي حدثت فيها ، والآثار التي ترتبت على النمو الاقتصادي .

3-2 هيكل التجارة الخارجية والموازنة العامة :

غالباً ما يعكس وضع الموازنة العامة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ، ويعتبر معياراً لتقييم مدى كفاءة سياساتها الاقتصادية « والمالية منها على وجه الخصوص ، نظراً للآثر الذي تتركه الموازنة على مختلف المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي .

وفي الدول النفطية تحديداً ، تلعب الموازنة العامة دوراً هاماً ورئيسياً في النشاط الاقتصادي . إذ تمثل حلقة الوصل بين قطاع الصادرات النفطية وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى « وحيث تمثل الإيرادات النفطية ، أو مخصصات الخزنة العامة من هذه الإيرادات « عنصراً هاماً من عناصر تمويل الإنفاق العام ، الذي يسهم بدوره في تمويل عمليات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التقليدية⁽²⁾ .

ويتضح من ذلك اختلاف وظيفة الموازنة العامة في الدول النفطية عنها في الدول غير النفطية ، وذلك من واقع مسؤوليتها في الأولى مسؤولية مباشرة عن استمرار توفير فرص العمل ، وتوليد الدخل ، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة ، فضلاً عن

مسؤوليتها عن المحافظة على حجم الإنفاق الذي يتعين توفره لقيام الدولة بوظائفها التقليدية⁽³⁾.

وفي هذا الإطار ، يعد الإنفاق العام أحد محفزات الطلب الكلي في الاقتصاد ، بينما يمكن لتخفيض أو زيادة مخصصات الخزنة العامة من إيرادات النفط ، أن تترك أثرها الانكماشى أو التضخمى على النشاط الاقتصادي ككل ، وهو ما يبين الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في الدول النفطية في التأثير على مستوى ومعدل نمو النشاط الاقتصادي .

إن ذلك يستدعي في سياق هذه الدراسة « تحليلاً لهيكل الإيرادات العامة ، والإنفاق العام ، في الاقتصاد الليبي ، وذلك للوقوف على مدى الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من ناحية ، وعلى الآثار التي يمكن أن تنجم على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى التوظيف وعلى المتغيرات الاقتصادية كافة ، سواء بسبب محدودية أدوات السياسة المالية في جانب الإيرادات ، التي تعتمد على حصيلة الصادرات النفطية » وتنسم بعدم الاستقرار ، أو نتيجة أخطاء في السياسات ، وخاصة طرق تمويل عجز الموازنة ، والمفاضلة عند التخفيض في جانب الإنفاق العام ، بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري .

3-2-1 هيكل الإيرادات العامة :

تستدعي الضرورة عند تحليل الموازنة العامة في أي دولة نفطية نامية ، أن يتم الانطلاق من دراسة الإيرادات في هذه الموازنة « بينما يجب على أي دراسة للإيرادات أن تنطلق من دراسة للنفط⁽⁴⁾ . فقد تبين أن هنالك ارتباط قوي بين مستوى النمو الاقتصادي وبين الهيكل المالي للدولة ، إذ تعتمد الدولة النامية بشدة على ضرائب التجارة الدولية ، فيما تمثل ضرائب الدخل العنصر الوحيد المهم في الدول المتقدمة⁽⁵⁾ .

وفي الاقتصاد الليبي فإن استمرار أحادية المورد ، واستمرار السيطرة شبه المطلقة لصادرات النفط الخام في هيكل الصادرات الليبية ، كما تبين في الفصل السابق ، جعلت من حصيلة الصادرات النفطية بمثابة المصدر الرئيسي للإيرادات العامة ، حيث لعبت

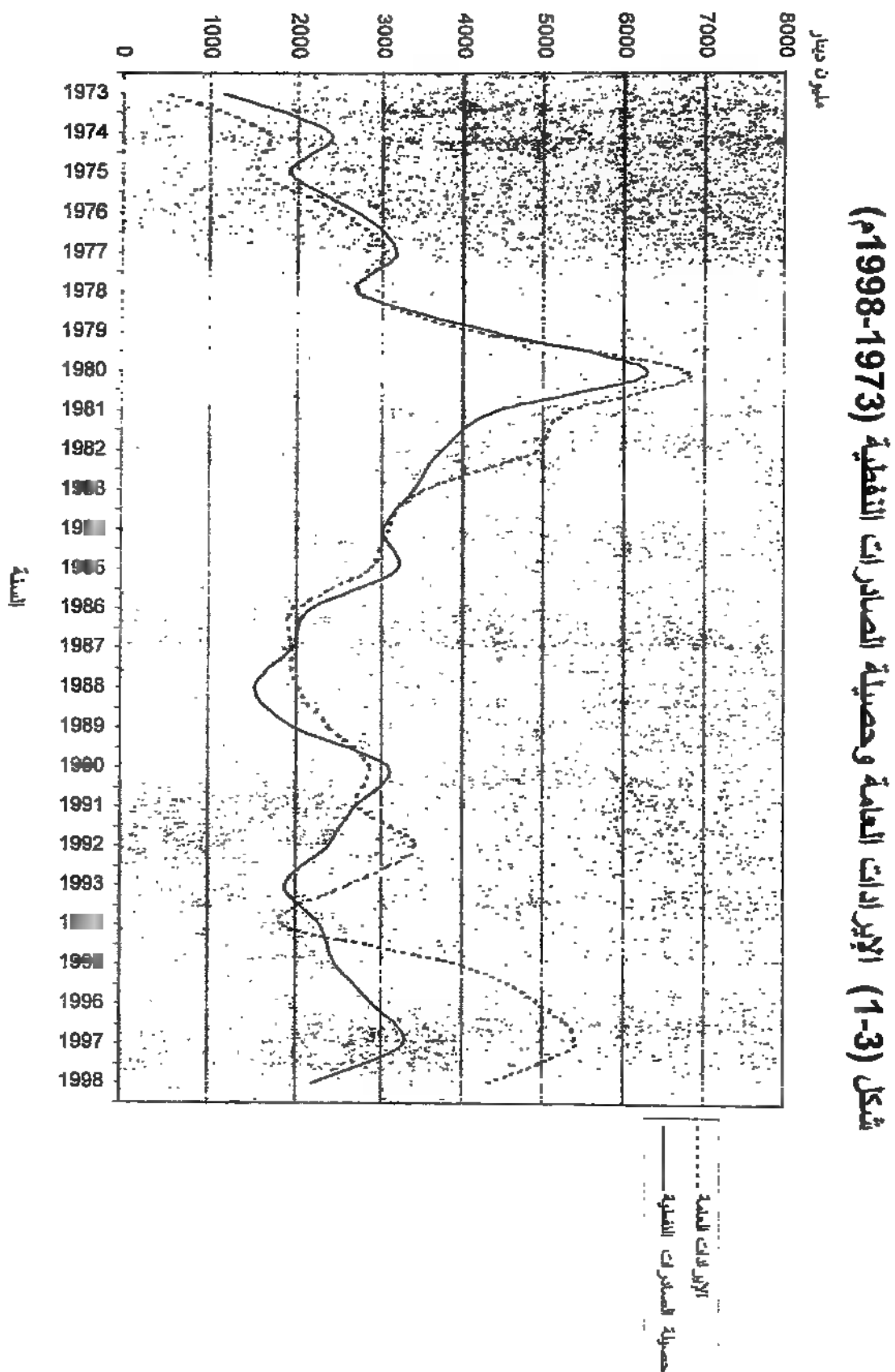
الإيرادات النفطية كما سيتم بيانه دوراً مهماً في هيكل الإيرادات العامة . ويتفق ذلك مع واقع اعتماد العديد من حكومات الدول النامية في هيكل إيراداتها⁽⁶⁾ ، على الإيرادات المتولدة من الدخول المرتبطة بتصدير السلع الأولية بشكل أساسي ، حيث يعد إنتاج وتصدير هذه السلع بمثابة العنصر المهيمن بشكل مباشر أو غير مباشر على قاعدة الإيرادات في هذه الدول .

ووفقاً لذلك ، تعتبر حصيلة الصادرات بمثابة دخل يتحصل عليه المنتجون ، وضرائب تتحصل عليها الحكومة ، فيما يتأثر كلاهما بالتغيرات التي تطرأ على هذه الحصيلة ، ذلك أن حصيلة النقد الأجنبي التي يوفرها قطاع التصدير ، تنتشر داخل الاقتصاد المحلي بمجمله ، حيث يتأثر بها إضافةً إلى قطاع التصدير ، كلاً من القطاع العام والقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى في الاقتصاد .

وفي هذا الإطار ، يتضح من الشكل (1-3) والشكل (2-3) ، تقلب الإيرادات العامة مع تقلب حصيلة الصادرات في الاقتصاد الليبي ، نتيجة اعتماد الإيرادات العامة في هيكلها على الإيرادات المتولدة عن تصدير النفط الخام ، والذي يعد العنصر المهيمن في إجمالي الصادرات الليبية .

ويفيد الجدول (1-3) في تبيان الدور الذي تلعبه الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي ، سواء بطريقة مباشرة من خلال مساهمتها المباشرة ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تدعيم النمو في الناتج والعمالة في القطاعات الاقتصادية التقليدية ، ومن ثم زيادة الإيرادات التي تتلقاها الدولة ، نتيجة تطور النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات .

ويتبين من مقارنة قيم معامل التغير للمتغيرات في نفس الجدول المشار إليه ، أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة ، قد تميزت بالثبات النسبي ، قياساً إلى معدلات النمو التي حدثت في الإيرادات النفطية . وهو الأمر الذي يدل على الأهمية النسبية المرتفعة للإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة ، حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى نحو 69% في المتوسط خلال فترة الدراسة بمجملها .



وللتدليل على ذلك ، فإن تحليل مصفوفة الارتباط المقدرة ، يؤكد على قوة العلاقة بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية ، كما هو موضح أدناه :

مصفوفة الارتباط المقدرة

	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات العامة
	OILR	NOOR	GREVNU
OILR	1.0000	0.18978	0.95674
NOOR		1.0000	0.46724
GREVNU			1.0000

ويتبين من قيمة معامل الارتباط ، أن التغيرات في الإيرادات النفطية مسؤولة عن تفسير نحو 96 % تقريبا من التغيرات التي تطرأ على الإيرادات العامة ، في حين ترتبط الإيرادات العامة بعلاقة تفسيرية أضعف مع الإيرادات غير النفطية ، وذلك بسبب اعتمادها الهيكلي على الإيرادات الناجمة عن التجارة الخارجية في جانب الصادرات ، وفي مقدمتها الصادرات النفطية ، المكون الأبرز في هيكل الصادرات .

ويلاحظ من الجدول (3-1) والشكل (3-2) أيضا ، أن الفترة (1973-1980) ، قد تميزت بتناغم نسبي في تدرج الزيادة بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية ، والتي بلغت ذروتها في عام 1980م . فقد ازدادت الإيرادات العامة من 548.2 مليون دينار في عام 1973م ، إلى 6800.3 مليون دينار في عام 1980م ، في حين ازدادت الإيرادات النفطية من 429.5 مليون دينار إلى 5951.1 مليون دينار لنفس الفترة .

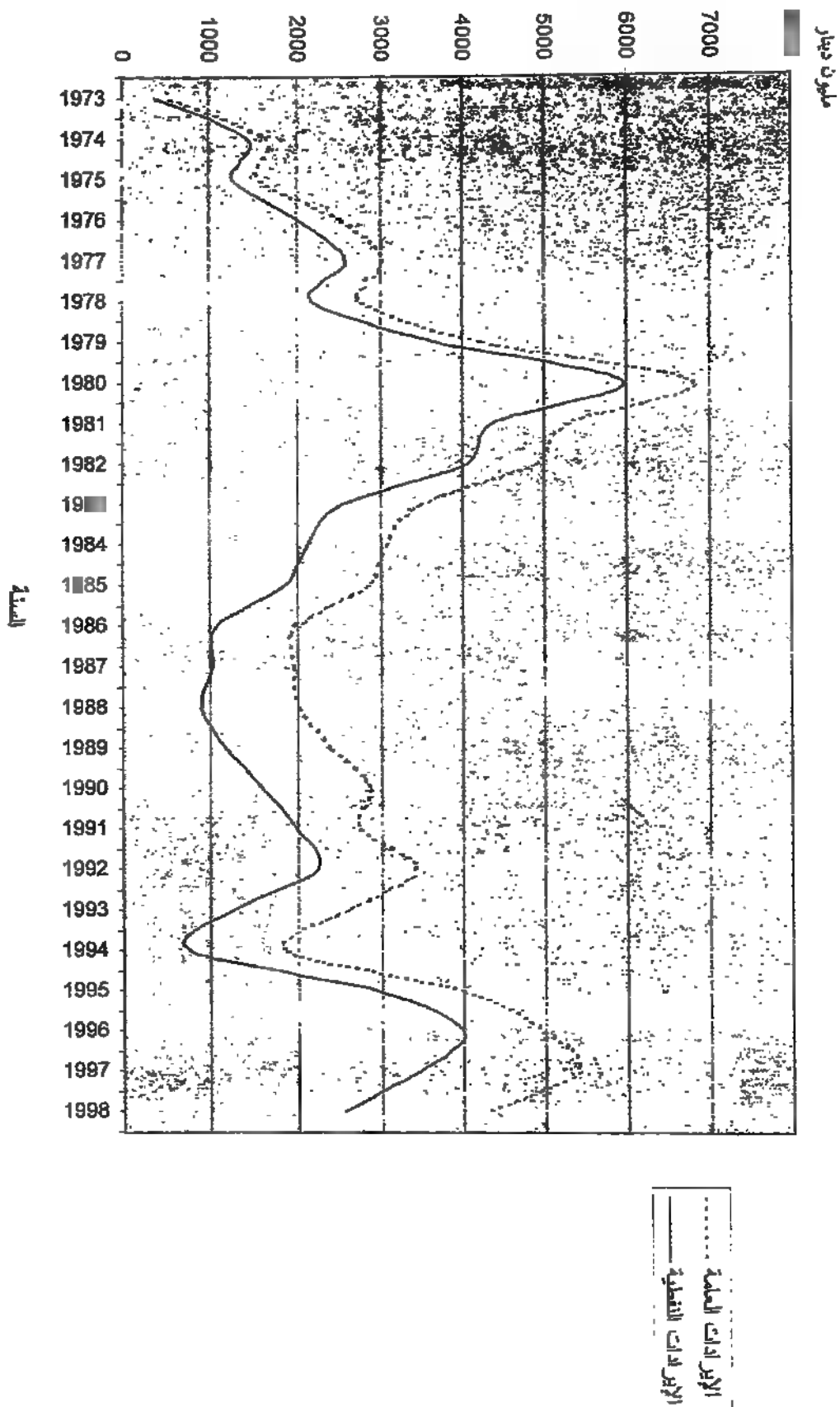
وإذ يدل ذلك على ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة ، والتي ازدادت من 78.3% إلى 87.5% خلال الفترة المذكورة أعلاه ، فإنه يدل أيضا على استقلالية الإيرادات العامة إلى حد كبير عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ، واعتمادها إلى درجة كبيرة على الإيرادات النفطية التي حققت معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الإيرادات العامة خلال هذه الفترة ، مما زاد من وزنها النسبي ، نتيجة صدمات النفط الأولى والثانية .

جدول (1-3)
الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي
(1973-1998م)

المنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات غير النفطية (مليون دينار)	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإجمالي %	معدل نمو الإيرادات النفطية %
1973	548.2	429.5	118.7	78.3	—
1974	1668.8	1443.0	225.8	86.5	236.0
1975	1581.0	1283.0	298.0	81.2	(-11.1)
1976	2511.0	2021.0	490.0	80.5	57.5
1977	3042.0	2581.0	461.0	84.8	27.7
1978	2758.0	2183.0	575.0	79.2	(-15.4)
1979	4238.0	3682.0	556.0	86.9	68.7
1980	6800.3	5951.1	849.2	87.5	61.6
1981	5267.3	4352.7	914.6	82.6	(-26.9)
1982	4893.6	4056.6	837.0	82.9	(-6.8)
1983	3448.1	2520.0	928.1	73.1	(-37.9)
1984	3090.2	2125.0	965.2	68.8	(-15.7)
1985	2798.6	1846.0	952.6	66.0	(-13.1)
1986	1994.1	1074.0	920.0	53.9	(-41.8)
1987	1964.5	1029.7	934.8	52.4	(-4.1)
1988	2029.8	898.0	1131.8	44.2	(-12.8)
1989	2382.9	1181.5	1201.4	49.6	31.6
1990	2860.0	1600.0	1260.0	55.9	35.4
1991	2736.0	1993.0	143.0	72.8	24.6
1992	3415.0	2230.0	1185.0	65.3	11.9
1993	2553.0	1267.0	1286.0	49.6	(-43.2)
1994	1880.3	761.0	1119.3	40.5	(-39.9)
1995	3981.4	2940.4	1041.0	73.9	286.4
1996	4980.3	3994.0	1486.3	80.2	35.8
1997	5381.4	3455.0	1926.4	64.2	(-13.5)
1998	4277.1	2548.4	1728.7	59.6	(-26.2)
التوسط	3214.6	2286.4	928.2654	68.961	22.7486
الانحراف المعياري	1461.3	1315.9	433.0624	14.320	79.2867
معامل التغير	0.45459	0.57555	0.46653	0.20765	3.4853

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

شكل (3-2) الإيرادات العامة والإيرادات النفطية (1973-1998م)



ويتبين من نفس الجدول ونفس الشكل ، ارتفاع حجم الإيرادات غير النفطية والتمثلة في الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة ، حيث ارتفعت كقيمة مطلقة من 118.7 مليون دينار في عام 1973 م ، إلى نحو 849.2 مليون دينار في عام 1980 م ، بينما انخفضت أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة من 21.7% إلى 12.5% لنفس الفترة. ويستدل من ذلك أن الزيادة في الإيرادات العامة ، والتي سجلت معدلات أعلى من معدلات الزيادة في الإيرادات غير النفطية ، لم تكن بسبب كفاءة السياسة المالية ، وإنما كانت انعكاسا بالدرجة الأولى لعوامل خارجية تمثلت في زيادة الإيرادات النفطية ، نتيجة زيادة حصيلة الصادرات النفطية خلال تلك الفترة . وهو الأمر الذي يعني وجود علاقة سببية بين الميزان التجاري والميزانية العامة ، أو بين هيكل التجارة الخارجية والهيكل المسالي في الاقتصاد الليبي ، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليها العديد من الدراسات حول التفاعل بين القطاع المالي والقطاع الخارجي في الدول النامية المصدرة للسلع الأولية⁽⁷⁾. وفي هذا السياق ، تعد الصدمات الخارجية عنصرا رئيسيا في اختلال التوازن المالي في الدول النامية ، إذ أن الانخفاض في الصادرات ، وما يترتب من آثار على الدخل والأنشطة الاقتصادية ، لا بد أن ينجم في صورة عجز في الإيرادات الحكومية ، نتيجة تقلص حصيلة الصادرات .

ففي فترة لاحقة ، واعتبارا من عام 1981 ، وكما هو موضح في الجدول (3-1) والشكل (3-2) ، وإثر تراجع أسعار النفط ، فقد شهدت الإيرادات النفطية تراجعا حادا، وصلت معه إلى أدنى مستوى لها في عام 1988 م وهو 898.0 مليون دينار . بينما استمر الانخفاض في الإيرادات العامة منذ مطلع الثمانينيات ، حتى وصلت أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة عند مستوى 1964.5 مليون دينار في عام 1987 م ، خاصة وأن هذه الفترة قد اتسمت بتقلص في الوعاء الضريبي ، إثر سيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي تقريبا ، في أعقاب القرارات والإجراءات التي حدثت من دور القطاع الخاص في الاقتصاد. وللبرهنة على ذلك « يمكن مقارنة معدل نمو الإيرادات غير النفطية والذي لم يتجاوز 23.7% في الفترة (1981-1988) ، بمعدل نموها الذي تجاوز 615% خلال الفترة (1973-1980 م) ، وهي الفترة التي شهدت ازدهار نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد

الليبي ، وذلك على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في هيكل الإيرادات العامة من 17.4% في عام 1981م إلى 45.8% في عام 1988م .

ويمكن إرجاع الزيادة في القيمة المطلقة وفي الوزن النسبي للإيرادات غير النفطية ، إلى تدهور معدلات النمو في الإيرادات العامة ، وإلى الثبات النسبي للإنفاق العام ، والذي يتم تمويله أساساً من الإيرادات النفطية ، ويحدد بالتالي مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط .

ولعل ما يدل على ذلك أيضاً ، التذبذب الذي طرأ على الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1989-1998) ، حيث ارتفعت تباعاً خلال السنوات 1989 و 1990 و 1991م ، من 49.6% إلى 55.9% إلى 72.8% على التوالي ، ثم انخفضت تباعاً في الأعوام الثلاث التالية ، ووصلت إلى أدنى معدل لها طوال فترة الدراسة عند مستوى 40.5% في عام 1994م ، لتعاود الارتفاع مرة أخرى إلى أكثر من 80% في عام 1996م ، ثم لتتخف مرة أخرى في عام 1998م إلى 59.6%.

وإذ يعكس ذلك تذبذب مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة ، فإنه يعبر أيضاً عن السلوك غير المستقر للإيرادات النفطية ، كما هو مبين في الشكل (3-2) ، والذي انعكس على مستوى ومعدل نمو الإيرادات العامة ، والناجم بشكل أساسي عن تقلب حصيلة الصادرات النفطية .

وفي واقع الأمر ، تؤثر أسواق السلع الأولية غير المستقرة على الإيرادات العامة في الاقتصادات النامية⁽⁸⁾ ، ومن ضمنها الاقتصاد الليبي ، من خلال عدة قنوات . ففي بعض الدول تقوم المشروعات العامة بإنتاج وتصدير السلع الأولية ، حيث يتم تحويل عائد الاستقرار في أسعار السلع الأولية في هذه الحالة ، إلى تقلبات إما في ضرائب دخل الشركات ، أو في تحويلات مكاسب هذه المشروعات إلى الحكومة ، أي الإيرادات غير الضريبية . أما إذا كانت المشروعات الخاصة هي من ينتج ويصدر هذه السلع الأولية ، فإن عدم الاستقرار يتم تحويله إلى تقلبات في ضرائب الدخل وفي ضرائب الشركات .

إضافة إلى ذلك ، فإن قسماً كبيراً من ضرائب الواردات في الإيرادات العامة في الدول المصدرة للسلع الأولية ، يعزز أثر الصادرات من هذه السلع على الإيرادات العامة

من خلال قناتين على الأقل ، أولاها أن صادرات السلع الأولية تمثل مكونا مهما من الدخل الإجمالي ، والذي يعتبر بدوره محددًا مهما للواردات ومن ثم للضرائب على الواردات ، وثانيهما تعد الصادرات قيدا رئيسيا على الواردات . فبسبب انخفاض احتياطياتها الدولية ، وقدرتها المحدودة على الوصول إلى الأسواق العالمية ، فإن التقلبات في صادرات الدول النامية ، تتحول مباشرة إلى تقلبات في الواردات ، وفي ضرائب الواردات. وبتطبيق ذلك على الاقتصاد الليبي عند تحليل هيكل الإيرادات العامة فيه ، يتضح عدم وجود سياسة مالية فعالة ، تستهدف مستوى معينًا من الإيرادات مع تطور النشاط الاقتصادي قياسا بما يحدث في الدول المتقدمة . ذلك أن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط . إنما يتحدد أساسا بناء على مستوى الإنفاق العام . والذي يتحدد بدوره بناء على حجم الإيرادات النفطية . كما يشير ذلك إلى استقلالية الإيرادات العامة وإلى حد كبير عن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط .

وأخيرا في هذا السياق ، فإن التقلبات في حصة الصادرات النفطية في الاقتصاد الليبي ، والناجمة عن التقلبات في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية ، وما ترتب عن ذلك من آثار على مستوى ومعدل نمو الإيرادات العامة ، إنما كان يستدعي اتخاذ إجراءات من شأنها حماية الاقتصاد المحلي من مثل هذه التقلبات وتقليل الآثار السلبية الناجمة عنها ، فضلا عن الحفاظ على توزيع الموارد المتاحة بين الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وبين القطاع العام والقطاع الخاص ، وذلك لتفادي الآثار الضارة ، والناجمة عن عدم الاستقرار في موارد الصرف الأجنبي والمحلي على النمو والتنمية الاقتصادية .

إن عدم الاستقرار في حصة الصادرات النفطية ، ومن ثم في حصة الإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة ، إضافة إلى ضيق الوعاء الضريبي ، خاصة مع تقلص دور القطاع الخاص ، قد أسهمت جميعها في عدم استقرار الإنفاق العام وعجز الموازنة في الاقتصاد الليبي كما سيتضح لاحقا . فعندما تكون أدوات السياسة المالية محدودة في جانب الإيرادات ، تبرز العديد من الصعوبات عند قيام الحكومة بوضع وتنفيذ خططها المالية والتنمية . وتصبح أمام خيارين اثنين ، إما أن تحافظ على مسار مستقر للعجز ، مما يؤدي إلى تقلب في الإنفاق ، ومن ثم خلق مصادر مختلفة للتكاليف الاقتصادية

والاجتماعية ، أو أن تقرر الحفاظ على استقرار الإنفاق ، مما يقضي إلى تقلب في العجز ، وفي التمويل المحلي ، وفي الأسعار المحلية ، بكل ما يتضمنه ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

3-2-2 الإنفاق العام :

يعتبر الإنفاق العام مؤشرا على الدور الذي تلعبه الدولة في المجال الاقتصادي ، فضلا عن كونه أداة للسياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة ، وهناك شبه إجماع لدى الاقتصاديين على الأهمية التي يحظى بها الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية . خاصة في جانب الإنفاق الاستثماري في الدول النامية .

فقد أشار قانون واغنر "Wagner's Law" إلى وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق العام ومستوى النمو الاقتصادي ، حيث يرتبط الإنفاق العام بعلاقة وثيقة إلى مستوى التنمية الاقتصادية عندما يتم قياسهما بنصيب الفرد من الدخل القومي . في حين تصورت فرضية الأثر الإزاحي "Displacement Effect" لكل من بيكوك ووايزمان أن الإنفاق العام ينمو بقفزات ترتبط بالتطورات على المستوى السياسي والاجتماعي على وجه الخصوص⁽⁹⁾.

وقد كان نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي « ضمن ظاهرة عالمية ، تمثلت في زيادة الإنفاق العام في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء . فمنذ منتصف القرن العشرين طورت الدولة أدوارا جديدة ، وتوسعت في أدوارها القائمة في الحياة الاقتصادية ، وامتد دورها إلى دعم أوسع للتعليم والرعاية الصحية ، إضافة إلى التوسع فيما توفره من بنى أساسية ومرافق عامة . وبصفة عامة تضخم حجم الحكومة ما بين عامي 1960 و 1995م ، إلى ضعف ما كان عليه في البداية ، حيث كان الدافع وراء هذا التوسع، زيادة التحويلات وأوجه الدعم⁽¹⁰⁾.

لقد ترتب على نمو هذه الظاهرة ، أن تناولتها العديد من الدراسات بالاهتمام والتحليل ، خاصة ما يتعلق منها بكفاءة استخدام الموارد ، وهو ما يكسب أهمية خاصة في الدول النامية ، وبشكل أساسي فيما يتعلق بأثر هذه الظاهرة على العجز في الموازنة

العام ، ومن ثم دراسة أولويات تخصيص الإنفاق العام ، وعلاقته بالتغيرات التنموية المختلفة⁽¹¹⁾.

وتشير البيانات الواردة في الجدول (3-2) ، إلى اتجاه الأهمية النسبية للإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي نحو الزيادة . فقد وصلت إلى 66.4% في عام 1984م ، بعد أن كانت 40.3% في بداية فترة الدراسة من عام 1973م . وقد ازداد حجم الإنفاق العام كقيمة مطلقة من 879.2 مليون دينار ، إلى 5183.5 مليون دينار بين المستين المذكورين ، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 20% في المتوسط .

إن ارتفاع نسبة الإنفاق العام الجاري والاستثماري ، إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي في تلك الفترة ، تعني أن معدل نمو الإنفاق العام قد تجاوز معدل نمو الناتج ، كما تعني ازدياد أهمية دور الدولة في الاقتصاد ، وتوضح اتجاه الإنفاق العام للزيادة بشكل مفرط نسبة إلى الموارد المتاحة ، في سنوات ازدهار الصادرات ، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Mansfield ، 1980) .

ومثلما يعكس ذلك توسع الدولة في الإنفاق على التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، فإنه يعكس أيضا الوفرة المالية التي تحققت خلال تلك الفترة ، نتيجة زيادة حصيلة الصادرات النفطية ، وازدياد الاحتياطيات الرسمية للدولة ، وهو الأمر الذي جعل التوسع في الإنفاق العام أمرا ميسرا ، دون اللجوء إلى سياسات مالية ، تستهدف فرض ضرائب جديدة أو رسوم جديدة ، أو إحداث تغييرات في الأنظمة الضريبية المعمول بها ، أو اللجوء إلى الاقتراض من الخارج .

ففي هذا الإطار ، لم تتعرض ليبيا لضغوطات مادية ، استلزمت المفاضلة بين أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل كانت تقرر خططها التنموية دون ضغوطات تذكر ، بسبب توفر مصادر التمويل خلال تلك الفترة .

وبالنظر إلى الجدول (3-3) ، المتعلق بالأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام ، يلاحظ تميز الفترة (1973-1984م) « بالتوازن النسبي بين الإنفاق الجاري ، والإنفاق الاستثماري في بداية الفترة . إلا أنه ومع تواصل النمو في الإنفاق العام ، فإن أغلب الزيادات التي تحققت فيه كانت من نصيب الإنفاق الجاري ، الذي ارتفعت نسبته من الإنفاق العام ، إلى 60.9% بحلول عام 1984م .

جدول (2-3)
الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري
(1973 - 1998)

السنة	الإنفاق العام الجاري (مليون دينار)	الإنفاق العام الاستثماري* (مليون دينار)	إجمالي الإنفاق العام (مليون دينار)	الإنفاق الجاري ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الاستثماري ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام ÷ الناتج المحلي الإجمالي
1973	465.4	413.4	879.2	21.3	19.0	40.3
1974	864.8	866.0	1730.8	22.8	22.8	45.6
1975	1044.3	923.2	1967.5	28.4	25.1	53.5
1976	1184.6	1187.2	2371.8	24.8	24.9	49.7
1977	1400.3	1280.3	2680.6	24.9	22.8	47.7
1978	1691.8	1371.3	3063.1	30.8	25.0	55.8
1979	2006.6	1868.8	3875.4	26.4	24.6	51.0
1980	2350.5	2551.6	4902.1	22.3	24.2	46.5
1981	2551.6	2475.6	5027.2	29.0	28.1	57.1
1982	2456.3	2688.3	5144.6	27.5	30.1	57.6
1983	2380.9	2011.1	4392.0	28.0	23.6	51.6
1984	3158.5	2025.0	5183.5	40.5	25.9	66.4
1985	2229.2	1402.7	3631.9	28.4	17.9	46.3
1986	2055.0	1117.1	3172.1	30.4	16.5	46.9
1987	1615.8	788.8	2404.6	27.2	13.3	40.5
1988	2195.7	722.4	2918.1	35.6	11.7	47.3
1989	2520.0	823.4	3343.4	35.5	11.6	47.1
1990	1997.4	702.0	2699.4	25.8	9.0	34.8
1991	2375.7	723.3	3099.0	28.1	8.6	36.7
1992	2755.4	396.8	3152.2	31.4	4.5	35.9
1993	2123.9	405.5	2529.4	22.9	4.4	27.3
1994	2245.9	507.3	2753.2	22.7	5.1	27.8
1995	2370.0	318.9	2688.9	22.4	3.0	25.4
1996	2887.8	660.9	3548.7	24.5	5.6	30.1
1997	3505.4	943.0	4448.4	26.6	7.2	33.8
1998	3187.3	588.9	3776.2	24.0	4.4	28.5
المتوسط	2139.2	1144.7	3284.0	26.4361	15.5050	41.9411
الانحراف المعياري	726.5134	708.3252	1091.6	3.8072	8.5920	9.7772
معامل التغير	0.33961	0.61877	0.33241	0.14401	0.55414	0.23312

■ حسب الإنفاق الفعلي على التنمية كمرادف للإنفاق العام الاستثماري .

المصدر :- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر 1997م .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .

ويعود ذلك إلى توسع الدولة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية والتوظيف ، وتوسع الجهاز الإداري ، وتقديم الدعم السلمي والإنتاجي ، والضممان الاجتماعي « والإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان ، حيث تشير الإحصاءات الرسمية بهذا الخصوص، إلى ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي العام ، من 752.6 دينار في عام 1980م ، إلى 867.1 دينار في عام 1984م⁽¹²⁾.

أما التوسع في الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (1973-1984م) ، والسذي بلغ ذروته في عام 1982م ، عند مستوى 2688.3 مليون دينار ، فيرتبط بالدور القيادي للدولة في عمليات التنمية الاقتصادية في تلك الفترة ، التي شهدت تنفيذ ثلاث خطط تنمية ، لم يقتصر الإنفاق العام الاستثماري فيها ، على إقامة القاعدة الأساسية والهياكل اللازمة للإنطلاق بعملية التنمية فحسب ، بل تجاوز ذلك إلى نهوض الدولة بالمشروعات الاقتصادية مباشرة ، وتحملها مخاطر التمويل والتنظيم والتخطيط .

أما في الفترة (1985-1998م) ، فقد سجل الإنفاق العام أعلى قيمة له في عام 1997م عند مستوى 4448.4 مليون دينار ، فيما عرف عام 1987م أدنى قيمة للإنفاق العام عند مستوى 2404.6 مليون دينار ، وقد تميزت هذه الفترة بانخفاض في القيم المطلقة للإنفاق العام ، وفي معدلات نموه السنوية ، وفي أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي .

وفي الواقع تعتمد الحكومات في معظم الدول النامية بشكل أساسي على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في تمويل برامج الإنفاق العام لديها « وما لم يتم اتخاذ إجراءات تعويضية في حال انخفاض حصيللة الضرائب على التجارة الخارجية ، فإن عدم الاستقرار في الإيرادات الحكومية سوف يؤدي إلى عدم استقرار نسبي في الإنفاق الحكومي العام ، مما يترتب عليه انخفاض كفاءة التخطيط للتنمية ويؤدي في المطاف الأخير إلى تخفيض مستوى الاستثمار⁽¹³⁾، وهو ما تحقق في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1985-1998) على وجه التحديد .

جدول (3-3)
توزيع الإنفاق العام
(1998 - 1973)

(نسب مئوية)

البيان السنة	الإنفاق الجاري %	الإنفاق الاستثماري %
1973	52.9	47.1
1974	50.0	50.0
1975	53.1	46.9
1976	49.9	50.1
1977	52.2	47.8
1978	55.2	44.8
1979	51.8	48.2
1980	47.9	52.1
1981	50.8	49.2
1982	47.7	52.3
1983	54.2	45.8
1984	60.9	39.1
1985	61.4	38.6
1986	64.8	35.2
1987	67.2	32.8
1988	75.2	24.8
1989	75.4	24.6
1990	74.0	26.0
1991	76.7	23.3
1992	87.4	12.6
1993	84.0	16.0
1994	81.6	18.4
1995	88.1	11.9
1996	81.4	18.6
1997	78.8	21.2
1998	84.4	15.6

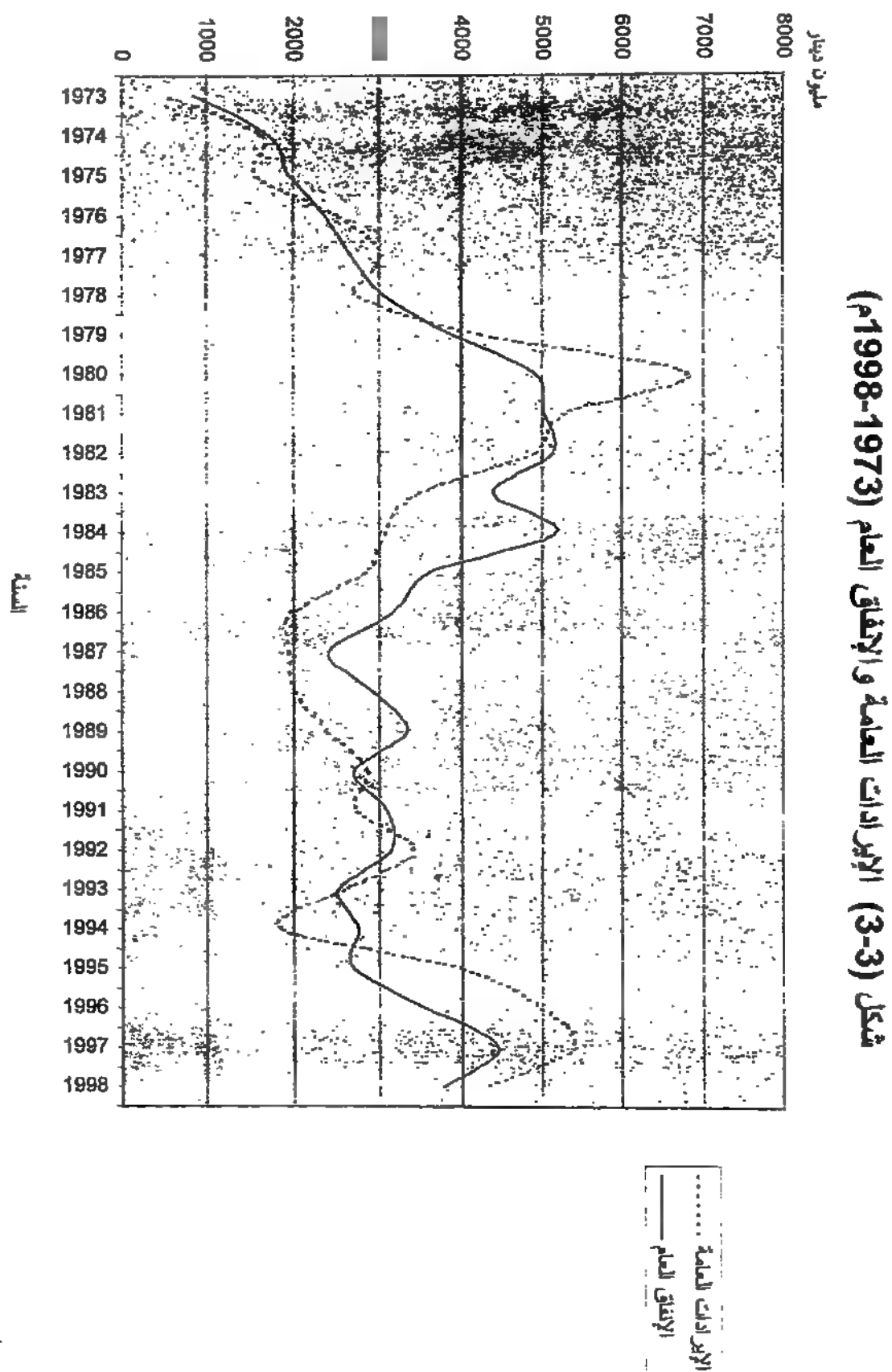
المصدر : تم احتساب النسب من قبل الباحث على أساس البيانات الواردة في الجدول (2-3) .

ويتبين من مقارنة قيم معامل التغير في الجدول (2-3) والجدول (3-1) ، ومن الشكل (3-3) ، أن الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي قد تميز بالاستقرار النسبي ، قياساً إلى التقلبات الحادة التي حدثت في الإيرادات العامة ، نتيجة عدم الاستقرار في حصيللة الصادرات من النفط الخام ، بسبب تقلب أسعاره والكميات المصدرة منه في السوق الدولية . كذلك يتبين من الجدول (2-3) أن الإنفاق الجاري كان أكثر استقراراً من الإنفاق الاستثماري عند مقارنة قيم معاملات التغير لكل منهما . وأنه أي الإنفاق الجاري كان ذا نزعة تصاعدية خلال فترة الدراسة ، رغم الانخفاضات التي حدثت فيه في بعض السنوات . انظر الشكل (4-3) .

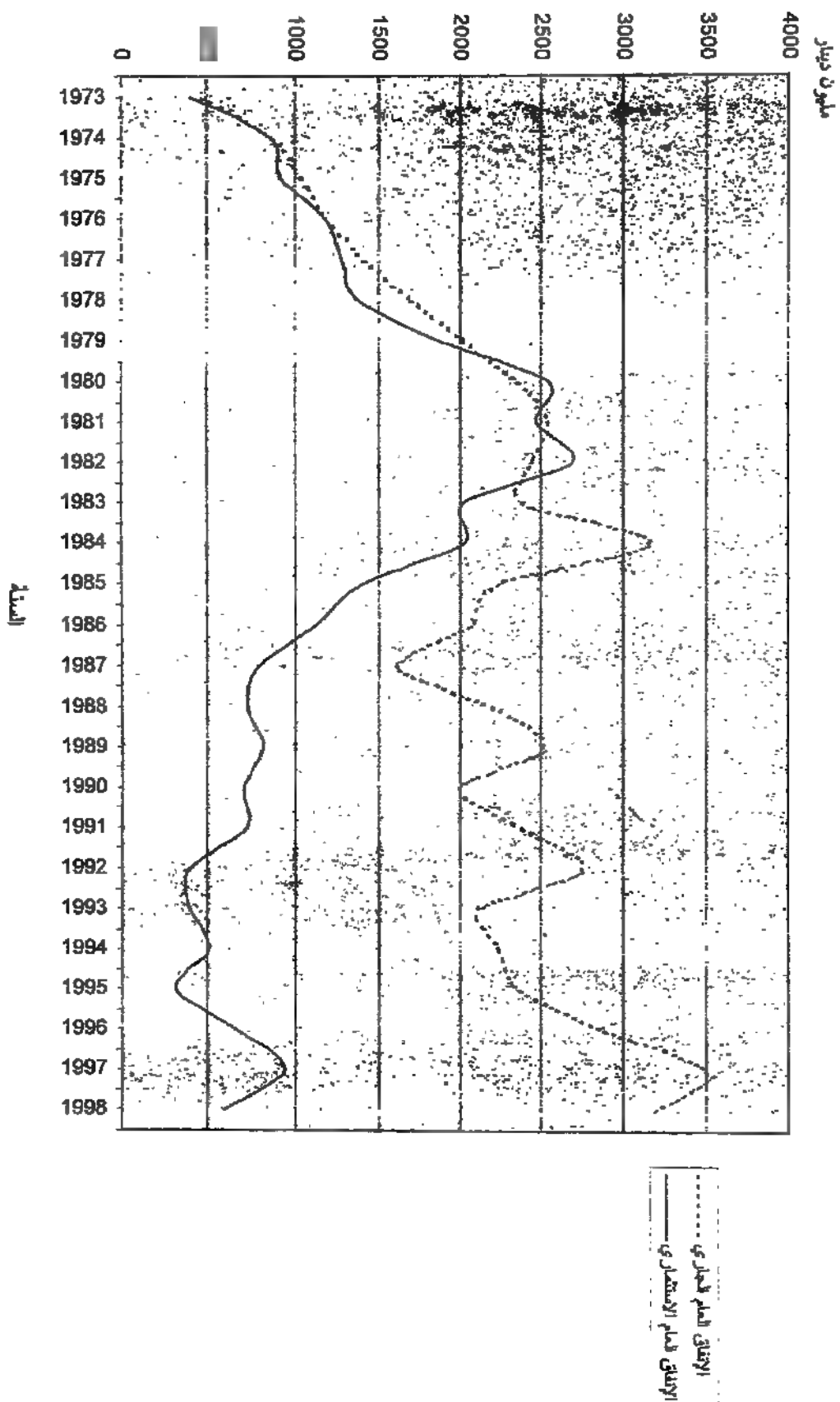
لقد شهد الإنفاق العام خلال هذه الفترة ، معدلات نمو متأرجحة تناسبت مع التطورات التي عرفتتها الإيرادات النفطية . حيث هبط الإنفاق الاستثماري بشدة منذ عام 1985م . بينما حافظ الإنفاق الجاري على مستويات معتدلة نسبياً بالمقارنة مع الفترة السابقة . وقد انعكس ذلك في الوزن النسبي لمكونات الإنفاق العام التي بينها الجدول (3-3) . حيث ارتفعت الأهمية النسبية للإنفاق الجاري من 61.4% في عام 1985م . إلى مستوى 88.1% في عام 1995م ، وهو ما يعكس انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري في تكوين الإنفاق العام ، ويعبر عن تراجع دور الدولة في التنمية .

ويعتبر الثبات النسبي في قيمة الإنفاق الجاري ، من ضمن حرص الدولة في المحافظة على نفس المستوى تقريباً من الخدمات العامة ، التي تقوم بتقديمها للمواطنين ، مثل الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي والدعم السلمي وغيرها ، خاصة وأن هذه البنود تتسم بالحساسية الشديدة تجاه أي تخفيض قد يطرأ عليها ، ما لم تصل إلى حد الاكتفاء .

ويعكس الانخفاض الحاد الذي عرفه الإنفاق الاستثماري ، الهبوط الذي حدث في الإيرادات النفطية ، منذ مطلع الثمانينيات ، خاصة في عامي 1985 و 1986م ، والذي اضطر الدولة في إطار ترشيد الإنفاق العام والحفاظ على حد أدنى من الاحتياطات ، إلى إلغاء أو تقليص أو تأجيل بعض مشروعات الخطة الخمسية (1981-1985م) ، والبدء بوضع موازنات سنوية للتنمية اعتباراً من عام 1986م .



شكل (4-3) الإنفاق الجاري والإنفاق العام الاستثماري (1973-1998م)



ويشير ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الإيرادات العامة ، هو العنصر الأكثر أهمية في تفسير عدم الاستقرار في الإنفاق العام ، ومع أن الاحتياطات الخارجية والاقتراض المحلي استطاعت أن تعوض التقلبات في الإيرادات في الاقتصاد الليبي - إضافة إلى الدور الذي تلعبه المنح والمساعدات والدين الخارجي في الاقتصادات النامية الأخرى ، إلا أن أثر هذه العوامل كان سطحياً وضئيلاً على التقلبات في الإيرادات العامة والإنفاق العام في معظم الدول النامية ، كما دلت على ذلك (Lim ، 1983b) .

وفي الواقع فإن انخفاض الإيرادات النفطية اعتباراً من عام 1981م ، ونمو الإنفاق العام ، أو انخفاضه بمعدل أقل من معدل الانخفاض في الإيرادات العامة في السنوات الأولى من الثمانينيات ، قد أدى إلى تنامي عجز الموازنة العامة ، مما اضطر الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض المصرفي لتمويل العجز في ميزانيتها ، وهو ما أدى إلى توسع القاعدة النقدية . نظراً لازدياد أحد مكوناتها ، وهو الأصول المحلية ، وازداد تبعاً لذلك عرض النقود وفقدت السياسة النقدية استقلاليتها وتحولت إلى أداة من أدوات السياسة المالية .

فعلى الرغم من التقلبات التي حدثت في الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي ، إلا أن عدم الاستقرار كان ذا نزعة تصاعدية ، إذ استمر الإنفاق في الزيادة ، حتى عندما كانت الإيرادات أو معدلات نموها تتجه نحو الانخفاض (انظر الجدول (3-4) والشكل (3-3)) ، وهو الأمر الذي يتسق مع ما حدث في الاقتصادات النامية الأخرى ، حسبما توصلت إليه العديد من الدراسات (Tanzi، 1982)، و (Morgan ، 1979)، و (Davis، 1983)⁽¹⁴⁾ .

فضلاً عن ذلك ، فإن البيانات الواردة في الجدول (3-2) ، بما فيها قيم معاملات التغير ، تشير إلى أن عدم الاستقرار في الإنفاق الجاري ، كان أقل منه في الإنفاق الاستثماري ، وهو ما يتبين أيضاً من الشكل (3-4) ، الأمر الذي انعكس في شكل انخفاض متتالي في الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري في إجمالي الإنفاق العام طوال الفترة الممتدة من عام 1983م وحتى عام 1989م ، كما يتبين من الجدول (3-3) .

ومن جانب آخر ، وفي إطار السيطرة على عجز الموازنة والحفاظ على استقراره النسبي ، فقد قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير ، عن طريق ترشيد الإنفاق العام . واشتملت هذه الإجراءات على إلغاء أو تقليص عقود العمالة الوافدة في

بمجال التعليم والصحة والخدمات العامة . إضافةً إلى تعميد مستويات الأجور والعلاوات والترقيات الخاصة بالعاملين بالجهاز الإداري للدولة ، فضلاً عن السعي إلى تقليص الجهاز الإداري في حد ذاته ، وإعادة هيكلة الاقتصاد ، عن طريق تمليك الشركات العامة ، ومنح القطاع الخاص في أواخر الثمانينيات دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي .

وقد انخفض تبعاً لذلك نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام من 867.1 دينار في عام 1984م ، إلى 540.9 دينار في عام 1988م ، إلى 493.9 دينار في عام 1995م ، في حين انخفض نصيب الفرد من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من 584.1 دينار إلى 258.6 دينار إلى 234.2 دينار لنفس السنوات على التوالي⁽¹⁵⁾. علماً بأن الإنفاق العام الاستثماري هو العمود الفقري للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد الليبي . فقد كانت مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي في الاقتصاد نحو 89.8% و 80.4% في عامي 1980 و 1995 على التوالي⁽¹⁶⁾.

كذلك فقد استحوذ القطاع العام على نحو 86% من حجم الاستثمارات الكلية التي تم تنفيذها في الاقتصاد خلال الفترة 1973 - 1990م ، بينما لم يستحوذ القطاع الخاص إلا على نسبة لم تزد عن 14%⁽¹⁷⁾. ويعد ذلك إشارة إلى عدم وجود استثمارات تعويضية من القطاع الخاص بسبب ضآلة مساهمته في الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي ، مما ضاعف من الآثار السلبية لانخفاض الإنفاق العام الاستثماري على النمو الاقتصادي وعلى العمالة والنتائج⁽¹⁸⁾.

وترتيباً على ذلك ، انخفض الوزن النسبي للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي ، من 29.2% في سنة 1973م ، إلى 26.1% في سنة 1980م ، إلى 19.8% في سنة 1985م ، إلى 14.6% في سنة 1990م ، إلى 13% في سنة 1995م و 1996م ، كما تبينه الإحصاءات الرسمية المنشورة⁽¹⁹⁾.

وقد انعكس كل ذلك على هيكل الواردات في الاقتصاد الليبي ، نظراً لأن الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يستحوذ على مكون استيرادي مهم ، ويمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي بلغت في المتوسط نحو 58.5% في عام 1975م ، ونحو 43.5% في عام 1990م ، حيث ارتفعت الواردات السلعية كنسبة من إجمالي

السوارادات تباعاً خلال الفترة (1981 - 1985) ، من نحو 48 % إلى نحو 81 % .
انظر الجدول (2-7) ، وهو ما يشير إلى انخفاض حصة الواردات من الخدمات والأخرى
في هيكل السوارادات ، كانعكاس لسياسة الدولة في تقليص الإنفاق على بعض البنود
المرتبطة بالعلاج والسياحة والتعليم في الخارج ، نتيجة لعدم الاستقرار في الإيرادات النفطية
، ومن ثم في الإيرادات العامة للدولة .

وفي نفس الوقت انخفضت حصة الواردات من السلع الرأسمالية في هيكل الواردات
السلعية من نحو 77 % في عام 1982م إلى نحو 69 % في عام 1988م ، (انظر
الجدول (2-8)) ، وذلك تبعاً لانخفاض الإنفاق الاستثماري العام بشكل متناهي ولنفس
الفترة ، خاصة وأن الإنفاق الاستثماري العام هو العمود الفقري للإنفاق الاستثماري في
الاقتصاد الليبي ، ويمثل عنصر الاستيراد أبرز مكوناته ، مما يجعل من القطاع العام أكبر
مستورد في الاقتصاد .

إلا أن اتجاه حصة الواردات من الخدمات والأخرى في هيكل الواردات إلى الازدياد
تباعاً حتى عام 1993م ، مؤشر آخر على سياسة الدولة في العودة إلى المحافظة على نفس
المستوى من الخدمات التي تقدمها للمواطنين ، خاصة في إطار الإنفاق الجاري ، والذي
يمثل عنصر الاستيراد مكوناً مهماً من مكوناته .

غير أن عودة هذه الحصة للانخفاض التدريجي بعد عام (1993م) كما هو موضح
في الجدول (2-7) ، لا يمكن تفسيرها إلا بالنظر لظروف الحظر الاقتصادي والعقوبات
المفروضة من قبل مجلس الأمن على الدولة الليبية اعتباراً من عام 1992م .

كذلك فإن انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ، والتقلبات التي حدثت فيه منذ عام
1989م وحتى نهاية فترة الدراسة ، انعكست في شكل تقلبات ونزعة نحو الانخفاض في
حصة الواردات من السلع الرأسمالية في هيكل الواردات السلعية خلال نفس الفترة ،
خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت بدء العمل بالموازانات السنوية للتنمية ، نتيجة تراجع
الإيرادات النفطية منذ عام 1986م ، على وجه الخصوص ، فضلاً عن الحظر الاقتصادي
، الذي اضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الحفاظ على مستوى معين من
الاحتياجات ، تحسباً لأية ظروف قد تنجم عن هذا الحظر .

وفي هذا الإطار ، فإن انخفاض الإنفاق الاستثماري الإجمالي نتيجة انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ، فضلاً عن انخفاض الواردات من السلع الرأسمالية اعتباراً من 1982م ، سواء من ناحية القيمة الحقيقية أو من ناحية نسبتها في هيكل الواردات ، لاشك ستعكس سلباً على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الناتج المحلي غير النفطي ، وعلى هيكل الإنتاج ، وهو ما سيتم التحقق منه لاحقاً ، وذلك أن المنافع الرئيسية المستمدة من قطاع النفط هي بمثابة منافع مالية ، وروابطه ببقية القطاعات ، إنما تحقق تأثيرها من خلال عنصر الإنفاق ، وهو ما يجعل الأثر النهائي لقطاع النفط ، يتحدد أساساً بمقدار المخصصات الفعلية ، التي ترصدها الدولة عند توزيع الإيرادات النفطية على مختلف القطاعات الاقتصادية .

3-2-3 عجز الموازنة والدين العام المصرفي :

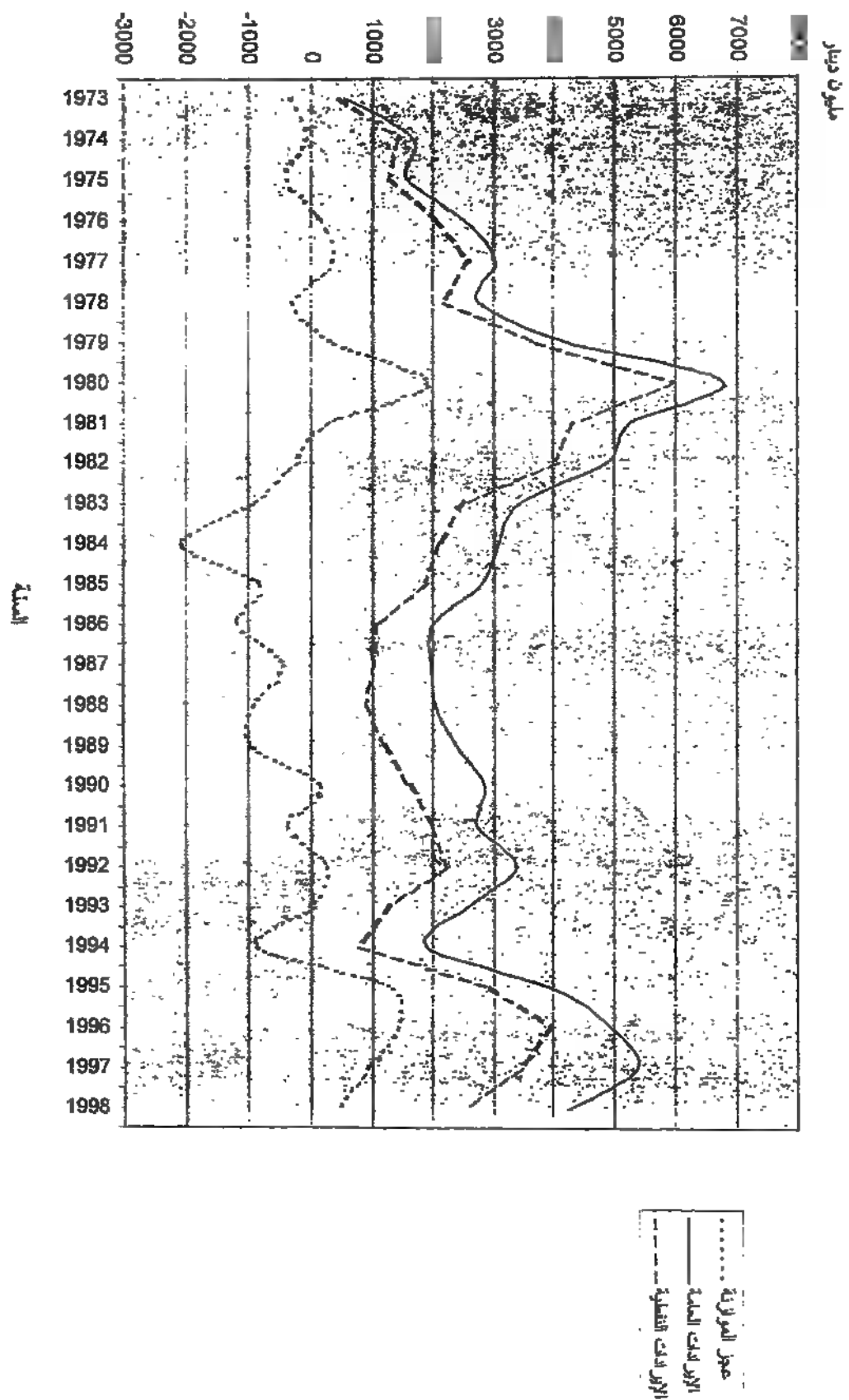
لقد حظيت الأسباب والنتائج المتمخضة عن زيادة عجز الموازنة العامة ، باهتمام رئيس من قبل الدول النامية ، والدول المتقدمة على السواء ، نظراً لنتائج الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على استمرار الزيادة في هذا العجز .

ومعروف أن الأدب الاقتصادي يزخر بالدراسات المتعلقة بأسباب ونتائج العجز في الموازنة العامة في الدول النامية والمتقدمة ، أو بطرق تمويل هذا العجز ، والنتائج التي يمكن أن تترتب عن استخدام أي من هذه الطرق على الطلب الكلي في الاقتصاد⁽²⁰⁾ .

وبصفة عامة فإن عجز الموازنة يتحقق عندما تكون النفقات الإجمالية أكبر من الإيرادات الإجمالية للدولة ، حيث يكون توازن الموازنة في هذه الحالة توازن عجز⁽²¹⁾ ، ويفيد قياس العجز حسب هذا المفهوم في تحليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية من جهة ، كما يفيد في استخلاص نتائج ترتبط بأداء السياسة الاقتصادية ، والسياسة المالية وإدارتها بشكل خاص من جهة أخرى .

وتشير البيانات المتاحة حول عجز الموازنة في الاقتصاد الليبي ، إلى تطور هذا العجز ، خصوصاً خلال فترة الثمانينيات ، والتي اتسمت بانخفاض عنصر الإيرادات العامة ، نتيجة انحسار الإيرادات النفطية التي تعتبر المكون الرئيسي لهذا العنصر . (انظر الشكل (3-5) .

شكل (5-3) عجز الموازنة ، والإيرادات العامة ، والإيرادات النفطية (1973-1998م)



ويتبين من الجدول (3-4) ، حيث تم حساب عجز الموازنة ومعدلات النمو في كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام ، أن هنالك أربعة عشر سنة تحقق فيها عجز في الموازنة العامة ، من ضمن فترة الدراسة ، وحسب ما هو متاح من بيانات . وقد تغير هذا العجز من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان ، تبعاً لارتفاع معدل نمو الإنفاق العام أو نقصانه عن معدل نمو الإيرادات العامة ، مع بعض الاستثناءات التي تم فيها تمويل العجز عن طريق السحب من الاحتياطي والفوائض النفطية التي تحققت في سنوات سابقة .

وبالنظر إلى القيم التي تم احتسابها في الجدول (3-4) لمعامل التغير في كل من معدل نمو الإيرادات العامة ، ومعدل نمو الإنفاق العام ، يلاحظ أن معدل نمو الأخير قد حظي باستقرار نسبي أكبر من معدل النمو في الإيرادات العامة ، مما انعكس على أوضاع الموازنة العامة ، فيما يتعلق بحجم الفائض أو العجز ، صعوداً وهبوطاً ، طوال فترة الدراسة .

ويتضح من ذلك أن اتجاه الإنفاق العام للتزايد بنسب تفوق نسب الزيادة في الإيرادات العامة ، أو اتجاهه للانخفاض بنسب تقل عن نسب الانخفاض في الإيرادات العامة ، خاصةً خلال فترة الثمانينيات ، قد أدى إلى تذبذب وضع العجز في الموازنة العامة ، وتزايد هذا العجز بمعدلات غير مألوفة ، وصلت إلى 494.4% في عام 1975 ، وإلى 121.7% في سنة 1984م ، وإلى 101.8% في سنة 1988م ، وإلى 126% في سنة 1991م . وهو الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه أيضاً ، من قيمة معامل التغير الخاص بفائض أو بعجز الموازنة طوال فترة الدراسة ، والبالغة نحو (13.2) ، والتي تشير إلى عدم الاستقرار في وضع الموازنة العامة ، عند مقارنة قيمة هذا المعامل مع قيم معاملات التغير ، التي تم احتسابها لمختلف المتغيرات المالية ، مثل الإيرادات العامة والإنفاق العام ومكونات كل منهما .

ولقد أشارت العديد من الدراسات عن الدول النامية ، في هذا الإطار ، إلى أن ذلك يجعل مسن العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من السابق وأكثر تقلباً (Tanzi, 1982) ، وهو الأمر الذي ينطبق على تطور وضع العجز في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ، كما هو مبين في الجداول (3-4) و(3-5) ، والشكل (3-6) على وجه الخصوص .

إن معدل النمو المرتفع في الإيرادات ، في بداية فترة الدراسة ، لم يكن يعني سياسة مالية أكثر استقراراً ، ذلك أن الدول النامية التي سجلت أعلى معدلات نمو في الإيرادات ، ناجمة عن زيادة حصيلة الصادرات من السلع الأولية - ومن ضمنها ليبيا - عرفت أيضاً زيادات حادة في عجز الموازنة ، كما شهدت صعوبات جمة في تخفيض الإنفاق ، عندما لم تسنم الإيرادات بنفس السرعة ، كما حصل في الاقتصاد الليبي في الثمانينيات خاصة . وقد شددت الدراسات العملية بهذا الخصوص على أن أثر عدم الاستقرار في الموازنة العامة في الدول النامية ، جاء بشكل أساسي من جانب الإنفاق (Mansfield ، 1980) ، (Davis ، 1983) .

وتتميز سنوات الثمانينيات بشكل خاص ، وكما هو مبين في الجدول (3-4) ، بارتفاع معدل نمو الإنفاق العام عن معدل نمو الإيرادات العامة ، خاصة في السنوات الأولى من هذه الفترة « والتي اتسمت بانخفاض حاد في الإيرادات النفطية ، عقب تدهور حصيلة الصادرات النفطية ، واتسمت أيضاً بانخفاض حصيلة الإيرادات العامة من المصادر الأخرى الداخلية ، نتيجة التوجهات التي أدت إلى الحد من نشاط القطاع الخاص ، ومن ثم تقلص الوعاء الضريبي » وتراجع الإيرادات السيادية للدولة ، خصوصاً مع اعتماد العمل بالموازنات الاستيرادية لأول مرة في الاقتصاد الليبي بدءاً من عام 1982م .

ويفيد تحليل البيانات الواردة في الجدول المذكور في توضيح أن وضع الموازنة العامة ، قد اقترن بالعجز بدءاً من عام 1973م ، إلا أن معدلات النمو الهائلة في الإيرادات النفطية في حينه ، كانت تسمح بتغطية هذا العجز عن طريق السحب من الاحتياطيات الرسمية ، التي توفرت وتنامت بفعل صدمات النفط الأولى والثانية ، وشجعت على نمو الإنفاق العام ، دون آثار ملموسة على وضع الموازنة ، التي تحسنت أحوالها ، خاصة في السنوات الأخيرة من السبعينيات والسنة الأولى من الثمانينيات ، حيث حققت الموازنة فوائض بلغت ذروتها طوال فترة الدراسة عند مستوى 1898.2 مليون دينار في عام 1980م ، ناجمة عن زيادة الإيرادات النفطية ، ومن ثم زيادة حصة الخزنة العامة من هذه الإيرادات .

جدول (3-4)

عجز الموازنة العامة ومعدلات النمو في الإيرادات العامة والإنفاق العام

(1998 - 1973)

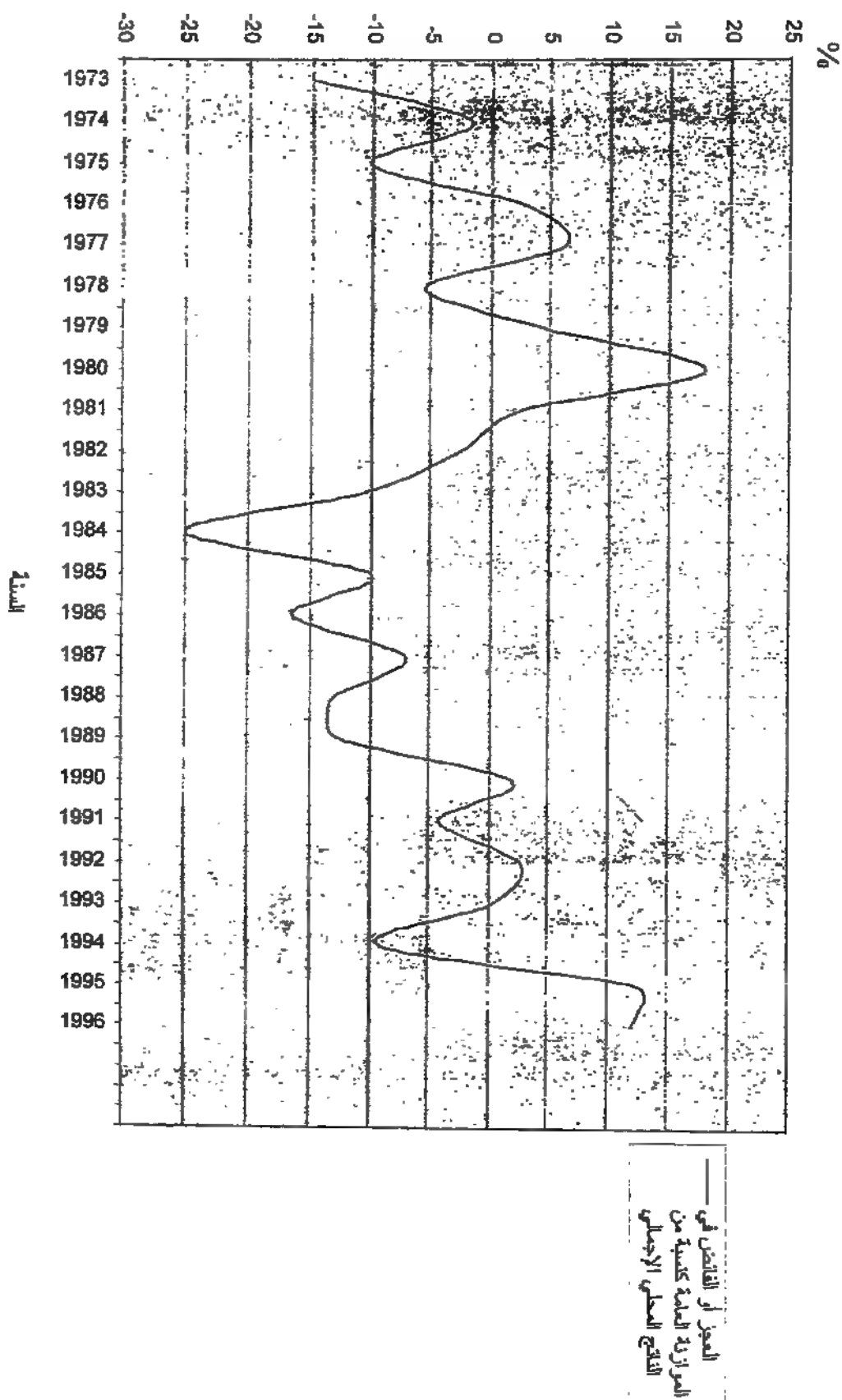
السنة	الفائض أو العجز في الموازنة (مليون دينار)	نسبة عجز أو فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الإيرادات العامة %	معدل نمو الإنفاق العام %
1973	331.0 -	(14.7-)	—	—
1974	62.0 -	(1.6-)	204.4	97.0
1975	386.5 -	(10.2-)	(5.3 -)	13.7
1976	139.2	2.8	58.8	20.5
1977	361.4	6.3	21.1	13.0
1978	305.1 -	(5.4-)	(9.3 -)	14.3
1979	362.6	4.6	53.7	26.5
1980	1898.2	18.0	60.5	26.5
1981	240.1	2.6	(22.5 -)	2.6
1982	251.0 -	(2.7-)	(7.1 -)	2.3
1983	943.9 -	(10.6-)	(29.5 -)	(14.6 -)
1984	2093.3 -	(25.0-)	(10.4 -)	18.0
1985	833.3 -	(10.1-)	(9.4 -)	(29.9 -)
1986	1178.0 -	(16.5-)	(28.7 -)	(12.7 -)
1987	440.1 -	(7.0-)	(1.5 -)	(24.2 -)
1988	888.3 -	(13.1-)	3.3	21.4
1989	960.5 -	(12.7-)	17.4	14.6
1990	160.6	2.0	20.0	(19.3 -)
1991	363.0 -	(4.1-)	(4.3 -)	14.8
1992	262.8	2.8	24.8	1.7
1993	23.6	0.3	(25.2 -)	(19.8 -)
1994	872.9 -	(9.2-)	(26.3 -)	8.8
1995	1292.5	12.6	111.7	(2.3 -)
1996	1431.6	16.2	25.1	32.0
1997	933.1	6.6	8.0	25.4
1998	500.9	3.9	(20.5 -)	(15.1 -)
المتوسط	69.3115-	2.4741-	16.4554	8.6051
الانحراف المعياري	916.7034	10.3734	52.0570	25.6234
معامل التغير	13.2258	4.1928	3.1635	2.9777

ملاحظات : 1- تم احتساب عجز الموازنة عن طريق احتساب الفارق بين الإيرادات العامة والإنفاق العام .

2- تم احتساب معدلات نمو الإيرادات العامة والإنفاق العام بمساء على البيانات الواردة في الجدول (3-1)

والجدول (3-2) .

شكل (6-3) تطور عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1973-1998م)



إلا أن التمويل عن طريق الاحتياضيات : كان يهدد باستنزاف هذه الاحتياضيات وتآكلها ، خاصة مع تطور قيمة العجز في الموازنة اعتباراً من عام 1982م ، حيث بلغ أعلى مستوى له طوال فترة الدراسة 2093.3 مليون دينار في عام 1984م . وهو ما اضطر الدولة إلى تقرير بعض الإجراءات التي من شأنها التأثير على بعض بنود الإنفاق العام في شقيه الجاري والاستثماري ، أي تخفيض الإنفاق على بعض هذه البنود .

أما في جانب الإيرادات وحين لم تكف الإجراءات المذكورة للحد من العجز ، فقد اضطرت الدولة إلى اللجوء لمزيد من الاقتراض من الجهاز المصرفي ، والذي كان قد بدأ منذ عام 1973م بمبلغ قدره 144.3 مليون دينار ، إلا أنه أخذ في الارتفاع تدريجياً . اعتباراً من عام 1981م ، حيث أصبح يتراكم بمعدلات نمو سنوية موجبة في الغالب ، وارتفع من 301.6 مليون دينار في عام 1980م ، إلى 4327.0 مليون دينار في عام 1990م ، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% إلى 55.8% في هذه الفترة ، كما هو مبين في الجدول (3-5) .

جدول (3-5)

تطور الدين العام المصرفي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور عرض النقود
(1973 - 1997)

(سنوات مختارة)

السنة	الدين العام المصرفي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط معدل نمو الدين العام للفترة %	عرض النقود (بالمليون دينار)
1973	144.3	6.6	—	491.0
1975	298.7	7.9	107	844.5
1980	301.6	2.9	0.1	2856.9
1985	2103.5	27.7	597.4	3492.2
1990	4327.0	55.8	105.7	5416.2
1995	4518.0	42.7	4.4	7463.8
1997	3536.6	27.4	(21.7-)	8007.7

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

أما التسعينيات فقد شهدت تذبذباً في مستوى الدين العام المصري . حيث سجل معدلات نمو سنوية موجبة في أربع سنوات من ضمن سبع سنوات شملتها هذه الفترة . وبمقارنة أرقام عام 1990 بأرقام عام 1997م ، وفقاً لبيانات الجدول (3-5) ، يتبين انخفاض حجم هذا الدين من 4327.0 مليون دينار إلى 3536.6 مليون دينار ، كذلك انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 55.8% إلى 27.4% لتلك السنتين على التوالي.

وقد اتسمت هذه الفترة بتحسين نسبي في أوضاع الموازنة العامة ، باستثناء عامي 1991م و1994م ، والتي سجلت فيهما عجزاً بلغ مقداره نحو 363.0 مليون دينار و 872.9 مليون دينار على التوالي⁽²²⁾، وهو ما يفسر انخفاض حجم الدين العام المصري كقيمة مطلقة ، وانخفاضه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، هذا إلى جانب تحسن وضع الإيرادات العامة ، استناداً إلى تحسن نسبي في وضع الإيرادات النفطية ، حيث حققت معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 16.7% خلال الفترة (1990 - 1997) ، في حين لم يسجل الإنفاق العام أكثر من 2.3% كمعدل نمو سنوي في المتوسط خلال الفترة (1990-1996م) ، مما سمح بوجود فوائض ، أدت إلى تحسين أوضاع الموازنة العامة خلال الفترة المذكورة كما هو مبين في الجدول (3-4) .

إضافة إلى ما تقدم ، فإن تحليل البيانات الواردة في الجدول المذكور ، يبين الوضع غير المستقر للموازنة العامة ، والذي يعتمد في استقراره على استقرار السحب من الاحتياطيات، لزيادة مخصصات الخزنة العامة من الإيرادات النفطية ، أو عن طريق لجوء الخزنة للاقتراض من المصرف المركزي ، من خلال إصدارها سندات يحتفظ بها ضمن أصوله المحلية .

وإذا يتفق معظم الاقتصاديين ، استناداً إلى فرضية المكافئ الريكاردى " RICARDIAN EQUIVALENCE HYPOTHESIS" إلى أن طريقة تمويل العجز سواء بزيادة الضرائب ، أو عن طريق الدين (التمويل بالعجز) لا تؤثر على الطلب التجميعي تحت ظروف معينة ، فإن نواقص السوق في الدول النامية ، لا توفر الشروط الكاملة لتحقيق هذا الفرض ، مما يجعل تمويل عجز الموازنة عن طريق إصدار السندات من

قبل الخزنة العامة بدلاً من زيادة الضرائب ، عنصراً فاعلاً في زيادة الاستهلاك الخاص . بسبب أثر الثروة⁽²³⁾.

عليه ، فإن تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الليبي . عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي ، قد أدى إلى زيادة الأصول المحلية للمصرف المركزي . كأحد مكونات القاعدة النقدية ، مما أدى إلى زيادة عرض النقود باطراد الزيادة في الدين العام المصرفي المحلي ، باعتبار القاعدة النقدية الدعامة الأساسية لعرض النقود⁽²⁴⁾.

وتوضح البيانات في الجدول (3-5) أن عرض النقود . قد نما وتطور خلال فترة الدراسة ، إذ ارتفع من 491.0 مليون دينار في عام 1973 م ، إلى 2856.9 مليون دينار في عام 1980 م ، إلى 5416.2 مليون دينار في عام 1990 م ، وأخيراً إلى 8007.7 مليون دينار سنة 1997 م .

إن آثار السياسة المالية التوسعية في الدول النامية عموماً ، وفي الدول النفطية بشكل خاص ، قد تكون محدودة على معدل نمو العمالة ، أو الناتج ، بينما تكون أكبر على معدل التضخم وعلى ميزان المدفوعات . ويرجع هذا كما تشير أدبيات الاقتصاد إلى هيمنة الموازنة العامة في اقتصاديات هذه الدول ، سواء كمؤشر للنشاط الاقتصادي ، أو كأداة لزيادة عرض النقود⁽²⁵⁾.

ويذكر في هذا الإطار ، أن متوسط معدل النمو السنوي لعرض النقود طوال الفترة (1973-1996م) قد بلغ 14.3% ، مقارنةً بمتوسط معدل نمو سنوي لم يتجاوز 9.2% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لنفس الفترة⁽²⁶⁾. وهو ما يوحي باتتجاه سياسة نقدية توسعية غير مقصودة « يكمن تفسيرها في زيادة الدين العام المصرفي المحلي ، وتتلخص آثارها والنتائج المترتبة عنها في ازدياد الضغوط التضخمية ، وما ينجم عنها من تبعات على النمو الاقتصادي والاستخدام ، ومن ثم على مستويات المعيشة ، في اقتصاد لا يتسم بمرونة هياكله الإنتاجية .

وبصفة عامة يؤدي التمويل التضخمي لعجز الموازنة ، إلى تشوهات في الأسعار المحلية، مثلما يخلق حالة من عدم التأكد ، ويسهم في إساءة تخصيص الموارد في الاقتصاد . كما أن البيئة الاقتصادية المتصرفة بخلل في التوازن المالي ، وانعدام الوضوح بالنسبة

للسياسات المستقبلية ، من شأنها أن تؤثر عكسياً على قرارات الاستثمار في المدى الطويل ، والتي تستلزم بدورها حداً أدنى من الوضوح بالنسبة للتوقعات .

وفي هذا السياق ، استنتج (Fischer ، 1993) . دليلاً عملياً على :لعلاقة المنوجبة بين النمو والاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي ، حيث عرّف الاستقرار من منظور التقلبات التي تحدث في معدل التضخم ، وفرق سعر الصرف في السوق السوداء ، ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن التغيرات في شروط التبادل الدولي . حيث توصل إلى وجود ارتباط سالب بين العجز الإجمالي في الموازنة العامة وبين النمو الاقتصادي .

وإذا ما تم تعريف الاستقرار الاقتصادي وفقاً لهذه المؤشرات ، فإن التغيرات الحادة التي حدثت في الاقتصاد الليبي ، سواء في معدل التضخم (انظر الملحق الإحصائي) ، أو في فروقات سعر الصرف في السوق السوداء ، أو في تقلبات نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل (3-6) ، والجداول (3-4)) ، أو حتى التغيرات في شروط التبادل الدولي ، إنما تشير جميعها إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار ، من شأنها أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ، لا سيما وأن تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الليبي قد تم عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من النظام المصرفي المحلي ، مما أدى إلى تفاقم مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي ، وزيادة حالة عدم التأكد بكل ما يمثل ذلك من آثار سلبية على النمو .

وفي الواقع ، لا يختلف الاقتصاد الليبي عن مثيلاته من الاقتصادات النامية « حيث التفاعل بين القطاع الخارجي والقطاع المالي ، في هيكل اقتصادي يتسم بأحادية المورد ، وبمجموع عناصر الإنتاج وتخلّفها ، وحيث تعد الصدمات الخارجية عاملاً مهماً ورئيسياً في اختلال التوازن المالي ، إذ يؤدي انخفاض الصادرات وما يترتب عن ذلك من آثار على الدخل والأنشطة الاقتصادية ، إلى إحداث العجز في الإيرادات الحكومية .

ولاشك أن عدم استقرار الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي والناجمة بشكل رئيس عن عدم استقرار حصيلة الصادرات من النفط الخام ، وكل ما ترتب عن ذلك من آثار على هيكل الإنفاق العام ومستوياته ، وعلى عجز الموازنة ، والفروقات في أسعار الصرف ،

يستوجب تحليلاً لما نتج عن ذلك من آثار على النمو في الناتج المحلي الإجمالي . وذلك من خلال تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدلات نموه . والإنتاجية القطاعية النسبية . وهيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

3-3 الناتج المحلي الإجمالي :

بصفة عامة تسهم الصادرات من النفط شأنها شأن كل الصادرات الأخرى ، في نمو الاقتصاد المحلي مباشرة من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وبشكل غير مباشر من خلال روابطها مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى . ويتسم الإسهام المباشر للصادرات النفطية بطبيعتها المؤقتة ، نظراً لمحدودية احتياطيات النفط ولكونه قابلاً للنضوب . بينما يمثل الإسهام الدائم في خلق واستحداث دخول مستقبلية ، يمكن توقعها فقط من خلال إسهام القطاع النفطي بطريقة غير مباشرة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية .

ويتضمن ذلك نقطتين مهمتين ، تتمثل أولاهما في الآثار طويلة المدى على طلب الصناعة النفطية من المدخلات « وعرضها من الوقود والطاقة لبقية الصناعات الأخرى في الاقتصاد ، أو الوفورات الخارجية المتصلة بها » بينما تتمثل النقطة الثانية في استثمار عوائد النفط في أصول إنتاجية طويلة المدى سواء محلياً أو خارجياً⁽²⁷⁾.

إن معظم الدراسات المتصلة بهذا الشأن ، تشير إلى أنه وبسبب الكثافة الرأسمالية المرتفعة لقطاع النفط ، فإن هذا القطاع لا يولد إلا روابط أمامية وخلفية ضعيفة مع بقية القطاعات الأخرى ، بينما يتحقق الإسهام المهم لنقل النمو الذي يحدث في القطاع النفطي ، إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، من خلال عنصر التمويل⁽²⁸⁾.

3-3-1 هيكل الناتج المحلي الإجمالي :

لقد جرت العادة في الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالدول النفطية ، أن يتم تقسيم الناتج المحلي الإجمالي ، إلى ناتج محلي إجمالي نفطي ، وناتج محلي إجمالي غير نفطي ، حتى أن بعض هذه الدراسات ترى ضرورة تصحيح الدخل القومي بأن تطرح منه قيمة الموارد

الناضبة (كالنفط مثلاً) التي يتم استخراجها في الاقتصاد المحلي⁽³²⁾. ويهدف ذلك إلى تبيان مدى مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي سواء من حيث المستوى أو من حيث معدل النمو ، وهو ما قد يوضح الأثر الذي يتركه قطاع النفط على نمو الإنتاج والعمالة خصوصاً من خلال عنصر التمويل .

وبتحليل البيانات والنسب الواردة في الجدول (3-6) ، يتبين أن الناتج المحلي النفطي، قد ساهم بالنصيب الأكبر نسبياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1973-1981)، ثم بدأت هذه المساهمة في الانخفاض تدريجياً ، والتأرجح تبعاً منذ عام 1982 وحتى نهاية فترة الدراسة .

لقد وصلت نسبة مساهمة الناتج المحلي النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إلى أعلى معدلات لها فيما بين 52% إلى 61.8% من إجمالي الناتج المحلي ، في عامي 1973 و 1980 ، حيث تزامن ذلك مع الصدمة النفطية الأولى في عام 1973 ، إثر ارتفاع أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر ، إذ رفعت منظمة أوبك سعر برميل النفط الخام بنسبة 70% ، ومن ثلاثة دولارات للبرميل إلى 5.11 دولاراً ، تلتها زيادة ثانية بنسبة 12.8% في يناير 1974 ، ارتفع على إثرها سعر برميل النفط إلى 11.65 دولار ، ومن ثم زيادة بنسبة 6.0% في أكتوبر 1975 ، مما جعل سعر البرميل من النفط يتراوح بين 12 و 13 دولار ، ثم استقر عند هذا المستوى لبعض الوقت⁽³⁰⁾. كما تزامن ذلك أيضاً مع الصدمة النفطية الثانية، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار النفط إثر قيام الثورة الإيرانية في عام 1979 ، واشتعال الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 ، وما تبع ذلك من تهديد لمنابع النفط وطرق إمداداته ، حيث وصل سعر النفط إلى 36.0 دولاراً للبرميل الواحد في عام 1980⁽³¹⁾.

ويتبين من الجدول أيضاً ، أن الناتج المحلي النفطي قد قفز من 2085.5 مليون دينار في عام 1973م ، إلى 4168.7 مليون دينار في عام 1974م ، محققاً معدل نمو قدره 99.9% . حيث يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، ورغبة الدول المستهلكة في توفير احتياطات آمنة من هذه السلعة الحيوية بالنسبة لنموها الاقتصادي ، مما شكل بدوره ضغطاً على الطلب ، أدى إلى زيادة الكميات المصدرة من النفط .

كذلك فإن البيانات نفسها ، توضح ارتفاع الناتج المحلي النفطي من 5507.5 مليون دينار في عام 1979 ، إلى 6521.8 مليون دينار في عام 1980 . وبمعدل نمو بلغ قدره 18.4% تقريباً .

وإذا كان بالإمكان أن يستنتج من ذلك ، أن مدى مساهمة الناتج المحلي النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ترتبط أساساً بالتطورات التي تحدث في السوق العالمية للنفط، فإنه من الممكن أيضاً استنتاج أن التقلبات التي حدثت للأهمية النسبية للناتج المحلي النفطي منذ عام 1981 وحتى عام 1988م ، إنما تعكس بدورها التطورات الحادة التي حدثت في أسعار النفط وفي الكميات المصدرة منه خلال هذه الفترة .

إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (3-6) ، إلى انخفاض نسبة مساهمة الناتج المحلي النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 35.6% في عام 1986م ، وهو انخفاض حاد نوعاً ما بالمقارنة مع السنة التي سبقتها ، والتي وصلت فيها هذه النسبة إلى 44.6% . مما يؤكد أيضاً الأثر الذي تلعبه التطورات التي تحدث في أسواق النفط الدولية على الأهمية النسبية للناتج المحلي النفطي ، حيث شهد عام 1986م تراجعاً حاداً في أسعار النفط الخام.

ويتضح من الجدول المشار إليه ، أن مساهمة قطاع النفط تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي ، حيث كان متوسط هذه المساهمة يمثل نحو 40 % طوال فترة الدراسة ، بينما كان متوسط مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 60 % لنفس الفترة .

أضف إلى ذلك أن مساهمة الناتج المحلي النفطي قد تقلبت حول المتوسط صعوداً وهبوطاً، كانعكاس لما يحدث في أسواق النفط الدولية من ناحية ، وتبعاً لآثار السياسات الاقتصادية المحلية على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد ، خاصة ما يرتبط منها بتخصيص عوائد النفط على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من ناحية أخرى .

ويوضح الشكل (3-7) بشكل جلي تلازم مساري الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي خلال الفترة (1973 - 1998م) ، مما يشير إلى أنه في حال توقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط أو هبوط مستواه أو معدل نموه بشكل ملحوظ لأي سبب كان، فإن ذلك يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل والناتج المحلي الإجمالي .

جدول (3-6)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
(1973 م - 1998 م)

100=1980

البيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	الناتج المحلي النفطي (بالمليون دينار)	الناتج المحلي غير النفطي (بالمليون دينار)	نسبة الناتج المحلي النفطي إلى الإجمالي %	نسبة الناتج المحلي غير النفطي إلى الإجمالي %
1973	4018.2	2085.5	1932.7	51.9	48.1
1974	6637.9	4168.7	2469.2	62.8	37.2
1975	5851.4	3124.6	2726.8	53.4	46.6
1976	7020	4050.5	2969.5	57.7	42.3
1977	8015.3	4680.9	3334.4	58.4	41.6
1978	5845.4	2987.1	2858.4	51.1	48.9
1979	9209.6	5507.4	3702.2	59.8	40.2
1980	10553.1	6521.8	4031.3	61.8	38.2
1981	9074.4	4537.3	4537.2	50.0	50.0
1982	8087	3833.2	4253.8	47.4	52.6
1983	6972.6	3130.7	3841.9	44.9	55.1
1984	5800.2	2383.9	3416.3	41.1	58.9
1985	5226.5	2331	2895.5	44.6	55.4
1986	4388.7	1562.3	2826.3	35.6	64.6
1987	3687.1	1061.9	2625.2	28.8	71.2
1988	3882.7	959	2923.7	24.7	75.3
1989	4258.6	1148.5	3105.1	27.0	73.0
1990	4205.1	1488.6	2716.5	35.4	64.6
1991	4133.5	1364	2769.4	33.0	67.0
1992	3749.6	1061.1	2688.5	28.3	71.7
1993	3084.2	835.8	2248.4	27.1	72.9
1994	2487.8	641.8	1845.9	25.8	74.2
1995	2520.1	637.6	1882.5	25.3	74.7
1996	2642.6	634.1	2008.5	24.0	76.0
1997	2846.8	708.9	2137.9	24.9	75.1
1998	2751.9	459.6	2292.3	16.7	83.3
المتوسط	5267.3	2381.0	2886.1	40.0577	59.939
الانحراف المعياري	2314.2	1720.9	733.9418	14.2132	14.210
معامل التغير	0.43936	0.72278	0.25430	0.35482	0.23708

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر 1997م .

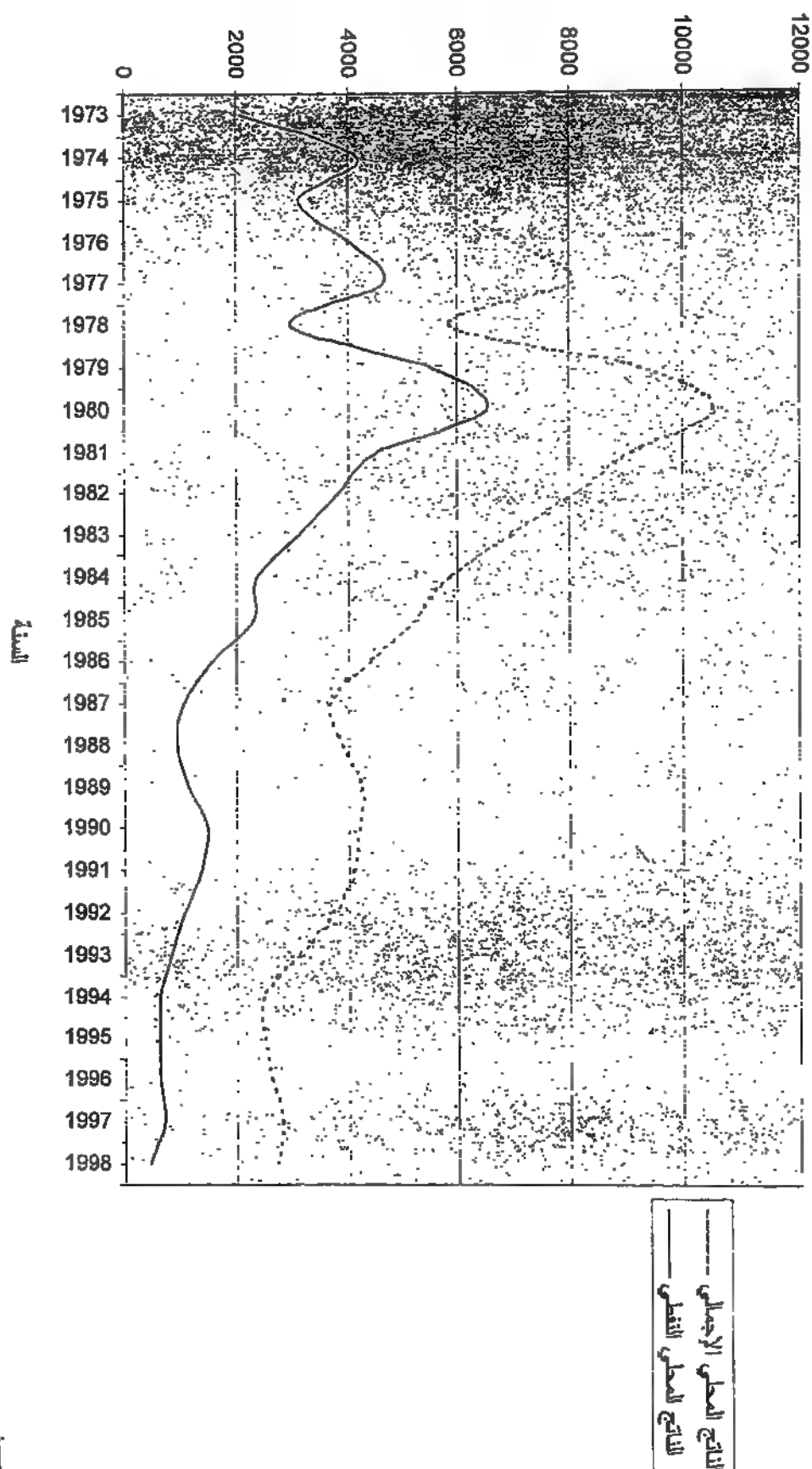
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986-1997م) ، طرابلس ، ديسمبر 1999م .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986-1999م) ، طرابلس .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .

مليون دينار

شكل (7-3) تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي (1973-1998)



ويؤكد ذلك أيضاً أن مساهمة القطاع النفطي بنسبة معينة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، لا تعني بالضرورة ثبات نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين هذا الناتج عند تراجع أو توقف النشاط الاقتصادي في قطاع النفط . ذلك أن هذا القطاع يسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في إجمالي الناتج المحلي .

ولعل من المفيد في سياق التدليل على ذلك ، مقارنة قيم معدل التغير لكل من الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي ، والواردة في الجدول (3-6) ، حيث يتبين عند إجراء المقارنة ، أن الناتج المحلي النفطي كان على درجة أقل من الاستقرار ، قياساً إلى الاستقرار النسبي الذي حظي به الناتج المحلي غير النفطي ، والذي يمكن إرجاعه في المقام الأول ، للاستقرار النسبي في الإنفاق العام ، والذي يعد بمثابة المولد الرئيس للدخل والناتج في القطاعات الاقتصادية غير النفطية .

كذلك فإن عدم الاستقرار النسبي في قيم الناتج المحلي الإجمالي حسب الجدول المشار إليه ، يعود في جزء كبير منه إلى عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات وفي الناتج المحلي النفطي ، والذي تنعكس التقلبات التي تحدث فيه ، على مستويات ومعدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي غير النفطي .

إن تحليل مصفوفة الارتباط المقدرة بين كل من الناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غير النفطي ، والناتج المحلي الإجمالي ، يؤكد أيضاً على قوة العلاقة التفسيرية بين الناتج المحلي النفطي من ناحية ، وبين كل من الناتج المحلي غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي ، من ناحية أخرى .

مصفوفة الارتباط المقدرة

	الناتج المحلي النفطي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي
	RGDPO	RGDPNO	RGDP
RGDPO	1.0000	0.73469	0.97656
RGDPNO		1.0000	0.86349
RGDP			1.0000

وتشير قيمة معامل الارتباط ، إلى أن التغيرات في الناتج المحلي النفطي ، تفسر بنحو 98 % مما يحدث من تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ يتحقق ذلك بطريقة مباشرة باعتبار الناتج المحلي النفطي أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، وبطريقة غير مباشرة من

خلال التأثير على الناتج المحلي غير النفطي ، حيث يتضح من قيمة معامل الارتباط والبالغة نحو 86 % ، أن معظم التغيرات في الناتج المحلي غير النفطي ، تتأثر بدورها ويمكن تفسيرها بما يحدث من تغيرات في الناتج المحلي النفطي .

كذلك ، فإن مقارنة قيم معامل التغير لكافة المتغيرات الواردة في الجدول (3-7) ، تبين أن حصة قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي قد حظيت باستقرار نسبي أكبر قياساً إلى حصة قطاعي الزراعة والصناعة « فيما تمتعت حصة قطاع الخدمات في هيكل الناتج بالاستقرار النسبي الأكبر فيما بين مساهمات كافة القطاعات ، في الوقت الذي تميزت فيه بأكبر مشاركة نسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي » وذلك بالنظر إلى قيم المتوسط الحسابي لمشاركات كافة القطاعات . وهو الأمر الذي يعني أهمية خاصة لقطاع الخدمات في هيكل الإنتاج في الاقتصاد الليبي ، تستوجب المزيد من التحليل في هذا المجال ، للوقوف على العوامل المحددة لذلك .

وفي هذا الإطار تظهر البيانات الواردة في الجدول (3-7) عن هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية ، استحواذ قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة ، مما يفسر ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، ويفسر كذلك أسباب ازدياد مساهمة القطاعات غير النفطية في توليد الدخل والناتج عند تراجع معدلات النمو في قطاع النفط أو عند هبوط مستواه .

إن الإنفاق على القطاع الخدمي ، والتوجه نحو الأنشطة المنتجة للسلع غير القابلة للتبادل الدولي مثل التجارة الداخلية والمقاولات والخدمات العامة كالتأمين والمصارف وغيرها ، يعد سمة أساسية من سمات الاقتصاديات النفطية ، حيث يتوسع القطاع الخدمي على حساب القطاعات الأخرى ، كنتيجة للوفرة المالية التي تغري بالتوجه نحو هذه الأنشطة ، نظراً للفوائد السريعة التي تحققها من ناحية ، ونتيجة للحاجة الماسة والافتقار إلى مثل هذه الخدمات من ناحية أخرى .

ولقد أدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد الليبي بحالة مزمنة مما يعرف في أدبيات الاقتصاد بالمرض الهولندي "DUTCH DISEASE" ، والذي تتمثل مظاهره في حدوث

تطورات هيكلية داخل الاقتصاد، ناجمة عن ازدهار قطاع الاستخراج والقطاعات المنتجة لسلع لا تدخل في التجارة الدولية ، في نفس الوقت الذي تتباطأ فيه معدلات النمو في القطاعات الأخرى التي تنتج للتصدير وبصفة خاصة القطاع الصناعي .

وتلخص بعض المصادر نظرية المرض الهولندي في الآثار التي تترتب على حدوث ارتفاع مفاجئ في الدخل ، نتيجة اكتشاف ثروة طبيعية جديدة ، أو نتيجة ارتفاع مفاجئ في سعر سلعة أساسية للتصدير مثل النفط ، وذلك على بنية الاقتصاد المحلي ، حيث تنمو بعض القطاعات الاقتصادية بشكل ملحوظ ، فيما تتباطأ قطاعات أخرى⁽³²⁾.

فقد قام و.ج.جوردن و ج.بيتر نيري في عام 1982م ، بتقسيم الاقتصاد الذي يشهد رواجاً في قطاع التصدير إلى ثلاثة قطاعات هي ، قطاع التصدير المزدهر ، وقطاع التصدير المتعثر ، واللذان يمثلان قطاعي السلع القابلة للتداول الدولي ، فيما يمثل القطاع الثالث ، قطاع السلع غير القابلة للتداول الخارجي « والذي يشتمل على أنشطة مثل تجارة التجزئة » والتشييد والبناء ، وملكية المساكن ، والخدمات العامة الأخرى ، حيث تنفشي أعراض المرض الهولندي ، عندما تتم مزاحمة قطاع التصدير التقليدي (المتعثر) ، من قبل القطاعين الآخرين⁽³³⁾.

إن من شأن الوفرة فيما هو متاح من عملات أجنبية نتيجة ازدهار قطاع التصدير الأولي ، أن تضفي إلى زيادة في عرض النقود عندما يتم تحويلها إلى عملة محلية ، بحيث تؤدي ضغوطات الطلب المحلي إلى ارتفاع في الأسعار المحلية ، وزيادة في سعر الصرف الحقيقي ، مما يضعف قدرة الصادرات التقليدية على المنافسة دولياً ، ويؤدي إلى انكماش في القطاع المنتج للسلع القابلة للتداول الدولي ، وهذا ما يعرف بأثر الإنفاق . وفي نفس الوقت تتحول الموارد (رأس المال والعمل) ، إلى إنتاج سلع محلية غير قابلة للتداول الدولي ، وذلك لتلبية الطلب المحلي المتزايد على هذا النوع من السلع ، نتيجة الزيادة التي حدثت في الدخول ، والمتربة على ازدهار قطاع الصادرات الأولية ، مما يسهم في إحداث مزيد من الانكماش في الأنشطة المنتجة للسلع القابلة للتبادل الدولي ، وهذا هو ما يعرف بأثر حركة الموارد⁽³⁴⁾.

جدول (7-3)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية

(نسبة مئوية %)

السنة	استخراج النفط والغاز الطبيعي	الزراعة	الصناعة والتعدين	الخدمات*	الناتج المحلي الإجمالي
1973	51.9	2.7	2.5	42.9	100
1974	62.9	1.7	1.9	33.5	100
1975	53.4	2.3	2.3	42.0	100
1976	57.7	2.1	2.4	37.8	100
1977	58.4	1.6	2.7	37.3	100
1978	51.1	2.2	3.3	43.3	100
1979	59.8	1.9	3.0	35.3	100
1980	61.8	2.2	2.5	33.5	100
1981	50.0	3.1	3.5	43.4	100
1982	47.4	3.2	3.7	45.7	100
1983	44.9	3.6	4.7	47.1	100
1984	41.1	4.1	5.3	49.5	100
1985	44.6	4.4	6.0	45.0	100
1986	35.6	5.7	6.2	52.5	100
1987	28.8	6.9	8.3	56.0	100
1988	24.7	6.5	8.7	60.1	100
1989	27.0	5.9	8.1	59.0	100
1990	35.4	5.1	8.5	51.0	100
1991	33.0	5.5	8.0	53.5	100
1992	28.3	5.5	9.2	57.0	100
1993	27.1	5.8	9.8	57.3	100
1994	25.8	6.1	10.5	57.6	100
1995	25.3	6.4	10.8	57.5	100
1996	24.0	6.6	11.2	58.2	100
1997	24.3	9.6	8.5	57.6	100
1998	19.1	11.0	9.4	60.5	100
المعدل	40.0577	4.6808	6.1923	49.0038	—
الانحراف المعياري	14.2132	2.4270	3.1496	8.9219	—
معامل التغير	0.35482	0.51851	0.50863	0.18206	—

* يشمل قطاع الخدمات كلا من أنشطة المياه ، والكهرباء ، والبناء والتشييد ، والصحة والتعليم ، وتجارة التجزئة ، وخدمات المسال والأعمال ، والخدمات الأخرى .

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، الكانون 1997م .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .

ولعل في الاقتصاد الليبي وتأثير الإيرادات النفطية على كل مؤشرات ، ما يوفر تصوراً واضحاً لأعراض المرض الهولندي. فقد كان دخل الفرد من الصادرات النفطية في ليبيا حوالي (3542.6) دولار كمتوسط سنوي للفترة 1973-1980م ، وهو بمثابة دخل كافٍ لتوفير مستوى مرتفع من المعيشة بالنسبة للفرد والأسرة في حينه على حدٍ سواء ، بغض النظر عن الدخل الذي يمكن أن يتولد نتيجة للعمل أو استخدام رأس المال . ومن ناحية أخرى فقد أدت الثورة النفطية في السبعينيات إلى أن يكون عرض العملات الأجنبية كبيراً بالقياس إلى الطلب عليها . خاصةً مع انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي ، مما أدى إلى تراكم كبير في الاحتياطيات الأجنبية بحلول عام 1980م . ولقد ترتب على ذلك ارتفاع سعر صرف العملة المحلية (الدينار) ، بحيث أصبحت مقدرة فوق قيمتها الحقيقية ، إلى الدرجة التي جعلت أي صادرات من غير النفط غير مجدية وغير مربحة من الناحية الاقتصادية ، في نفس الوقت الذي كانت فيه أسعار السلع المستوردة رخيصة نسبياً بالمقارنة مع إمكانية إنتاجها محلياً .

وقد انعكس كل ذلك على هيكل الصادرات وهيكل الواردات على حدٍ سواء ، فاستمرت أحادية المورد في هيكل الصادرات ، فيما ازدادت الواردات من ناحية الحجم ، ومن ناحية التنوع ، لاسيما مع الأولوية المعطاة لسياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، والتي تواكبت بشكل كبير مع عمليات تمويل القسم الأكبر من النفقات في الموازنة العامة من خلال حصيلة الصادرات النفطية . ترتباً على حقيقة أن وجود الريع في الصادرات النفطية ، يجعلها مصدراً جذاباً للإيرادات الحكومية .

وفي حقيقة الأمر ، فإن توجيه الزيادة في الإنفاق الحكومي (العام) إلى بنود مثل زيادة مرتبات العاملين في قطاع الخدمة العامة ، والمدفوعات التحويلية للرفاه والدعم السلمي . من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كبيرة ومباشرة في عرض النقود ، ومن ثم إلى ارتفاع في معدلات التضخم ، لاسيما في اقتصاد لا يتسم بمرونة هياكله الإنتاجية .

وإذا ما اقترن التضخم مع ارتفاع قيمة العملة المحلية ، نتيجة للصادرات النفطية ، فإن أعراض المرض الهولندي ستظهر وتتفاقم . وبشكل سريع في صورة بطالة وكساد في القطاعات غير النفطية .

وفي هذا الإطار يتبين من الجدول (3-7) انخفاض النصيب النسبي للقطاعات السلعية غير النفطية ، وتدني مستويات مساهمتها سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في الناتج المحلي غير النفطي ، فلم تتعد مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي غير النفطي أكثر من 11.2% في أحسن الأحوال في عام 1995 ، فيما لم تزد حصة قطاع الزراعة عن 11% في هيكل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 1998 . وإذ يدل ذلك على ضعف الإنتاج السلعي خارج قطاع النفط ، فإنه يشير أيضاً إلى نمو القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتبادل الدولي بمعدلات نمو أعلى .

ويضاف إلى ذلك عدم قدرة القطاعات السلعية على زيادة معدلات دخل الفرد ، خاصة إذا ما تم تقييم النمو في هذه القطاعات من خلال قدرته على توليد العمل ، حيث يستخدم قطاع الزراعة مثلاً أعداداً كبيرة من قوة العمل بلغت نحو 18.5% في عام 1995 م، إلا أن نصيب هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يتعد 6.4% للعام ذاته ، على العكس من قطاع النفط الذي يستخدم حوالي 1.7% من القوى العاملة، ويولد نحو 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (انظر الجدول - الملحق الإحصائي) .

ولتحليل كل هذه الآثار على الاقتصاد الليبي ، يمكن الاستعانة بالجدول (3-7)، الذي يبين أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في هيكل الناتج تتناسب عكسياً مع نسبة مساهمة قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وأن أي انخفاض في مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ، إنما تنعكس في صورة زيادة في مدى مساهمة قطاع الخدمات ، ونسبة أكبر من قطاعي الزراعة والصناعة ، وهو ما يعني تسباط معدلات النمو في القطاعين الأخيرين ، بالمقارنة مع معدل نمو قطاع الخدمات.

وتشير البيانات الواردة في الجدول المذكور سلفاً ، إلى انخفاض مساهمة قطاع الخدمات إلى أدنى نسبة لها وهي 33.5% في عامي 1974 و 1980، وهما السنتان اللتان حقق فيهما قطاع النفط أكبر مساهمة له في تكوين الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة الدراسة ، حيث وصلت نسبة مساهمته إلى 62.9% و 61.8% في هاتين السنتين على التوالي .

ويشير الجدول نفسه أن القطاع الخدمي قد حقق معدلات نمو موجبة في الفترة (1981-1985) ، وفي الفترة (1985-1988) ، وفي الفترة (1990-1996) ، في الوقت الذي كانت فيه القطاعات السلعية مثل الزراعة والصناعة ، تعاني من معدلات نمو سالبة في بعض السنوات ، وهو ما يؤكد انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي . لقد كان لهذا الاختلال الهيكلي بين الناتج في قطاعات الإنتاج السلعي من جانب ، والقطاعات الخدمية من جانب آخر ، الأثر المهم على جانب الطلب ، حيث تزايد الطلب على الإنتاج السلعي ، مما أدى إلى مزيد من الاعتماد على الاستيراد من الخارج لتغطية فائض الطلب ، وأدى في أحيان أخرى إلى تزايد معدلات التضخم .

ويلاحظ من الجدول (3-7) كذلك ، أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، قد وصلت إلى أعلى مستوى لها في عامي 1988م و1998م ، حيث بلغت نحو 60.1% و60.5% على التوالي ، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات منخفضة نسبياً بلغت 24.7% و19.1% في السنتين المذكورتين على التوالي .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى أدنى مستوى لها في عام 1998 عند 19.1% من هيكل الناتج ، إلا أن قطاع الخدمات لم يحقق إلا زيادة ضئيلة في نسبة مساهمته مقارنةً بسنوات سابقة ، حيث يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة بشكل ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي طوال النصف الأول من عقد التسعينيات .

وفي هذا الإطار يبين الجدول نفسه أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في هيكل الناتج قد ازدادت من 8.0% إلى 11.2% بين عامي 1991م و1996م ، ثم عاودت الانخفاض إلى 9.4% في عام 1998م ، وأن نسبة مساهمة قطاع الزراعة قد ارتفعت من 5.5% إلى 11% بين عامي 1991 و1998م .

ولتقييم ذلك فإن من المفيد تحليل التطورات التي حدثت في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وإبراز أهم العوامل المحددة لها .

3-3-2 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي :

إن النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يتحقق نتيجة النمو في حصيلة الصادرات ، قد لا يكون له إلا أثر ضئيل على التنمية ، وإحداث التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد النامي . حيث يعتمد ذلك في المقام الأول - وكما سبقت الإشارة في فصل سابق - على طبيعة قطاع الصادرات وروابطه الأمامية والخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي .

وكما تبين الإحصاءات الرسمية حول الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية حسب القطاعات، فقد تم إنفاق ما قيمته 18497.0 مليون دينار على قطاع البنية الأساسية والخدمات العامة ، بنسبة تصل إلى حوالي 65% من إجمالي الإنفاق الفعلي على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1973 - 1996⁽³⁵⁾، وهو ما يبرره اتساع الرقعة الجغرافية من ناحية ، والسعي إلى تنمية متوازنة مكانياً من ناحية أخرى .

ولقد كان لهذا المستوى من الإنفاق نتائج إيجابية ، خاصة في مجال إرساء قواعد البنية الأساسية ، مثل شبكات المواصلات والاتصالات والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية، حيث حظيت ليبيا بمعدلات مرتفعة من إشباع الحاجات الأساسية من الصحة والتعليم والإسكان ، تمثلت في تحسن مؤشرات توقع الوفيات عند الولادة ، وعدد السكان لكل طبيب ، ومعدلات الالتحاق بالمدارس ، ونسبة الاستيعاب في مراحل التعليم المختلفة. ومع أن الاستثمار في هذه القطاعات يساعد إلى حد كبير القطاعات الإنتاجية ، إلا أنه غير داخل في التبادل التجاري .

كذلك فإن قطاع الزراعة حظي هو الآخر بنسبة لا بأس بها من إجمالي استثمارات التنمية لنفس الفترة ، حيث وصلت تلك النسبة إلى حوالي 17.8% من إجمالي هذه الاستثمارات ، فيما حظي قطاع الصناعة بنسبة 14.4%⁽³⁶⁾ ، مما يعني أن قطاعات الإنتاج السلعي قد تحصلت على حوالي ثلث استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما ينسجم مع أهداف خطط التنمية المتوالية والمتمثلة في السعي لتطوير قاعدة اقتصادية إنتاجية متنوعة خارج قطاع النفط .

وعلى الرغم من ضخامة هذه الاستثمارات ، فإنها لم تحقق الهدف المطلوب منها ،
والمتمثل في رفع مساهمة الأنشطة الاقتصادية السلعية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي
الإجمالي . ومن ثم تعزيز قدرتها في التأثير على مستوى هذا الناتج ومعدل نموه في
الاقتصاد الليبي .

وسوف يتم تحليل البيانات الواردة في الجدول (3-8) والشكل (3-8) عن
معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ، من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى
ثلاث فترات تعكس كل منها التطورات التي طرأت على أسواق النفط العالمية ، ومن ثم
على حصيلة الصادرات النفطية ، مثلما تعكس التطورات التي حدثت في السياسات
الاقتصادية المحلية ، وتباين أدوار القطاعين العام والخاص في كل مرحلة من هذه المراحل .

ويوضح الجدول رقم (3-8) معدلات النمو السنوية الحقيقية في كل من الناتج
المحلي الإجمالي، والناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غير النفطي ، حيث تبين الفترة
الأولى الممتدة من عام 1973 وحتى عام 1980م أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق
أعلى معدل نمو سنوي له في عام 1974م ، عند مستوى 65.2% ، وهو ما يتزامن مع
تحقيق أعلى معدل نمو سنوي في الناتج المحلي النفطي عند حوالي 99.9% ، والذي نجم
أساساً عن ارتفاع العائدات النفطية إثر الصدمة النفطية الأولى في عام 1973م .

كذلك فقد شهدت نفس الفترة المذكورة تراجعاً في معدلات نمو الناتج المحلي
الإجمالي في عامي 1975 و 1978 ، حيث سجل معدلات نمو سالبة بلغت (-11.8%
) و (-27.1%) على التوالي ، في نفس الوقت الذي شهد فيه الناتج المحلي النفطي
معدلات نمو بقيم سالبة بلغت (-25%) و (-36.2%) في السنتين المذكورتين على
التوالي .

فإذا كان معدل النمو في الناتج المحلي النفطي يرتبط في المقام الأول بظروف الاقتصاد
العالمي ، فإن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، يرتبط أساساً بظروف واشتراطات
ومعدلات النمو في الناتج المحلي النفطي بصفته أحد مكوناته .

جدول (3-8)
معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي
والناتج المحلي النفطي « والناتج المحلي غير النفطي
(1973-1998)

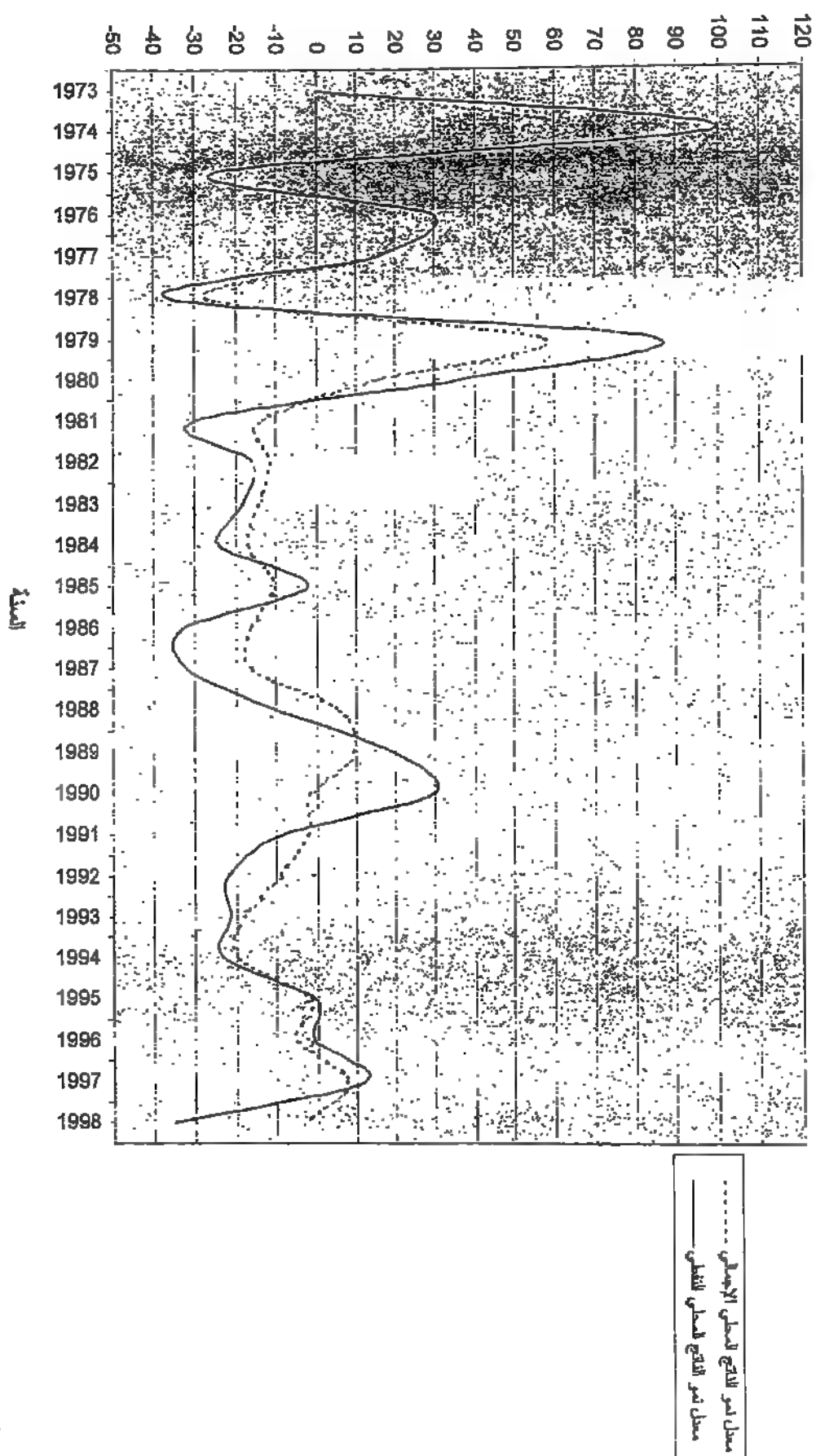
(نسب مئوية %)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي النفطي	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي
1973	—	—	—
1974	65.2	99.9	27.8
1975	(11.8-)	(25-)	10.4
1976	20	29.6	8.9
1977	14.2	15.6	12.3
1978	(27.1-)	(36.2-)	(14.3-)
1979	57.6	84.8	29.5
1980	14.6	36.1	8.9
1981	(14-)	(30.4-)	9.8
1982	(10.9-)	(15.5-)	(6.2-)
1983	(13.8-)	(18.3-)	(9.7-)
1984	(16.8-)	(23.9-)	(11.1-)
1985	(9.9-)	(2.2-)	(15.2-)
1986	(16-)	(33-)	(2.4-)
1987	(16-)	(32-)	(7.1-)
1988	5.3	(9.7-)	11.4
1989	9.7	19.7	6.2
1990	(1.3-)	29.6	(12.5-)
1991	(1.7-)	(8.4-)	1.9
1992	(9.3-)	(22.2-)	(2.9-)
1993	(17.7-)	(21.2-)	(16.4-)
1994	(19.3-)	(23.2-)	(17.9-)
1995	(1.3)	(0.65)	(2.0)
1996	(4.9)	(0.55-)	(6.7)
1997	7.7	11.8	6.4
1998	(3.3-)	(35.2-)	7.2
المتوسط	0.45521	1.1448-	1.4585
الانحراف المعياري	22.0217	34.7256	12.8776
معامل التغير	48.3774	30.3329	8.8294

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس «
الكانون 1997م .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - الحسابات القومية (1986-1997م) - طرابلس - ديسمبر 1999م .
- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .

شكل (8-3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الناتج المحلي النفطي (1973-1998م)



وعند حساب المتوسط الحسابي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1973-1980) ، يتضح أنه قد بلغ 18.96 ، فيما بلغ الانحراف المعياري نحو 33.5 ، إلا أنه عند حساب الانحراف المعياري نسبة إلى المتوسط الحسابي للفترة كمقياس لعدم الاستقرار ، والذي بلغ 1.77 ، يتضح حجم التقلبات التي حدثت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ، خاصةً عند المقارنة مع الفترتين اللاحقتين .

كذلك فإن معدل النمو في الناتج المحلي غير النفطي ، وكما تشير إلى ذلك البيانات الواردة في الجدول المذكور أعلاه ، قد تعرض لتقلبات حادة وغير مألوفة ، ولا يمكن تفسيرها إلا عن طريق ربطها بالتقلبات التي حدثت في معدل نمو الناتج المحلي النفطي خلال الفترة (1973-1980م) ، وذلك من واقع أن نشاط استخراج النفط وتصديره هو الشريان الحيوي « الذي يمد قطاعات الإنتاج التقليدية (السلعية والخدمية) بالأموال اللازمة، لتمويل الاستثمارات المطلوبة ، لتحقيق معدلات النمو المستهدفة في هذه القطاعات .

ولقد انعكس كل ذلك على نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الذي حقق نمواً ملموساً خلال تلك الفترة ، حيث يشير الجدول (3-9) إلى أن متوسط الدخل الفردي قد سجل أعلى معدلات نمو حقيقي له بلغت 53.4% و 52% تقريباً في عامي 1974 م ، و 1979م على التوالي ، وهي السنوات التي تأثرت بصدمات النفط الأولى والثانية ، وأدت إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات قياسية مقارنةً بالسنوات السابقة واللاحقة على حد سواء . علماً بأن معدل الزيادة في السكان من الليبيين قد بلغ ما نسبته 4.2% سنوياً، فيما بلغ معدل الزيادة 4.5% في المتوسط من الليبيين وغير الليبيين ، طوال الفترة المذكورة، حسبما تبينه المصادر الرسمية⁽³⁷⁾.

كذلك فقد ازدادت نسب الاستخدام خلال نفس الفترة سواء من العمالة المحلية أو من العمالة الوافدة ، حيث سجل معدل نمو العمالة الوافدة المستخدمة في الاقتصاد معدلات قياسية خاصةً في عامي 1974م ، و 1975م ، وصلت إلى 43% ونحو 32% على التوالي ، (انظر الملحق الإحصائي) ، وذلك بسبب النقص في العمالة المحلية من الناحية الكمية والنوعية عن استيعاب الفرص الاستثمارية ، التي تحققت مع الفورة النفطية في السبعينيات .

أما الفترة الثانية ، والممتدة من عام 1981 وحتى عام 1989 م ، فقد اتسمت في معظمها باستثناء سنة 1988 م، وسنة 1989 ، بمعدلات نمو سالبة في الناتج المحلي النفطي، نجمت بالأساس عن تراجع أسعار النفط والكميات المصدرة منه . فقد انخفضت أسعار النفط من 30.5 دولار للبرميل في بداية الثمانينيات إلى أقل من 13.7 دولاراً للبرميل في عام 1986 م⁽³⁸⁾. ونتيجة لذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة في معظم سنوات الفترة ، كانت أقصاها في عام 1984 م ، حيث تراجع معدل النمو إلى (-16.8%) ، في نفس الوقت الذي حقق فيه معدلات نمو موجبة ولكن متواضعة في بعض السنوات الأخرى ، بالقياس إلى الفترة السابقة .

كما أن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي سجل هو الآخر معدلات نمو سالبة في السنوات الممتدة من عام 1982 وحتى عام 1987 على التوالي، كانت أعلاها سنة 1985 م، حيث انخفض معدل النمو إلى المستوى (-15.2%) ، بينما سجل قيمة موجبة تمثلت أداها في سنة 1989 م عند مستوى 6.2% ، فيما كانت أعلى قيمة موجبة يسجلها معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي تبلغ 11.4% وذلك في سنة 1988 م. وباستخدام مقياس كمي لعدم الاستقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1981-1989) ، يتضح ارتفاع قيمة هذا المؤشر ، وإن انخفضت بالمقارنة مع الفترة السابقة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي ما مقداره -9.2 ، فيما بلغ الانحراف المعياري نحو 9.78 ، وباعتماد نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي كمقياس لعدم الاستقرار والذي بلغ نحو 1.07 ، فإن مقارنته مع قيمته في الفترة السابقة والبالغة 1.77 تشير إلى استقرار نسبي في معدلات النمو رغم استمرار ارتفاع هذا المؤشر .

لقد شهدت هذه الفترة تقلبات حادة وغير معهودة في معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي ، ناجمة بالدرجة الأولى عن تراجع الإيرادات النفطية وتقلباتها « وما ترتب عن ذلك من إتباع الدولة لسياسات اقتصادية خاصة في جانب السياسة المالية ، تمثلت في تخفيض الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك ، نتيجة العجز في ميزان المدفوعات والذي بدأ يؤثر في هيكل إيرادات الموازنة العامة ، مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وهبوط معدلات نموه .

وتبعاً لذلك فقد شهد مستوى الدخل الفردي الحقيقي انخفاضاً في كل سنوات الفترة باستثناء سنتي 1988 و 1989م ، حيث كان معدل نموه السنوي في المتوسط نحواً من (-12.2%) وهو ما يبدو معه أن التطورات في مستوى الدخل الفردي خلال هذه الفترة ، لم تكن مستقلة عن النشاط الاقتصادي في قطاع النفط ، والذي شهد - كما سلفت الإشارة - تراجعاً حاداً في أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج » (انظر الشكل (3-9)) .

ففي الاقتصاديات المتقدمة يرتفع باطراد نصيب الفرد من الدخل القومي ، تبعاً للنمو الاقتصادي ، بينما يتقلب في الاقتصاديات المتخلفة بين الارتفاع والانخفاض ، حيث يولد اكتشاف الثروات الطبيعية مستويات مرتفعة من الدخول ، تنخفض بمجرد غياب هذه الثروات ، وهو ما يعني انخفاض التكوين الرأسمالي في تلك الاقتصاديات ، ومحدودية الفرص الاقتصادية في قطاعاتها التقليدية⁽³⁹⁾ .

أما النتائج التي نجمت على العمالة والاستخدام ، نتيجة تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1981-1989م) ، فتتمثل في تذبذب معدلات النمو في إجمالي العمالة المستخدمة في الاقتصاد طوال هذه الفترة ، إذ سجلت معدلات نمو سالبة في بعض السنوات ومعدلات نمو موجبة في سنوات أخرى ، وتأرجحت بين الارتفاع والانخفاض . وبالنظر إلى مكونات إجمالي العمالة ، فقد اتسمت العمالة المحلية بمعدلات زيادة موجبة طوال الفترة المذكورة ، فيما سجلت العمالة الوافدة معدلات سالبة في معظم السنوات ، خاصة مع بدء العمل على تقليص العمالة الوافدة ، بسبب تراجع الإيرادات النفطية منذ عام 1984م ، الأمر الذي ولد عنصراً إضافياً في التأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض ، بسبب انخفاض ما هو متاح من أحد عناصر الإنتاج الضرورية لاستمرار النمو الاقتصادي .

أما الفترة الثالثة والتي تمتد من عام 1990 وحتى نهاية فترة الدراسة ، فقد اتسمت بتسجيل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو حقيقية سالبة وموجبة ، لم تكن على درجة كبيرة من التباين بالمقارنة مع الفترتين السابقتين ، كما أن القيم السالبة اتخذت اتجاهات تصاعدياً وصل أقصاه في عام 1994 ، ليبدأ في تسجيل قيم موجبة بعد ذلك التاريخ وحتى عام 1997م .

جدول (3-9)

دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة (1973 م - 1998 م)

100=1980

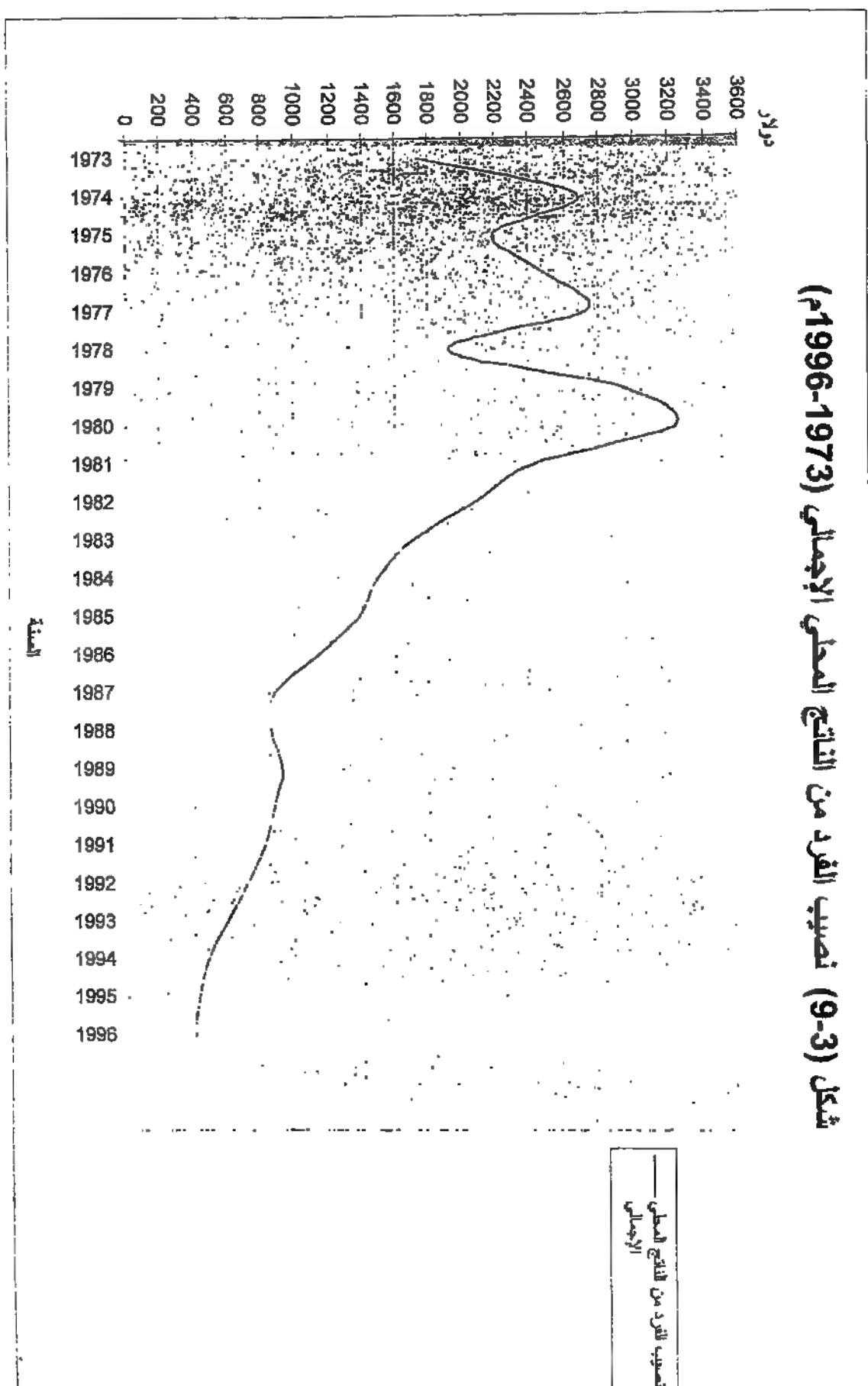
السنة	القيمة (بالدولار)	القيمة (بالدينار)	معدل النمو السنوي (%)
1973	5910.0	1786.7	—
1974	9003.0	2740.7	53.4
1975	7404.7	2254.9	(17.7-)
1976	9002.1	2547.2	13.0
1977	9790.9	2802.6	10.0
1978	7196.1	1988.9	(29.0-)
1979	10029.8	3012.6	51.5
1980	10926.4	3317.5	10.1
1981	9634.7	2641.7	(20.4-)
1982	8576.4	2212.6	(16.2-)
1983	6732.4	1805.9	(18.4-)
1984	6583.0	1592.1	(11.8-)
1985	6094.9	1444.6	(9.3-)
1986	4455.8	1198.4	(17.0-)
1987	4305.6	936.5	(21.9-)
1988	3982.5	958.7	2.4
1989	3920.5	986.9	2.9
1990	4148.6	929.3	(5.8-)
1991	3558.4	874.6	(5.9-)
1992	3004.8	757.6	(13.4-)
1993	2570.8	611.6	(19.3-)
1994	2309.4	510.5	(16.5-)
1995	1879.4	525.1	2.9
1996	2029.9	526.5	0.3
1997	1735.0	532.3	1.1
1998	1686.3	531.9	(0.08-)
الموسط	5622.4	1529.700	3.0088-
الانحراف المعياري	3030.5	921.9542	20.1338
معامل التغير	0.53900	0.60272	6.6917

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) - طرابلس -

ديسمبر 1997 م .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - الحسابات القومية (1986-1997م) - طرابلس - ديسمبر 1999م .

ملاحظة :- غ . م = غير متوفرة .



ومما يدل على ذلك أن مقياس عدم الاستقرار ، المتمثل في نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ، قد سجل انخفاضاً بالمقاييس إلى قيمته في الفترتين السابقتين ، حيث بلغ مقدار 0.82 ، وذلك كمؤشر على انخفاض التقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينيات ، ناجم بشكل أساسي عن الاستقرار النسبي في أسعار النفط في السوق الدولية مقارنةً بالسبعينيات والثمانينيات ، والتي شهدت كل منهما تقلبات حادة إيجابية وسلبية في معدلات نمو الناتج المحلي النفطي نتيجة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط .

لقد تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بين (-19.3%) في عام 1994م و 7.7% في عام 1997م ، وقد حظي الناتج المحلي غير النفطي بمعدلات نمو سالبة تجاوزت في بعض الأحيان معدلات النمو السالبة في الناتج المحلي الإجمالي ، مما ساهم في تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، بشكل حاد خلال هذه الفترة . كما تميزت بداية هذه الفترة بالارتفاع الموجب في معدل نمو الناتج المحلي النفطي في سنة 1990 ، والتي تعود إلى التحسن النسبي الذي حدث في أسعار النفط والكميات المصدرة منه في السوق الدولية ، إثر الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990م .

وعند معالجة البيانات بالأسعار الجارية ، فإنها تفصح عن معدلات نمو موجبة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي ، والناتج المحلي غير النفطي خلال كامل هذه الفترة . إضافةً إلى أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت معدلات النمو في الناتج المحلي النفطي ، مما أدى إلى ازدياد نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

وفيد ذلك بالمقارنة مع ما تقدم ، في أن عزل أثر الأسعار المتمثل في معدل التضخم المحلي عن طريق معالجة البيانات بالأسعار الثابتة ، يفضي إلى أن معدل النمو الحقيقي سواء في الناتج المحلي الإجمالي ، أو في مكوناته النفطية وغير النفطية كان سالباً طوال هذه الفترة ، كما يبين مستويات التضخم المرتفعة التي شهدتها هذه الفترة ، والتي يعكسها الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أنظر الملحق الإحصائي) ، والناجمة بشكل أساسي عن مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المحلية والسياسات التجارية ، وبالظروف السياسية الدولية والإقليمية ، وفي مقدمتها الحظر الاقتصادي على ليبيا ، إثر ما عرف

بأزمة لوكيربي ، وما نجم عن كل ذلك من آثار على الاستثمار والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن التحليل الدقيق لمعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وللتطورات التي حدثت في مستوى الدخل الفردي الحقيقي في الاقتصاد الليبي لمجمل فترة الدراسة (1973-1998) ، وكما هو موضح في الجدول (3-8) والجدول (3-9) ، يبين أن كلا منهما قد تعرض لتقلبات حادة ، كما أن تطوره حدث بمعزل عن النشاط الاقتصادي الداخلي .

لقد تراوح معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بين (-27.1%) و (65.2%) ، فيما تآرجح معدل النمو السنوي في الدخل الفردي الحقيقي بين (-29.0%) و (53.4%) لفترة الدراسة بمجملها ، وإذ تتجاوز مثل هذه التقلبات ما هو مألوف ، فمن المستبعد أن تكون مستهدفة ، فضلاً عن أن الدول النامية أو المتقدمة على السواء لم تشهد مثيلاً لها ، إلا باستثناءات محدودة .

ومن المعروف أن اصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الناتج المحلي ، أو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي « حيث يعتمد النمو الاقتصادي على زيادة قدرات المجتمع على الإنتاج من السلع والخدمات⁽⁴⁰⁾ ، غير أن معدلات النمو التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي وفي مستوى دخل الفرد في الاقتصاد الليبي ، والتذبذبات غير المألوفة التي سجلها كل منهما ، إنما تستبعد احتمال أن يكون ذلك قد حدث كتعبير عن نمو مواز في حجم القوى المنتجة ، أو في إنتاجيتها نتيجة تحول هيكلي في الاقتصاد .

وبالنظر إلى قيم معامل التغير الواردة في الجدول (3-8) والجدول (3-9) ، يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، قد حظي بدرجة أقل من الاستقرار ، قياساً إلى معدلات النمو في الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي والدخل الفردي ، رغم أن المؤشرات الخاصة بمعاملات الاستقرار كانت مرتفعةً بالنسبة لكل المتغيرات المذكورة ، عندما تم قياسها بالنسبة لكامل فترة الدراسة .

وفي هذا الإطار توضح نتائج تحليل مصفوفة الارتباط المقدرة ، والموضحة أدناه ، قوة العلاقة التفسيرية بين معدل النمو في الناتج المحلي النفطي ، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

مصفوفة الارتباط المقدرة

	معدل نمو الناتج المحلي النفطي GRGDPO	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي GRGDPNO	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GRGDP
GRGDPO	1.0000	0.64731	0.94828
GRGDPNO		1.0000	0.82408
GRGDP			1.0000

وتبين قيمة معامل الارتباط والبالغة نحو 95% ، أن التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي النفطي ، تفسر نحو 95% من التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك كمؤشر على الأثر الذي يتركه معدل النمو في قطاع النفط على معدلات النمو سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . (انظر الشكل (3-8) ، والشكل (3-9)) .

كما يمكن اعتبار كل ما تقدم أيضاً ، بمثابة مؤشر على أن التقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي النفطي تنعكس في شكل تقلبات أكبر في مستوى ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يتبين تحديداً من الشكل (3-8) ، والذي يوضح تلازم المسارات ونقاط الانحراف لكل منهما عبر فترة الدراسة بمجملها .

ويبرهن ذلك على أن التطورات في أسواق النفط العالمية ، هي المفسر الرئيسي لتطور دخل الفرد في ليبيا طوال فترة الدراسة . ذلك أن استخراج ثروة طبيعية مثل النفط ، يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ، بمعدلات عالية ، الأمر الذي يعكس نفسه على مستوى المعيشة ، خاصة في الدول صغيرة العدد من الناحية السكانية ، في حين أن القاعدة الإنتاجية للمجتمع تظل على ضعفها .

3-4 هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام :

إن تحليل التطورات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي متوسط الدخل الفردي منه ، والتي تم تناولها مسبقاً ، تستدعي بدورها الاهتمام بجانب العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الليبي ، وذلك من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي من

حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في توليد الدخل وفي العمالة ، ومن حيث مكونات الإنفاق والتغيرات التي حدثت فيها خلال فترة الدراسة .

وفي هذا الإطار ، تعتبر بعض الدراسات الاقتصادية⁽⁴¹⁾ أن وجود فجوة في مستوى الدخل الفردي بين الدول النامية والدول المتقدمة ، ما هو إلا انعكاس للتفاوت بين هاتين المجموعتين من الدول في كفاءة حشد واستثمار الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن . حيث يتيح تخصيص الموارد المتاحة بين مختلف القطاعات الاقتصادية عائداً أفضل في الدول المتقدمة ، مما يتيح تخصيصها في الدول النامية . ويتم التدليل على ذلك من اتساع الهوة بين نسبة العمالة في الزراعة ، ونسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي من ناحية ، وبين نسب العمالة في بقية القطاعات « ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى . وهو ما يشير إلى خلل هيكلي بسبب التباين في الإنتاجية القطاعية النسبية في الدول النامية .

وفي الدول النفطية على وجه الخصوص ، يمكن تتبع أثر العوائد النفطية على التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد القومي، من خلال عدد من المؤشرات الرئيسية ، مثل التحولات في هيكل الإنتاج ، وهيكل الاستخدام ، والتباين في الإنتاجية القطاعية النسبية ، وذلك للوقوف على المستوى الذي وصلت إليه كفاءة استثمار الموارد النفطية .

وتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى استمرار الخلل الهيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي ، وفي هيكل العمالة في الاقتصاد الليبي ، حيث يتبين من الجدول (3-10) استمرار الخلل القائم بين مساهمة القطاعات المختلفة في هيكل العمالة ومساهمتها في هيكل الإنتاج « وذلك كمؤشر على اتساع الفجوة في الإنتاجية القطاعية النسبية بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1973 - 1998م) .

وإذ يشير تحليل البيانات الواردة في الجدول المذكور إلى وجود خلل هيكلي ناجم عن تباين الإنتاجية القطاعية النسبية ، فإنه دليل أيضاً على استمرار أعراض المرض الهولندي ، حيث تباطأت معدلات النمو في قطاعي الزراعة والصناعة عن معدلات النمو في قطاع الخدمات بصفة عامة .

جدول رقم (3-10)
هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام
سنوات مختارة (1973-1997م)

البيان القطاع	هيكل العمالة "النسبة المئوية من إجمالي العمالة"								هيكل الإنتاج "نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي"							
	1973	1980	1985	1990	1992	1994	1996	1997	1973	1980	1985	1990	1992	1994	1996	1997
الزراعة	24.0	18.9	19.8	18.5	18.7	18.0	17.8	17.5	2.7	2.2	4.4	5.1	5.5	6.1	6.6	9.7
الصناعة	5.7	8.3	9.2	10.6	10.9	11.3	11.4	12.6	2.5	2.5	6.0	8.5	9.2	10.5	11.2	8.0
الخدمات	68.4	71.1	69.5	69.2	68.8	69.1	69.1	68.2	42.9	33.5	45.0	51.0	57.0	57.6	58.2	57.4
النفط	1.9	1.7	1.5	1.7	1.7	1.6	1.7	1.7	51.9	61.8	44.6	35.4	28.3	25.8	24.0	24.9
المجموع	■	100	■	100	■	■	■	100	■	100	100	100	100	100	100	100

المصادر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر 1997م .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986-1997م) ، طرابلس ، ديسمبر 1999م .

ومن ناحيته يبين الجدول (3-11) استمرار انخفاض الإنتاجية القطاعية في الصناعة والزراعة والخدمات ، بالقياس إلى مستواها في قطاع النفط طوال فترة الدراسة ، وذلك على الرغم من التحسن النسبي الطفيف الذي طرأ عليها في مختلف القطاعات التقليدية عند المقارنة بين بداية فترة الدراسة ونهايتها .

إلا أن ما يستوجب الاستدراك في هذا السياق أن هذه التطورات في الإنتاجية القطاعية النسبية ، لم تكن بمعزل عن التطورات التي حدثت في كميات وأسعار النفط الخام ، ومن ثم معدلات النمو التي شهدتها القطاع النفطي . فلا يزال معامل الانحراف المعياري لمعدلات الإنتاجية القطاعية النسبية مرتفعاً ، رغم الانخفاض التدريجي الذي طرأ عليه عبر فترة الدراسة ، فيما لا يزال معامل تباين الإنتاجية القطاعية النسبية مرتفعاً ، خاصةً إذا تمت مقارنته مع مثيله في الدول الصناعية المتقدمة وفي دول شرق أوروبا والتي شهد فيها تحسناً بارزاً إذا انخفض من 77 % إلى 26 % في الأولى ، ومن 58 % إلى 46 % في الثانية بين عامي 1960م و 1980م⁽⁴²⁾ .

جدول رقم (3-11)
الإنتاجية القطاعية النسبية في الاقتصاد الليبي
(سنوات مختار 1973-1997م)

السنة	1973	1980	1985	1990	1992	1994	1996	1997	القطاع
قطاع الزراعة	0.113	0.116	0.228	0.276	0.294	0.339	0.371	0.554	
قطاع الصناعة	0.439	0.301	0.652	0.80	0.844	0.93	0.98	0.635	
قطاع الخدمات	0.627	0.47	0.65	0.74	0.83	0.83	0.84	0.84	
قطاع النفط	27.3	36.4	29.7	20.8	16.6	16.1	14.1	14.6	
المتوسط	7.12	9.32	7.8	5.65	4.64	4.55	4.07	4.16	
الانحراف المعياري	13.5	18.1	14.6	10.1	8.0	7.7	6.7	7.0	
معامل التباين	%190	%194	%187	%179	%172	%169	%165	%168	

تم إعداد هذا الجدول بناء على البيانات الواردة في الجدول (2 - 7) الخاص بهيكل الإنتاج وهيكل العمالة ، علما بأن :

$$\text{الإنتاجية القطاعية النسبية} = \frac{\text{نسبة مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{العمالة في القطاع كنسبة مئوية من إجمالي العمالة}}$$

$$\text{معامل تباين الإنتاجية القطاعية النسبية} = 100 \times \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط الحسابي}}$$

ملاحظة :- تم حساب الإنتاجية القطاعية النسبية وفق المعادلة الموضحة أعلاه ، بالاستناد إلى :

- صادق ، محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون ، المجلس الوطني

للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1986 م ، ص 33 .

وكما سبقت الإشارة فقد أكدت العديد من الدراسات على ضعف الروابط بين النمو في القطاع النفطي « والنمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى » باستثناء الروابط المالية . ويمكن القول في هذا الإطار بأن الاعتماد على قطاع النفط كقطاع قائد في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، قد تضمن عنصرين مهمين ، يتمثل أولهما في الروابط المالية التي يخلقها قطاع النفط مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فيما يتمثل ثانيهما في إخراج قطاع النفط من عزلته ، وذلك بإقامة صناعات تعتمد على النفط الخام مثل المشتقات النفطية والبتروكيماويات والصناعات الكيماوية⁽⁴³⁾.

وبالفعل فقد أسهم قطاع النفط باعتباره المصدر الرئيسي ، إن لم يكن الوحيد للنقد الأجنبي ، في تمويل الاستثمارات في قطاعات الصناعة والزراعة والبنية الأساسية ، فضلاً عن إسهامه في إقامة الصناعات التي استهدفت زيادة درجة التصنيع في الصادرات النفطية، وخلق روابط محكمة بين قطاع النفط وبقية القطاعات الأخرى ، لا سيما مع توفر المقومات الأساسية لقيام مثل هذه الصناعات .

وقد أدى إنشاء مثل هذه الصناعات إلى إحداث تحول هيكلي محدود في بنية الاقتصاد الليبي ، وفي بنية صادراته ووارداته ، وذلك بسبب ظروف خارجية ومحلية تتمثل في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي ، وتراجع الطلب على النفط وتدنّي الإيرادات النفطية نتيجة لذلك ، إضافةً إلى السياسات المحلية التي استهدفت معالجة عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق الضغط على عناصر الطلب المحلي ، وخاصةً في مجال الإنفاق الاستثماري .

لقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وعدم تواصله ، إذ أن الكثير من هذه الصناعات ، سواء تلك التي كان يعول عليها للإحلال محل الواردات ، أو تلك الصناعات الموجهة للتصدير أساساً ، خاصةً في مجال النفط ، والحديد والصلب ، وغيرها ، إنما تعتمد على الاستثمارات كثيفة التكنولوجيا ، وسريعة التقادم ، وتحتاج إلى مستويات مرتفعة من الإنفاق في مجال مستلزمات التشغيل وفي مجال البحث والتطوير والتدريب ، إضافةً إلى أن المكون الاستيرادي يعتبر عنصراً أساسياً فيها . ومن هذه الزاوية فإن تراجع الإيرادات النفطية ، فضلاً عن السياسات المحلية

والتجارية المقيدة ، أدت في مجملها إلى تراجع معدلات النمو في هذه الصناعات ، وإلى استمرار الانخفاض في القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي المتولدة عنها .

3-5 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي :

إن تحليل التغيرات التي حدثت في مكونات الإنفاق ، من خلال تفصيل التطورات في الأهمية النسبية وفي اتجاهات النمو لكل منها في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، يفيد في تقرير الآثار التي ترتبت على الناتج المحلي الإجمالي ، في ظل الظروف والاعتبارات الداخلية والخارجية التي حدثت فيها هذه التغيرات .

ويتضح من الجدول (3-12) ، الأهمية النسبية المرتفعة لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ، حيث تفاوت نصيب هذا القطاع بين 98.4% و 53.9% بين عامي 1975 و 1995م . بينما تراوحت الأهمية النسبية للاستهلاك الخاص بين 58.3% و 22.1% خلال الفترة المذكورة ، فيما انخفضت أهمية الاستثمار الإجمالي تدريجياً ، اعتباراً من عام 1980م ، كما انخفضت القيم المطلقة للاستثمار الإجمالي في هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

ويتبين من الجدول المذكور ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة (1975-1995م) ، كما يلاحظ الثبات النسبي لحصة الإنفاق الاستهلاكي العام في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة .

وفي حقيقة الأمر ، فإن الثبات النسبي لمساهمة الإنفاق الاستهلاكي العام مؤشر على حساسية بعض بنود هذا النوع من الإنفاق تجاه أي تخفيضات كبيرة ، مثل البنود المتعلقة بالدعم السلمي والإنتاجي ، والضمان الاجتماعي ، وتقديم الخدمات الاجتماعية ، وغيرها .

أما بخصوص الاستثمار الإجمالي وصافي الصادرات ، فيلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لكل منهما في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام 1980م ، وتباعاً حتى عام 1995م . وإذا يدل ذلك على أن معدل نمو أي منهما كان أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فإنه مؤشر أيضاً على الارتباط القائم بينهما ، من زاوية أن حصيلة الصادرات هي مصدر التمويل الرئيسي لكافة الاستثمارات التي يفتقر إليها الاقتصاد الليبي .

جدول (3-12)
تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق لسنوات مختارة
بالأسعار الثابتة وبالمليون دينار

100=1980

البيان	1995		1990		1985		1980		1975		السنة
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	58.3	1256.5	47.9	2012.2	39.2	2048.2	22.1	2327.5	31.6	1847.5	
الإنفاق الاستهلاكي العام	23.2	499.5	24.7	1037.6	27.1	1416.3	22.3	2350.5	27.6	1616.6	
الاستثمار الإجمالي	11.5	248.2	18.8	791.5	19.3	1009	23.9	2518.8	30.3	1773.5	
الصادرات من السلع والخدمات	30.5	656.7	40.1	1687	44.7	2333.7	63.9	6737.0	54.3	3178.3	
الواردات من السلع والخدمات	23.4	504.6	31.5	1323.3	30.2	1580.6	32.3	3398.7	44.1	2578.5	
ميزان الحساب الجاري	7.1	152.2	8.6	363.7	14.4	753	31.7	3338.3	10.3	599.8	
الناتج المحلي الإجمالي الثابت	100	2156.3	100	4205.1	100	5226.5	100	10535.1	100	5851.4	
التجارة الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي		% 53.9		% 71.6		% 74.9		% 96.2		% 98.4	

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط : قسم الحسابات القومية ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

إن لجوء الدولة إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري العام ، إثر تراجع الإيرادات النفطية منذ مطلع الثمانينيات ، باعتبارها العنصر الرئيسي في هيكل الإيرادات العامة ، قد أدى إلى تخفيض التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في الاقتصاد . وذلك للأهمية النسبية المرتفعة لاستثمارات القطاع العام . والتي بلغت نحو 88 % من إجمالي الاستثمار خلال الفترة (1970-1996م)⁽⁴⁴⁾ ، وبسبب محدودية القدرة التعويضية لدى القطاع الخاص ، لتعويض الانخفاض في الإنفاق الاستثماري العام ، والناجمة عن تدني أهميته النسبية من ناحية ، وعن القيود التي قلّصت نشاطه الاقتصادي منذ بداية الثمانينيات من ناحية أخرى .

وبكلمات أخرى فإن الانخفاض في معدلات الاستثمار الناجم عن تراجع الإيرادات النفطية ، بسبب اعتماد الاستثمارات على عنصر التمويل من هيكل صادرات أحادي المورد ، إنما يرجع إلى محصلة عاملين اثنين هما انخفاض حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي، والسياسات التي انتهجتها الدولة لتقليص عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتقليص عجز الموازنة العامة ، والتي لم تتم عن طريق زيادة أو تخفيض الادخار المحلي ، وإنما تمت عن طريق الضغط على الطلب الاستثماري . وذلك بتخفيض معدل الاستثمار .

وفي نفس الإطار ، فإن الدولة حين اضطرت إلى تخفيض الإنفاق العام نتيجة تراجع إيراداتها العامة ، وبشكل أخص الإيرادات النفطية ، فإنها اختارت أن تخفض الإنفاق الاستثماري بدل تخفيض الإنفاق الجاري ، وذلك في إطار المحافظة على سياسة الرفاه الاجتماعي ، والمحافظة على نفس مستوى الخدمات التي تقدمها في هذا الإطار . وقد انعكس الانخفاض في معدلات الاستثمار في صورة تدنٍ متتالٍ في معدلات النمو الاقتصادي ، لعدد من الأسباب في مقدمتها عدم إمكانية تعويض الانخفاض في حجم الاستثمارات عن طريق زيادة كفاءة الاستثمار ، فضلاً عن اللجوء إلى السياسات التجارية الانكماشية والمتمثلة في سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي ، دون دعمها بسياسات مالية ونقدية مناسبة .

3-6 استنتاج :

تناول هذا الفصل بالشرح والتحليل أهم العناصر والمؤشرات التي تلخص العلاقة بين التطور في هيكل التجارة الخارجية والنمو في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1973 - 1998 م) ، حيث يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، في عدد من النقاط الرئيسية على النحو التالي :

1- تفترض أدبيات الاقتصاد أن تتوسع السوق المحلية أمام الإنتاج المحلي ، تبعاً لاطراد النمو الاقتصادي ، بسبب ازدياد نصيب الفرد من الدخل ، وبسبب أن التحسن المستمر في النقل والمواصلات والاتصالات ، من شأنه أن يسهم في زيادة الرقعة الجغرافية المتاحة أمام الإنتاج المحلي ، مما يسهم في المطاف الأخير في توسع السوق المحلية .
إلا أن اتجاه نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للانخفاض المتتالي ، مع وجود بعض التقلبات التي حدثت فيه خاصة في بداية فترة الدراسة ، تعد مؤشراً على عدم حدوث توسع في السوق المحلية في الاقتصاد الليبي . فضلاً عن أن المبالغة في تقدير قيمة العملة المحلية فوق قيمتها الحقيقية ، وتوفر فوائض هائلة من النقد الأجنبي في بعض السنوات ، قد جعلت من الأجدى استيراد السلع من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً ، وهو الأمر الذي انتفى معه شرط توفر الميزة النسبية في الصناعات المحلية ، رغم جدر الحماية التي أقيمت لحماية الإنتاج المحلي ، والتي تجاوزت التعرفة الجمركية ، ووصلت إلى حد فرض القيود الكمية على الواردات اعتباراً من عام 1982 م .

2- يتغير هيكل الإنتاج عادة مع النمو الاقتصادي ، حيث لا تكون التغيرات عشوائية أو غير منتظمة ، وحيث يتوسع قطاع الصناعة الثانوي من ناحية الحجم نسبة إلى الصناعة الأولية ، ومن ثم تبعاً للزيادات في الدخل الفردي ، يزداد القطاع الثالث المتمثل في الخدمات من ناحية الحجم نسبة إلى كلا القطاعين المذكورين .

أما في الاقتصاد الليبي ، فقد تبين من تحليل الجداول الإحصائية والبيانات المتاحة ، استمرار الخلل في هيكل الإنتاج ، لا سيما مع استمرار انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي رغم تقلبها في بعض السنوات . وهو ما يشير إلى أن التغيرات

في نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى قطاع الإنتاج الأولي وإلى الناتج المحلي الإجمالي ، لم تكن نتيجة حدوث تطورات إيجابية في مسار النمو في قطاع الصناعة ، بل كانت انعكاسا لما يحدث من تطورات في قطاع الإنتاج الأولي ، الموجه أساسا للتصدير ، وهو قطاع النفط .

ولعل ما يؤكد ذلك استمرار انخفاض الإنتاجية النسبية في قطاع الصناعة نسبة إلى مثلتها في قطاع النفط ، مما أثمر استمرارا في ارتفاع معامل تباين الإنتاجية القطاعية ، إذ لم تصبح قيمة الإنتاج المتوسط للعامل سواء في قطاع الصناعة أو في قطاع الزراعة أو الخدمات أكبر منها في قطاع النفط (القطاع الأولي) ، وهو الأمر الذي يفترض حدوثه مع تقدم النمو الاقتصادي .

3- تبعا للنمو الاقتصادي ، تزداد الصادرات والواردات سواء كقيمة مطلقة ، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فيما تبدأ الزيادة في نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي في التناقص التدريجي إثر ذلك ، ويختلف مسارهما التالي بشكل كبير فيما بين الدول المختلفة ، تبعا لما هو متاح من موارد طبيعية لدى كل دولة ، واعتمادا على درجة التخصيص في إنتاجها .

غير أن مسار الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي ، أخذ اتجاها مغايرا ، حيث بدأت الصادرات والواردات اعتبارا من عام 1981م تحديدا بالانخفاض التدريجي تبعا للطلب العالمي على صادرات النفط الخام ، فيما يتعلق بالصادرات ، من ناحية ، وتبعا لما هو متاح من حصيلة الصادرات للإنفاق على تمويل الواردات ، فيما يتعلق بالواردات من ناحية أخرى ، فضلا عن التخفيضات التي حدثت في القيم الحقيقية المطلقة للواردات الاستهلاكية والرأسمالية على حد سواء ، بفعل السياسات المحلية المقيدة في جانب المالية العامة والتجارة الخارجية .

كذلك ، فقد انعكس تأثير العوامل الخارجية والسياسات المحلية على نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث لم تشهد هذه النسب تغيرات منتظمة ، بقدر ما سجلت تغيرات فجائية ، لا علاقة لها بالتطورات التي تحدث تبعا للنمو الاقتصادي ، والتي تفترض زيادات في نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي

الإجمالي مع بدء عمليات التنمية ، ثم اتجه هذه الزيادة إلى التناقص التدريجي ، مع تطور ونجاح عمليات النمو الاقتصادي .

4- تتغير بنية (Composition) أو هيكل التجارة الخارجية تبعاً للنمو الاقتصادي ، إذ تزداد درجة التنوع في الصادرات من ناحية ، وتزداد درجة التصنيع في السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج من ناحية أخرى ، ويؤدي ذلك إلى عزل الآثار السلبية التي تنجم عن عدم الاستقرار في أسعار السلع الأولية على حصيلة الصادرات وعلى أوضاع الموازنة العامة في الدول الداخلة في طور النمو الاقتصادي .

أما في جانب الواردات ، فإن ازدياد الدخل المصاحب للنمو الاقتصادي ، عادة ما يؤدي إلى انخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية في هيكل الواردات ، وازدياد حصة الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام والوقود ، رغم الزيادات التي يمكن أن تحدث في القيم المطلقة للواردات الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء .

ويشير تحليل ذلك بالنسبة للتطورات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ، إلى استمرار استحواذ الصادرات من النفط الخام على النصيب الأكبر في هيكل الصادرات الليبية ، وبشكل شبه مطلق ، فيما لم تحظ الصادرات الأخرى إلا بنصيب متقلب ، ومتواضع قياساً إلى حجم الصادرات من النفط الخام ، وكانت في معظمها مكونة من الغاز الطبيعي ومشتقات النفط والكيماويات والبتروكيماويات ، وخضعت قيمها في الغالب لظروف خارجية ومحلية « واقتصادية وسياسية على حد سواء .

أما تحليل هيكل الواردات الليبية ، فيشير بدوره إلى تميز نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية بالثبات النسبي ، رغم التقلبات المحدودة التي حدثت فيها في بعض سنوات الدراسة ، وكذلك الأمر بالنسبة لحصة الواردات من السلع الرأسمالية . ويتأكد من ذلك أن تغيرات محدودة فقط حدثت في هيكل الواردات ، لم تكن لترتبط بالنمو الاقتصادي ، بقدر ما ارتبطت بالسياسات الاقتصادية المحلية ، وفي مقدمتها السياسات التجارية المتعلقة بالقيود الكمية على الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي ، والسياسات المالية المقيدة ، لتلافي آثار عدم الاستقرار في إيرادات الموازنة العامة نتيجة عدم استقرار الإيرادات النفطية ، خاصة في جانب الإنفاق الاستثماري العام ، وما ترتب عن ذلك من انخفاض في التكوين

على بعض بنود الإنفاق الجاري والاستثماري ، مما ساهم بدوره في تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، خاصة في قطاعات الإنتاج السلمي .

6- ضعف القاعدة السكانية سواء بالمقارنة مع المساحة الجغرافية للدولة ، أو بالنسبة للموارد المالية المتاحة ، مما أدى إلى حدوث خلل في عرض عناصر الإنتاج واختناقت من شأنها أن تمثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية . وقد انعكس ذلك في صورة انخفاض نسبي في عرض العمالة المحلية ، كميًا ، ونوعيًا ، مقارنة بما هو متاح من فرص استثمارية بفعل الطفرة النفطية .

كما ترتب عليه تركيز الدولة على الاستثمار في المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية من ناحية ، واستجلاب العمالة الماهرة المدربة من الخارج من ناحية ثانية . ومن جانبه أدى ذلك إلى حدوث هدر في استخدام الموارد ، وإلى إحداث ضغوطات على حساب التحويلات من جانب واحد في ميزان المدفوعات ، خاصة مع تراجع الإيرادات النفطية .

وفي الختام يشير كل ذلك إلى استمرار الخلل الهيكلي في بنية الاقتصاد الليبي وفي هيكل تجارته الخارجية . وهو ما يستلزم إجراء مراجعة تامة لكافة السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية ، بهدف تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن عدم استقرار الإيرادات النفطية على مسار النمو الاقتصادي .

الهوامش :

(1) تكون القدرة الاستيعابية للاقتصاد محدودة « أو منخفضة ، إذا كانت هنالك اختناقات في الاقتصاد مثل ضعف القدرة الإدارية، ونقص العمالة الماهرة ، والقصور في أنظمة الاتصالات والمواصلات والبنية الأساسية . ومع أن بعض الكتاب يعترضون على استخدام مفهوم القدرة الاستيعابية على أساس قيمة كمية معينة ، إلا أن من الممكن تعيين قيمة معينة لكل دولة من الدول حيث يتم تعريف هذا المفهوم وفقاً لذلك ، على النحو التالي :

يمكن تعريف القدرة الاستيعابية على أنها ذلك القدر من الاستثمارات التي يستطيع الاقتصاد استيعابها عند مستوى معين ، بحيث لا ينخفض العائد الحدي للاستثمارات عن نسبة معينة . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Hagen, Everett, Op. Cit., PP 530-533.
- Kindleberger, Charles, P., Op. Cit., PP 237-238.

(2) Amuzegar, Jahangir, Managing Oil Wealth, Finance and Development, Vol.20, No.3, (Sept. , 1983), P20.

(3) الكواري ، علي خليفة ، "الميزانية العامة في دول مجلس التعاون" ، دراسة تحليلية للميزانية العامة في قطر ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، خريف 1995 ، ص 79 .

(4) نفس المصدر ، ص ص 75 - 76 .

(5) Easterly, William and Rebelo, Sergio, "Fiscal Policy and Economic Growth", Journal of Monetary Economics, No. 32, 1993, P 417.

(6) في العديد من الاقتصادات التي تعتمد على الصادرات ، خاصة من النفط والطاقة والمعادن ، فإن عمليات التصدير تتم من خلال شركات كبرى ، حيث يمكن أن تكون الحكومات في الدولة النامية مشاركة في أسهم هذه الشركات أو قد لا تكون . بمعنى أن الضرائب على أرباح هذه الشركات تكون مساوية لضرائب الصادرات ، وتقلب مع التقلبات التي تحدث في حصة الصادرات . انظر بالخصوص :

- Andic, Fuat M et al, An Exploration Into the Feasibility of ■ Export Tax Revenue Stabilization Fund, In: Fiscal Policy In Open Developing Economies , Edited by : Vito Tanzi, IMF, Washington (1990), P 107.

(7) انظر على سبيل المثال :

- Linn, Johannes F and Wetzel, Deborah L, Public Finance , Trade and Development: What Have Learned ? , In Fiscal Policy in Open Developing Countries, Edited by: Vito Tanzi, IMF (1990) , PP 1-28.
- Chu, Ke-young, Commodity Exports and Public Finances in Developing Countries, In Fiscal Policy in Open Developing Countries, Edited by: Vito Tanzi, IMF (1990) , PP 117-130.

(8) لقد تقلبت الإيرادات الحكومية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 25.4% و 41.2% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1980 - 1995 م ، فيما تقلبت بين 16.9% و 20% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول النامية ولنفس الفترة . أما في الدول الصناعية فقد تقلبت هذه النسبة بين 20.7% و 21.4% فقط ولنفس الفترة ، مما يشير إلى أن الإيرادات العامة في الدول المتقدمة أكثر استقراراً منها في الدول النامية ، وعلى وجه الخصوص عند المقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد في هيكل إيراداتها على مصادر ريعية مثل صادرات النفط الخام والنفوسات والمعادن الأخرى والمواد الأولية . انظر :

- Eken, Sena et al, Fiscal Policy and Growth in the Middle East and North Africa Region, IMF Working Paper, WP/97/101-1997.

(9) الفارسي ، عبد الرازق ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 م ، ص ص 30 - 32 .

(10) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1997 ، ص 24 .

(11) عبد العال ، ونيس فرج ، "عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر : الأسباب وطرق العلاج" ، دراسة مقارنة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد الأول ، ربيع 1996 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ص 53 - 54 .

(12) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1980 - 1992) ، نشرة موجزة ، طرابلس ، يوليو 1997 م .

(13) Lim, David, Instability of Government Revenue and Expenditure in Less Developed Countries, World Development, Vol. 11, No. 5, 1983, P 447.

(14) Fiscal Policy in Open Developing Economy, Edited by: Vito Tanzi, IMF Symposium , Istanbul (1990).

(15) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1980 - 1992) ، مصدر سبق ذكره ، وكذلك : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986 - 1997) ، مصدر سبق ذكره .

(16) نفس المصدر .

(17) بوسنييه ، محمد عبد الجليل ، شامية ، عبد الله احمد ، "الإطار العام لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة دور المؤسسات المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي" ، مصدر سبق ذكره ، ص 15 .

(18) ليبيا : تقرير التنمية البشرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس ، 1999 م ، ص 84 .

(19) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996) ، مصدر سبق ذكره .

(20) أنظر على سبيل المثال :

- Ghatak, Anita, and Ghatak, Subrata, "Budgetary Deficits and Recardian Equivalence: The Case of India (1950-1986)", Journal of Public Economics, No. 60, 1996, PP 267-282.

(21) Baily, Martin, Neil, and Friedman, Philip, Macroeconomics, Financial Markets and the International Sector, Irwin, Boston, 1990, P 161.

(22) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الثاني ، 1998 م .

(23) Feldstein, Martin, "Government Deficit and Aggregate Demand", Journal of Monetary Economics, September 1982, Holland, P 2.

وكذلك :

- Ghatak, Anita, and Ghatak, Subrata, Op. Cit., P 268.

(24) لدراسة العلاقة بين تطورات السياسة النقدية والدين الحكومي على اعتبار أن القاعدة النقدية أداة من أدوات

السياسة يمكن الرجوع إلى :

- Francis, Darryl L. R., "How and Why Fiscal Actions Matter to a Monetarist", Federal Reserve Bank of St. Louis, Vol. 56, No.5, May 1974, PP 2 - 7 .

- McMillin, W. Douglas and Beard, Thomas, R., "Deficits, Money and Inflation", Journal of Monetary Economics, Vol. 10, No. 2 , September 1982, PP 273-283.

(25) تشاند ، شيتال. ك، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار" ، التمويل والتنمية ، مارس 1984م ، ص 41.

(26) تم احتساب متوسطات معدلات النمو السنوية ، من خلال البيانات الواردة في الإحصائيات الرسمية المنشورة ،

أنظر :

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996) ، مصدر سبق ذكره

(27) Amuzegar, Jahangir, Op. Cit., P 20.

(28) Menesi, Ahmed, "Effects of Oil on the Libyan Balance of Payment", Dirasat in Economics & Business , Research Unit, Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi, Libya, Vol. 16, No. 1,2, 1980, P 20.

(29) أنظر على سبيل المثال :

- صادق ، علي توفيق ، "النقط ضمن إطار الحسابات القومية" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 14 ، العدد 53 ، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ، 1988م ، ص ص 9 - 42 .

- Sefton J.A, Weale M. R, "The Net National Product and Exhaustible Resources: The Effects of Foreign Trade", Journal of Public Economics , Vol. 60, No.2, May 1996, PP 21-47 .

(30) Hogendorn, Jan. S., Economic Development, 2nd Edition, Harpercollins, New York, 1992, P 577.

(31) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 ، ص 261 .

- (32) البديوي ، ميرفت وهبة « عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية » مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 14 ، العدد 53 ، خريف 1988 « منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ، ص 118 .
- (33) زادة- إبراهيم، كريستين ، المرض الهولندي ، ثروة جد كبيرة تدار بفكر حكمة ، التمويل والتنمية ، مارس 2003م، ص 50.
- (34) نفس المصدر ، ص ص 50 ، 51 .
- (35) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996) ، طرابلس، 1997.
- (36) نفس المصدر .
- (37) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996) ، مصدر سبق ذكره .
- (38) اليوسف ، يوسف خليفة ، "التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث / الرابع ، خريف / شتاء 1994 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ص 12 - 13 .
- (39) ايدنر ، دايفيد ، النفط والتنمية في الشرق الأوسط ، ت. محمد عزيز ، فتحى بوسدر ، منشورات جامعة قاريونس « بنغازي ، 1988 » ص 219 .
- (40) جبلز ، مايكل وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ت. طه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ، الرياض « 1995 ، ص 31 . وكذلك :
- صادق ، محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1986 ، ص 62 .
- (41) صادق ، محمد توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .
- (42) نفس المصدر ، ص 31 .
- (43) تعتم صناعة الكيماويات من الصناعات التي تتمتع بروابط قوية مع بقية القطاعات الاقتصادية « وذلك حسب دراسة (Yatopoulos & Nugant 1973) ، حيث يتجاوز الرقم القياسي للروابط القطاعية للكيماويات وتكرير النفط ، الرقم القياسي للروابط القطاعية للكثير من الصناعات الأخرى . انظر بالخصوص :
- ايدجمان ، مايكل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 852 - 857 .
- (44) ليبيا ، تقرير التنمية البشرية 1999م ، مصدر سبق ذكره ، ص 76 .

الفصل الرابع

الإطار النظري لمعادلات النموذج

أولاً : مقدمة .

ثانياً : الإطار النظري لدوال النموذج السلوكية .

ثالثاً : الإطار النظري لمتطابقات النموذج .

1-4 مقدمة :

تسعى هذه الدراسة في الأساس إلى تحليل وقياس أثر القطاع الخارجي على النمو الاقتصادي في ليبيا ، وذلك من خلال تتبع التطورات في هيكل التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي سواء في الناتج المحلي الإجمالي ، أو الناتج المحلي غير النفطي على وجه الخصوص . وقد استوجب ذلك ضرورة بناء نموذج قياسي يحتوي على معادلات سلوكية "Behavioral Equations" وأخرى تعريفية "Identities" ، في ضوء ما تفترضه الدراسة من وجود علاقة بين التطور في هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، لاسيما في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، الأمر الذي يسمح باستجلاء أثر الموازنة العامة خاصة في جانب الإيرادات والنفطية منها على وجه الخصوص كمتغيرات سياسة تؤثر على النمو في الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الليبي .

وفي العادة يتطلب بناء النماذج القياسية عرضاً للإطار النظري الذي تم على أساسه بناء النموذج ، وتحديد العلاقات بين المتغيرات الداخلة فيه ، فيما يندرج أساساً تحت مسمى توصيف النموذج .

إن بناء النموذج القياسي فيما هو متعارف عليه ، ليس عملاً تقنياً بحتاً ، يحقق الشروط الإحصائية والقياسية اللازمة لضمان صلاحيته فحسب ، وإنما هو إلى جانب ذلك عمل ينطوي بالدرجة الأولى على محاولة الشرح والتنبؤ بالخصائص الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة وبمسارها واتجاهاتها . ويتطلب ذلك بالضرورة صياغة معادلات النموذج ، وفقاً لما تنص عليه النظرية الاقتصادية ، وبرؤية لا تتعارض معها ، مما يحقق الانسجام بين محتوى هذه المعادلات والهدف من بناء النموذج من ناحية ، وبين الخبرة التي تراكمت عبر عقود طويلة ، وأثمرت فروضاً قامت عليها النظرية الاقتصادية من ناحية أخرى .

ووفقاً لهذا المنظور ينحصر الهدف الرئيس من الدراسات التطبيقية في تحديد مدى قدرة النموذج النظري واستجابته للواقع الاقتصادي الحقيقي . ولكي تكون الدراسة العملية مثمرة وذات نتائج مرضية ، فلا بد أن تفرق بين المضامين العملية لنظرية ما عن الأخرى ، وكذلك لا بد أن تكون الدلالات الخاصة بالاختبارات محددة بدورها⁽¹⁾ .

4-2 الإطار النظري لدوال النموذج السلوكية :

بالنظر إلى ما تقدم ، كان لابد من وضع المعادلات والمتطابقات التي يشتمل عليها النموذج القياسي لهذه الدراسة « بالشكل الذي ينسجم مع فروض النظرية الاقتصادية من جهة » ومع الخصائص الذاتية للاقتصاد محل الدراسة ، وهو الاقتصاد الليبي من جهة أخرى ، الأمر الذي يسمح عند معالجة هذه المعادلات « وفقاً لطرق القياس الاقتصادي المناسبة ، وترتيباً على ما هو متاح من بيانات ، بالحصول على أفضل النتائج الممكنة لخدمة الغرض من هذه الدراسة .

وفي ضوء ذلك ، فقد تم تصميم نموذج اقتصادي قياسي يشتمل على خمس معادلات سلوكية وخمس متطابقات ، حيث تم تقسيم الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى إنفاق حكومي وإنفاق خاص ، وفيما اعتبر الإنفاق الاستهلاكي العام دالة في قيمة الصادرات الإجمالية وفي الإيرادات غير النفطية ، فقد تم اعتبار الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص دالة في الدخل المتاح وعرض النقود ومستوى الإنفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة . أما الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد ، فقد اعتبر دالة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، وفي حصة الخزانة من الإيرادات النفطية ، وفي التغير في الاحتياطيات الخارجية . وهو الأمر الذي ينسجم مع الأدبيات الاقتصادية « ومع ما توصلت إليه العديد من الدراسات التطبيقية بالخصوص ، ويتفق مع ما تم استنتاجه في الفصول السابقة من هذه الدراسة ، من انحصار الآثار الناجمة عن هيكل الصادرات الأحادي الجانب ، في عنصر التمويل فقط ، من خلال ما هو متاح من حصيلة الإيرادات النفطية ، وبحيث يكون الأثر النهائي لقطاع النفط محدوداً في جانب الإنفاق ، بما يتم تخصيصه من إيرادات ناجمة عن هذا النشاط التصديري على القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد المحلي .

ومن جانبها فقد اعتبرت الواردات السلعية الرأسمالية دالة في الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الاقتصاد ، وفي التغيرات في الاحتياطيات الخارجية للدولة ، وفي التغيرات في شروط التبادل الدولي . ولا شك أن ذلك يتفق بشكل مباشر مع هدف الدراسة في تحليل وقياس العلاقة بين هيكل التجارة الخارجية والنمو في الاقتصاد الليبي ، حيث تؤثر

التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال قناتين هما التكنولوجيا والاستثمار ، مثلما تؤثر من خلال ما هو متاح من صرف أجنبي للإنفاق على الواردات الرأسمالية المطلوبة للتنمية ، وهو ما يضطر الكثير من الدول إلى اللجوء إلى احتياطاتها الأجنبية ، لتمويل الإنفاق على هذا النوع من الواردات . أما بالنسبة للاستثمار فإنه يعكس سياسة الدولة في الإنفاق ، وفي تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة ، حيث يمثل الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية جانباً مهماً من جوانب هذا النوع من الإنفاق ، بسبب عدم وجود بدائل محلية .

أما الواردات من السلع الاستهلاكية فقد اعتمدتها هذه الدراسة كدالة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي ، على أساس نصيب الفرد ، وفي الأسعار النسبية للواردات ، بحيث تستكمل الدائرة المتعلقة بالدور الرئيس المفترض للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في ليبيا ، وبذلك يتم الوصول إلى دالة الهدف التي تعتبر أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هو عبارة عن الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي النفطي ، وذلك لقياس مدى تأثير متغيرات السياسة في حال تغيرها على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد وفي مقدمتها الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، وهو الهدف من التنمية الاقتصادية ، من خلال بناء قواعد وهياكل أساسية مستقرة وقابلة للاستمرار في مرحلة ما بعد النفط . ولاشك أن ما تقدم يستدعي أن تأتي الدراسة بالتفصيل على كل دالة من هذه الدوال .

4-2-1 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص :

يعد الإنفاق الاستهلاكي الخاص أحد أبرز عناصر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الاقتصادي الكلي ، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، إذ يحظى بأهمية نسبية مرتفعة ضمن مكونات الإنفاق الكلي في الاقتصاد ، بشكل يتلاءم مع هدف تعظيم الاستهلاك باعتبار أنه محور النشاط الاقتصادي .

وفي الواقع ، كان الاهتمام مبكراً نسبياً في محاولة تقرير أهم العوامل التي تحدد الإنفاق الاستهلاكي ، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تصدت لتفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي وتحديد المتغيرات التي تؤثر سواء في مستواه أو في معدل نموه . غير أن

النظريات الثلاث الأبرز التي ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي حول محددات الإنفاق الاستهلاكي تمثلت في نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل النسبي ونظرية الدخل الدائم ودورة الحياة .

وبصفة عامة « تسلم كل نظرية من هذه النظريات بوجود علاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل ، على الرغم من التباين الجوهرى فيما بينها بخصوص المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالدخل . فقد انصب الاهتمام في المقام الأول على عزل أثر الدخل وأحياناً الثروة وذلك على الإنفاق الاستهلاكي ، مع بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة على حالها ، تحت اعتبار أنها أقل أهمية مثل العمر « وتركيب العائلة ، ومحل الإقامة ، والتعليم ، وغيرها⁽²⁾ .

وفي الواقع ، اتخذت الفكرة القائلة بأن الإنفاق الاستهلاكي دالة مستقرة في الدخل ، وضعها المسبدئي والكامل من الاقتصادي جون م. كينز " J. M. Keynes " في كتابه النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود⁽³⁾ . ولقد رأى كينز أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على مستوى الدخل ، حيث يسعى الأفراد في المتوسط وكقاعدة عامة إلى زيادة استهلاكهم عند زيادة الدخل ، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في دخولهم⁽⁴⁾ . وقد طور كينز هذا المقترح بناءً على مشاهدات ميزانيات الأسرة ، من خلال أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط ، وهو ما مثل ركناً أساسياً في نظريته العامة ، بافترض أن ذلك سوف يمكن من التنبؤ بكمية الاستهلاك والادخار ، عند أي مستوى من الدخل التجميعي .

لقد عرف ذلك فيما بعد بنظرية الدخل المطلق ، والتي تم شرحها في إطار اختبارات عملية لإيجاد دالة الاستهلاك ، التي تمثل علاقة بين الاستهلاك التجميعي ، والدخل التجميعي ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير⁽⁵⁾ .

وفي هذا السياق ، أجريت الكثير من هذه الدراسات والاختبارات على السلاسل الزمنية للإنفاق الاستهلاكي التجميعي والدخل المتاح التجميعي وبقية المتغيرات ، حيث برهنت بوضوح على وجود مثل هذه الدالة ، إذ تجاوز معامل الارتباط المتعدد 0.95 من مستغير الدخل الحالي لمعظم التقلبات في الاستهلاك ، وكان كل من الميل الحدي والميل

المتوسط للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح⁽⁶⁾، الأمر الذي يقتضى فهم دالة الاستهلاك الكينزية باعتبار أنها دالة خطية ذات ميل استهلاكي حدي ثابت⁽⁷⁾.

إلا أن دالة الاستهلاك الكينزية لم تكن على درجة من الاستقرار ، حيث وجد أن عدداً من المتغيرات الأخرى خلاف الدخل الحالي تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي ، مما يجعل معلمات دالة الاستهلاك حساسة جداً للتغيرات في متغيرات أخرى، مثل الأسعار والتوقعات ، ودخل الفترة السابقة⁽⁸⁾.

إن هذه المتغيرات المشمولة في الاستهلاك المستقل عن الدخل ، يقتضي تفسيرها كمحدد للإنفاق الاستهلاكي عند مستوى الكفاف "Subsistence" ، استقرار دالة الاستهلاك حتى لو وصل الدخل إلى الصفر ، وهو ما لا يمكن تصوره ، مما يجعل الاستهلاك المحدد سلفاً بمثابة وهم إحصائي ليس إلا ، قد يكون مفيداً في التنبؤ بدوال الاستهلاك الخطية عند مستويات مرتفعة من الدخل والاستهلاك ، وربما على المستوى الفردي « لا على المستوى التجميعي » ، أو في المدى القصير ، لا في المدى الطويل ، خاصة وأنه مع انخفاض الدخل والإنتاج في المدى الطويل إلى الصفر ، فلا بد أن يكون الاستهلاك عندها مساوياً للصفر⁽⁹⁾.

ومن ثم بدأ التساؤل يزداد حول صلاحية هذه النظرية لشرح سلوك الإنفاق الاستهلاكي التجميعي ، خاصة بعد أن تمخضت الدوال المشتقة منها على نتائج ضعيفة وفقيرة جداً بخصوص التنبؤات بسلوك الاستهلاك لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁰⁾. وقد مثل ذلك حافزاً وضرورة لظهور نظريات أخرى لتفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي، انطلاقاً من مواقف فكرية مغايرة ، واستناداً إلى مدارس اقتصادية تتباين في أسسها مع المدرسة الكينزية ، سواء من حيث البعد الزمني لتحليل دالة الاستهلاك خصوصاً ، أو من حيث المنظور الاجتماعي ، أو من حيث الأدوات والمتغيرات المستخدمة في التحليل . ولم تكثف هذه النظريات بنقد دالة الاستهلاك الكينزية ، أو بالاعتراض عليها، ولكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك ، إذ استنتجت أن الزيادة السريعة في معدل نمو دخل الفرد ، تؤدي إلى تغيير الدخل النسبي وأنماط الاستهلاك عبر دورة الحياة ، كما تؤدي إلى زيادة الدخل المؤقت في ارتباط مع الدخل الدائم⁽¹¹⁾.

وفيما كان أساس نظرية الدخل المطلق يتمثل في أن الميل للاستهلاك دالة في مستوى الدخل الحالي ، فإن أساس نظرية الدخل النسبي يكمن في أن هذا الميل يعتمد على الدخل النسبي .

وتتلخص مضامين هذه النظرية في ثبات معدل الادخار في المدى الطويل « واستقلاله عن المستوى المطلق للدخل ، على الرغم من أن هذا المعدل يعتمد في المدى القصير على نسبة الدخل الحالي إلى أعلى مستوى دخل سابق⁽¹²⁾، وهو ما ينطبق على الاستهلاك . فقد صاغ واختبر كل من موديلياني ودوزنيري بشكل منفصل هذا الفرض باستخدام السلاسل الزمنية، بينما رأى دايفيز " T.E.Davis " بشكل مغاير أن معايير الفترة السابقة تنحصر في أعلى مستوى استهلاك سابق « لا في أعلى مستوى دخل سابق ، وذلك لأن الأفراد يتكيفون بشكل أكبر مع الإنفاق بالمقارنة مع الدخل ، في حين كان فيكري " W. S. Vickry " من ضمن آخرين لاحظوا احتمال أن يكون الإنفاق الاستهلاكي أكثر استقراراً من الدخل⁽¹³⁾ .

وفي نفس الإطار ، لم تقتصر نظرية الدخل النسبي على مفهوم الدخل نسبةً إلى بعض المعايير السابقة في حالة السلاسل الزمنية ، ولكن أيضاً نسبةً إلى الدخل المتعلق بمجموعة مرجعية في حالات البيانات المقطعية ، والتي تم اقتراحها أولاً من قبل دورتي برادي وروز فريدمان الذين أكدوا أن معدل الادخار عند الفرد لا يعتمد على مستوى دخله فحسب ، ولكن بشكل أكبر على موقعه النسبي على سلم الدخل . كما حظيت هذه النظرية على دعم إضافي من قبل موديلياني ودوزنيري ، حيث انصبّ تأييد دوزنيري بالدرجة الأولى على المستوى النفسي مشيراً إلى نزعة كامنة لدى الأفراد لمحاكاة جيرانهم ، والنضال من أجل الاستمرار عند مستوى مرتفع من المعيشة⁽¹⁴⁾ .

وإلى جانب نظرية الدخل النسبي ، ظهرت نظريات أخرى حول سلوك الاستهلاك، ذاع صيتها « وتم تطويرها في الخمسين سنة الماضية عن طريق موديلياني - بروميرغ - آندو (نظرية دورة الحياة) ، وعن طريق فريدمان (نظرية الدخل الدائم) ، حيث تتفق هاتان النظريتان في الكثير من الأفكار والمضامين حول سلوك الاستهلاك ومحدداته رغم وجود بعض الفروقات الرئيسية .

وترى كلا النظريتين في هذا السياق ، أن المستهلكين يختارون الاستهلاك الحالي ، بعد أن يأخذوا في الاعتبار حالة مواردهم المتاحة عبر حياتهم بالكامل . وقد قام هول " Hall " في عام 1978م ، بتطوير هاتين النظريتين لتشمل وصفاً صريحاً لكيفية تقدير المستهلكين لمواردهم الحياتية المتوقعة⁽¹⁵⁾ . ففي دالة آندو- موديلياني يعتمد الاستهلاك على الموارد المتاحة للفرد، وعلى معدل العائد على رأس المال ، وعلى عمر الوحدة الاستهلاكية، فيما يتم تعريف الموارد المتاحة على أنها تتكون من الثروة الصافية ، بالإضافة إلى القيمة الحالية لكل المكاسب الحالية والمستقبلية من غير الملكية ، أي الناجمة عن العمل⁽¹⁶⁾ .

وطبقاً لهذه النظرية ، فإن الأفراد يتبنون وفقاً تخطيطياً لاستهلاكهم في دورة الحياة ، حيث يحاولون نشر استهلاكهم عبر حياتهم عن طريق مراكمة مدخرات كافية خلال سنوات الكسب ، للحفاظ على نفس مستوى استهلاكهم بعد التقاعد . بمعنى أن المستهلك الرشيد يأخذ في الاعتبار كل موارده القائمة عندما يخطط للاستهلاك ، وعليه فإنه يخصص دخله بحيث يعظم منفعته عبر دورة حياته ، ذلك أن الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار ما تضيف إلى الموارد الكلية عبر فترة الحياة . ومن هنا يتناسب الاستهلاك عند أي تصنيف عمري مع تلك الموارد الناجمة عن كل من العمل والملكية بدلاً من أن يتناسب مع الدخل الحالي⁽¹⁷⁾ .

أما ميلتون فريدمان فقد طرح نظرية الدخل الدائم بمعزل عن نظرية دورة الحياة التي طرحها موديلياني-برومبرغ في خمسينيات القرن العشرين . ورغم وجود نقاط عديدة تعكس أوجه التشابه بين هاتين النظريتين ، إلا أن هنالك أيضاً - كما سبقت الإشارة - بعضاً من الاختلافات الرئيسية بينهما .

فالفكرة الأساسية وراء هاتين النظريتين ، تتمثل في أن المستهلك يخطط لإنفاقه، لا على أساس دخله الذي يستلمه خلال الفترة الحالية فحسب، ولكن بشكل أكبر على توقعات دخله في المدى الطويل ، أو خلال حياته كلها . بمعنى أنه يخطط لإنفاقه لفترة معينة سواء كانت يوماً أو سنة على أساس من رؤية طويلة المدى للموارد التي سوف تكون متاحة له .

إن كلا النظريتين تقسمان الدخل الحالي للوحدة الاستهلاكية إلى دخل دائم ودخل مؤقت ، ونفس الشيء تماماً بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي . وفيما تفترض نظرية الدخل الدائم غياب أي ارتباط بين الدخل المؤقت والدخل الدائم ، وبين الاستهلاك المؤقت والاستهلاك الدائم ، أو بين الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت ، فإن نظرية دورة الحياة تفترض من جانبها عدم وجود ارتباط بين الدخل المؤقت والدخل الدائم ، إلا أنها تستدرك أن الدخل المؤقت يمكن أن يضاف إلى الدخل الدائم ، لأنه وإلى المدى الذي يتم استثماره فيه ، فإن حصيلة الاستثمار تزيد الدخل الدائم⁽¹⁸⁾.

وبعيداً عن التفاصيل غير الضرورية في هذا السياق « يبرز عنصر الثروة كمحدد رئيس للإنفاق الاستهلاكي في كلا النظريتين ، فقد شدد فريدمان كثيراً على الثروة المقدرة على أساس من تدفق الدخل الحالي والدخول الماضية كمقياس تقريبي للدخل الدائم ، بينما أكد موديلياني على الدخل المالي زائداً الثروة الصافية غير البشرية لتقدير موارد القطاع العائلي ، فيما تم تعريف الاستهلاك في كلا النظريتين ليشمل الاستهلاك الحقيقي من السلع والخدمات بشكل أكبر من الإنفاق النقدي على الاستهلاك⁽¹⁹⁾، مما يشير إلى أن صيغة موديلياني - بروميرغ - آندو هي في الأساس نظرية ثروة دائمة أكثر منها نظرية دخل دائم ، على الرغم من أن النظريتين تتقاربان في الواقع التطبيقي أو عند الممارسة⁽²⁰⁾.

وعلى أية حال ، فإن عنصر الثروة - باستثناء الدخل في حد ذاته - هو العنصر أو المستغير الذي تم تحليله بشكل شامل ، واختباره بتوسع كبير كمحدد محتمل للاستهلاك ، ذلك أن الدخل متاح يتكون من الإيرادات الناجمة عن كل من الثروة البشرية والثروة غير البشرية ، فضلاً عن أن الثروة قابلة للتخزين ، في الوقت الذي يستخدم الدخل المتولد عنها لتعويض التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة في دخل العمل . ولعل ذلك ما عير عنه فريدمان في التفريق الأساسي بين دخل الملكية ودخل العمل ، أو بين الثروة البشرية وغير البشرية⁽²¹⁾، من خلال أن كل أنواع الثروة غير البشرية ليست مرضية بشكل متساوٍ كاحتياطي للطوارئ ، وأن هذا هو السبب في تميز أنواع محددة منها مثل الأصول السائلة باهتمام خاص في بعض الدراسات العملية⁽²²⁾.

ومع أن الثروة في نظريتي دورة الحياة والدخل الدائم تمثل متغيراً أساسياً يُخدم كأساس لتقدير الدخل الدائم ، إلا أن العديد من الدراسات سعت إلى تضمين الثروة غير البشرية كمتغير منفصل في دالة الاستهلاك ، الأمر الذي اقتضى ضرورة تحديد المكونات الرئيسية لهذه الثروة والمتمثلة في الأصول السائلة والمكاسب الرأسمالية "Capital Gains" .

فقد لاحظ (Sweet,1963) أن الأصول السائلة كانت أكثر أهمية في دوال الاستهلاك التجميعي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو ما أكدته (Zellner,1965) في دراسة عن الولايات المتحدة ، فيما استنتج (J.J.Arena,1965) أن للمكاسب الرأسمالية أثر ضئيل أو منعدم على الاستهلاك التجميعي بسبب التوزيع المشوّه جداً للملكية رأس المال⁽²³⁾ .

وهكذا فإنه كلما تم استخدام الثروة ، أو الثروة الصافية للمستهلك لشرح سلوكه ، فإن المكاسب الرأسمالية والتي تعكس التغيرات في قيمة الأصول التي يكتنيها المستهلكون تكون مشمولة ضمناً في دالة الاستهلاك .

ففي دراسة لـ (Alan Spiro, Robert Ball and Pamela Drake) ، حيث استخدمت الثروة الصافية للقطاع العائلي كمتغير تفسيري في دالة الاستهلاك ، فقد تم دمج المكاسب الرأسمالية من ضمنها ، فيما توصلت دراسة لـ (Kul B. Bhatia) من خلال تحليلها وعملاتها القياسية إلى أن ثروة المستهلك والعوائد الرأسمالية المتوقعة تؤثر على الاستهلاك⁽²⁴⁾ .

فإذا كانت دالة آندو-موديليان ، تنص على أن أي زيادة في الدخل والأصول (الثروة) ، تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الحالي ، فإن صافي الأصول لدى القطاع الخاص يمكن أن يشمل بالمفردات النقدية قيمة الأرصدة الرأسمالية لدى الأفراد ، فضلاً عن قيمة الاحتياطيات لدى المصرف المركزي ، إضافةً إلى القيمة النقدية للسندات الحكومية لدى الجمهور ، وهذا هو ما يعرف بعرض النقود⁽²⁵⁾ .

وإذا كان المقصود بأثر الثروة كل تلك الآثار على المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن التغير في الثروة ، فإن أثر عرض النقود الحقيقي "Real Balance Effect" يمثل حالة خاصة من أثر الثروة ، ويغطي كل تلك الآثار الاقتصادية التي يمكن تتبعها والناجمة عن

التغير في عرض النقود الحقيقي ، وهو الأثر الذي تم تقديمه من قبل دون باتينكين (Patinkin 1965)⁽²⁶⁾.

وهكذا وعلى الرغم من الأهمية النسبية المرتفعة للدخل والثروة كمحددات للاستهلاك ، فإن عوامل أخرى مؤثرة في دالة الاستهلاك بدأت رغم انخفاض أهميتها النسبية تستحوذ على الاهتمام في التحليل الاقتصادي الحديث . فقد اقترحت بعض الدراسات والنماذج إمكانية أن يكون إجمالي السكان متغيراً تفسيرياً مهماً في دالة الاستهلاك⁽²⁷⁾ ، كما أن العديد منها خلصت إلى أن أسعار الفائدة متغير مهم في تحديد الإنفاق الاستهلاكي من خلال ربطها بالإنفاق على السلع المعمرة أو من خلال الطلب على السكن⁽²⁸⁾ . وبالإضافة إلى سعر الفائدة فإن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (مثل وجود زوجة تعمل) ، والفروقات الإقليمية ، والفروقات العالمية ، والدعاية والإعلان ، كلها عوامل تؤثر بشكل متفاوت في الإنفاق الاستهلاكي⁽²⁹⁾.

كذلك فإن توزيع الدخل ، استخدم في بعض دوال الاستهلاك كمتغير تفسيري ، حيث تم قياس أثر توزيع الدخل بطريقتين من قبل كلاين (Klein) « فضلاً عما يؤخذ في الاعتبار من عوامل أخرى مثل آثار تكوين وتركيب العائلة من حيث الحجم والعمر على الاستهلاك ، حيث استخدمت هذه المتغيرات بشكل رئيس في تحليل بيانات ميزانيات الأسرة ، ومن العادة أخذها في الاعتبار لتكون أكثر أهمية في التأثير على المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة أكثر من التأثير على مكونات الاستهلاك الأخرى⁽³⁰⁾ .

كما وجد من المنطقي أيضاً أن يعتمد الاستهلاك على الأنماط الماضية من السلوك الاستهلاكي ، إذ يمكن في هذا الصدد إعطاء أهمية للأذواق والعادات التي تكيف السلوك الاستهلاكي عبر فترة طويلة من السنوات .

وقد طور وجهة النظر هذه كل من دوزنيري وموديلياني في أعمالهم الكلاسيكية الأولى مؤكدين في نظرياتهم على ارتباط الاستهلاك الحاضر والاستهلاك الماضي⁽³¹⁾ . كما اقترح (Brow, 1952) اعتبار الاستهلاك في الفترة السابقة متغيراً مستقلاً في معادلة الاستهلاك ، وذلك لكي يؤخذ في الاعتبار الجمود "Interia" في السلوك الاستهلاكي⁽³²⁾.

أما عن أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص ، فقد قدم الأدب الاقتصادي وجهتا نظر متعارضتين حول الكيفية التي يؤثر بها على الاستهلاك الخاص. ووفقاً لوجهة نظر الحياد المالي (Fiscal Neutrality) ، يقوم القطاع العائلي بدمج سلوك الحكومة داخل دوال منفعتها ، حيث ينظر إلى ما توفره الحكومة من سلع وخدمات، باعتبارها بدائل تامة داخل الاستهلاك . ومن ثم فإن تغيراً ما في الإنفاق الحكومي سوف يكون متساوياً مع انخفاض مماثل في الاستهلاك الخاص ، يظهر معه ما يعرف بأثر التراجع⁽³³⁾ .

وتستند وجهة النظر هذه في المقام الأول إلى ما طرحه "Bailey" في عام 1971 م، حول وجود درجة من القابلية للإحلال بين الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص ، وهو الفرض الذي قام "Barro" في عام 1981 م بدمجه داخل نموذج عام للاستهلاك ، وذلك لتمرير فكرة وجود أثر مباشر للمشتريات الحكومية من السلع والخدمات على منفعة المستهلكين⁽³⁴⁾ .

ومنذ عقد الثمانينيات تزايدت الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع مثل ((Aiyagari, Christiano and Eichenbaum, 1992) و (Baxter and King, 1993) ، والتي توصلت إلى نتائج مفادها أن الزيادات في الإنفاق الحكومي تؤدي بشكل واضح إلى انخفاض في الاستهلاك الخاص. وفي نفس الإطار أكدت نتائج دراسات تطبيقية سابقة (Kormend, 1983) و (Aschauer, 1985) عن الولايات المتحدة ، و (Ahmed, 1986) عن المملكة المتحدة على أن جميع أوجه الإنفاق العام تميل إلى مزاحمة الاستهلاك الخاص⁽³⁵⁾ .

وبشكل مغاير استنتج (Devereux, Head and Lephram, 1994) أن الزيادات في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادات في الاستهلاك الخاص « فيما اختبر (Karras, 1994) استجابة الاستهلاك الخاص للزيادات في الإنفاق الحكومي في عدد من الدول ، واستنتج أن من الأفضل وصف الإنفاق العام والخاص ، باعتبارهما مكملين ، بدل اعتبارهما بدائل لبعضهما البعض⁽³⁶⁾ .

وبصفة عامة لا يبدو أن هنالك إجماع واضح بين الباحثين على استجابة الاستهلاك الخاص للتغيرات في الإنفاق الحكومي ، فضلاً عن أن هذه القضية لا تزال محل جدل ونقاش ، وأن الدراسات التطبيقية لم تخرج بنتائج حاسمة ، بل كانت نتائجها مختلطة . أما وجهة النظر الكينزية حول سياسات الموازنة ، فإنها تؤكد على أن السلوك الاستهلاكي للقطاعات العائلي مستقل عن الإنفاق الحكومي ، باستثناء ما يمكن للإنفاق الحكومي أن يؤثر من خلاله على الدخل المتاح .

وهكذا ومن هذه الرؤية الشاملة لأهم المتغيرات والعوامل ، التي نصت أهم النظريات الاقتصادية ، على اعتبارها محددات رئيسية لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، وبالنظر إلى ما اعتمدته النماذج القياسية من متغيرات تفسيرية في دالة الاستهلاك « فقد رأت هذه الدراسة أن يتم اعتماد الصيغة التالية لدالة الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الليبي ، والتي تتفق ووجهة النظر الكينزية حول أثر الإنفاق العام من خلال تأثيره على الدخل المتاح . وعلى هذا الأساس تم اعتبار الإنفاق الاستهلاكي الخاص دالة في الدخل المتاح والرصيد الحقيقي من الأصول السائلة ، واستهلاك الفترة السابقة ، وذلك في إطار النموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة .

$$\text{Log RPCE}_t = \text{Log} b_0 + b_1 \text{Log RYD}_t + b_2 \text{Log RMS}_t + b_3 \text{Log RPCE}_{t-1}$$

حيث :

Log RPCE_t : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في الفترة "t".

Log RYD_t : اللوغاريتم الطبيعي للدخل الشخصي المتاح الحقيقي في الفترة "t".

Log RMS_t : اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود الحقيقي أو الرصيد الحقيقي من الأصول السائلة في الفترة "t".

Log RPCE_{t-1} : اللوغاريتم الطبيعي لمتغير إبطاء لفترة واحدة للإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي في الفترة "t".

4-2-2 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستثماري :

يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي أو الاستثمار الكلي ، بأنه الإنفاق على شراء الآلات والمعدات والمباني ووسائل الإنتاج الجديدة ، بما في ذلك الإضافة إلى المخزون . وتعتبر الإضافات إلى المخزون عنصراً مهماً في تكوين الاستثمار ، من حيث كونها جزءاً من الإنتاج الجاري لم يتم استهلاكه⁽³⁷⁾.

ويمثل الاستثمار واحداً من مكونات الطلب التجميعي « ومحدداً مهماً للنمو الاقتصادي، وعنصراً أساسياً في المسؤولية عن التقلبات الدورية، ورغم ذلك فإن الأدب الاقتصادي لم يفلح حتى وقتنا الحاضر في إيجاد نظريات تستند إلى فروض حاسمة ، فيما يتعلق بمحددات الطلب الاستثماري ، مع أن هذا الأدب حفل بالعديد من النماذج " Models" ، التي حاول كل منها تلخيص أهم المتغيرات التفسيرية في دالة الاستثمار .

ولعل أهمية الاستثمار ، وضخامة النتائج التي يمكن أن تترتب عن زيادته أو نقصانه على المؤشرات الكلية في الاقتصاد ، قد اقتضت منحه حيزاً كبيراً من الاهتمام في إطار الفكر الاقتصادي في الماضي وفي الحاضر .

فمن جانبه « ومن منطلق اهتمامه بالمسائل الاقتصادية الكلية ، رأى كينز أن التقلبات في العمالة والإنتاج ، تعتمد بشكل كبير على الاستثمار ، بينما يعتمد حجم الاستثمار على الكفاية الحدية لرأس المال وعلى سعر الفائدة . وتعرف الكفاية الحدية لرأس المال بمعدل العائد من الأصول الرأسمالية الجديدة ، وعندما تكون توقعات الربح مرتفعة يزداد الاستثمار ، فيما يعتمد سعر الفائدة وهو المحدد الآخر للاستثمار على كمية النقود وتفضيل السيولة⁽³⁸⁾.

لقد جعلت النظرية الكينزية القائمة على توازن ما دون العمالة الكاملة ، من الادخار دالة في الدخل ، ومن الدخل دالة في الاستثمار ، وهو الأمر الذي يتعارض مع وجهة النظر الكلاسيكية في أن الادخار محدد للاستثمار .

وعلى الرغم من ذلك أحييت نماذج النمو الحديثة ذات التوجه الرأسمالي "Capital-Oriented Models" ، الفكرة القائمة على افتراض أن الادخار قيد على الاستثمار ، أو أنه أحد قيدين اثنين على الاستثمار كما في نموذج الفجوة المزدوجة ، حيث يحدد معدل

الاستثمار معدل النمو في الدخل ، بغض النظر عن مستوى المدخرات الإضافية ، فيما يمثل الميل الحدي للدخار ، والذي من المفترض أن يتأثر بإجراءات السياسة الاقتصادية ، واحداً من محددات ، أو على الأقل قيداً على معدل الزيادة في الاستثمار ، ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي⁽³⁹⁾.

والحاصل أن الاقتصاديين لم يتفقوا على متغير واحد يحدد الإنفاق الاستثماري ، كما هو الأمر بالنسبة لمستوى الدخل « الذي يهيمن على نظريات الاستهلاك بوصفه محدداً للإنفاق الاستهلاكي . فقد أوصلت الدراسات النظرية والعملية بعضاً منهم إلى أن الأرباح هي المحدد الرئيس للاستثمار ، فيما أشار آخرون إلى مبدأ المعجل "Accelerator" ، في حين ركز البعض الآخر على درجة الطاقة الإنتاجية "Capacity Utilization" كعامل مؤثر في الإنفاق الاستثماري . كذلك فإن بعض الاقتصاديين رأوا دمج الأرباح ومبدأ المعجل ، كمتغيرين تفسيريين مهمين عند تحليل الإنفاق الاستثماري ، ضمن عوامل أخرى تلخص في سعر الفائدة والعوامل المالية الأخرى⁽⁴⁰⁾.

ومن الممكن فهم النماذج المختلفة للاستثمار بالتطبيق على منشأة فردية معينة « ثم تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها على المستوى الكلي للاقتصاد . كما يمكن مقارنة هذه النماذج بالنظر إلى ثلاث نواحٍ ، يمكن من خلالها تفسير سلوك الاستثمار ، وتتمثل في محددات رأس المال المرغوب والهيكل الزمني للعملية الاستثمارية « فضلاً عن معاملة أو معالجة الاستثمار الاحلالي ، ذلك أن نماذج السلوك الاستثماري تختلف جوهرياً في كل ناحية من هذه النواحي الثلاث .

كما يمكن في نفس السياق تقسيم محددات المستوى المرغوب من رأس المال إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، تلخص أولاً في استخدام الطاقة الإنتاجية ممثلة في نسبة الإنتاج إلى الطاقة ، وفي الفرق بين الإنتاج والطاقة وفي التغير في الإنتاج ، والمبيعات ناقصاً أعلى مبيعات سابقة ، وثانياً في التمويل الداخلي ممثلاً عن طريق التدفق في رأس المال الداخلي ، والرصيد من الأصول السائلة ، والقدرة الائتمانية ، والتراكم في الالتزامات الضريبية ، وثالثاً في التمويل الخارجي ممثلاً بأسعار الفائدة ، ومعدل العائد ، وأسعار الأسهم ، والقيمة السوقية للمنشأة⁽⁴¹⁾.

لقد اقترح (Tinbergen, 1938/1939) نموذجاً أو نظرية يعتمد فيها الاستثمار على مستوى الأرباح ، تم تطويرها فيما بعد من قبل كلاين (Klein, 1951) ⁽⁴²⁾.

وفي ظل نظرية الأرباح هذه ، أو ما يسمى بنظرية الأرصد الداخلية للاستثمار ، فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه ، ومن ثم الاستثمار ، إنما يعتمد على مستوى الأرباح . فمن منطلق أن الشركات الخاصة تسعى لتعظيم أرباحها ، فإن التوقع بتحقيق الأرباح يكون بمثابة الدافع الأساسي وراء الاستثمار ، فيزداد الاستثمار تبعاً لزيادة التوقعات بالحصول على مزيد من الأرباح في المستقبل ⁽⁴³⁾.

ويستند جوهر هذه النظرية إلى أن مستوى الأرباح الحالية والأرباح التي تمحقت في الفترة الماضية ، هما مؤشران تستخدمهما المنشأة لمعرفة مستوى الأرباح المتوقعة ، حيث تؤدي الزيادة في مستوى الأرباح المحققة خلال أي فترة زمنية إلى زيادة توقعات الأرباح في المستقبل، كما ترتبط توقعات الأرباح بفترة الرواج والكساد ، مما يعني حدوث انتقال في منحني الكفاية الحدية لرأس المال إلى اليمين وإلى اليسار ، تبعاً للتوقعات التفاضلية والتشاؤمية ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تغيرات في رأس المال المرغوب فيه ⁽⁴⁴⁾.

إلا أن هنالك بعض التحفظات حول استخدام مستوى الأرباح الحالية والماضية ، كمؤشر على الأرباح في الفترة القادمة ، إذ أن زيادة الأرباح الناجمة عن زيادة المبيعات قد تشكل عاملاً رئيسياً ، ولكن فقط عندما تكون للزيادة المتوقعة في الطلب صفة الاستدامة، أي أنها ليست ناتجةً لتغيرات مؤقتة أو لتغيرات غير متوقعة . كذلك فإن الاتجاهات السائدة في الطلب تشكل مؤشراً هاماً للمنشآت في تقييمها للاتجاهات المستقبلية ، غير أن الزيادة في الطلب قد لا تؤدي إلى التوسع في شراء المعدات الرأسمالية والإنتاجية ، إذا كانت المنشآت تعمل عند مستوى أقل من الطاقة الإنتاجية القصوى ⁽⁴⁵⁾.

ومن زاوية أخرى ، يمكن القول أن حافز تعظيم الأرباح لا يشكل عاملاً أو قاعدة لاتخاذ القرار الاستثماري في القطاع العام إلا في أدنى الحدود ، إذ يلعب المردود الاجتماعي الدور الأساسي في معظم المشروعات العامة التي تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، مثل الاستثمارات في الصحة والتعليم والرفاه وغيرها ، حيث تلعب المفاضلة بين المشروعات المختلفة ، وفقاً للأولويات التي تحكمها اعتبارات غير اقتصادية في الغالب ، الدور الأساسي في تحديد مستوى وأوجه الإنفاق الاستثماري العام المختلفة .

ومن هنا ، ومادامت الأرباح هي المحدد الرئيسي للاستثمار وفقاً لنظرية الأرباح أو الأرصدة الداخلية ، فإن الاستثمار يتحدد بالإنتاج وفقاً لمبدأ المعجل " Accelerator Principle" ⁽⁴⁶⁾.

فإذا كانت العلاقة بين التغير في مستوى الإنتاج وحجم الإنفاق الاستثماري هي ما يعرف بمبدأ المعجل عند (J.M.Clark) ، فإن الوضع لا يختلف كثيراً في نموذج المعجل المرن (Chenery,1952) و (Koyck,1954) ، إلا من حيث البعد الزمني ، إذ يتم التركيز في هذا النموذج على الإطار الزمني للعملية الاستثمارية ، من منظور أن المستوى المرغوب من رأس المال يتم تحديده وفقاً لاعتبارات المدى الطويل ، بحيث يكون الهيكل الزمني للعملية الاستثمارية متميزاً بدالة إبطاء موزعة هندسياً ، وهو ما تم تعديله فيما بعد من قبل تشنري "Chenery" ، باعتبار رأس المال المرغوب متناسباً مع الناتج في فترة إبطاء سابقة ⁽⁴⁷⁾.

وتتمثل الفكرة الرئيسية لمبدأ المعجل في أن التوقعات ترتبط في الغالب ، وبدرجة عالية بالتغيرات في الدخل ، إذ يعتبر توقع تحقيق الأرباح من أكثر العوامل المؤثرة في الاستثمار تغيراً في المدى القصير . ويطلق على الاستثمار الناجم عن رغبة الشركات في تلبية الزيادات في الطلب على منتجاتها بالاستثمار المحفز ، الذي يرتبط بتغيرات الدخل الجاري ، أو بعبارة أدق بمعدل تغير الدخل ⁽⁴⁸⁾.

وفي إطار هذه الفكرة يفترض مبدأ المعجل ثبات نسبة رأس المال إلى الإنتاج ، وعدم وجود طاقة فائضة ، الأمر الذي يجعل المنشآت تستمر في زيادة الاستثمار في المصانع والآلات الجديدة كاستجابة للزيادة في الطلب الكلي ، طالما كان من المتوقع استمرار أو استدامة هذه الزيادة ⁽⁴⁹⁾.

وفي الواقع تعددت النماذج والدراسات ⁽⁵⁰⁾ التي حاولت تفسير سلوك الإنفاق الاستثماري ، من خلال إضافة متغيرات تفسيرية جديدة إلى جانب الإنتاج والتغير في الإنتاج حسبما افترض مبدأ المعجل .

وتمثلت هذه المتغيرات في الطاقة الإنتاجية ⁽⁵¹⁾ ، والأرباح ، والمبيعات ، والتدفق النقدي ، والتغير النسبي في أسعار الأوراق المالية ، وسعر السلع الرأسمالية ، والقدرة الائتمانية ، وسعر الفائدة ⁽⁵²⁾ . وفيما يبدو فإن الطاقة الإنتاجية كانت المحدد ذو المعنوية

الأعلى في معظم هذه الدراسات ، مع ملاحظة أن مستوى الناتج الحقيقي ، يمكن النظر إليه كمقياس للقدرة الإنتاجية في ظل علاقة تشتمل أيضاً على رصيد رأس المال⁽⁵³⁾.

ويمكن القول في هذا الصدد أن الأدلة العملية التي أتاحتها هذه الدراسات قد وفرت وسائل للتمييز بين الفرضيات المتنافسة على أساس أداء كل واحدة منها ، إذ يمكن اعتبار الدخل الحقيقي بمثابة المحدد الأكثر أهمية بمفرده للإنفاق الاستثماري ، فيما يأتي مدى وفرة التمويل في المقام الثاني من حيث الأهمية في تحديد الاستثمار⁽⁵⁴⁾.

ومع أن الدراسات برهنت أن المؤثر الأكثر أهمية على الاستثمار هو مستوى الدخل أو الناتج في الاقتصاد، إلا أن التغيرات التقنية، أو التغيرات الرئيسية في أسعار المواد الخام ومدخلات الإنتاج تؤثر بدورها على الاستثمار⁽⁵⁵⁾، إضافة إلى أن الاستثمار يعتمد في الغالب على متغيرات مبطأة لسنة أو لأكثر ، إذ تمثل من جانبها الظروف التي كانت قائمة في الوقت الذي اتخذ فيه القرار الأصلي للاستثمار⁽⁵⁶⁾، وهو ما يعني استخدام بعض من هيكل الإبطاء ، يستجيب فيه الاستثمار للتغيرات في الناتج عبر الزمن .

ومن ناحية أخرى يضيف البعض عوامل أخرى ، تلعب دوراً مباشراً في التأثير على الإنفاق الاستثماري من ضمنها سيادة حالة من عدم التأكد "Uncertainty" حول الاقتصاد على المستوى الكلي ، تنجبه إلى تخفيض معدل الاستثمار ، حيث ينخفض الاستثمار في الفترات التي يرتفع فيها عدم التأكد ، والعكس صحيح⁽⁵⁷⁾. فيما تحفز الزيادة في الإنفاق الحكومي ، أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخل الشخصية الاستثمار ، من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على الإنتاج⁽⁵⁸⁾.

وفي إطار الخصائص الذاتية للدول النامية ، فقد بينت نتائج دراسات أجريت على دول أميركا اللاتينية (Chenery and Ekstein ، 1970) وجود علاقة قوية بين الصادرات والادخار ، مما يوحي بعلاقة موجبة قوية بين معدل نمو الصادرات (أو الواردات) ومعدل النمو في الناتج القومي ، وهو ما يجعل من المتوقع اعتماد الاستثمار على الواردات من السلع الرأسمالية والتي تعتمد بدورها على حصيلة الصادرات⁽⁵⁹⁾. كذلك فقد أكدت دراسات أخرى على إمكانية أن يكون الاستثمار في الدول النامية دالة

في معدل التبادل الدولي "Terms of Trade" ، والذي يعامل كمغتير خارجي في دالة الاستثمار⁽⁶⁰⁾.

وفي الواقع ، أصبح من المعترف به وعلى نطاق واسع أن السياسة التجارية (Trade Policy) ، وبما تشتمل عليه من عناصر ترتبط بكم ونوعية السلع المستوردة ، قد أصبحت عنصراً مركزياً بالنسبة لتصميم سياسات التنمية بصفة عامة ، وقد ركزت معظم الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع على قناتين رئيسيتين تستطيع التجارة من خلالها أن تسرع النمو الاقتصادي هما التكنولوجيا والاستثمار⁽⁶¹⁾.

وفي الدول النفطية « حيث تكون الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتوليد الدخل وتمويل النشاط الاقتصادي ، فإن هذه الإيرادات تعتبر المحدد الأساسي للاستثمار ، وذلك للدور الهام الذي تضطلع به في غلق فجوة الموارد المحلية والخارجية ، ولإسهام البارز لها في تمويل الإنفاق العام ، والاستثماري منه على وجه الخصوص .

وقد أشارت بعض الدراسات عن الدول النفطية في هذا الصدد إلى أن عوائد الصادرات النفطية لهذه الدول ، قد لعبت دوراً حاسماً في تحديد حجم الاستثمارات فيها، وأنه على الرغم من زيادة الاستثمارات الخاصة مترادفة مع زيادة حصيلة الإيرادات النفطية، إلا أن الزيادة الأساسية كانت في الاستثمار العام⁽⁶²⁾.

إن من الممكن النظر إلى الإيرادات النفطية من زاوية كونها مدخرات حكومية تسهم في تكوين الادخار المحلي « بصفتها ضرائب على الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع النفط ، بل إنها تلعب الدور الأساسي في تكوين المدخرات الكلية في اقتصاد ريعي يفقر إلى أوعية الادخار ، فضلاً عن افتقاره للوعي بأهمية الادخار . ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار الإيرادات النفطية محدداً أساسياً للاستثمار في الاقتصاديات النفطية ومن ضمنها الاقتصاد الليبي، من حيث دورها في تمويل الإنفاق الاستثماري العام ، الذي يعد بمثابة العمود الفقري للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد .

كذلك وبالنظر إلى التقلبات التي تحدث في حصيلة الإيرادات النفطية ، نتيجة تقلب أسعار النفط الخام في السوق الدولية ، فإن الاحتياطات الخارجية تلعب دوراً مهماً في تحديد الإنفاق الاستثماري ، إذ تمثل مصدراً إضافياً من مصادر تمويل الاستثمار المحلي ، تلجأ الدولة إليه ، عند حدوث عجز في مصادر التمويل الأخرى .

وهكذا ، وفقاً لهذه الاعتبارات فقد افترضت الدراسة أن يكون الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، دالة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، وفي حصة الخزنة العامة من الإيرادات النفطية ، كمتغير تقريبي للتغيرات التي تحدث في حصيلة الصادرات النفطية ، وردود فعل السلطات العامة تجاه هذه التغيرات « إضافة إلى التغيرات في الاحتياطات الأجنبية ، والتي تعد مصدراً طارئاً من مصادر التمويل ، يتم اللجوء إليه عند حدوث قصور في مصادر التمويل الأخرى ، كما سلفت الإشارة . كذلك فقد افترضت الدراسة أن يكون الإنفاق الاستثماري دالة في الاستثمار المبطل لفترة واحدة ، والذي يعكس بدوره أثر الإنفاق الاستثماري في الفترة السابقة على الاستثمار في الفترة الحالية . وعليه ، فإن دالة الإنفاق الاستثماري الإجمالي سوف تتخذ الصورة التالية :

$$RGFI_t = b_0 + b_1 RGDP_t + b_2 ROILR_t - b_3 RCRS_t + b_4 RGFI_{t-1}$$

حيث :

$RGFI_t$: الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي ، أو التغير في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الفترة "t" .

$RGDP_t$: الإنفاق الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة "t" .

$ROILR_t$: حصة الخزنة من الإيرادات النفطية الحقيقية في الفترة "t" .

$RCRS_t$: التغيرات الحقيقية في الاحتياطات الأجنبية في الفترة "t" .

$RGFI_{t-1}$: الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي المبطل لفترة واحدة .

4-2-3 الإطار النظري لدوال الواردات :

لقد استحوذت دالة الواردات على حيز كبير من الاهتمام في الأدب الاقتصادي ، تجلّى في كم الدراسات التي استقصت وبجّثت في المتغيرات التي تحكم سلوك الواردات من ناحية ، كما تجلّى في اختيار الواردات كمتغير داخلي في كل النماذج القياسية الكلية⁽⁶³⁾ . وبصفة عامة ، فقد افترض الأدب الاقتصادي أن الطلب على الواردات في الدول النامية ، وطلب العالم على صادرات هذه الدول ، إنما يتم تحديده بقوى غير سوقية ، إضافة إلى افتراض المنتجات المستوردة إلى هذه الدول والمصدرة منها ، باعتبارها حساسة

للتغيرات في الأسعار ، وهو ما يستدل عليه من نماذج السلوك التجاري للدول النامية والتي تم بناؤها من قبل (Maizels, 1968) ومن قبل (Chenery, Strout, 1969) ⁽⁶⁴⁾.

ومن ناحيتها ، فإن الصيغة المبسطة لمعادلة الطلب الإجمالي على الواردات ، تربط الكمية المطلوبة من الواردات من قبل الدولة إلى نسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية - مع افتراض درجة من القابلية للإحلال بين الواردات والسلع المحلية - وتربطها أيضاً إلى الدخل المحلي الحقيقي ، وبحيث تكون العلاقة مع الأسعار النسبية علاقة عكسية . فيما تكون هذه العلاقة مع الدخل الحقيقي علاقة موجبة ⁽⁶⁵⁾. كذلك فإن سعر الصرف يشكل من جانبه الأساس للدراسات العملية "Empirical" على عرض الصادرات ، والطلب على الواردات ⁽⁶⁶⁾.

إلى جانب ذلك ، فقد تم تقسيم دالة الواردات في العديد من النماذج القياسية إلى عدة دوال فرعية ، حيث ينطلق ذلك من أهمية توفير معلومات عن سلوك الأنماط المختلفة للسلع من الواردات ، وعلى طبيعة ومدى التحيز المتضمن في تقديرات المرونة المبنية على الواردات التجميعية ⁽⁶⁷⁾.

ومادام بالإمكان تقسيم دالة الواردات السلعية إلى عدة دوال فرعية أو أكثر أو أقل حسبما تفترضه مقتضيات الدراسة . فإن من الممكن تقسيم دالة الواردات السلعية إلى دالة للواردات السلعية الاستهلاكية ، ودالة للواردات السلعية الرأسمالية ، بحيث يكون الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية دالة في الدخل الحقيقي القابل للتصرف ، أو في مكونات الإنفاق الحقيقي أو درجة القدرة الاستيعابية . إضافة إلى الأسعار النسبية للواردات ، والاحتياطيات الأجنبية ، والرصيد ، ومتغيرات صورية تتعلق بالتغيرات غير العادية أو الموسمية ، وفترات الإبطاء ⁽⁶⁸⁾.

وعلى غرار دالة الواردات من السلع الاستهلاكية ، فإن المتغيرات التفسيرية التي تشتمل عليها دالة الواردات من السلع الرأسمالية ، تتكون من الناتج الصناعي ، والتغير الحقيقي في المخزون . ودرجة القدرة الاستيعابية ، فضلاً عن الأسعار النسبية للواردات ، وفترات الإبطاء ، واحتياطيات الصرف الأجنبي ، والرصيد ، والمتغيرات الوهمية المتعلقة بالتغيرات الموسمية أو غير العادية ⁽⁶⁹⁾.

وفي سبيل تقدير القيود الكمية ، فإن معظم الدراسات عن دالة الواردات (Islam,1961) و(Dutta,1964) و(Turnovsky,1968) ، قد اشتملت على معايير ، مثل مستوى الاحتياطات الدولية « وحصيلة الصادرات » والأصول الخارجية للدولة « وذلك كمتغيرات تفسيرية في دالة الواردات ⁽⁷⁰⁾ .

وقد كان الافتراض من وراء استخدام مثل هذه المعايير البديلة يتمثل في أن السلطات تغير القيود على الواردات بشكل عكسي مع قدرة الدولة الاستيرادية ، حيث تقاس هذه القدرة بواحد من هذه المعايير المشار إليها ، ذلك أن استخدام هذه التقريبات (Proxies) يقلل من درجة التحيز في التقديرات ، عندما يتم مقارنتها مع الحذف الكامل للمتغيرات غير الكمية ، كما يمكن للباحث تقريب أثر القيود الكمية عن طريق افتراض عملية انحدار ذاتي في عنصر الخطأ ، ومن ثم اعتبار المعلمة الخاصة بالارتباط الذاتي كمؤشر على القيود ⁽⁷¹⁾ .

هذا وعلى الرغم من إمكانية الحصول على تقديرات متحيزة وغير متسقة للمرونة ، عندما لا يؤخذ في الحسبان القيود الكمية المفروضة على الواردات ⁽⁷²⁾ ، فإن الصورة العامة لدالة الواردات ، سواء في صورتها الخطية أو اللوغاريتمية ، تستند بشكل أساسي إلى اعتبار الأسعار النسبية والدخل الحقيقي أهم المتغيرات التفسيرية لسلوك الواردات ⁽⁷³⁾ .

ويتضمن ذلك افتراضين يمكن صياغتهما عند القيام بتقدير مثل هذه الدالة ، بمعزل عن مشاكل التجميع وأخطاء القياس ، أولهما الافتراض الضمني بأن المستوردين دائماً ما يكونون على دوال طلبهم « وثانيهما أن تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يشتمل على افتراض قائم في أن مرونة سعر العرض لانهائية ، أو على الأقل كبيرة ، ومن ثم يتم بحث سعر الواردات كمتغير خارجي ⁽⁷⁴⁾ .

وبكلمات أخرى ، فإن تطبيق هذه الدالة ، حيث الواردات دالة في الأسعار النسبية والدخل الحقيقي ، يتضمن أن أسعار الواردات نسبة إلى مستوى الأسعار المحلية ، متغير خارجي بالنسبة للدولة المستوردة ، ويتحدد في العادة في الأسواق العالمية ، مع كميات من الواردات يتم تعديلها محلياً .

ولجعل هذه الدالة منطقية ومقبولة ، فإنه يمكن القيام بذلك على أساس وجود تكاليف متضمنة في تعديل الواردات وفقاً للتدفق المرغوب ، حيث يمكن إنجاز جزء من

التعديل فقط داخل الفترة نفسها ، خاصة وأن هنالك سبب منطقي آخر ، يتلخص في أن العديد من الواردات مرتبطة بعقود في فترة زمنية معينة ، ومن ثم لا تستطيع الاستجابة للتغيرات في الطلب ، الأمر الذي يسمح لهذا التعديل الجزئي بتقديم هيكل إبطاء عند تحديد الواردات ⁽⁷⁵⁾. وهو ما يجعل واردات الفترة السابقة تلعب دوراً مهماً في تحديد الطلب على الواردات في الفترة الحالية .

أما فيما يتعلق باختيار الشكل الدالي لدالة الواردات ، فلا يوجد معيار قاطع يمكن الاعتماد عليه ، إذ أن الأمر متروك للباحث بدرجة أو بأخرى لاختيار الصيغة أو الشكل الدالي وفقاً لمرتكزاته النظرية ، وبحيث يحدوه الأمل أن لا يؤثر اختياره عكسياً في نتائجه. فالعائق الأساسي أمام اختيار الشكل الخطي لدالة الواردات ، يتمثل في انخفاض مرونة الأسعار مع نمو الدخل ، مما يجعل الصيغة اللوغاريتمية الخطية ، والتي تجعل المرونات ثابتة عن طريق تقييدها ، هي الصيغة المفضلة لدى معظم الباحثين ⁽⁷⁶⁾.

إضافة إلى ذلك « فقد أوردت الدراسات المهمة بدالة الواردات سببين اثنين للتركيز على أفضلية الشكل اللوغاريتمي لهذه الدالة ، يمكن تلخيصهما على النحو التالي ⁽⁷⁷⁾:
أولاً : أنها تسمح للواردات أن تستجيب بنسبة معينة للارتفاع أو الانخفاض في المتغيرات التفسيرية .

ثانياً : في حال افتراض ثبات المرونة ، فإن من الممكن تحاشي مشكلة الانخفاضات الكبيرة في المرونة عند زيادة الواردات .

أما بخصوص الدراسات التطبيقية التي أجريت حول دالة الواردات ، وبيّنت أثر المتغيرات التفسيرية المختلفة في التأثير على الطلب على الواردات ، فقد أظهرت دراسة محسن خان "Mohsin S.Khan" عن الواردات في فنزويلا من خلال نتائجها ، أن افتراض الأسعار النسبية والدخل الحقيقي كمتغيرات تفسيرية ، كانت صالحة لشرح الحجم الكبير في التقلبات في الواردات الفنزويلية ⁽⁷⁸⁾. كما بينت دراسة أخرى لنفس الباحث أن مرونات الأسعار المقدرة كانت عالية بصفة عامة ، علاوة على أنها تشير إلى أن للأسعار النسبية أثر ذو دلالة معنوية على واردات الدول النامية ، وهو ما يعني أن الأسعار تلعب دوراً مهماً في تحديد واردات الدول النامية ⁽⁷⁹⁾.

أما كلاين وجولدبيرجر (Klein and Goldberger) فقد أعطيا في نموذجهما القياسي عن الولايات المتحدة ، أهمية مرتفعة للدخل المحلي المتاح باعتباره المحدد الرئيس للطلب على الواردات ، ومن منظور أن المنتجات النهائية المستوردة تباع بشكل مباشر بعد مرورها بقنوات مؤقتة إلى المستهلك « ورغم اعترافهما بأن الدراسات الإحصائية عن سلوك الواردات الكلية كانت حاسمة فيما يتعلق بآثار الأسعار النسبية ، إلا أنهما أرجعا ذلك إلى العلاقة البينية "Interrelation" للأسعار النسبية مع الدخل ، وإلى الهيمنة المرتفعة لهذا المتغير الأخير في دالة الواردات ⁽⁸⁰⁾.

ومن جانبها اعتبرت دراسة قياسية عن مسار الاقتصاد الكويتي ، أن الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية دالة في الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الإنتاج المحلي ، نظراً لعدم وجود بدائل محلية قريبة للواردات من السلع الاستهلاكية ، في حين اعتبرت الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية دالة في التكوين الرأسمالي الإجمالي في الاقتصاد « من منظور الحاجة إلى استيراد هذا النوع من السلع مع بدء التنمية الاقتصادية ، بمعنى أن الواردات السلعية إجمالاً ، تم اعتبارها دالة في الإنفاق المحلي الكلي والنتائج الإجمالي ⁽⁸¹⁾.

وفي دراسة أخرى افترض "محسن خان" الطلب على الواردات الاسمية كدالة خطية في الإنفاق التجميعي الخاص بالأسعار الجارية ، وفي أسعار الواردات . وقد بين أن السبب وراء هذه الصياغة لدالة الواردات ، يكمن في أن الزيادة في الطلب المحلي على كل السلع سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات ، وأن الزيادة في أسعار الواردات سوف تؤدي إلى انخفاض الطلب عليها من منظور أنها أصبحت أغلى ⁽⁸²⁾.

أما في دراستنا هذه ، فقد رُوي تقسيم دالة الواردات التي يشتمل عليها النموذج ضمن معادلاته ، ولأغراض تتعلق بالهدف من الدراسة ، إلى دالة واردات سلع استهلاكية ، وأخرى للسلع الرأسمالية ، في حين اعتبرت الواردات من الخدمات والواردات الأخرى بمثابة متغير خارجي .

وقد تم اعتبار الواردات من السلع الاستهلاكية دالة في الإنفاق الاستهلاكي المحلي النهائي الخاص « وذلك نظراً لمحدودية البدائل المحلية المنافسة للواردات ، مما يجعل هذا النوع من الإنفاق ينصب أساساً في الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية ، إضافة

إلى اعتبار هذا النوع من الواردات دالةً في الأسعار النسبية ، وهو ما يتسق مع الفروض النظرية بالخصوص .

أما الواردات من السلع الرأسمالية فقد تم توصيفها باعتبارها دالة في الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الاقتصاد ، وفي التغير في الاحتياطيات الأجنبية ، وفي التغيرات في شروط التبادل الدولي ، إضافة إلى الرصيد من الواردات السلعية الرأسمالية في الفترة السابقة، وذلك من منطلق ربط استيراد هذا النوع من السلع ، بما يتم تخصيصه للإنفاق على الاستثمار الإجمالي ، فضلاً عن أن تمويل عمليات استيراد السلع الرأسمالية ، يتم عن طريق حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية ، والتي تسهم في توفير المعدات الرأسمالية والخبرات الفنية والتكنولوجيا من الخارج ، وهو ما ينعكس أساساً من خلال التغيرات التي تحدث في شروط التبادل الدولي ، وفي الاحتياطيات الأجنبية .

وقد تم اعتماد الصورة اللوغاريتمية الخطية لدالة الواردات من السلع الاستهلاكية ، خاصةً وأنها تتوفر على إمكانية الحصول على قيم مرونة الواردات بشكل مباشر من خلال قيم المعلومات المقدرة ، وعلى هذا الأساس تكون ذالة الواردات من السلع الاستهلاكية على النحو التالي :

$$\text{Log RIMCPC} = \text{Log } b_0 + b_1 \text{ Log RPCEPC}_t - b_2 \text{ Log RP}_t + b_3 \text{ DV(IMC)}$$

حيث :

Log RIMCPC_t : اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الطلب الحقيقي على

الواردات من السلع الاستهلاكية في الفترة (t) .

Log RPCEPC_t : اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي

الخاص الحقيقي في الفترة (t) .

Log RP_t : اللوغاريتم الطبيعي للأسعار النسبية في الفترة (t) .

DV(IMC) : متغير صوري للواردات من السلع الاستهلاكية .

حيث :

$\text{DV} = 1$ للفترة (1982 - 1998) .

$\text{DV} = 0$ لباقي السنوات .

علماً بأنه بدأ العمل بالموازنة الاستيرادية اعتباراً من عام 1982م ، وحتى الوقت الراهن ، في إطار سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات .

وقد تم اعتماد هذه الدالة على أساس نصيب الفرد ، حيث من الممكن استخدام متغيرات نصيب الفرد بدلاً من متغير السكان مباشرة⁽⁸³⁾، من منطلق أنها تسمح بالحصول على نتائج أفضل وفق هذا الأسلوب ، خاصة بالنسبة للدول النامية .

فقد اقترح كلاين أن تأخذ النماذج القياسية في الدول النامية ، بعين الاعتبار الخصائص الديموجرافية ، وبحيث يتم ذلك إما عن طريق إضافة متغير تفسيري في الطرف الأيمن من المعادلة يمثل عدد السكان أو معدل نمو السكان ، أو عن طريق قياس المعادلات في صورة نصيب الفرد ، إلا أن استخدام الأسلوب الثاني يؤدي إلى تخفيض حالة الارتباط الخطي وحالة الارتباط الذاتي ، وهما من المشكلات التي تعرقل بناء النماذج القياسية في الدول النامية ، مما يجعل الكثير من الاقتصاديين يفضلون هذا الأسلوب ، رغم الاعتراف بأن استخدامه يجعل المعادلات غير خطية⁽⁸⁴⁾.

أما دالة الواردات من السلع الرأسمالية فقد تم اعتمادها على أساس من الصيغة التالية:

$$RIMI_t = b_0 + b_1 RGFI_t - b_2 RCRS_t + b_3 CRTOT_t + b_4 RIMI_{t-1}$$

حيث :

$RIMI_t$: الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية في الفترة (t) .

$RGFI_t$: الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي في الفترة (t) .

$RCRS_t$: التغير الحقيقي في الاحتياطي الأجنبية في الفترة (t) .

$CRTOT_t$: التغير في شروط التبادل الدولي في الفترة (t) .

$RIMI_{t-1}$: متغير إبطاء لفترة واحدة للطلب الحقيقي على الواردات من السلع

الرأسمالية .

4-2-4 الإطار النظري لدالة الإنفاق الاستهلاكي العام :

يعتبر الإنفاق العام مؤشراً يستدل منه على السياسة الاقتصادية للدولة ، ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية ، حيث أصبحت الزيادة في الإنفاق العام وارتفاع الأهمية

النسبية له ، من الظواهر المألوفة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء . كما أصبحت الآثار الناجمة عن سياسات الإنفاق وطرق تمويل الموازنة العامة مجال اهتمام وبحث على نطاق واسع لدى الكثير من الاقتصاديين .

وفي الواقع ، يمثل الإنفاق العام أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية ، بالإضافة إلى الضرائب ، والتي تستخدمها الدولة عادةً للتأثير على النشاط الاقتصادي ، خاصةً عند حدوث انخفاض في الطلب التجميعي ، إذ تؤدي زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب إلى زيادة الطلب التجميعي في الاقتصاد على المستوى الكلي⁽⁸⁵⁾. حيث برهنت الدراسات التطبيقية أن للتغيرات في الضرائب ، أو الإنفاق الحكومي ، آثاراً جوهرية على الطلب التجميعي⁽⁸⁶⁾.

ورغم ذلك فإن التغيرات في الإنفاق العام لا تخلو من آثار سلبية كما يرى البعض ، إذ افترضت بعض الدراسات⁽⁸⁷⁾ أن الإنفاق الاستهلاكي العام يدخل في المنفعة الخاصة "Private Utility" بطريقة غير قابلة للانفصام ، وذلك من خلال ما يعرف بأثر التراجع "Direct Crowding Out Effect" من قبل الاستهلاك العام للاستهلاك الخاص .

وبعيداً عن هذا الجدل النظري ، وفي الدول النامية بشكل خاص ، فقد اعتبرت بعض الدراسات الإنفاق العام والتدخل المالي بمثابة محفزات للنمو الاقتصادي ، مقارنةً بعناصر أخرى أكد عليها الأدب الاقتصادي في هذا الشأن « مثل التوسع في الصادرات وزيادة معدل التكوين الرأسمالي ونمو قوة العمل⁽⁸⁸⁾. كما استنتجت دراسات أخرى أجراها (Hall,1980) و (Barro,1981,1987) أن الزيادات في الاستهلاك الحكومي تؤدي إلى زيادات في الناتج والعمالة على حد سواء⁽⁸⁹⁾.

أما فيما يتعلق بالتغيرات التي تفسر سلوك الإنفاق العام ، فقد ربطت بعض النماذج الشهيرة بين المستوى المرغوب من الإنفاق الحكومي ، وبين إرادة وقدرة المجتمع على الدفع ، والمتمثلة في معدلات الضرائب باعتبارها مصدراً من مصادر تمويل الإنفاق العام⁽⁹⁰⁾، فيما يمكن اعتبار الاقتراض الحكومي محدداً مهماً من محددات الإنفاق العام⁽⁹¹⁾.

كذلك ، فإن من العوامل الأخرى التي تؤثر في مستوى الإنفاق العام ، والاستهلاك منه على وجه الخصوص ، النمو السكاني ، بكل ما يمثله من زيادة في الطلب على الخدمات التي تقدمها الحكومة⁽⁹²⁾. فضلاً عن أن بعض النماذج أشارت إلى أن الإنفاق الحكومي الاسمي يتعدل تناسبياً "Proportionally" مع الفارق بين الإنفاق الحكومي

الذي تستهدفه السلطات والمستوى الفعلي لهذا الإنفاق في الفترة الماضية⁽⁹³⁾ ، إضافةً إلى أنه من المنطقي افتراض أن الحكومة في المدى الطويل ترغب في زيادة إنفاقها في خط متوازٍ مع النمو في الدخل الاسمي⁽⁹⁴⁾.

أما في الدول النامية ، فقد أشارت بعض المصادر إلى إمكانية ربط الإنفاق الحكومي بقيمة الصادرات ، إذ يزداد الإنفاق الحكومي عند زيادة الصادرات⁽⁹⁵⁾.

وفي الاقتصاديات النفطية يبدو ذلك جلياً ، إذ تعتمد الإيرادات النفطية في مدى مساهمتها في الإيرادات العامة على سياسة الإنفاق ، وما يرتبط به من تخصيص للموارد ، سواء على بنود الإنفاق ، أو على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، هذا من ناحية ، وعلى قيمة الصادرات النفطية من ناحية أخرى .

فقد شجعت الزيادة في قيمة الصادرات النفطية في السبعينيات زيادة الإنفاق العام الجاري والاستثماري في الاقتصاد الليبي ، اعتماداً على استمرارية هذا المصدر من مصادر الإيرادات العامة ، فضلاً عن أن سياسة الإنفاق تميزت بإعطاء النصيب الأوفر للإنفاق الجاري في إطار توسع الدولة في تقديم الخدمات العامة ، وفي إطار سياسة الرفاه الاجتماعي ، وبسبب ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد عن استيعاب الإمكانيات الاستثمارية الهائلة التي وفرها الفورة النفطية خلال تلك الحقبة⁽⁹⁶⁾.

أما في الثمانينيات ومطلع التسعينيات بشكل خاص ، ومع تراجع الإيرادات النفطية ، فقد عرف الاقتصاد الليبي معدلات مرتفعة من التضخم ، نجمت بشكل أساسي من سياسة تمويل الموازنة العامة ضمن عوامل أخرى بالتأكيد ، حيث قامت الدولة باللجوء إلى التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي المحلي ، في سبيل غلق الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة ، خاصةً وأن بعض بنود الإنفاق الاستهلاكي العام حساسة جداً تجاه أي تخفيضات أخرى فيها ، نظراً للأضرار والمحاذير السياسية والاجتماعية لمثل هذه التخفيضات⁽⁹⁷⁾.

وفي الواقع ، تشمل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي على كل من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية ، وبينما تعتمد الأولى على حجم وقيمة الصادرات من النفط الخام ، فإن الثانية تشمل على الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،

فضلاً عن الإيرادات الأخرى ، مما يعني أنها وفي المقام الأول تعتمد على النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط .

وعلى الرغم من الارتفاع الضئيل في الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في الفترة الأخيرة⁽⁹⁸⁾، فإنها لا تزال تمثل جزءاً محدوداً من إجمالي الإيرادات العامة ، فيما تفصح الزيادة المطلقة للإيرادات غير النفطية عن حقيقة مؤداها أن هذه الزيادة لم تحدث بسبب تطورات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، أو في سياسات وأنظمة الضرائب والجبائية، أو نتيجة تحسن في أداء قطاع الأعمال العام ، بل بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وتقلبها، خاصةً خلال سنوات معينة تشملها هذه الدراسة .

ومن هذه الزاوية ، يمكن النظر إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام في الاقتصاد الليبي باعتباره دالةً في قيمة الصادرات الإجمالية ، وفي الإيرادات غير النفطية ، وفي الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام المبطل لفترة واحدة ، حيث تم وفقاً لذلك اعتماد الشكل الدالي التالي :

$$\text{Log RGE}_t = \text{Log } b_0 + b_1 \text{ Log REX}_t + b_2 \text{ Log RNOOR}_t + b_3 \text{ Log RGE}_{t-1}$$

حيث :

Log RGE_t : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي العام الحقيقي في الفترة (t).

Log REX_t : اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات في الفترة (t) .

Log RNOOR_t : اللوغاريتم الطبيعي للإيرادات غير النفطية والأخرى الحقيقية في الفترة (t) .

Log RGE_{t-1} : متغير إبطاء لفترة واحدة للإنفاق الاستهلاكي العام الحقيقي .

3-4 الإطار النظري لمطابقات النموذج :

1-3-4 الواردات الإجمالية (IM) :

تنقسم الواردات بصفة عامة إلى فرعين رئيسيين هما الواردات المنظورة والواردات غير المنظورة ، وفيما تشتمل الواردات المنظورة والمتضمنة في الميزان التجاري "Merchandise Trade Balance" في ميزان المدفوعات على الواردات السلعية ، بغض النظر عن التصنيفات المتعددة لهذه النوعية من الواردات ، فإن الواردات غير المنظورة

تشتمل إجمالاً على ما يتضمنه ميزان الخدمات في ميزان المدفوعات من عناصر ترتبط بهذا النوع من الواردات⁽⁹⁹⁾.

ومن هذا المنطلق فقد رُئي في هذه الدراسة أن تكون متطابقة الواردات الإجمالية ، مكوّنة من الواردات السلعية بشقيها الاستهلاكي والرأسمالي مضافاً إليها الواردات الأخرى، والمكوّنة إجمالاً من الواردات من الخدمات والواردات الأخرى غير المدرجة بشكل مفصل في إحصاءات التجارة الخارجية وحسابات الدخل القومي أو حسابات ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي .

وبذلك تكون متطابقة الواردات الإجمالية ، وبالشكل الذي ينسجم مع الغرض من هذه الدراسة على النحو التالي :

$$IM_t = IMC_t + IMI_t + IMO_t$$

حيث :

IM_t : الواردات الإجمالية .

IMC_t : قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية .

IMI_t : قيمة الواردات من السلع الرأسمالية .

IMO_t : قيمة الواردات الأخرى بما فيها الواردات من الخدمات .

4-3-2 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Product" على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الاقتصاد المحلي ، وداخل الحدود الجغرافية للدولة ، خلال فترة زمنية معينة ، تم تحديدها بسنة واحدة .

كما يعرف الناتج القومي الإجمالي "Gross National Product" على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها من قبل عناصر الإنتاج الوطنية داخل وخارج الحدود الجغرافية للدولة ، خلال فترة زمنية معينة متعارف عليها بسنة واحدة .

ونظراً لارتباط مفهوم الناتج المحلي الإجمالي "GDP" بالناتج الذي تم إنتاجه فعلاً داخل الاقتصاد المحلي ، فسوف يتم في هذه الدراسة استخدام مفهوم "GDP" أي الناتج المحلي الإجمالي ، بدلاً من مفهوم الناتج القومي الإجمالي ، "GNP" . وهو الأمر الذي

يتسق مع طبيعة الاقتصاد الليبي من ناحية ، كما يتسق مع هدف هذه الدراسة من ناحية أخرى .

ويتكون الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي « حسبما هو متعارف عليه في الأدب الاقتصادي من الإنفاق الاستهلاكي الخاص "PCE" ، والإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد "GFI" ، والإنفاق الاستهلاكي النهائي العام "GE" ، إضافةً إلى صافي الصادرات ، والذي هو عبارة عن الصادرات الإجمالية (EX) مطروحاً منها الواردات الإجمالية "IM" .

أي أن :

$$GDP_t = PCE_t + GFI_t + GE_t + (EX_t - IM_t) .$$

4-3-3 الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (GDPNO) :

في الدول النفطية بصفة عامة ، وفي الاقتصاد الليبي على وجه الخصوص ، ومن واقع الأهمية النسبية المرتفعة للناتج المحلي النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، فقد جرت العادة في الحسابات القومية ، وفي الإحصاءات الرسمية أن يتم تقسيم الناتج المحلي الإجمالي داخلاً فرعين أساسيين هما ، الناتج المتولد عن النشاط الاقتصادي في قطاع النفط والغاز الطبيعي ، والذي يمثل استخراج النفط الخام العنصر الأساسي فيه ، إضافةً إلى الناتج الذي يتولد في الأنشطة الاقتصادية التقليدية في الزراعة والصناعة والخدمات تحت مسمى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

وترتيباً على هذا التصور ، فقد تم وضع الصيغة التالية لمتطابقة الناتج المحلي غير النفطي (GDPNO) ، على اعتبار أن الناتج المحلي غير النفطي هو عبارة عن الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج المحلي النفطي ، (GDPO) ، وذلك على النحو التالي :

$$GDPNO_t = GDP_t - GDPO_t$$

4-3-4 الناتج المحلي الصافي (NDP) :

يعرف الناتج المحلي الصافي بأسعار السوق ، على أنه الناتج المحلي الإجمالي بعد أن يتم استبعاد أو طرح إهلاك رأس المال الثابت "DEP" وذلك على النحو التالي :

$$NDP_t = GDP_t - DEP_t$$

5-3-4 الدخل الشخصي المتاح (YD) :

تؤكد أدبيات الاقتصاد ، ونظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ، على إمكانية حساب الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لثلاثة طرق للحساب أولها على أساس عوائد عوامل الإنتاج أو سعر تكلفة عناصر الإنتاج (GDP at Factor Costs) ، وثانيها على أساس الإنتاج الصافي ، وثالثها على أساس الإنفاق الإجمالي أو ما يعرف بـ (GDP at Market Price). ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج عن طريق طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق⁽¹⁰⁰⁾. وعلى هذا الأساس فإن الناتج المحلي الصافي أو الدخل المحلي الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج ، هو عبارة عن الناتج المحلي الصافي بأسعار السوق ناقصاً صافي الضرائب غير المباشرة "NIDT" ، والتي تساوي الفارق ما بين الضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج .

أي أن :

$$NI_t = NDP_t - NIDT_t$$

حيث :

NI : الدخل المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج .

NDP : الناتج (الدخل) المحلي الصافي بأسعار السوق .

NIDT : صافي الضرائب غير المباشرة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه غالباً ما تحتسب الضرائب غير المباشرة بشكلها الصافي ، حيث يتم استبعاد الإعانات الإنتاجية التي تدفع من قبل الدولة للمنتجين على أسعار المواد الأساسية ، أو لتشجيع بعض الفروع الإنتاجية⁽¹⁰¹⁾.

ومن هذه الزاوية ، وكما هو شائع في أدبيات الاقتصاد ، فإن الدخل الشخصي المتاح (YD) ، يمكن الحصول عليه عن طريق إجراء عمليات طرح وإضافة على الدخل المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج ، حيث يتم طرح الضرائب المباشرة على الدخل ، وإضافة التحويلات الحكومية إلى القطاع العائلي ، حتى يتسنى الحصول على قيمة الدخل الذي يستلمه الأفراد لتقسيمه بين الاستهلاك الخاص والادخار الخاص .

هذا ، ونظراً لخصوصية حسابات الدخل في الدول النفطية ، فقد جرت العادة في الدراسات الأكاديمية ، ومن ضمنها دراسات تتعلق بالاقتصاد الليبي⁽¹⁰²⁾، على أن يتم بالإضافة إلى طرح الضرائب المباشرة من الدخل المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج ، القيام أيضاً بطرح حصة الحكومة من الإيرادات النفطية ، وما يتوفر لها من إيرادات أخرى ، وذلك من منظور أن ما تجنيه الحكومة من إيرادات نفطية يعد بمثابة ضرائب على الشركات العاملة في القطاع النفطي ، ومن ثم لا تصل مباشرةً إلى أيدي الأفراد للتصرف فيها .

أضف إلى ذلك أن دراسات أخرى⁽¹⁰³⁾ حول الدخل القومي في الدول النفطية أشارت إلى ضرورة تصحيح الدخل القومي في هذه الدول في إطار الحسابات القومية لها ، وذلك بخخصم الإيرادات النفطية ، من منظور الفارق بين مفهوم الثروة كأصل أو كرصيد وبين مفهوم الدخل كتدفق في الزمن .

ومن المعروف أن متطابقة الدخل المتاح تتضمن إضافة التحويلات الحكومية إلى القطاع العائلي ، ولكن نظراً لعدم وجود بيانات متوفرة عن صافي التحويلات من الدخل الشخصي للأفراد في الإحصاءات الرسمية في ليبيا ، فسوف يتم إهمال هذا البند في التحليل ، وبالتالي سوف يقتصر تعريف الدخل الشخصي المتاح على التعريف التالي :

$$YD_t = NDP_t - NIDT_t - DT_t - YOV_t - GROT_t$$

علماً بأن :

- YD_t : الدخل الشخصي المتاح في الفترة t .
- NDP_t : الناتج المحلي الصافي في الفترة t .
- NIDT_t : صافي الضرائب غير المباشرة في الفترة t .
- DT_t : الضرائب المباشرة على الدخل في الفترة t .
- YOV_t : حصة الحكومة من الإيرادات النفطية في الفترة t .
- GROT : الإيرادات الحكومية الأخرى من غير النفط والضرائب .

الهوامش :

- (1) White, Besty Butrill, "Empirical Tests of The Life Cycle Hypothesis", American Economic Review, Vol. 68, No.4, September (1978), P 547 .
- (2) Ibid, P 20.
- (3) ومع ذلك فقد يكون من السهل إيجاد اقتصاديين آخرين اقترحوا من نفس الفكرة بشكل مبكر ، ولكنهم تطرقوا إليها في محيط النمو في المدى الطويل ، كما أنهم فشلوا في تعريف العلاقة بشكل محدد وحاسم . وقد أشار بيجو "Pigou" إلى أن مارشال "A. Marshal" أقر بوجود علاقة بين الدخل التجميعي والادخار (أو الاستهلاك) ، مع أنه استشهد بذلك في سياق تحليله للنمو في المدى الطويل أكثر منه في سياق تقلبات المدى القصير . ورغم كل ذلك فإن من الممكن كما يرى غالبية الاقتصاديين اعتبار دالة الاستهلاك كشفاً كينزياً خالصاً ، بسبب أنها تقع في قلب المنظومة النظرية لكينز . أنظر :
- Ackley, Gardner, Macroeconomic: Theory and Policy, Macmillan Publishing Company Co., Inc. New York (1978), P 533 .
- (4) هيلر ، براين ، الاقتصاد التحليلي الكلي : نماذج ومناظرات وتطورات ، ترجمة : فتحي صالح أبوسدرة ، عبد الفتاح عبد السلام أبوحييل، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، طبعة أولى ، (1990)، ص 46 .
- (5) توصي الصيغة الكينزية لدالة الاستهلاك على أن الدخل الحقيقي هو المحدد الوحيد للإتفاق الاستهلاكي الحقيقي ، إلا أن ما تعنيه هذه الدالة في الواقع يتمثل في أن الدخل الحقيقي هو المتغير الأهم بين مجموعة متغيرات أخرى محددة للاستهلاك خاصة في المدى القصير . فقد أخذ كينز في الاعتبار نحو (24) متغيراً إضافياً ، كان من ضمنها سعر الفائدة الذي يلعب دوراً مهماً كمحدد للاستهلاك في النظرية الكلاسيكية ، وذلك على الرغم من تشكيكه (أي كينز) في حساسية الاستهلاك أو الادخار لسعر الفائدة .
للمزيد أنظر :
- Felder, Bernhard & Homburg, Stefan, Macroeconomics and New Macroeconomics, 2nd Edition, Springer Verlag, Berlin Heidelberg, Germany (1992), P 74.
- (6) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No. 4, (December 1973), P 1304.
- (7) Mikesell, Raymond, F., "The Nature of Saving Function in Developing Countries: A Survey of Theoretical and Empirical Literature", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.1, (March 1973), Op. Cit., P 1304.
- (8) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1305.
- (9) Felder, Bernhard & Homburg, Stefan, Op. Cit., PP 77-78.

- (10) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1304.
- (11) Mikesell, Raymond, F., Op. Cit., P 8.
- (12) Ferber, Robert, "Research on Household Behavior", Part 1, American Economic Review, March, 1962, P 23.
- (13) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1305.
- (14) Loc. Cit.
- (15) Fuhrer, Jeffery, C., "Do Consumers Behave as The Life-Cycle/ Permanent Income Theory of Consumption Predicts", New England Economic Review, (September 1992), P3.
- (16) Evans, Michael, K., Macroeconomic Activity: Theory, Forecasting and Control, Harper & Row Publishers, New York, (1969), P35.
- (17) - Loc. Cit.
- Mikesell, Raymond, F., Op. Cit., PP 10-11.
- (18) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1306.
- (19) لمزيد من التفاصيل حول الدراسات التي أجريت وبرز فيها عنصر الثروة كمحدد رئيس للاستهلاك بالاستناد إلى نظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة ، يمكن الرجوع إلى :
- White, Besty Butrill, Op. Cit., PP 547-560 and:
 - Kormendi, Roger, C., "Government Spending and Private Sector Behavior", The American Economic Review, Vol. 73, No.5, (December 1983), PP 994-1010.
- (20) Ferber, Robert, "Research on Household Behavior", Op. Cit., PP 8-9.
- (21) Evans, Michael, K., Op. Cit., P 84.
- (22) لقد توفرت العديد من الدراسات على نتائج مهمة حول دور الأصول السائلة في تحديد الإنفاق الاستهلاكي، فضلاً عن أهمية هذه النتائج فيما يتعلق بتأسيس تأثير مباشر للمتغيرات النقدية على الإنفاق الاستهلاكي ، أنظر على سبيل المثال :
- Zellner, A. & Huang, D.S. and Chau, L. C., "Further Analysis of The short Run Consumption Function with Emphasis on The Role of Liquid Assets", Econometrica, Vol. 33, No.3, (July 1965).
- (23) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., PP 1312-1313 .
- (24) Bhatia, Kul, B., "Capital Gains and The Aggregate Consumption Function", The American Economic Review, Vol. 62, No.5, (December 1972), PP 866-879.

- (25) Branson, William, H., Op. Cit., PP 206-207.
- (26) Felder, Bernhard & Homburg, Stefan, Op. Cit., P134.
- (27) Klein, L. R & Goldberger, A. S., "An Econometric Model of The United States (1929-1952)", Contribution to Economic Analysis, North Publishing Company, Amsterdam (1969), P 9.
- (28) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1314.
- أما فيما يخص الدراسات الحديثة عن العلاقة بين سعر الفائدة والاستهلاك ، فمن الممكن الإطلاع على
سبيل المثال على :
- Carlino, Gerald, A., "Interest Rate Effects and Intertemporal Consumption", Journal of Monetary Economics, Vol. 9, No.2, (March 1982), PP 223-234.
- (29) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., PP 1314-1316.
- (30) Evans, Michael, K., Op. Cit., PP 44-46.
- (31) Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Op. Cit., P 1310.
- (32) أبوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام ، "محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في الجماهيرية" ، بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي ، كتاب الندوة ومداولها ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، (بنغازي 1990م) ، ص ص 170 - 171 .
- (33) Heijedra, Ben. J. and Others, "Fiscal Policy, Distortory Taxation and Direct Crowding Out Under Monopolistic Competition", Oxford Economic Papers, Vol. 50, No.1, (January, 1998), PP 79-88.
- (34) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، يمكن الاطلاع على :
- Amano, Robert A and Wirjanto, Tony S, An Empirical Investigation into Government Spending and Private Sector Behaviour , Working Paper, Bank of Canada, Canada, October (1994).
- (35) Ibid PP.2.
- (36) Ibid PP.2-3.
- (37) يستبعد هذا التعريف مشتريات الأسهم من قبل الأفراد أو حتى من قبل الشركات باعتبار أنها لا تمثل إضافة صافية إلى التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد . فشراء الأسهم يمثل انتقالاً في حقوق ملكية أصل قائم ، ولا يغير بأي شكل حجم رأس المال الحقيقي للدولة . أنظر بالخصوص :
- ستانليك ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، ترجمة : محمد عزيز وفتحي أبوسدرة ، الطبعة الثالثة ، منشورات جامعة قارونس ، (بنغازي ، 1992) ، ص ص 80-81 .
- (38) Shackle, G. L. S, "Keynes and Today's Establishment in Economic Theory: A

View", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.2, (June, 1973), P516 and :
- Jhingan, M. L, Op. Cit., P 86.

(39) Mikesell, Raymond, F., OP. Cit., P 3.

(40) أبوحليل ، عبد الفتاح عبد السلام « التحليل الاقتصادي الكلي : النظرية والسياسات الاقتصادية ، منشورات
جامعة الجليل الغربي ، غريان ، (ليبيا ، 1996) ، ص ص 176 - 177 .

(41) Jorgenson, Dale, W., "Econometric Studies of Investment: A Survey", Journal of
Economic Literature, Vol. IX, No.4, (December , 1971), P 1130.

(42) Ibid., P 1111.

(43) ايدجمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة : محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، (الرياض، 1988)،
ص 180 .

(44) أبوحليل ، عبد الفتاح ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 211 - 212 .

(45) ستانليك « مصدر سبق ذكره ، ص 83 .

(46) يفسر مبدأ المعجل الاستثمار الصافي وليس الإجمالي ، حيث كانت هذه النقطة بالذات مثار انتقاد العديد من
الاقتصاديين . فالتغير في رأس المال من فترة إلى أخرى مساوٍ للاستثمار الإجمالي مخصوماً منه الاستثمار
الإحلالي « ذلك أن مبدأ المعجل وكذلك المعجل المرن ، يوفر شرحاً عن التغير في رأس المال وليس عن
الاستثمار الإجمالي ، الأمر الذي يجعل تضمين الاستثمار الإحلالي مهم طالما أنه يهيمن على الإنفاق
الاستثماري الكلي عند المستوى التجميعي على الأقل (Kuznets, 1950) ، أنظر بالخصوص :
- Jorgenson, Dale, W., Op. Cit., PP 1111-1112.

(47) Evans, Michael, K., Op. Cit., P 80.

(48) ستانليك ، مصدر سبق ذكره ، ص 94 .

(49) ايدجمان ، مايكل ، مصدر سبق ذكره ، ص 178 .

(50) من أشهر هذه الدراسات أو النماذج سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة ، على سبيل المثال
لا الحصر :

- Kuh's Capital Stock Growth.
- Eisner's Permanent Income Theory for Investment.
- Jorgenson and Sibert's Theory of Optimal Capital Accumulation.
- Resek's Study of Investment.

وليزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات وغيرها ، يمكن الرجوع إلى :

- Jorgenson, Dale, W., Op. Cit., PP 1111-1149.
- Evans, Michael, K., Op. Cit. , P .

(51) تعرف الطاقة الإنتاجية في علم الإحصاء الاقتصادي بأنها معيار أو مقياس للكثافة أو الحدة التي يستخدم بها الاقتصاد القومي (أو القطاع أو المنشأة) موارد . ويرتبط المصطلح بعدد من المفاهيم والمناهج المختلفة للقياس. أنظر على سبيل الإطلاع :

- Christiano, Lawrence, I. , A Survey of Measures of Capacity Utilization, IMF Staff Papers, Vol. 28, No.1, (March, 1981), PP 144-199.

(52) Jorgenson, Dale, W., Op. Cit., PP 1113-1122.

(53) Ibid., P 1130.

(54) Ibid., P 1141.

(55) Baily, Martin Neil & Friedman, Philip, Op. Cit., PP 66-69.

(56) Evans, Michael, K., Op. Cit. , P 98.

(57) Fischer, Stanley, "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Op. Cit., PP. 485-512.

(58) ايدجمان ، مايكل ، مصدر سبق ذكره ، ص 183 .

(59) Mikesell, Raymond, F., Op. Cit., PP 18-19.

(60) Fielding, David, Op. Cit., P 122.

(61) Vamvakidis, Athanasios, "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?", IMF Staff Papers, Vol. 46, No.1, (March , 1999), PP 44-55.

(62) البلوي ، مرفت وهبة ، عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 115 .

تشير البيانات الرسمية في الاقتصاد الليبي إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي إلى مستويات قياسية في بعض السنوات ، حيث انخفضت إلى 8.3% في عام 1980م ، بينما لم تزد عن 25% في أحسن الأحوال وذلك في عام 1973م ، وهو ما يفيد بلور متنامٍ للدولة في الحياة الاقتصادية ، فضلاً عن أن مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد كانت محدودة جداً ونسبة لا تكاد تذكر في أنشطة إنتاج السلع القابلة للتبادل الدولي مثل الزراعة والصناعة، وتكاد تكون محصورة فقط في قطاع الخدمات ، خصوصاً في الإنفاق على ملكية المساكن .
أنظر بالخصوص:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1971-1980) ، طرابلس ، (أبريل 1984م) .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986-1997) ، طرابلس ، (ديسمبر 1999م) .

(63) من هذه الدراسات والنماذج على سبيل المثال لا الحصر ، يمكن الإطلاع على :

- Khan, Mohsin, S., "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", The Review of Economics and Statistics, Vol. LVII, No. 2, (May 1975), PP 221-224.

- Tatemoto, Mashiro and Others, A Stabilization Model for The Postwar Japanese Economy: 1954-1962 .

(64) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", IMF Staff Papers, Vol. XXI, No.3, (Nov., 1974), P 678.

(65) Ibid., PP 679-680.

(66) لأغراض تتعلق بالنظرية الاقتصادية ، فإنه يمكن تعريف سعر الصرف على أنه السعر النسبي للسلع القابلة للتبادل الدولي بمفردها السلع غير القابلة للتبادل الدولي. وفي الواقع فإن سعر الصرف ولأغراض عملية يحسب على أنه نسبة مستوى الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار الخارجية معبراً عنه بعملية مشتركة (Common Currency) . أنظر بالخصوص :

- Devereux, John & Conolly, Michael, "Commercial Policy, The Terms of Trade and The Real Exchange Rate Revisited", Journal of Development Economics, Vol. 50, No.1, (Jun, 1996), PP 81-83.

(67) Khan, Mohsin, S., "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", Op. Cit., PP 221-224.

(68) Learner, Edward, E., Op. Cit., PP 12-13.

(69) Ibid., PP 13-14.

(70) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", Op. Cit., PP 680-681.

(71) Ibid, PP 682-683.

(72) Ibid., PP 680.

(73) Learner, Edward, E., Op. Cit., P 17.

(74) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", Op. Cit., P 680.

(75) Ibid., PP 681.

(76) Learner, Edward, E., Op. Cit., P 18.

(77) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", Op. Cit., P 680.

(78) Khan, Mohsin, S., "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", Op. Cit., P 224.

- (79) Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", Op. Cit., P 687-691.
- (80) Klein, L. R & Goldberger, A. S., "An Econometric Model of The United States (1929-1952)", Op. Cit., P 19.
- (81) الإبراهيم ، يوسف ، سراج الدين ، إسماعيل ، "مسار الاقتصاد الكويتي : المستحدثات ، الآثار والسياسات" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الأول ، خريف (1992م) ، القاهرة ، ص ص 58 - 90 .
- (82) Khan, Mohsin, S., "Experiments with a Monetary Model for the Venezuelan Economy", IMF Staff Papers, PP 391-392.
- (83) Klein, L. R & Goldberger, A. S., "An Econometric Model of The United States (1929-1952)", Op. Cit., P 9.
- (84) أبوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام ، "محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية ، مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في الجماهيرية" ، بحث ومناقشات ندوة الاستهلاك الليبي ، كتاب الندوة ومداولها ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1990 ، ص 177 .
- (85) Branson, William, H., Op. Cit., P 72.
- (86) Feldstein, Martin, "Government Deficits and Aggregate Demand", Op. Cit., P 16.
- (87) Heijedra, Ben. J. and Others, Op. Cit , PP 79-88.
- (88) Odedokun, M. O., "Alternative Econometric Approaches for Analysing the Role of the Financial Sector in Economic Growth: Time-Series Evidence from LDCs", Journal of Development Economics, Vol. 50 (1996), PP 119-146.
- (89) Aiyagari, S. Rao and Others, "The Output, Employment and Interest Rate Effects of Government Consumption", Journal of Monetary Economics, Vol. 30 (1992), P 74.
- (90) Rasche, Robert H. and Shapiro, Harold T., "The F. R. B., M.I.T Econometric Model: Its Special Features", The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol. 58, No.2, (May, 1968), P 135.
- (91) Steindi, Frank, I. "A Simple Macroeconomic Model with A Government Budget Restraint", Journal of Political Economy, Vol. 79, No.3, (May, June, 1971), P 677.
- (92) Chu, Ke-Young, "External Shocks and Fiscal Policy in LDCs", Finance & Development, (June, 1988), P 29.
- (93) Khan, Mohsin S. and Knight, Malcolm, D., "Stabilization Programs in Developing Countries: A Formal Framework", Op. Cit., P 11.
- (94) Ibid., P 12. .
- (95) Khan, Mohsin, S., "Experiments with a Monetary Model for the Venezuelan Economy", Op. Cit., PP 394.

- (96) ليبيا ، تقرير التنمية البشرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس (1999م) ، ص ص 83-85.
- (97) في دراسة عن العجز الحكومي والعملية التضخمية في الدول النامية ، بين كل من (B. B. Agheveli & M. S. Khan) أن التمويل بالعجز يؤدي إلى زيادة التضخم وزيادة عرض النقود ، حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى مزيد من التضخم ، وبحيث تكون هذه الزيادة سبباً للتضخم ونتيجة له في آن معاً . للمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى :
- Agheveli, B. B and Khan, M. S., "Government Deficits and the Inflationary Process in Developing Countries", IMF Staff Papers, (Sept. 1978), PP 347-370.
- (98) تعتبر مساهمة الإيرادات من الرسوم والضرائب متواضعة جداً في الاقتصاد الليبي ، حيث لم تزد عن نسبة 18.4% من إجمالي الإيرادات العامة في أحسن أحوالها في سنة 1993م ، أنظر :
- ليبيا ، تقرير التنمية البشرية ، مصدر سبق ذكره ، ص 85 .
- (99) لمزيد من الاطلاع ، يمكن الرجوع إلى :
- Todaro, Michael, P., Op. Cit., PP 402-404.
- (100) - منصور ، حسام ، الاقتصاد التحليلي الكلي ، الطبعة الثانية ، منشورات مكتبة الزهراء الحديثة ، بيروت، 1981م ، ص ص 7 - 8 .
- رضوان ، عبد القادر محمود ، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، منشورات عويدات (بيروت ، باريس) 1988م ، ص 640 :
- (101) رضوان ، عبد القادر محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 640 - 641 .
- (102) أنظر على سبيل المثال :
- M. Moustafa, Salem, An Econometric Model of the Libyan Economy (1962-1975), Un Published Ph.D. Dessertation, Southern Methodist University, (U.S.A., 1978).
- رهيط ، حسين فرج ، فائض الطلب الكلي وعجز الميزانية العامة والدين العام المحلي المصري : دراسة قياسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 - 1990م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، (بنغازي 1998م) .
- (103) لقد شاعت على نطاق واسع الفكرة القائلة بضرورة تصحيح التقديرات التقليدية للدخل القومي، عن طريق طرح قيمة الموارد الناضبة التي يتم استخراجها . وقد تم توفير الأساس النظري لهذه الفكرة من قبل (Hatrick, 1977) ، والذي برهن إثر ذلك على ما عرف فيما بعد بقاعدة هاتريك . لمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى :
- Stefan, J. A. & Weale, M. R. , Op. Cit., PP 21-22.

الفصل الخامس

النموذج القياسي

التقدير والمحاكاة وتحليل المضاعفات

- أولاً : مقدمة .
- ثانياً : اختيار طريقة التقدير .
- ثالثاً : تقدير دالة الواردات السلعية الاستهلاكية الحقيقية .
- رابعاً : تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي .
- خامساً : تقدير دالة الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي .
- سادساً : تقدير دالة الواردات السلعية الرأسمالية الحقيقية .
- سابعاً : تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام .
- ثامناً : النموذج الكامل .
- تاسعاً : ملاحظات حول نتائج التقدير .
- عاشراً : المحاكاة الديناميكية والتنبؤ .
- أحد عشر : تقييم نموذج المحاكاة .
- إثني عشر : تحليل المضاعفات .
- ثلاث عشر : تحليل المضاعفات الديناميكية للنموذج .
- أربع عشر : استنتاج .

5-1 مقدمة :

يعد استخدام النماذج القياسية في تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية أحد أبرز التطورات التي شهدتها علم الاقتصاد لعدة عقود خلت ، إذ أسهم ذلك في تطوير مضامين العديد من النظريات الاقتصادية ، سواء في مجال اختبار صحة الفروض التي تنبثق عن هذه النظريات ، أو في مجال الدراسات العملية والخبرات التي توفرها لصانعي السياسة⁽¹⁾، مما جعل بناء النماذج القياسية تقليعة "Vogue" لا تقل عما أصبحت عليه البرمجة الخطية وجبر المصفوفات في أعقاب ذلك⁽²⁾.

ويدخل بناء النماذج في إطار علم الاقتصاد القياسي ، الذي يمثل خليطاً من النظرية الاقتصادية ، والاقتصاد الرياضي ، والإحصاء الاقتصادي . ورغم اختلافه التام عن كل فرع من فروع هذه العلوم ، إلا أنه ينطوي على عملية تكامل ، بين علم الاقتصاد ، وعلم الرياضيات ، وعلم الإحصاء ، بهدف توفير قيم رقمية لمعاملات "Parameters" العلاقات والمتغيرات الاقتصادية مثل المرونة والميول ، عن طريق استخدام مناهج معينة تسمى الطرق أو التقنيات القياسية "Econometric Methods" ، ومن ثم التحقق من مدى صحة فروض النظريات الاقتصادية⁽³⁾.

ولا جدل في أن الباحث عند بناء النموذج القياسي لأي مسألة اقتصادية ، يتعذر عليه وإلى درجة كبيرة أخذ المنظومة الاقتصادية الكلية في الحسبان ، بكل ما تشتمل عليه من تعقيدات ، حيث أنه وبالنظر إلى مسألة معينة ، فإن أهمية بعض المتغيرات ذات الصلة تفوق أهمية متغيرات أخرى ، مما يجعل عمل الباحث في مجال الاقتصاد القياسي ، منصباً في جزء كبير منه في تقرير أي من هذه المتغيرات هو الأكثر أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة⁽⁴⁾. وتشير الأدبيات في هذا الصدد إلى أن اختيار ما سيشتمل عليه النموذج من متغيرات وعلاقات ، يعتمد في المقام الأول على الهدف من بناء النموذج ، مثل طبيعة أو نوعية الأسئلة التي يتم بناء النموذج للإجابة عليها⁽⁵⁾. وليس هذا فحسب ، بل إن تصميم وبناء المعيار الذي يحدد مدى صلاحية هذا النموذج ، يعتمد من جانبه أيضاً على الغرض الذي من أجله تم بناء النموذج⁽⁶⁾.

ومن هذه الزاوية ، يمكن تعريف النموذج القياسي على أنه مجموعة من المعادلات

التي تشتمل على علاقات مقدرة إحصائياً تسعى لشرح بعض الظواهر والملاحظات الاقتصادية بأساليب ومفردات كمية "Quantitative Terms" ، كما أنه يحتوي إلى جانب العلاقات القياسية أيضاً على علاقات أو معادلات تطابقية أو علاقات سلوكية غير قياسية⁽⁷⁾.

ولا ريب في أن ذلك يندرج ضمن سعي الاقتصاد القياسي لتحقيق الأهداف المنوطة به ، والتي تلخص في ثلاثة أهداف هي التحليل الهيكلي "Structural Analysis" ، والتنبؤ "Forecasting" ، وتقييم السياسات "Policy Evaluation" ، حيث من الممكن أن تتضمن كل دراسة قياسية هدفاً أو اثنين على الأقل من هذه الأهداف ، أو أن تحتوي على كل هذه الأهداف مجتمعة ، والتي تمثل من جانبها المخرجات النهائية "Final Outputs" ، مثلما تمثل النظرية الاقتصادية ، والبيانات ، والملاحظات من الواقع ، المادة الخام في مجال بناء واستخدام النماذج القياسية في التحليل الاقتصادي⁽⁸⁾.

وترتبط هذه الأهداف الثلاثة ببعضها البعض إلى حد بعيد ، حيث يستخدم هيكل النموذج الذي يتحدد بالتحليل الهيكلي في إجراء التنبؤ ، فيما يعتبر تقييم السياسات المستخدمة في النموذج بمثابة تنبؤ مشروط⁽⁹⁾.

وسوف تقوم هذه الدراسة بتحقيق الأهداف الثلاثة لنماذج الاقتصاد القياسي ، حيث يتناول هذا الفصل بدايةً تحقيق الهدف الأول وهو التحليل الهيكلي المتضمن على تقدير معلمات ومعادلات النموذج ، فيما يتناول لاحقاً الهدفين الآخرين المتمثلين في عملية المحاكاة "Simulation" للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ أولاً ، ومن ثم تحليل المضاعفات أو ما يصطلح عليه "Multiplier Analysis" ، وذلك لمعرفة التغيرات التي تطرأ على المتغيرات الداخلية للنموذج في حال تغير أي من متغيرات السياسة.

وفيما يقصد بالتحليل الهيكلي التحقق من العلاقات الداخلية "Interrelationships" الأساسية للنسق أو النظام "System" محل الدراسة ، في إطار فهم وشرح الظواهر المتعلقة بالموضوع ، فإنه أي التحليل الهيكلي ينطوي على تقدير كمي "Quantitative Estimation" للعلاقات الداخلية فيما بين متغيرات النظام أو النموذج⁽¹⁰⁾. ويتطلب ذلك اختيار طريقة التقدير المناسبة من بين العديد من طرق التقدير التي يحفل بها الاقتصاد القياسي ، وذلك للحصول على أفضل التقديرات الممكنة .

وفي الواقع تنشأ مشكلة اختيار طريقة القياس الاقتصادي « من حقيقة أن أي علاقة في النظرية الاقتصادية خاضعة في الغالب لنظام من المعادلات الآتية ، التي يمكن قياسها بطرق متعددة .

2-5 اختيار طريقة التقدير :

تتعدد الطرق القياسية التي تستخدم للقيام بالتحليل الهيكلي ، ومن ثم الحصول على تقديرات للمعاملات الخاصة بمعادلات النموذج القياسي ، بيد أن اختيار أي من هذه الطرق أو الأساليب يحتكم إلى حد كبير على مدى جودة التقديرات الناتجة عنها ، والتي تعتمد بدورها على بعض المعايير التي يتم من خلالها الحكم على جودة التقدير⁽¹¹⁾.

إضافةً إلى ذلك ، يعتمد اختيار طريقة التقدير على عدد من العوامل الأخرى ، أبرزها الهدف الذي يسعى النموذج إلى تحقيقه ، فضلاً عن شرط التعريف الخاص بمعادلات النموذج ، ووجود متغيرات داخلية من ضمن مجموعة المتغيرات التفسيرية في أي معادلة وحيدة ، والأهمية التي يعطيها الباحث للخصائص الإحصائية المتعددة لتقديرات المعلمات ، ومدى توفر البيانات ، وطبيعة التعقيدات الحسابية لطريقة التقدير ، كما يعتمد الاختيار أيضاً على ما إذا كان الاهتمام منصباً على قيم المعاملات الهيكلية ، أو على الشكل المختزل للمعاملات⁽¹²⁾.

وفي هذا الإطار ، يمكن الحصول على معاملات "Coefficients" النظام الهيكلي للمعادلات الآتية ، إما عن طريق تقنيات المعادلة الوحيدة "Single - equation Techniques" ، وهي ذلك المنهج الذي يتم تطبيقه على معادلة واحدة من النظام في فترة زمنية معينة ، أو عن طريق تقنيات المنظومة الكاملة "Complete-System Techniques" ، وهي تلك المناهج التي تتضمن حل كل المعادلات آنياً وتقدير المعلمات "Parameters" لكل معاملات النظام في نفس الوقت⁽¹³⁾.

وكما سبقت الإشارة ، فإن اختيار طريقة التقدير يعتمد ضمن عوامل أخرى على شرط التعريف الخاص بالنموذج. فإذا كانت المعادلة ناقصة التعريف (Underidentified) ، فإن من المستحيل تقدير معالمها وفقاً لأي طريقة من طرق القياس الاقتصادي . أما إذا كانت المعادلة معرفة (Identified) ، فمن الممكن عموماً تقدير معالمها .

وبشكل أكثر تحديداً ، إذا كانت المعادلة معرفة تماماً (Exactly Identified) ، فإن طريقة التقدير الملائمة التي يمكن استخدامها تتمثل في طريقة المربعات الصغرى الغير المباشرة (ILS) ، فيما إذا كانت المعادلة زائدة التعريف (Overidentified) ، فإن هنالك عديداً من طرق القياس التي يمكن استخدامها لتقدير معالمها ، مثل طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) ، أو طريقة (Maximum Likelihood) ، بينما لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى الغير المباشرة (ILS) في هذه الحالة ، لعدم صلاحيتها في الحصول على تقديرات مثلى للمعلومات الهيكلية للنموذج⁽¹⁴⁾.

ولقد اتضح بعد تطبيق شرط الرتبة "Order Condition" ، وشرط الترتيب "Rank Condition" على معادلات النموذج المستخدم لهذه الدراسة ، أن النموذج ككل زائد التعريف⁽¹⁵⁾ ، وهو ما يتفق مع حقيقة أن معظم النماذج القياسية ، تتسم بأنها زائدة التعريف⁽¹⁶⁾ . فضلاً عن ذلك ، فمن الواضح وجود متغيرات داخلية ، ضمن مجموعة المتغيرات التفسيرية التي يشتمل عليها النموذج ، حيث يعد ذلك بالإضافة إلى ما تقدم ، عاملاً مهماً في اختيار طريقة التقدير من ضمن طرق القياس المتعددة .

وتشير أدبيات الاقتصاد القياسي بالخصوص إلى أنه قد لوحظ عند تطبيق المعايير الإحصائية المتعارف عليها ، على التقديرات التي تنجم عن طرق التقدير المختلفة ، مثل معيار الجذر التربيعي للخطأ المعياري (RMSE) ، والتحيز (Bias) ، والتباين (Variance) ، والخطأ المعياري (Standard Error) ، أن طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) تتميز بالأفضلية في الأداء ، فضلاً عن تميزها بالبساطة وعدم التعقيد أثناء التطبيق ، مقارنةً بطرق القياس الأخرى⁽¹⁷⁾.

واتساقاً مع ذلك ، فقد استخدمت في هذه الدراسة تقنيات المعادلة الوحيدة في التطبيق على معادلات النموذج ، من منظور أنها الأكثر ملاءمة للتحليل الهيكلي للنموذج في ضوء الهدف الذي تسعى إليه الدراسة ، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) لتقدير معالم الشكل الهيكلي للنموذج ، وذلك للخصائص المثلى التي تتسم بها التقديرات الناجمة عن استخدام هذه الطريقة من حيث كونها متنسقة وغير متحيزة ، فضلاً عن استخدامها في العديد من النماذج القياسية المعروفة .

وأخيراً في هذا السياق وقبل الوصول إلى التقديرات الخاصة بمعادلات النموذج ، والتي تم قياسها واختبارها خلال الفترة (1973 - 1998م) ، فلا بد من التنويه إلى أن البرنامج الذي تم استخدامه في تقدير المعادلات هو البرنامج " *Microfit* " ، نسخة عام 1997 ، عن جامعة أكسفورد ببريطانيا .

كذلك لابد من تعريف مجموعة من الرموز الخاصة بالقياس والتي سيتم استخدامها في المعادلات المقدرة ، وهي :

- () الأرقام المدونة بين قوسين أسفل معامل الانحدار تدل على اختبار T (T-Statistic) .

- (R^2) معامل التحديد (Coefficient of Determination) .

- (\bar{R}^2) معامل التحديد المعدل لدرجات الحرية (Adjusted Coefficient of Determination) .

- (D-W) تدل على اختبار دارين - واتسون (Durbin-Watson Test) .

- (SER) الخطأ المعياري للبواقي (Standard Error of Residuals) .

- $F(v_1, v_2)$ تشير إلى اختبار F لمعنوية المعادلة ، عند درجتي الحرية (v_1, v_2) .

- (t) تدل على الفترة الزمنية .

3-5 تقدير دالة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية :

$$\ln RIMCPC_t = -1.3575 + 0.40533 \ln RPCEPC_t - 0.44535 \ln RP_t \\ (-0.93113) \quad (1.5361) \quad (-2.3263) \\ -0.29566 DV + 0.74338 \ln RIMCPC_{t-1} \\ (-2.4367) \quad (3.8599)$$

$$R^2 = 0.85442 \quad \bar{R}^2 = 0.82377 \quad D-W = 3.1933 \\ SER = 0.16076 \quad F(3,21) = 27.8772$$

حيث أن :

$\ln RIMCPC_t$: اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية في الفترة (t) .

$\ln RPCEPC$: اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص في الفترة (t) .

$\ln RP_t$: اللوغاريتم الطبيعي للأسعار النسبية في الفترة (t) .

$\ln RIMCPC_{t-1}$: اللوغاريتم الطبيعي للطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية في الفترة (t-1) .

DV : متغير صوري للطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية .

حيث :

$$DV = 1 \quad (1998 - 1982) .$$

$$DV = 0 \quad \text{لباقى السنوات} .$$

توضح نتائج تقدير المعادلة أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يؤثر طردياً على الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية ، وإن هذا التأثير الطردي يتميز بمعنوية إحصائية لا بأس بها ، حيث تتفق هذه النتيجة مع التوقعات النظرية والدراسات العملية التي تمت الإشارة إليها في الفصل الرابع من هذه الدراسة حول دالة الواردات .

ومن المعروف أن المعلنات المقدرة تشير الى قيمة المرونات عند إجراء التقدير وفقاً للصورة اللوغاريتمية ، حيث يتضح من المعادلة أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة 0.41% على وجه التقريب . وهو ما يعنى أن مرونة الواردات من السلع الاستهلاكية بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الخاص تمثل نحو 0.41 في المدى القصير .

أما بالنسبة لمرونة الواردات من السلع الاستهلاكية في المدى الطويل فإنها تساوي نحو 1.6 تقريباً ، مما يبين أن هذا النوع من المرونة أكبر في المدى الطويل بالقياس إلى قيمته في المدى القصير ، وهو الأمر الذي يتفق مع الدراسات التي تم التعرض إليها سابقاً والتي تشير إلى زيادة الواردات من هذا النوع من السلع بشكل مطلق ، حتى وإن انخفضت أهميتها النسبية في إجمالي الواردات مع اضطراب النمو الاقتصادي .

كذلك تبين نتائج التقدير أن الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية يتأثر بشكل عكسي مع الأسعار النسبية وبدرجة معنوية عالية عند مستوى ثقة 5%. الأمر الذي يتفق مع كافة الفروض النظرية والدراسات العملية بالخصوص (Maizels, 1968) و (Chenery, 1969).

إن الزيادة في الأسعار النسبية بنسبة 1% ، سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة 0.44% . ويعنى هذا أن قيمة معامل مرونة الواردات من السلع الاستهلاكية بالنسبة للأسعار النسبية تساوى نحو 0.44 ، وهي أقل من الواحد الصحيح في المدى القصير ، ومؤشر على انخفاض مرونة الطلب على الواردات الاستهلاكية بالنسبة للأسعار النسبية ، لاسيما في ظل محدودية أو عدم وجود بدائل محلية منافسة لهذا النوع من الواردات ، وخاصةً إذا ما تمت مقارنتها مع قيمة معامل المرونة بالنسبة للأسعار النسبية في المدى الطويل والتي تساوي حوالي 1.7% تقريباً .

أما بخصوص المتغير الصوري الذي اشتملت عليه المعادلة ، والذي تم اعتباره بمثابة متغير تقريبي (Proxy) للقيود الكمية على الواردات والتي بدأ العمل بها اعتباراً من العام 1982م ، فإن الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير مؤشر على العلاقة العكسية بين التشدد في تطبيق سياسة القيود الكمية على الواردات ، وبين الطلب الحقيقي على الواردات من

السلع الاستهلاكية ، إذ كلما تزداد القيود الكمية على الواردات كلما تقل الواردات من السلع الاستهلاكية . ويتم استخدام هذا المتغير عادة في مثل هذه الدراسات للحصول على تقديرات غير متحيزة .

ومن ناحية أخرى ، فإن قراءة المعادلة تدلل على أن تقديرات معاملات المعادلة كانت مرضية إلى حد كبير ، حيث توافقت المعادلة بشكل جيد مع البيانات (DATA) وأسفرت عن أخطاء معيارية منخفضة إلى حد بعيد .

وتبين قيم اختبار (T) أن لتقديرات المعلمات دلالة إحصائية عالية (Significant) عند مستوى معنوية 5% ، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 وقيمة معامل التحديد المعدل \bar{R}^2 تدل بدورها على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات التفسيرية التي تم اختيارها لتفسير سلوك الواردات من السلع الاستهلاكية .

أما قيمة اختبار F والبالغة نحو (27) فتدل بدورها على وجود معنوية كلية للانحدار فضلاً عن عدم وجود مشاكل في القياس ، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من قيمة اختبار (D-W) والتي تشير إلى عدم وجود مشكلة اشتراك خطي .

5-4 تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص :

$$\ln RPCE_t = -1.5784 + 0.19668 \ln RYD_t + 0.56189 \ln RMS_t + 0.43942 \ln RPCE_{t-1}$$

(-1.1061) (2.4428) (2.9386) (2.6503)

$$R^2 = 0.68568 \quad \bar{R}^2 = 0.64077 \quad D-W = 2.0925$$

$$SER = 0.15066 \quad F(3,21) = 15.2701$$

حيث أن :

- $\ln RPCE_t$: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص في الفترة (t).
- $\ln RMS_t$: اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود الحقيقي في الفترة (t).
- $\ln RPCE_{t-1}$: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص في الفترة (t-1).

توضح نتائج تقدير معادلة دالة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص ، أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يتأثر بشكل طردى ومعنوى بالتغيرات التى تحدث في الدخل المتاح ، الأمر الذى يتفق مع الفروض النظرية حول هذه العلاقة . ويتبين من نتائج التقدير أن زيادة الدخل المتاح بنسبة 1% سوف يودى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص بنسبة 0.20 % تقريبا ، وهو ما يعنى أن مرونة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالنسبة للدخل المتاح تساوى نحو 0.20 في المدى القصير .

كذلك فإن مرونة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالنسبة للدخل المتاح في المدى الطويل تساوى نحو 0.36 في المدى الطويل ، وعليه يتضح أن مرونة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالنسبة للدخل في المدى الطويل أكبر منها في المدى القصير . وهو مؤشر على الأهمية النسبية المرتفعة لم تغير الدخل المتاح في المدى الطويل على تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، قياسا إلى أهميته في المدى القصير . وهو الأمر الذي يتفق مع النظرية الاقتصادية حول الاستهلاك في المدى الطويل .

كما تبين من نتائج التقدير أيضا أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي يتأثر طردياً ومعنوياً بالتغيرات في عرض النقود الحقيقي كمتغير تقريبي لعنصر الثروة ، إذ تتفق هذه النتيجة مع نتائج (Alan Spiro, Robert Ball & Pamela Drake) وكذلك مع نتائج (Patinkin, 1965). وتعنى هذه النتيجة أن زيادة عرض النقود الحقيقي بنسبة 1% سوف يودى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص بنسبة 0.56 % تقريبا ، وهو مؤشر على مرونة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالنسبة لعرض النقود في المدى القصير، لاسيما وأن هذه العلاقة تتمتع بمعنوية إحصائية عالية كما يتضح من قيمة معامل T الإحصائية والبالغة (2.93) تقريبا .

كما يتبين من المعادلة أن مرونة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالنسبة للتغيرات في عرض الأرصدة النقدية الحقيقية في المدى الطويل أكبر من منها في المدى القصير وتساوى نحو الواحد الصحيح تقريباً .

وبالنظر إلى الدالة التي تم تقديرها ، يمكن القول أنها مقبولة إجمالاً ، حيث تشير قيم (T) وقسم R^2 ، \bar{R}^2 إلى أن التقديرات كانت قوية من الناحية الإحصائية وعلى درجة عالية من الثقة .

فمن ناحيتها تشير قيم (T) لكل متغير من المتغيرات التفسيرية إلى أنه يتمتع بمعنوية إحصائية عالية (Significant) عند مستوى معنوية 5% ، كما أن قيم R^2 ، \bar{R}^2 البالغة (0.69) و (0.64) على التوالي ، تدلل من جانبها على أن المتغيرات التفسيرية التي تم اختيارها في هذه الدالة تتميز بقوة تفسيرية جيدة ، فيما تعبر قيمة اختبار D-W عن عدم وجود مشكلة اشتراك خطي . كذلك فإن قيمة اختبار F والبالغة نحو (15) تقريباً تؤكد المعنوية الكلية للانحدار .

ومن الناحية الاقتصادية ، يلاحظ انسجام إشارات المعالم المقدرة مع المحتوى النظري لمعادلة الإنفاق الاستهلاكي ، حيث تبين العلاقة الموجبة بين الإنفاق الاستهلاكي وكل من الدخل المتاح الحقيقي والأرصدة النقدية الحقيقية والإنفاق الاستهلاكي المبطل ، مما يدل على انسجام الدالة المقدرة مع فروض النظرية الاقتصادية بالخصوص ، خاصة ما يتعلق منها باعتبار الثروة عاملاً هاماً في تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، ومن ثم وجود ما يعرف بـ "Pigou Effect" عند تفسير دالة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي .

كما يتبين من المعادلة أيضاً أهمية الإنفاق الاستهلاكي الخاص المبطل في تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي في الفترة الحالية ، وهو ما يبرهن على وجود جمود في السلوك الاستهلاكي (Interia) ، حيث يحتاج المستهلكون إلى فترة زمنية لتعديل إنفاقهم الاستهلاكي عند حدوث تغير في دخولهم ، أو في أرصدهم النقدية .

إذن يمكن القول من هذا التلخيص أن الدالة مقبولة بصفة عامة ، سواء من الناحية الاقتصادية ، أو من الناحية الإحصائية ، خاصة وأن القيمة المنخفضة للأخطاء المعيارية تفصح بدورها عن توافق المعادلة بشكل جيد مع البيانات .

5-5 تقدير دالة الإنفاق الاستثماري الحقيقي :

$$RGFI_t = -359.2297 + 0.18008 RGDP_t + 0.13366 ROILR_t -$$

(-2.1439) (2.2473) (1.6299)

$$0.17884 RCRS_t + 0.31069 RGFI_{t-1}$$

(-2.4436) (2.2826)

$$R^2 = 0.97813 \quad \bar{R}^2 = 0.97376 \quad D-W = 1.5873$$

$$SER = 131.7808 \quad F(3,21) = 223.6219$$

حيث أن :

$RGFI_t$: الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي في الفترة (t).

$RGDP_t$: الإنفاق الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (t).

$ROILR_t$: حصة الخزانة من الإيرادات النفطية الحقيقية في الفترة (t) .

$RCRS_t$: التغير الحقيقي في الاحتياطيات الأجنبية في الفترة (t) .

$RGFI_{t-1}$: الإنفاق الاستثماري الحقيقي المبطل لفترة واحدة .

نُفصّل نتائج التقديرات الواردة في هذه المعادلة عن تمتع المعادلة بدرجة عالية من المعنوية ، وذلك بالنظر إلى إشارات المعلمات الخاصة بالمتغيرات التفسيرية والتي تعكس من جانبها تطابقها مع النظرية الاقتصادية ومع التوقعات النظرية لهذه المعاملات كما سبقت الإشارة ، وهو ما توضحه قيم اختبار (T) والتي تبين دلالة إحصائية مرتفعة لهذه المتغيرات عند مستوى معنوية 5% ، باستثناء المتغير الخاص بحصة الخزانة من الإيرادات النفطية الحقيقية ، والذي يتمتع بدرجة أقل من المعنوية .

ومما يؤكد أيضاً القدرة التفسيرية الجيدة للمتغيرات التفسيرية في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ، ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل \bar{R}^2 ، والتي بلغت نحو 98% و 97% لكل منهما على التوالي تقريبا. كذلك فإن قيم اختبار D-W تشير إلى خلو المعادلة من مشكلة الاشتراك الخطي ، فيما تبين قيمة اختبار (F) من خلال المقارنة مع القيمة الجدولية تمتع المعادلة بمعنوية كلية للانحدار .

وبالنظر من الزاوية الاقتصادية ، فإن نتائج التقدير تتفق مع توقعات العرض النظري للدالة ، حيث تتضح الأهمية النسبية للدخل في تحديد الإنفاق الاستثماري ، وهو ما أكدت عليه العديد من نماذج الاستثمار . والدراسات التطبيقية حول دالة الاستثمار وفقاً لمبدأ المعجل . فيما يشير المعامل الخاص بحصة الخزنة من الإيرادات النفطية ، إلى أهمية هذا المتغير في تفسير سلوك الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي ، باعتبار الإيرادات النفطية أحد أهم محددات رأس المال في الاقتصاد المعني . ويتفق ذلك مع التوقعات النظرية والدراسات التطبيقية التي سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق ، حول أهمية هذا النوع من الإيرادات ، في التأثير على الإنفاق الاستثماري في الدول النفطية على وجه العموم (الإبراهيم - سراج الدين ، 1992) .

كذلك فإن وجود الإشارة السالبة لمعامل التغيرات في الاحتياطات الأجنبية ، مؤشر على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في الاحتياطات الأجنبية وبين الإنفاق الاستثماري، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال مبدأ أسبقية النفقة ، حيث يعتبر مثل هذا المصدر مصدراً طارئاً يتم اللجوء إليه عند الضرورة ، مما يدل على أن انخفاض الاحتياطات مؤشر على زيادة الإنفاق الاستثماري والعكس صحيح .

ويتضح من نتائج التقدير ، أن زيادة ما في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 100 مليون دينار ، سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 18 مليون دينار تقريباً ، فيما يؤدي انخفاض الاحتياطات ، نتيجة القيام بالسحب من هذه الاحتياطات بمقدار 100 مليون بغرض تمويل الإنفاق الاستثماري ، إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بمقدار 17.8 مليون دينار تقريباً . حيث يتمتع هذان المتغيرات التفسيريان بمعنوية مرتفعة عند مستوى معنوية 5 % ، وذلك بمقارنة قيمة (t) المحسوبة مع قيمتها الجدولية .

وفي نفس الإطار . يتبين أن زيادة حصة الخزنة من الإيرادات النفطية بمقدار 100 مليون دينار ، تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 13.4 مليون دينار تقريباً . ومع أن هذا المتغير التفسيري يتميز بمعنوية إحصائية أقل ($t = 1.63$) ، إلا أنه يعكس إلى جانب التغيرات في الاحتياطات الأجنبية ، أثر التغيرات في قيمة الصادرات ، والتي تمثل الصادرات النفطية أهم مكوناتها ، وذلك على الإنفاق الاستثماري ، مما يجعل أثر قطاع

النفط يتحدد أساساً بمقدار ما يتم تخصيصه من عائدات هذا القطاع ، للإنفاق على التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى .

إضافة إلى ذلك يتضح من نتائج التقدير التأثير الطردى للإنفاق الاستثماري الإجمالي الحالي مع رصيد الفترة الماضية ، خاصة وأن هذا التأثير يتمتع بمعنوية إحصائية عالية ، مما يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير سلوك الإنفاق الاستثماري .

5-6 تقدير دالة الواردات الحقيقية من السلع الرأسمالية :

$$RIMI_t = 453.1183 + 0.18223 RGFI_t - 0.14620 RCRS_t +$$

(2.6054) (3.2873) (-3.0693)

$$18.4495 CRTOT_t + 0.39825 RIMI_{t-1}$$

(2.84) (2.0116)

$$R^2 = 0.84303 \quad \bar{R}^2 = 0.81763 \quad D-W = 2.1449$$

$$SER = 119.8392 \quad F(3,21) = 27.9010$$

حيث أن :

- $RIMI_t$: الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية في الفترة (t) .
- $RGFI_t$: الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحقيقي في الفترة (t) .
- $RCRS_t$: التغير الحقيقي في الاحتياطيات الأجنبية في الفترة (t) .
- $CRTOT_t$: التغير في شروط التبادل الدولي في الفترة (t) .
- $RIMI_{t-1}$: الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية في الفترة (t-1) .

يمكن القول بعد التحقق من المعادلة أعلاه ، أنها مقبولة بصفة عامة ، لا سيما وأن قيم اختبار (T) وقيم كل من R^2 و \bar{R}^2 تدل من جانبها على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات التي تم اختيارها لتفسير سلوك الواردات من السلع الرأسمالية . وهو الأمر الذي يؤكد على جودة المعادلة ، ويتفق مع التوقعات النظرية التي وردت في الفصل السابق :

إن الإنفاق الاستثماري الحقيقي ، والتغيرات في الاحتياطيات الأجنبية للدولة ، والتغير في شروط التبادل الدولي ، فضلاً عن الرصيد من الواردات من السلع الرأسمالية ، استطاعت تفسير نحو 85% تقريباً من التغيرات التي تحدث في الواردات من السلع

الرأسمالية في الفترة الحالية . كذلك فإن قيمة اختبار F تظهر المعنوية الكلية للانحدار ، حيث زادت القيمة المحسوبة عن القيمة الجدولية .

كذلك « فإن عدم إدراج الأسعار النسبية ضمن المتغيرات التفسيرية في هذه الدالة ، تم انطلاقةً من إدراك محدودية تأثير هذا المتغير على الواردات من السلع الرأسمالية ، وذلك نظراً لعدم وجود بدائل محلية منافسة لهذا النوع من الواردات من ناحية ، ونظراً لارتباط الواردات من هذه السلع بمشروعات استراتيجية تعكس سياسة الدولة في مجال تخصيص الموارد ، مما يضعف ويحد من تأثير هذا المتغير من ناحية أخرى .

ولتقدير الأهمية النسبية لتأثير بعض المتغيرات الخارجية ، على الواردات من السلع الرأسمالية ، فقد تم التركيز على ثلاث متغيرات فقط ، وفقاً للبيانات المتاحة ، ووفقاً لمقارنة النتائج التي أسفرت عنها عمليات التقدير المتعددة لدالة الواردات من السلع الرأسمالية. وتتمثل هذه المتغيرات في الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، والتغير في الاحتياطيات الأجنبية ، والمتغيرات في شروط التبادل الدولي ، وذلك في إطار تقدير القيود الكمية على الواردات بهدف الحصول على تقديرات غير متحيزة ، كما في دراسات (Islam, 1961) و (Dutta, 1964) و (Turnovsky, 1968) .

ويتضح من نتائج التقدير التي تبرزها المعادلة أن الزيادة بمقدار 100 مليون دينار لبي في الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، تؤدي الى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية بمقدار 18.2 مليون دينار لبي تقريباً ، وهو مؤشر على وجود علاقة طردية ومعنوية (3.28) تقريباً بين الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، والطلب على الواردات من السلع الرأسمالية .

كما أن اتجاه التغير في الاحتياطيات يؤثر بشكل عكسي على الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية ، إذ تبين نتائج التقدير أن اتجاه التغير في الاحتياطيات الخارجية نحو الانخفاض يؤدي الى زيادة في الواردات من السلع الرأسمالية ، حيث أن الانخفاض بمقدار وحدة واحدة ينعكس في صورة زيادة في الواردات من السلع الرأسمالية بمقدار 0.15 تقريباً.

وهكذا يلاحظ أن الزيادة في الواردات من السلع الرأسمالية تنعكس في زيادة عجز الميزان التجاري ، ومن ثم نقص في الاحتياطيات الخارجية .

كما يلاحظ من الدالة المقدرة أن العلاقة بين الطلب على الواردات الرأسمالية الحقيقية وبين التغير في إحتياطيات الصرف الأجنبي هي علاقة عكسية ، فيما يبدو للوهلة الأولى ضرورة أن تكون هذه العلاقة طردية ، وهو الأمر الذي يستوجب ضرورة الانتباه إلى نقطتين هامتين هما :

1- أن الإحتياطيات الأجنبية ليست مصدراً اعتيادياً لتمويل الواردات مثل الدخل الحقيقي، والذي قد تؤدي زيادته إلى زيادة الواردات ، ولكن الإحتياطيات تمثل مصدراً طارئاً يتم اللجوء إليه لتمويل الواردات عند حدوث بعض الاختناقات في مصادر التمويل الاعتيادية .

2- يتم التخطيط عملياً لحجم معين من الواردات الرأسمالية ، وفي حالة عدم كفاية المخصصات المحجوزة لها ، فإنه يتم اللجوء إلى الإحتياطي والسحب منه ، وبالتالي فإنه كلما ازدادت قيمة الواردات ، كلما أدى ذلك إلى عجز المخصصات المتوفرة عن الوفاء بذلك ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الإحتياطيات ، مما يدل على وجود علاقة إحصائية عكسية .

وتقوم الدولة بذلك وفقاً لمبدأ أسبقية النفقة في كثير من الأحيان خاصة في دولة مثل ليبيا تتعرض لتقلبات حادة في مصادر إيراداتها ، ومن ثم عدم القدرة على الوفاء بالكثير من مخططاتها التنموية .

أما بالنسبة للتغير في شروط التبادل الدولي ، فيتضح من تقدير المعادلة ، وجود علاقة طردية وذات معنوية (2.84) ، حيث يؤدي التحسن في شروط التبادل الدولي ، أي ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصادرات « بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الواردات ، إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية المطلوبة لعملية التنمية ، وذلك نتيجة الانعكاسات الإيجابية الناجمة عن ذلك على صافي حصيلة الصادرات في الاقتصاد ، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية ، ومن ثم زيادة الواردات من السلع الرأسمالية على وجه الخصوص .

5-7 تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام :

$$\ln RGE_t = -3.6760 + 0.46154 \ln REX_t + 1.1315 \ln RNOOR_t$$

(-3.5551) (3.7162) (7.2682)

$$R^2 = 0.83196 \quad \bar{R}^2 = 0.81668 \quad D-W = 2.2846$$

$$SER = 0.20061 \quad F(3,21) = 54.4590$$

حيث أن :

$\ln RGE_t$: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستهلاكي النهائي العام الحقيقي في الفترة (t) .

$\ln REX_t$: اللوغاريتم الطبيعية لإجمالي الصادرات الحقيقية في الفترة (t) .

$\ln RNOOR_t$: اللوغاريتم الطبيعي للإيرادات غير النفطية الحقيقية في الفترة (t) .

تشير قيم المعلمات وإشاراتها والتي تم تقديرها في المعادلة أعلاه ، إلى انسجامها مع التوقعات النظرية التي تم افتراضها عند عرض الإطار النظري لهذه الدالة في الفصل السابق ، حيث تلعب القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات والتي تمثل الصادرات النفطية أهم أركانها ، فضلاً عن الإيرادات العامة غير النفطية ، دوراً إيجابياً في تحديد قيمة الإنفاق الاستهلاكي العام .

وعمزید من التفصيل ، يتضح من نتائج التقدير أن الإنفاق الاستهلاكي العام يتأثر طردياً بالتغيرات التي تحدث في القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات ، حيث يتبين أن مرونة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام بالنسبة لإجمالي الصادرات ، تساوي نحو 0.46 في المدى القصير ، وهي أقل من الواحد الصحيح ، وذلك نظراً للجمود النسبي الذي يتسم به هذا النوع من الإنفاق ، نتيجة حساسيته الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، ونتيجة وصول بعض بنوده إلى مستوى الاكتفاء من ناحية أخرى ، بحيث لا تغري الزيادات في الصادرات أو الانخفاضات فيها ، باحداث تغيرات كبيرة في الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام .

ويتفق ذلك مع التوقعات النظرية ■ والدراسات التطبيقية (Chu, Ke-young, 1990) و (Andic, Fuat Met et al, 1990) التي أشارت إلى الملمح الغالب في القطاع المالي في الدول النامية ، والمتمثل في أهمية الإيرادات الحكومية التي يتم الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية ، كما يتفق مع النتائج التي توصل إليها (Mansfield, 1980) بالخصوص .

إضافة الى ما تقدم ، تبين نتائج التقدير أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام يرتبط طردياً بالإيرادات غير النفطية . كما يتبين من قيمة معامل المرونة والبالغة 1.13 تقريباً ، حساسية الإنفاق الاستهلاكي العام للتغيرات التي تحدث في هذا النوع من الإيرادات في المدى القصير .

أما من الجانب الإحصائي فيمكن القول بتمتع المعادلة بدرجة جيدة من القبول بصفة عامة ، حيث تشير قيم اختبار (T) إلى القوة التفسيرية لكل متغير من المتغيرات الخارجية في تفسير سلوك المتغير التابع ■ فيما تشير قيم R^2 و \bar{R}^2 إلى القدرة التفسيرية الجيدة للمتغيرات التفسيرية عامة ، بينما تؤكد القيمة المنخفضة للأخطاء المعيارية على توافق المعادلة مع البيانات ، ومن جانبها فإن قيمة اختبار F تؤكد المعنوية الكلية للانحدار . كذلك فإن القيم المحسوبة لاختبار داربن - واتسون تشير بدورها إلى خلو المعادلة من مشكلة الاشتراك الخطي .

5-8 النموذج الكامل :

يتكون النموذج من عشر معادلات ، تنقسم إلى خمس معادلات سلوكية " Behavioral" وخمس متطابقات "Identities" ، حيث تم تقدير المعادلات السلوكية باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) خلال الفترة (1973 - 1998) ، وفيما يلي عرض لمعادلات النموذج وفق التقديرات التي تم الحصول عليها ، إضافةً إلى تعريف بالمتغيرات التي يشتمل عليها النموذج .

1-8-5 معادلات النموذج :

أولاً : المعادلات السلوكية :

$$1) \ln \text{RIMCPC}_t = -1.3575 + 0.40533 \ln \text{RPCEPC}_t - 0.44535 \ln \text{RP}_t$$

(-0.93113) (1.5361) (-2.3263)

$$-0.29566 \text{ DV} + 0.74338 \ln \text{RIMCPC}_{t-1}$$

(-2.4367) (3.8599)

$$R^2 = 0.85442 \quad \bar{R}^2 = 0.82377 \quad D-W = 3.1933$$

$$SER = 0.16076 \quad F(3,21) = 27.8772$$

$$2) \ln \text{RPCE}_t = -1.5784 + 0.19668 \ln \text{RYD}_t + 0.56189 \ln \text{RMS}_t +$$

(-1.1061) (2.4428) (2.9386)

$$0.43942 \ln \text{RPCE}_{t-1}$$

(2.6503)

$$R^2 = 0.68568 \quad \bar{R}^2 = 0.64077 \quad D-W = 2.0925$$

$$SER = 0.15066 \quad F(3,21) = 15.2701$$

$$3) \text{RGFI}_t = -359.2297 + 0.18008 \text{RGDP}_t + 0.13366 \text{ROILR}_t -$$

(-2.1439) (2.2473) (1.6299)

$$0.17884 \text{RCRS}_t + 0.31069 \text{RGFI}_{t-1}$$

(-2.4436) (2.2826)

$$R^2 = 0.97813 \quad \bar{R}^2 = 0.97376 \quad D-W = 1.5873$$

$$SER = 131.7808 \quad F(3,21) = 223.6219$$

$$4) \text{RIMI}_t = 453.1183 + 0.18223 \text{RGFI}_t - 0.14620 \text{RCRS}_t +$$

(2.6054) (3.2873) (-3.0693)

$$18.4495 \text{CRTOT}_t + 0.39825 \text{RIMI}_{t-1}$$

(2.84) (2.0116)

$$R^2 = 0.84303 \quad \bar{R}^2 = 0.81763 \quad D-W = 2.1449$$

$$SER = 119.8392 \quad F(3,21) = 27.9010$$

$$5) \ln RGE_t = -3.6760 + 0.46154 \ln REX_t + 1.1315 \ln RNOOR_t$$

(-3.5551) (3.7162) (7.2682)

$$R^2 = 0.83196 \quad \bar{R}^2 = 0.81668 \quad D-W = 2.2846$$

$$SER = 0.20061 \quad F(3,21) = 54.4590$$

ثانياً : المتطابقات :

$$1) IM_t = ((RIMCPC_t * POP_t - PIM_t) / 100) + ((RIMI_t - PIM_t) / 100)$$

$$+ IMO_t$$

$$2) GDP_t = ((RPCE_t * CPI_t) / 100) + ((RGFI_t * CPI_t) / 100) +$$

$$((RGE_t * CPI_t) / 100) + (EX_t - IM_t)$$

$$3) GDPNO_t = GDP_t - GDPO_t$$

$$4) NDP_t = GDP_t - DEP_t$$

$$5) YD_t = NDP_t - NIDT_t - DT_t - YOV_t - GROT_t$$

2-8-5 متغيرات النموذج :

يحتوي النموذج المقدر على ثمانية وعشرين متغيراً ، منها عشرة متغيرات داخلية ،
وثمانية عشر متغيراً خارجياً . ولا يعني غياب متغيرات أخرى إغفالها أو عدم أهميتها ،
ولكن تم اختيار هذه المتغيرات وفقاً لما تتطلبه الدراسة في إطار الهدف منها ، وفي سبيل
الحصول على تقديرات متسقة وغير متحيزة .

أولاً : المتغيرات الداخلية :

- | | |
|----------|-------------------------------------|
| 1) GDP | الإنتاج المحلي الإجمالي . |
| 2) GDPNO | الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي . |
| 3) IM | الواردات الإجمالية . |
| 4) NDP | الناتج المحلي الصافي . |

- 5) RGE الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام الحقيقي .
- 6) RGFI الإنفاق الحقيقي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي .
- 7) RIMCPC نصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية .
- 8) RIMI الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية .
- 9) RPCE الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي .
- 10) RYD الدخل الشخصي المتاح الحقيقي .

ثانياً : المتغيرات الخارجية :

- 1) CPI الرقم القياسي لأسعار المستهلك .
- 2) CRTOT التغير في شروط التبادل الدولي .
- 3) DEP إهلاك رأس المال الثابت .
- 4) DT الضرائب المباشرة على الدخل .
- 5) DV(IMC) متغير صوري للواردات من السلع الاستهلاكية .
حيث : $DV = 1$ (1982 - 1998)
 $DV = 0$ otherwise
- 6) GDPO الناتج المحلي الإجمالي النفطي .
- 7) GROT الإيرادات الحكومية من غير النفط والضرائب .
- 8) IMO الواردات الأخرى .
- 9) NIDT صافي الضرائب غير المباشرة .
- 10) PIM الرقم القياسي لأسعار الواردات .
- 11) POP عدد السكان .
- 12) RCRS التغير الحقيقي في الاحتياطيات الأجنبية .
- 13) REX القيمة الحقيقية لإجمالي الصادرات .
- 14) RMS العرض الحقيقي للأرصدة النقدية .
- 15) RNOOR الإيرادات غير النفطية الحقيقية .

- 16) ROILR حصة الخزانة العامة من الإيرادات النفطية الحقيقية .
 17) RP الأسعار النسبية .
 18) YOV دخل الحكومة من النفط .

5-9 ملاحظات حول نتائج التقدير :

لقد تم فيما تقدم التثبت من صلاحية المعادلات المقدرة حيث كانت تقديرات المعلومات مرضية تماماً ، كما كانت نتائج الاختبارات الإحصائية على درجة جيدة من القبول .

ويشير هذا التقييم في هذه المرحلة إلى أن تقديرات المعادلة الوحيدة في إطار التحليل الهيكلي للنموذج ، كانت متوافقة مع التوقعات التي تم افتراضها عند صياغة الدوال ، وبأن الخصائص الإحصائية للتقديرات قد لا ينجم عنها أية مضاعف محتملة ، عند الانتقال إلى المرحلة الأخرى ، المتمثلة في محاكاة النموذج وتحليل المضاعفات⁽¹⁸⁾ .
 إلا أن هذا التقييم وإن كان ضرورياً ، فإنه لا يكفي للحكم على مدى جودة وصلاحية النموذج ككل ، فقد ذكر "لورانس كلاين" في هذا الصدد ما نصه⁽¹⁹⁾ :

" PROPOSITIONS VALID FOR PARTIAL SYSTEMS MAY NOT CARRY OVER WHEN COMPLETE SYSTEMS ARE STUDIED. OR EVEN PROPOSITIONS VALID FOR STRUCTURAL PARAMETERS MAY NOT BE VALID FOR REDUCED FORM PARAMETERS".

ذلك أن المعيار النهائي لقبول المعادلات الوحيدة ، في حال كونها تؤسس نموذجاً كاملاً ، لابد أن يتم اشتقاقه من معيار للحكم على صلاحية النموذج ككل . فكفاءة أي نموذج لا تنحصر في مدى جودته في المعادلات الوحيدة فحسب ، ولكن في كيفية عمله وأدائه كنظام كامل في المحاكاة والتنبؤ ، ومن ثم تقييم السياسات .

بكلمات أخرى ، لا يعتمد تقييم النموذج القياسي على نتائج الاختبارات الإحصائية فحسب ، ولكن أيضاً على الهدف من بناء النموذج ، ذلك أن النموذج الذي يصمم لأغراض التنبؤ يجب أن يشتمل على أخطاء معيارية "Standard errors" فيما يتصل

بالتنسب صغيرة قدر الإمكان ، فيما يجب أن تكون قيمة اختبار (T) مرتفعة في النماذج المصممة لاختبار فرضيات معينة أو لقياس مرونة ما⁽²⁰⁾.

وأخيراً في هذا السياق « فإن ما يستوجب الإشارة إليه ، إنما يرتبط بشكل جوهري بما سيتم التطرق إليه عند إجراء المحاكاة الديناميكية وتقييم السياسات ، إذ أن مستخدمي النماذج القياسية بصفة عامة لا يهتمون بالمعلومات الهيكلية لذاتها ، بل يتركز اهتمامهم بشكل رئيس على حل النظام أو النموذج "Control Solution" تحت مجموعات بديلة من الشروط ، بمعنى أنهم يهتمون بالشكل المختزل "Reduced form" للنموذج المقدر . إن الحل الكامل للنموذج يوفر اختباراً قوياً وحاسماً على محاكاة النظام الاقتصادي المقترح ، فضلاً عن أن المتطابقات التي لا تلعب أي دور عند تقدير العلاقات السلوكية تصبح من الأهمية بمكان⁽²¹⁾.

ومن هذا المنطلق سوف يتم تحقيق الهدفين الثاني والثالث من أهداف علم الاقتصاد القياسي وهما التنبؤ وتقييم السياسات ، وذلك بعد أن تم تحقيق الهدف الأول . وسوف يتحقق ذلك من خلال إجراء عملية المحاكاة الديناميكية للمعادلات المكونة للنموذج آنياً « ومن ثم القيام بتقييم السياسات من خلال تحليل المضاعفات ، عن طريق استخدام حل الأساس (Control solution) الذي يتم الحصول عليه من عملية المحاكاة .

5-10 المحاكاة الديناميكية والتنبؤ :

يمكن تعريف المحاكاة (Simulation) على أنها الحل الرياضي لمجموعة من المعادلات الآنية المختلفة⁽²²⁾. فيما يحدد نموذج المعادلات الآنية مجموعة من المتغيرات هي المتغيرات الداخلية عن طريق مجموعة أخرى من المتغيرات المعروفة بالمتغيرات الخارجية⁽²³⁾.

ولا يمكن التصور بأن بناء نموذج المحاكاة يتم ببساطة عن طريق وضع صف من المعادلات الوحيدة التي تم تقديرها بشكل منفرد جنباً إلى جنب ، إذ أن الأمر أعقد من ذلك بكثير . فمطابقة البيانات الأصلية بشكل جيد من قبل نموذج الانحدار وحيد المعادلة، لا تشكل ضماناً لصياغة نموذج معادلات آنية .

إن الصعوبات التي تعترض بناء نموذج قياسي متعدد المعادلات ، أعمق بكثير من تلك المرتبطة بتقدير المعادلة الوحيدة ، حيث تنشأ الصعوبة عادةً من أن بناء نموذج المحاكاة يتضمن في الغالب فهماً للهيكل الديناميكي (Dynamic Structure) للنظام الذي يترتب عندما يتم ضم المعادلات المفردة⁽²⁴⁾، وهو ما يتضمن أخذ عامل الزمن في الاعتبار عند إجراء عملية المحاكاة .

وفي الحقيقة ينطوي نموذج المحاكاة متعدد المعادلات على تمثيل للواقع الحقيقي . فلأن المتغيرات تتفاعل مع بعضها البعض عبر المعادلات وخلال الزمن ، فإن النموذج متعدد المعادلات يستطيع وصف وشرح السلوك الديناميكي للعالم بطريقة أكثر اكتمالاً من نموذج المعادلة الوحيدة ، الأمر الذي يمكن من استخدام نماذج المحاكاة كأداة لتحليل ردة الفعل الديناميكية في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية نتيجة التغيرات التي تطرأ على متغيرات أخرى⁽²⁵⁾.

ومن هذا المنطلق ، فإن تقدير نظام كامل من المعادلات يمثل مشكلة تطبيقية مهمة ، سواء كان الهدف اختبار النظريات الاقتصادية حول طبيعة النظام ، أو كان الهدف استخدام النظام الكامل للقيام بالتنبؤات عن مجموعة من المتغيرات الداخلة في النموذج⁽²⁶⁾. وتستمد المحاكاة الديناميكية أهميتها من واقع أنها أهم اختبار لصلاحية النموذج القياسي، يسمح بتقييم دقة هذا النموذج في تقدير المتغيرات الداخلية في السنوات المشمولة داخل فترة العينة . ويتحقق ذلك من خلال حل النموذج لكل أو لبعض السنوات خلال فترة العينة ، ومن ثم مقارنة القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية التي يتم الحصول عليها من خلال عملية المحاكاة مع القيم الفعلية المناظرة لها . بكلمات أخرى يتكون تحليل المحاكاة بشكل أساسي من حل النموذج كله ، أو بعض منه ، وذلك باستخدام قيم تاريخية فعلية "Historical" ، أو قيم مفترضة للمتغيرات الخارجية⁽²⁷⁾.

ومن ناحيته ، ينطوي بناء نماذج المحاكاة على ضرورة تقييمها ومقارنتها بالنماذج البديلة لنفس العملية ، إذ أن التأكد من صلاحية النموذج تعد مشكلة أيسر في نموذج انحدار المعادلة الوحيدة ، حيث يمكن التأكد من جودة ودلالة المعادلة بمجرد النظر إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية مثل R^2 واختبار T .

أما في حالة النموذج المتعدد المعادلات ، فإن وجود دلالة إحصائية جيدة لكل معادلة وحيدة ، لا يشكل ضماناً لقدرة النموذج ككل على إعادة إنتاج البيانات التاريخية بشكل جسيم ، وقد يكون العكس صحيحاً ، حيث يمكن أن يكون للمعادلات الوحيدة الخاصة بنموذج المحاكاة معنوية إحصائية ضئيلة ، إلا أن النموذج ككل يمكنه إعادة إنتاج البيانات التاريخية بشكل جيد وقريب من الواقع⁽²⁸⁾. وبكلمات أخرى لا تؤدي جودة النتائج عند تقدير المعادلات الوحيدة من الناحية الإحصائية ، بالضرورة إلى تمتع النموذج بقدرة جيدة على التنبؤ⁽²⁹⁾.

أما التنبؤ فيتضمن محاكاة النموذج إلى الأمام عبر الزمن فيما بعد فترة التقدير ، حيث يشترط قبل القيام بالتنبؤ أن تتوفر سلاسل زمنية تغطي بحمل فترة التنبؤ لكل المتغيرات الخارجية . وفي الواقع يحتكم اختبار أي نظرية إلى مدى قدرتها على التنبؤ ، فيما تبرز أهمية التنبؤ من ارتباطه بتقييم السياسات ، وذلك من منظور أن الفهم الجيد للعلاقات الاقتصادية ليس هدفاً في حد ذاته ، بمقدار ما هو أداة لتصميم وصناعة القرار الأمثل لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع عامة⁽³⁰⁾.

وبصفة عامة ، يمكن تعريف التنبؤ على أنه قدرة المعادلات على شرح السلوك الاقتصادي التجميعي لمجموعة من المشاهدات ، أو لقيم متغيرات محددة خارج العينة المتاحة للبيانات على نحو نموذجي⁽³¹⁾. مع افتراض مسبق بأن يكون التنبؤ كمياً وصريحاً وعلى درجة عالية من الدقة⁽³²⁾.

وفي نفس السياق ، يمكن التمييز من حيث البعد الزمني بين نوعين من التنبؤ ، هما التنبؤ الذي يلي فترة التقدير مباشرة وحتى الوقت الحاضر ، حيث تكون البيانات متاحة (Ex - Post Forecast) ويتم إجراؤه في الغالب للتأكد من دقة النموذج التنبؤية ، والتنبؤ خسارج فترة عينة البيانات المتاحة (Ex - Ante Forecast) وهو الذي يرتبط بالمسار المستقبلي للمتغيرات الداخلية للنموذج عند إحداث تغييرات في قيم المتغيرات الخارجية⁽³³⁾.

ومن ناحيته ، يمكن تحقيق التنبؤ داخل الفترة الزمنية للبيانات المتاحة ، عن طريق إدخال القيم الحقيقية للمتغيرات المحددة سلفاً في النموذج ، ومن ثم حلها جبرياً بالنسبة

لقيم المستغيرات الداخلية أثناء فترة التنبؤ ، فإذا ما تبين من ذلك أن النظام ينطوي على تفسير جيد للسلوك الاقتصادي ، فإن من الممكن عندئذ اعتماده كميّار أساسي عند استخدام هذا النظام لبيان ما قد يحدث إذا ما تم إحلال المتغيرات الخارجية عند مستويات افتراضية معينة⁽³⁴⁾.

وأخيراً في هذا المجال ، وفي إطار الهدف من هذه الدراسة ، فسوف يتم الاكتفاء بما يعرف بـ "Ex post Simulation or Historical Simulation" لتقييم مدى قدرة النموذج على محاكاة البيانات الأصلية ، ومن ثم استخدام هذا الحل في تحليل المضاعفات ، الأمر الذي يطرح سؤالاً يستوجب الإجابة عليه، يتعلق بكيفية التأكد من قدرة النموذج على إعادة إنتاج البيانات الأصلية عند استخدام نماذج المحاكاة « وما هي المعايير المستخدمة لتقييم هذه النماذج .

5-11 تقييم نموذج المحاكاة :

يواجه الباحث عند بناء نموذج المحاكاة نفس الصعوبة التي يواجهها عند بناء نموذج الانحدار وحيد المعادلة . وتنشأ الصعوبة من كيفية تقييم واختبار جودة النموذج ، إلا أن معايير التقييم تصبح أكثر تعقيداً ، فيما تبرز العديد من المعايير التي يمكن تطبيقها اعتماداً على الهدف من النموذج .

ويستوقف أول هذه المعايير على الدلالة الإحصائية (Significance) للمعادلات الوحيدة للنموذج من حيث كونها مطابقة للبيانات . وعند تقييم هذه المعادلات بالنظر إلى معنوياتها الإحصائية ودلالاتها الاقتصادية « فقد يبدو بعضها جيداً والبعض الآخر لا يتمتع بمعنوية جيدة ، بحيث ينبغي الاعتماد في الحكم على الدلالة الإحصائية الشاملة للنموذج متعدد المعادلات ، ويكون باني النموذج حينئذ مجبراً على القيام ببعض التسويات ، وذلك بقبول معادلات ذوات دلالة إحصائية غير جيدة في سبيل بناء نموذج هيكلي كامل⁽³⁵⁾.

ويكتسب المعيار الثاني أهميته من الدور الذي يلعبه في إطار التأكد من استقرار النموذج (Stability) ، حيث يتوفر على إمكانية التحقق من مدى جودة محاكاة النموذج لنقاط الانحراف (Turning Points) في البيانات الأصلية ، وهو ما يعني أن قدرة نموذج

المحاكاة على تتبع نقاط الانحراف أو التغيرات السريعة في البيانات الحقيقية يعد معياراً مهماً جداً لتقييم النموذج . كما أن الاستجابة الحركية (Dynamic Response) للنموذج تمثل من جانبها معياراً آخر للتقييم ، يتم عن طريق التحقق من مدى قابلية النموذج للاستجابة للصدمات بأسلوب يتسق مع النظرية الاقتصادية والملاحظات الأصلية⁽³⁶⁾.

إلا أن المعيار الإضافي الذي يتم طرحه في هذا المجال ، إنما يتمثل في الحساسية الشاملة (Overall Sensitivity) للنموذج تجاه عوامل مثل تغيير سنة بداية المحاكاة ، والتغيرات الطفيفة في قيم المعالم المقدرة ، والتغيرات الضئيلة في المسارات الزمنية للمتغيرات الخارجية، بحيث يتوقع أن لا تؤثر أي من هذه التغيرات بشكل حاد على الأداء التمثيلي للنموذج⁽³⁷⁾.

أما المعايير الكمية التي يتم الاعتماد عليها في معظم النماذج القياسية ، فإنها متعددة بدورها ، في حين تتباين الآراء حول استخدام بعض منها أو كلها لقياس مدى جودة نموذج المحاكاة .

إذ بينما يعلق البعض أهمية كبرى على معيار مثل الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ (RMSE) ، باعتباره أفضل معيار لأداء المحاكاة بالنظر إلى أن أخطاء المتوسطات (Mean errors) قد تكون قريبة من الصفر إذا ما ألغت الأخطاء الموجبة الكبيرة الأخطاء السالبة الكبيرة⁽³⁸⁾. فإن آراء أخرى تؤكد على أن المتوسط المطلق للخطأ (MAE) ، والجذر التربيعي للنسبة المئوية لمتوسط الخطأ (RMSPE) ، إضافة إلى معامل ثايل (Theil Coefficient) ومكوناته ، تعتبر أفضل المعايير لأداء نماذج المحاكاة ، إذ كلما اقتربت قيمة هذه المعايير من الصفر المطلق كلما ازدادت جودة التنبؤ⁽³⁹⁾.

ومع ذلك ، يمكن القول بصفة عامة أن القدرات التنبؤية للنموذج تكون جيدة إذا كانت أخطاء التنبؤ (Prediction errors) « وهي الفرق بين قيم المتغيرات الداخلية المقدرة والفعلية لكل فترة المحاكاة داخل حدود مقبولة .

كذلك فإن استخدام أي من هذه المعايير الكمية يخضع من جانبها أيضاً لتقدير الباحث « وللهدف من الدراسة ، وللخصائص الذاتية للاقتصاد محل الدراسة ، وما يترتب عليها من نتائج تتصل بمدى جودة البيانات وتوفرها .

وفي هذا الإطار ، يستخدم برنامج (SIMEMOD)⁽⁴⁰⁾ الذي تم استعماله في هذه الدراسة ٨ ثمانية معايير إحصائية متعارف عليها في اختبار مدى دقة النماذج القياسية ، يمكن عرضها على النحو التالي:

- 1- MAE = Mean Absolute Error.
- 2- MAPE = Mean Absolute Percentage Error.
- 3- RMSE = Root Mean Square Error.
- 4- RMSPE = Root Mean Square Percentage Error.
- 5- u_1 = Theil Inequality Coefficient (u).
- 6- Proportion due to unequal central tendency (u_M).
- 7- Proportion due to unequal variation (u_S).
- 8- Proportion due to Imperfect Covariation (u_C).

وفي واقع الأمر لا توجد حدود حاسمة ونهائية للقيم التي يجب أن تكون عليها هذه المعايير ، إلا أن ما تم اقتراحه في هذا الصدد ينص على أن من الأفضل أن تكون قيم كل من (MAPE) و (RMSPE) و (u) و (u_M) و (u_S) قريبة من الصفر ، فيما يفضل اقتراب قيمة (u_C) من الواحد الصحيح⁽⁴¹⁾.

ونظراً للطبيعة الخاصة لاقتصادات الدول النامية ، وللبينات الصادرة عنها ، سواء من ناحية الكم أو الكيف ، فقد اقترح (Klein, 1978) إمكانية اعتبار أداء المتغير جيداً في نموذج المحاكاة ، إذا كانت قيمة (RMSPE) تساوي مقدار (15) أو أقل ، مع استثناء قطاع التجارة الخارجية ، حيث من المقبول عموماً أن تكون قيمة (RMSPE) مساوية لمقدار (25) أو أقل⁽⁴²⁾.

وتوضح الجداول من (1-5) إلى (10-5) النتائج الإحصائية لعملية المحاكاة الديناميكية، والمتمثلة في قيم المعايير الثمانية التي تم حسابها لكل متغير داخلي في النموذج ، حيث تم اختيار الصيغ الواردة في هذه الجداول بعد إجراء الكثير من التجارب والتعديلات، وذلك من أجل الوصول إلى أفضل الصيغ الممكنة ، وفق ما يتطلبه هدف الدراسة ٨ وفي حدود ما هو متاح من بيانات ، حيث تم إجراء المحاكاة الديناميكية خلال الفترة (1994-1998) داخل فترة التقدير ، علماً بأن التجارب التي أجريت لتغيير سنة بدء المحاكاة لم تؤثر كثيراً على جودة نموذج المحاكاة ، مما يسمح بحل النموذج لكل أو لبعض السنوات خلال فترة الدراسة⁽⁴³⁾.

ولعل قراءة متأنية لقيم المعايير الإحصائية الواردة في الجداول المذكورة ، تبين أنها تقع في الحسود المقبولة والمأمونة ، وأنها على مستوى جيد يمكن من قبولها واعتمادها ، سواء بالقياس لمدى جودة البيانات في الاقتصاديات النامية ومن ضمنها الاقتصاد محل الدراسة من ناحية ، أو بالنسبة لحجم النموذج ، وعدد المتغيرات التي يشتمل عليها من ناحية أخرى⁽⁴⁴⁾.

جدول (5 - 1)

محاكاة نصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الاستهلاكية

VARIABLE NO.1		VARIABLE NAME = RIMCPC		
YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	64.669	85.311	-20.642	-31.920
1995	84.483	88.356	-3.873	-4.584
1996	83.834	92.843	-9.009	-10.746
1997	107.383	104.161	3.222	3.000
1998	118.518	118.870	-0.352	-0.297
MAE = 7.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.41632 MAPE = 10.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.21901 RMSE = 10.322 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.17275 RMSPE = 15.261 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.60824				

جدول (5 - 2)

محاكاة الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص

VARIABLE NO.2		VARIABLE NAME = RPCE		
YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	1563.725	1725.991	-162.266	-10.377
1995	1468.522	1576.820	-108.298	-7.375
1996	1468.960	1500.590	-31.630	-2.153
1997	1682.314	1653.338	28.976	1.722
1998	1743.326	1809.729	-66.403	-3.809
MAE = 80.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.28408 MAPE = 5.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.10656 RMSE = 94.136 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.10715 RMSPE = 6.069 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.78629				

جدول (3 - 5)

محاكاة الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية

VARIABLE NO. 3

VARIABLE NAME = RIMI

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	872.306	870.545	1.761	0.202
1995	846.884	826.431	20.453	2.415
1996	1009.260	859.608	149.652	14.828
1997	1135.360	1047.608	88.222	7.770
1998	1229.430	1156.104	73.327	5.964
MAE = 67.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.32138				
MAPE = 6.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.06086				
RMSE = 84.826 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.04673				
RMSPE = 8.021 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.89241				

جدول (4 - 5)

محاكاة الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي

VARIABLE NO. 4

VARIABLE NAME = RGFI

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	308.298	240.235	68.063	22.077
1995	290.025	232.181	57.844	19.944
1996	406.261	289.509	116.752	28.738
1997	351.771	351.225	0.546	0.155
1998	329.114	342.273	-13.159	-3.998
MAE = 51.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.60631				
MAPE = 15.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.09552				
RMSE = 66.004 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.23077				
RMSPE = 18.585 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.67371				

جدول (5 - 5)

محاكاة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام

VARIABLE NO.5

VARIABLE NAME = RGE

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	591.649	585.676	5.973	1.010
1995	583.744	510.292	73.452	12.583
1996	638.894	715.031	-76.137	-11.917
1997	670.624	783.622	-112.997	-16.850
1998	721.166	710.218	10.948	1.518
MAE = 56.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.64918				
MAPE = 9.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.00014				
RMSE = 69.449 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.76106				
RMSPE = 10.840 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.23880				

جدول (5 - 6)

محاكاة إجمالي الواردات

VARIABLE NO.6

VARIABLE NAME = IM

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	2603.100	2726.892	-123.792	-4.756
1995	2394.100	2391.521	2.579	0.108
1996	2909.500	2769.657	139.843	4.806
1997	3090.800	2891.129	199.671	6.460
1998	2660.700	2575.181	85.519	3.214
MAE = 110.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.16944				
MAPE = 4.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.21300				
RMSE = 128.116 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.28915				
RMSPE = 4.423 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.49785				

جدول (5 - 7)

محاكاة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

VARIABLE NO. 7

VARIABLE NAME = GDP

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	9443.500	9654.729	-211.229	-2.237
1995	10231.700	10140.909	90.791	0.887
1996	11944.500	12043.731	-99.231	-0.831
1997	14148.800	14244.474	-95.674	-0.676
1998	12741.300	13144.496	-403.196	-3.164
MAE = 180.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.07393 MAPE = 2.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.04152 RMSE = 216.531 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.10183 RMSPE = 1.841 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.85665				

جدول (5 - 8)

محاكاة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

VARIABLE NO. 8

VARIABLE NAME = GDPNO

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	7007.100	7218.329	-211.229	-3.014
1995	7643.100	7552.309	90.791	1.188
1996	9077.800	9177.031	-99.231	-1.093
1997	9683.400	11039.974	-1356.573	-14.009
1998	9985.200	11143.796	-1158.596	-11.603
MAE = 583.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.31433 MAPE = 6.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.12840 RMSE = 805.648 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.28371 RMSPE = 8.278 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.58788				

جدول (5 - 9)
محاكاة الناتج المحلي الصافي

VARIABLE NO. 9

VARIABLE NAME = NDP

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	8585.600	8796.828	-211.229	-2.460
1995	9316.800	9226.009	90.791	0.974
1996	10915.100	11014.331	-99.231	-0.909
1997	12926.200	13021.874	-95.674	-0.740
1998	11479.900	11883.096	-403.195	-3.512
MAE = 180.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.07866 MAPE = 2.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.04152 RMSE = 216.531 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.10810 RMSPE = 2.035 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.85039				

جدول (5 - 10)
محاكاة الدخل الشخصي المتاح

VARIABLE NO. 10

VARIABLE NAME = YD

YEAR	ACTUAL	PREDICTED	RESIDUAL	% ERROR
1994	5902.755	6113.983	-211.228	-3.578
1995	6362.350	6271.559	90.792	1.427
1996	7701.779	7801.011	-99.232	-1.288
1997	8986.600	9082.274	-95.675	-1.065
1998	8648.300	9051.496	-403.196	-4.662
MAE = 180.000 THEIL U OF FORECASTING ERROR = 0.11946 MAPE = 2.000 PROPORTION DUE TO UNEQUAL TENDENCY = 0.04152 RMSE = 216.531 PROPORTION DUE TO UNEQUAL VARIATION = 0.00081 RMSPE = 2.806 PROPORTION DUE TO INCOMPLETE COVARIATION = 0.95767				

5-12 تحليل المضاعفات :

تم في الجزء السابق من هذا الفصل تقديم المعلومات المطلوبة عن طريق الجداول المشتملة على النتائج الإحصائية ، لتبيان الخصائص الديناميكية للمعادلات الوحيدة .

وقد بينت هذه النتائج ما مفاده أن للنموذج قدرة على الاستجابة بقوة للتغيرات في السياسة المقترحة ، أي في حصيلة الصادرات الإجمالية ، لا سيما على الاستثمار ، ومن ثم على الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي غير النفطي على حد سواء .

وإذا كان تقييم السياسات (Policy Evaluation) عبارة عن استخدام نموذج قياسي مقدر للاختيار بين السياسات البديلة ، فإن المحاكاة هي المنهج الذي يمكن الاستفادة منه عند صياغة السياسة ، عن طريق محاكاة السياسات البديلة ، وذلك للقيام بتنبؤات مشروطة⁽⁴⁵⁾ عن القيم المستقبلية للمتغيرات ذات الصلة تحت كل بديل من بدائل السياسة⁽⁴⁶⁾ ، حيث يكون من المرغوب ، الحصول على تقديرات كمية (Quantitative Estimates) للآثار الناجمة عن تبني سياسة معينة . إلا أن مثل هذه المعلومات غالباً ما تكون غير متاحة في الكثير من الدول النامية .

وفي هذا السياق ، تعد طريقة المضاعفات الأكثر شيوعاً في تطوير التحليل الهيكلي لأي نموذج قياسي ، حيث يمكن تعريف المضاعفات على أنها حالات خاصة من نتائج المقارنة الساكنة⁽⁴⁷⁾ ، التي تتحقق نتيجة التغيرات التي تحدث في كل متغير من المتغيرات الخارجية للنموذج . فيما يقيس أثر المضاعف مقدار الاستجابة الفورية في المتغيرات الداخلية عند حدوث تغير في المتغيرات الخارجية المحددة سلفاً كمتغيرات السياسة⁽⁴⁸⁾ .

وبكلمات أخرى ، يمكن القول أن المضاعف يقيس الأثر الحدي للزيادة بوحدة واحدة في متغير السياسة على المتغيرات الداخلية للنموذج⁽⁴⁹⁾ .

وفي الواقع تخضع النماذج الاقتصادية القياسية على المستوى الكلي إلى تحليل مكثف للمضاعفات ، بناءً على سببين اثنين يشير أولهما إلى أن قبول النموذج باعتباره صحيحاً ، يعني أن المضاعفات تبين العديد من الخصائص المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ، فيما يؤكد ثانيهما على أن النتائج التي يتم استخلاصها من تحليل المضاعفات ، قد توضح من جانبها الخصائص الرياضية للنموذج ، والتي من شأنها أن تبرز الحاجة في أحيان كثيرة إلى إعادة توصيف الخصائص الهيكلية للنموذج من جديد⁽⁵⁰⁾ .

5-13 تحليل المضاعفات الديناميكية للنموذج :

لقد تم القيام بالإجراءات المذكورة للوصول إلى الهدف من هذه الدراسة ، والمتمثل في تحليل وقياس العلاقة بين التطورات في هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ليبيا ، وذلك من خلال قياس أثر التغير في إجمالي الصادرات « على المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد ، خاصة في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، والتي يمثلها الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، حيث يعكس ذلك أثر الصدمات الخارجية على مختلف مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية .

وينطلق ذلك كما سلفت الإشارة من الارتباط القوي بين مستوى التنمية ، وبين الهيكل المالي في الدول النامية ، والنفطية منها على وجه الخصوص ، والتي تعتمد في هيكل إيراداتها على حصيلة الصادرات النفطية .

وعلى الجانب النظري ، توجد علاقة سببية "Causal Relationship" بين عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات ، وعدم الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة . إذ يؤثر التغير في القيمة الإجمالية للصادرات على عناصر الإنفاق والدخل في الاقتصاد ، من خلال أثر المضاعف ، إضافة إلى أثر المعجل "Accelerator" الذي ينسحب على المناخ الاستثماري بمجمله . ومن الممكن التوقع أن يتجمع هذين الأثرين ، لإحداث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في نفس الاتجاه « والتي يمكن أن تكون في غياب تدخل حكومي فعال متناسبة على نحو كبير مع التغيرات المبدئية في الصادرات⁽⁵¹⁾ .

فمن ناحيتها ، شجعت الزيادة الكبيرة في حصيلة الصادرات النفطية ، الدولة في السبعينيات خصوصاً على تبني خطط طموحة لتنمية الاقتصاد الليبي ، أدت إلى توسع كبير في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ، دون أية مخاوف تذكر من حدوث آثار سلبية على الضرائب والدين العام .

إلا أن تراجع الإيرادات النفطية منذ الربع الأخير من عام 1981م « أدى إلى سلسلة من التقلبات فيما يتعلق بالأهمية النسبية لمصادر الإيرادات في هيكل الإيرادات العامة » وكما سلفت الإشارة في فصل سابق من هذه الدراسة ، فقد ازدادت الأهمية النسبية للدين العام المحلي المصري في هيكل الإيرادات ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث زيادة في عرض النقود، متزامنة مع سياسة الحد من الواردات ، قادت إلى إحداث ضغوطات تضخمية ،

أثرت بشكلٍ حاد على التنمية الاقتصادية ، والنمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية على وجه الخصوص .

ومن ناحية أخرى ، أدى انخفاض حصة الخزنة العامة من الإيرادات النفطية ، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات ، إلى انخفاض المتاح من عنصر التمويل خاصة من العملات الأجنبية النادرة لاستيراد المعدات الرأسمالية والتكنولوجية والعمالة . اللازمة لدفع عملية التنمية إلى الأمام .

ونتيجة لذلك ، تقلبت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي الناتج المحلي غير النفطي ، وتراجعت إلى مستويات منخفضة جداً في بعض السنوات مقارنة بمعدلات النمو التي تحققت في حقبة السبعينيات ، بل وصلت إلى معدلات سالبة في سنوات أخرى كان أقسامها في عام 1985م .

ومن هذه الزاوية ، وصلت الدراسة إلى اقتراح أن حدوث صدمة إيجابية في جانب الصادرات « نتيجة زيادة في أسعار النفط الخام ، من شأنها أن تنعكس إيجابياً على كافة مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وعناصر الإنفاق داخل الاقتصاد الليبي ، خاصة في حال تواجد رد فعل فوري ومناسب من قبل السلطات المالية .

وتبنى هذه الدراسة وجهة النظر المؤيدة لأهمية المتغيرات التي تتبنا النظرية الاقتصادية بدورها البارز كمحددات للنمو الاقتصادي ، مثل معدلات الضرائب ، والإعانات ، ومستويات الاستثمار العام⁽⁵²⁾ . كما تتفق مع الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسات (Hall, 1980) و (Barrow, 1981, 1987) ، من أن الزيادات في الاستهلاك الحكومي من شأنها أن تؤدي إلى زيادات في الناتج والعمالة على حدٍ سواء ، خاصة وأن الاستهلاك الحكومي في هذه الدراسة يرتبط بعلاقة مباشرة بالصادرات الإجمالية ، باعتبارها أحد المتغيرات التفسيرية المهمة في دالة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام في نموذج الدراسة .

وفي هذا الإطار أشارت العديد من الدراسات الحديثة إلى أهمية دور الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري ، في تشجيع النمو الاقتصادي « رغم النتائج المختلطة التي توصلت إليها مختلف الدراسات ، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية أي من نوعي الإنفاق الحكومي ، وفقاً لاعتبارات المدى القصير والمدى الطويل في الدول النفطية تحديداً⁽⁵³⁾ .

وبناءً على ذلك ، فقد تم استخدام إجمالي الصادرات (EX) كمتغير للسياسة

الاقتصادية (Policy Variable) » وذلك على النحو التالي :

- 1- زيادة الصادرات الإجمالية بدون رد فعل من السياسة المالية .
- 2- زيادة الصادرات الإجمالية ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية.

وتنبثق أهمية ذلك من منظور أن هيكل الإيرادات في الدول النفطية ومن ضمنها ليبيا يؤثر في سياسات الإنفاق من ناحية ، ومن منظور أن الصادرات النفطية ، باعتبارها العنصر المهيمن في هيكل الصادرات ، هي المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التنمية ، وبند الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي بشقيه الجاري والاستثماري ، ومن ثم تعتبر المولد الرئيسي للدخل والإنتاج في الاقتصاد من ناحية ثانية . وهو الأمر الذي ينعكس على كافة مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي .

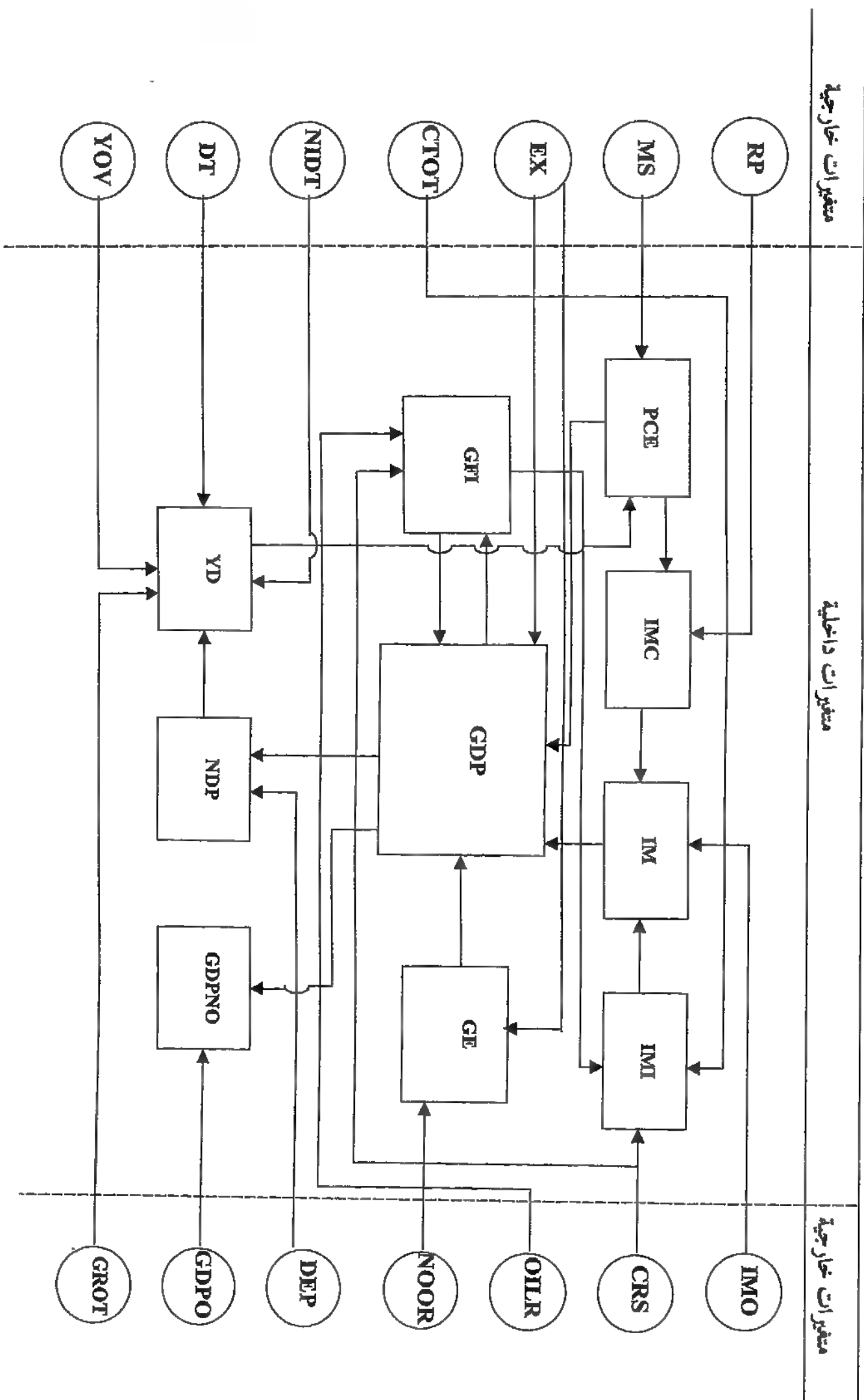
5-13-1 ملاحظات حول آلية عمل النموذج :

يجدر في هذا السياق إيراد مجموعة من الملاحظات حول آلية عمل معادلات النموذج، والنتائج على المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تترتب عند تغيير متغير السياسة ، وذلك باستخدام الخريطة التدفقية لعلاقات النموذج (Flow Chart) ، قبل التعليق على جداول تحليل المضاعفات ، وهذه الملاحظات هي :

1- تؤدي زيادة إجمالي الصادرات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة مباشرة ، وبطريقة غير مباشرة من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح » وزيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص تبعاً لذلك ، وأخيراً زيادة الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى عن طريق المضاعف ، والتأثير من ثم بالزيادة على الناتج المحلي غير النفطي.

2- كذلك » فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص سوف تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية ، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض فائض الطلب المحلي، ومن ثم تخفيض الضغوط التضخمية ، وما قد ينجم عنها من آثار سلبية على النمو الاقتصادي .

الشكل (1-5)
الخريطة التدفقية لملاقات النموذج



3- إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، سوف تقود إلى زيادة في الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار) في الاقتصاد ، ومن ثم تحقيق زيادة مضاعفة في الناتج المحلي الإجمالي ، باعتبار الاستثمار أحد مكوناته وباعتباره أيضاً العنصر المحوري لتحقيق النمو الاقتصادي في الناتج المحلي غير النفطي ، وما يترتب عن ذلك من آثار على الناتج والاستخدام .

4- تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ، مما يسهم في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية ، نتيجة الاستفادة من عنصر التكنولوجيا الذي ينطوي عليه هذا النوع من الواردات .

5- تؤدي زيادة إجمالي الصادرات مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية ، إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، عند زيادة حصة الخزنة العامة من الإيرادات النفطية، وتخفيف العبء على الاحتياطيات الأجنبية ، مما ينعكس بشكل إيجابي على الدخل والإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي أولاً ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإنتاج في القطاعات غير النفطية . كما ينعكس ذلك على حجم الاحتياطيات الأجنبية ثانياً ، مما يعني تفادي استنزافها وتآكلها . ولاشك أن لذلك آثاره الإيجابية على معدل النمو في الاقتصاد الليبي بصفة عامة .

5-13-2 تحليل المضاعفات حسب التصور الأول :

يتطلب تحليل المضاعفات باستخدام هذه السياسة ، زيادة متغير السياسة الاقتصادية والمتمثل في إجمالي الصادرات ، زيادة معينة ومستمرة خلال فترة المحاكاة الديناميكية للنموذج (1994 - 1998م) ، وذلك كما هو مبين في الجدول (5 - 11) . ولتحقيق ذلك ، تم افتراض مبلغ (250) مليون دينار ، باعتباره مقدراً لتلك الزيادة، ويمثل حوالي 10 % من أصغر قيم إجمالي الصادرات خلال سنوات المحاكاة . يوضح الجدول (5-11) كلاً من القيم الفعلية والافتراضية لإجمالي الصادرات خلال الفترة (1994 - 1998م) ، حيث تعكس بيانات عام 1998م ، أقل القيم الفعلية والافتراضية على حد سواء ، وهو الأمر الذي ترتب عن تراجع حصيلة الصادرات النفطية خلال عام 1998م مقارنةً بالسنوات السابقة خلال عقد التسعينيات .

جدول (5-11)
القيم الفعلية والافتراضية لتغير السياسة (EX)

(مليون دينار)

البيان	القيم الفعلية	القيم الافتراضية
السنة		
1994	2694.6	2944.6
1995	3116.1	3366.1
1996	3490.2	3740.2
1997	3780.2	4030.2
1998	2467.6	2717.6

كذلك ، وفي إطار ما سبق تبيانه عن تفاعل علاقات النموذج ، يتضح من قيم المضاعفات في الجدول (5 - 12) ، من منظور القيم المطلقة أنها جميعها موجبة ، مع تفاوت في قيمها من متغير لآخر ، ومن سنة لأخرى . كما أنها تتميز بالزيادة التدريجية اعتباراً من عام 1994م ، وحتى عام 1998م ، باستثناء مضاعف الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام ، الذي سجل انخفاضاً في عام 1995 فقط ثم عاد للارتفاع بعد ذلك .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أنه وعلى الرغم من ثبات مقدار الزيادة السنوية في إجمالي الصادرات طوال فترة المحاكاة ، إلا أن قيم المضاعفات كانت تتغير من سنة إلى أخرى ، وهو ما يمكن إعادته إلى التفاعل الذي يحدث في علاقات النموذج .

كما يلزم في هذا السياق توضيح أن المضاعف يبين مقدار التغير في المتغيرات التابعة (الداخلية) الناجم عن زيادة إجمالي الصادرات بمقدار دينار واحد .

وعند قراءة الجدول (5 - 12) المتعلق بتحليل المضاعفات تبين ما يلي :

1- مضاعف نصيب الفرد من الطلب الحقيقي على الواردات الاستهلاكية :

يلاحظ تدرج قيمة هذا المضاعف تصاعدياً ، ابتداءً من عام 1994م وحتى عام 1998م ، وذلك كانعكاس للتدرج التصاعدي في قيمة مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي الخاص ، باعتبار هذا النوع من الإنفاق متغيراً أساسياً في تفسير سلوك الواردات من السلع الاستهلاكية ، ومن منظور أن عناصر الإنفاق ومن ضمنها الإنفاق الاستهلاكي الخاص تتأثر جميعها بقيمة الصادرات الإجمالية الناجمة بشكل أساسي عن زيادة حصيلة الصادرات النفطية .

جدول (5-12)

قيم المضاعفات الديناميكية حسب التصور الأول
(زيادة EX بمقدار (250) مليون دينار)

الفترة المتغيرات	1994	1995	1996	1997	1998
RIMCPC	0.002315	0.005501	0.008585	0.011935	0.015843
RPCE	0.116142	0.164239	0.170773	0.186191	0.213509
RIMI	0.018715	0.033129	0.041325	0.045527	0.050149
RGFI	0.102699	0.140896	0.154376	0.159521	0.175699
RGE	0.097922	0.074013	0.092794	0.094026	0.129394
IM	0.037587	0.082151	0.113028	0.138991	0.158018
GDP	2.164852	2.457187	2.776074	2.967355	3.243109
GDPNO	2.164852	2.457187	2.776074	2.967355	3.243109
NDP	2.164852	2.457187	2.776074	2.967355	3.243109
YD	2.164852	2.457187	2.776074	2.967355	3.243109

2- مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي :

يتبين من الجدول (5-12) تزايد قيمة هذا المضاعف تدريجياً حتى وصلت أقصاها في عام 1998 م .

ويلاحظ من الجدول أن قيمة هذا المضاعف كانت أكبر من قيمة مضاعف الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية في كل سنوات المحاكاة ، حيث يرجع ذلك إلى الزيادة الملحوظة في واحد من أهم المتغيرات التفسيرية للإنفاق الاستهلاكي الخاص وهو الدخل المتاح ، والتي تحققت نتيجة الزيادة الافتراضية في إجمالي الصادرات ، التي أدت إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام ، والناتج المحلي الإجمالي ، والدخل المتاح تبعاً لذلك.

3- مضاعف الطلب الحقيقي على الواردات من السلع الرأسمالية :

يتبين من خلال تحليل قيمة هذا المضاعف الواردة في الجدول (5-12) أنه استمر في اتجاهه التصاعدي طوال فترة المحاكاة .

ويمكن تفسير ذلك ، من واقع أن الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، يمثل المتغير التفسيري الأهم في تفسير سلوك الطلب على هذا النوع من الواردات ، فضلاً عن أن أي

انخفاض في موارد التمويل ، يتم تعويضه عن طريق السحب من الاحتياطيات وهو المتغير التفسيري الثاني في معادلة الطلب على الواردات الرأسمالية .

4- مضاعف الإنفاق الحقيقي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي :

تتميز قيم هذا المضاعف بالزيادة التدريجية طوال فترة المحاكاة ، مما يعطي مؤشراً على أهمية التغيرات في الصادرات في التأثير المتزايد على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد مع مرور الزمن ، وذلك من خلال التأثير غير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم على مستوى الاستثمار في الاقتصاد ، حيث يتفق ذلك مع الطرح النظري الخاص بدالة الاستثمار ضمن الإطار النظري لهذه الدراسة ، كما يتفق مع ما تنبأ به النظرية الاقتصادية من أهمية نسبية مرتفعة لبعض المتغيرات كمحددات للنمو الاقتصادي .

5- مضاعف الإنفاق الاستهلاكي العام :

يتبين من تحليل قيم هذا المضاعف ، تميزها بالارتفاع تبعاً طوال فترة المحاكاة ، باستثناء سنة 1995 م . وهو ما يدل على انخفاض مرونة هذا النوع من الإنفاق ، للتغيرات التي تحدث في الصادرات في المدى القصير ، كما تبين من الدالة المقطرة للإنفاق الاستهلاكي النهائي العام .

ويمكن أن يعود ذلك إلى أهمية هذا الإنفاق لارتباطه بالإنفاق على الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالات الصحة والتعليم ، والأمن والضمان الاجتماعي ، والدعم السلي، وبسبب حساسيته الكبيرة تجاه أي تخفيضات يمكن أن تطرأ على أي من بنوده ، وبسبب ارتباطه أيضاً بعوامل أخرى مثل النمو في عدد السكان ، والسياسات المرتبطة بالرفاه الاجتماعي وتوزيع الدخل .

6- مضاعف الواردات الإجمالية :

يلاحظ من تحليل الجدول (5-12) أن هذا المضاعف قد سجل قيماً متزايدة طوال فترة محاكاة النموذج ، حيث يعود الأمر إلى تطور قيم مضاعفات مكونات الواردات الإجمالية ، والتي يمثل بعضها متغيرات داخلية في النموذج ، فضلاً عن المكون الآخر المتمثل في الواردات الخدمية والأخرى ، والتي تمثل جميعها عناصر أساسية في تكوين الواردات الإجمالية ، رغم تباين الأهمية النسبية لكل منها في مطابقة الواردات .

وقد كانت المحصلة النهائية لتفاعل معادلات النموذج وعلاقاته الخاصة بهذه المتطابقة، أن سجلت قيم هذا المضاعف زيادة متدرجة ، عكست حصيلة التفاعل بين الزيادة في مضاعف الواردات من السلع الاستثمارية و الزيادة في مضاعف الواردات من السلع الاستهلاكية .

7- مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي :

تبين قيم هذا المضاعف زيادة مستمرة طوال فترة المحاكاة ، وحتى سنة 1998م ، فضلاً عن أنه سجل قيمة أكبر من الواحد الصحيح ، حيث تعود زيادة قيمة مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة المحاكاة ، إلى الزيادات التي حصلت في قيم مضاعفات العناصر المكونة للناتج المحلي الإجمالي ، مثل مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي، ومضاعف الإنفاق الحقيقي على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ، ومضاعف الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام ، وفي نفس الوقت زيادة مضاعف إجمالي الواردات في عام 1998م . وقد أدت التفاعلات بين مختلف هذه العناصر داخل معادلات النموذج إلى محصلة نهائية تمثلت في زيادة مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي .

8- مضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي :

يعتبر مضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي محور هذه الدراسة ، من حيث أن هدفها يتمثل في بناء نموذج قياسي ، لتحديد أثر التطورات في هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، خاصة في القطاعات غير النفطية .

ويلاحظ من قراءة قيم هذا المضاعف أنها قد سجلت نفس قيم مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، نظراً لتأثر الناتج المحلي غير النفطي بالتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة وأن متطابقة الناتج المحلي غير النفطي ، تعكس حقيقة أنه عبارة عن الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة والناتج المحلي النفطي من جهة أخرى ، خاصة مع افتراض أن الأخير متغير خارجي يتحدد بعوامل خارجية ، مثل السوق الدولية للنفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ، وسياسات الدول الصناعية بخصوص استهلاك الطاقة ومن ضمنها النفط .

9- مضاعف الناتج المحلي الصافي :

شهدت قيم هذا المضاعف زيادة مستمرة طوال فترة المحاكاة ، ويرجع السبب في ذلك إلى التزايد في قيم مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي . فضلاً عن ذلك فإنه يأخذ نفس قيم مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك من واقع أن الأخير هو المتغير الداخلي الوحيد في متطابقة الناتج المحلي الصافي .

10- مضاعف الدخل الشخصي المتاح :

تأخذ قيم هذا المضاعف نفس قيم واتجاه مضاعف الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من واقع أن الدخل الشخصي المتاح يتحدد بالفارق بين الناتج المحلي الإجمالي من جهة ، والإيرادات النفطية والضرائب من جهة أخرى .

وباعتبار الإيرادات النفطية والضرائب متغيرات خارجية محددة سلفاً في النموذج ، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي متغير داخلي ، فإن مسار التأثير على الدخل الشخصي المتاح يتحدد بناءً على التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي ، عند زيادة إجمالي الصادرات ، علماً بأن العلاقة هنا تأخذ شكلاً تطابقياً (Identical) ، وليس دالياً ، الأمر الذي من شأنه أن يعكس بالكامل شكل التطورات في الناتج المحلي الإجمالي ، على الدخل الشخصي المتاح ، وهو ما تعبر عنه قيم مضاعف المتغير الأخير ، وهو مضاعف الدخل الشخصي المتاح .

5-13-3 تحليل المضاعفات حسب التصور الثاني :

ينطوي التصور الثاني على حدوث زيادة في الصادرات ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة ، يتمثل في أن تقوم السلطات العامة ، بتخصيص جزء من الزيادة التي تحققت في حصيلة الصادرات ، والبالغة (250) مليون دينار ، لزيادة حصة الخزنة العامة من الإيرادات النفطية أولاً ، ولتخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية ثانياً .

وحسب الآلية التي يعمل بها النموذج ، فإن زيادة حصة الخزنة العامة من الإيرادات النفطية ، من شأنها أن تؤثر طردياً على الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد . ويترتب عن ذلك زيادة في الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية من جهة ، وزيادة مضاعفة في الناتج

المحلي الإجمالي ، ينجم عنها زيادة في الاستثمار . وفي كافة عناصر الإنفاق تبعاً لذلك ، ويتحقق أثر المعجل إلى جانب أثر المضاعف .

إلا أن أهم التأثيرات غير المباشرة لهذه السياسة « إنما يتمثل في الاستفادة من أثر الانتشار التكنولوجي ، عند زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة » تبعاً لازدياد الاستثمار . وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً على المتغيرات المتعلقة بنمو الإنتاجية ، ومن ثم ينمو الناتج المحلي الإجمالي ، وخاصةً في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية .

أما الإجراء الثاني الذي تقترحه الدراسة بالخصوص ، فيتمثل في تخصيص الجزء المتبقي من الزيادة في إجمالي الصادرات ، وذلك لتخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية للدولة ، ومن ثم التأثير بشكل إيجابي على التغيرات في الاحتياطيات الأجنبية . ورغم أن مثل هذا الإجراء ، من شأنه أن يؤثر سلباً - على الأقل في المدى القصير - على الإنفاق الاستثماري ، وعلى الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، إلا أن الزيادة المصاحبة لذلك في حصة الخزنة من الإيرادات النفطية ، قد يكون من شأنها أن تعوض ذلك وزيادة ، بل وأن يكون لها تأثير إيجابي أكبر، خاصةً إذا ما أخذ في الاعتبار عدم إمكانية الاستمرار في الاعتماد على السحب من الاحتياطيات في المدى الطويل .

ويتلخص هذا الإجراء بشكل عملي ، في افتراض أن السلطات العامة تقوم بتخفيف الضغط على الاحتياطيات بمقدار "100 مليون دينار" ، كان من الممكن سحبها من الاحتياطيات ، فيما لو لم تتحقق هذه الزيادة في حصيلة الصادرات ، وذلك من منظور أن اللجوء إلى الاحتياطيات من الصرف الأجنبي لتمويل الواردات ، يعد بمثابة إجراء طارئ ، سرعان ما يتم التخلي عنه ، عند توفر مصادر بديلة وكافية للقيام بهذا التمويل . فضلاً عن أن ذلك يؤدي إلى تجنب استنزاف الاحتياطيات وتآكلها في فترة زمنية غير بعيدة .

ويوضح الجدول (5-13) القيم الفعلية والافتراضية لكل من إجمالي الصادرات ، والتغير في الاحتياطيات الأجنبية ، وحصة الخزنة من الإيرادات النفطية ، وذلك بافتراض زيادة إجمالي الصادرات ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية .

جدول (5-13)

القيم الفعلية والقيم الافتراضية لتغيرات السياسة حسب التصور الثاني

السنوات	إجمالي الصادرات (EX)		التغير في الاحتياطات الأجنبية (CRS)		حصة الخزنة من الإيرادات النفطية (OILR)	
	القيم الفعلية	القيم الافتراضية	القيم الفعلية	القيم الافتراضية	القيم الفعلية	القيم الافتراضية
1994	2694.6	2944.6	293.6	393.6	761.0	911.0
1995	3116.1	3366.1	677.1	777.1	2940.4	3090.4
1996	3490.2	3740.2	539.2	639.2	3994.0	4144.0
1997	3780.2	4030.2	228.2	328.2	3351.0	3501.0
1998	2467.2	2717.6	-194.0	-94.0	2551.0	2701.0

وقد تم إعادة حل النموذج باستخدام القيم الافتراضية بدلاً من القيم الفعلية ، وتمثلت النتيجة في الحصول على قيم المضاعفات التي بينها الجدول (5 - 14) .

جدول (5-14)

قيم المضاعفات الديناميكية حسب التصور الثاني

DYNAMIC MULTIPLIERS DUE TO CHANGES IN : OILR					
	1994	1995	1996	1997	1998
RIMCPC	0.002311	0.005565	0.008686	0.012053	0.015964
RPCE	0.115932	0.166860	0.172865	0.187720	0.214484
RIMI	0.018707	0.033222	0.041475	0.045682	0.050278
RGFI	0.102655	0.141425	0.154993	0.160044	0.176070
RGE	0.097922	0.074013	0.092794	0.094026	0.129394
IM	0.037549	0.082698	0.113908	0.139992	0.158991
GDP	2.163922	2.469430	2.787437	2.976184	3.248441
GDPNO	2.163922	2.469430	2.787437	2.976184	3.248441
NDP	2.163922	2.469430	2.787437	2.976184	3.248441
YD	2.163922	2.469430	2.787437	2.976184	3.248441

وبتحليل قيم المضاعفات الواردة في الجدول (5-14) تتضح جملة من الملاحظات التي يمكن إيرادها على النحو التالي :

- 1- تتجه قيم المضاعفات إلى الازدياد التدريجي طوال فترة المحاكاة ، وذلك لكل المتغيرات الداخلية في النموذج ، إثر حدوث تغير في متغير السياسة والذي تمثل في زيادة إجمالي الصادرات ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية .

ويستثنى من ذلك مضاعف الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام الذي انخفض في عام 1995م ثم عاود الارتفاع بعد ذلك حتى حلول عام 1998م .

2- يلاحظ أن قيم المضاعفات كانت أقل من الواحد الصحيح وبدرجات متفاوتة لبعض المتغيرات الداخلية « وأكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لمتغيرات أخرى . وتعكس قيمة مضاعف الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص » الأثر الكبير لقطاع الصادرات ، في التأثير على مستوى ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، بطريقة مباشرة باعتبار الصادرات أحد مكوناته ، وبطريقة غير مباشرة من منظور الدور الذي يقوم به قطاع الصادرات النفطية ، في التأثير على المتغيرات المتعلقة بالإنفاق ، مثل الدخل والأرصدة النقدية .

3- يتبين من قراءة قيم المضاعفات الواردة في الجدول (5-14) أنها تسجل مستويات أعلى قليلاً بالمقارنة مع قيمها في الجدول (5-12) ، باستثناء مضاعف الإنفاق الاستهلاكي العام . وهو الأمر الذي يعني أن الآثار على المتغيرات الداخلية في النموذج، خاصة الناتج المحلي الإجمالي "GDP" والناتج المحلي غير النفطي "GDPNO" ، تكون أكبر عند حدوث زيادة في إجمالي الصادرات ، مع وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية ، منها في حال زيادة حصة الخزنة دون رد فعل من السياسة المالية .

ويمكن اعتبار ذلك بمثابة مؤشر موثوق على أفضلية السياسة الثانية بأخذ رد الفعل المناسب والفوري للسياسة المالية في الحسبان ، عند القيام بتغيير متغير السياسة .

5-14 استنتاج :

يتضح من خلال عملية تحليل المضاعفات ، العلاقة الموجبة التي تربط إجمالي الصادرات ، مع كل المتغيرات الداخلية في النموذج ، وذلك من منظور أن الصادرات الإجمالية والتي يعتبر تصدير النفط أبرز عناصرها ، تمثل عنصر التمويل الأساسي ، لكافة أوجه الإنفاق في الاقتصاد محل الدراسة ، وعلى وجه الخصوص الإنفاق العام الجاري والاستثماري ، سواء عن طريق تمويل أوجه الإنفاق على الخدمات والإعانات التي تقدمها الدولة للمواطنين ، أو عن طريق تمويل مشروعات التنمية التي تضطلع بها الدولة ،

باعتبارها تلعب دور القيادة في العملية التنموية من واقع ملكيتها لدخل النفط ، الذي يعتبر
العمود الفقري لحصيلة الصادرات الإجمالية .

ويسين تحليل المضاعفات أيضاً ، تأثير الصدمات في قطاع التجارة الخارجية ، على
المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد النفطي ، من خلال الآثار المترتبة على كافة المتغيرات
الداخلية . كما أن ذلك يعكس على وجه التحديد علاقة حصيلة الصادرات بالإنفاق
الاستثماري ، والتي تم اعتبارها في العديد من النماذج المتعلقة بالدول النامية ، بمثابة محدد
للاستثمار .

وفي الواقع ، فإن الدول النفطية بشكل أساسي ومن ضمنها ليبيا ، تجني حصة كبيرة
من إيراداتها العامة من مصادر غير ضريبية ، مثل حصيلة الصادرات النفطية . إذ يمكن
للزيادة في حصيلة الصادرات من سلعة أولية كالنفط الخام مثلاً ، أن تساعد في زيادة
الإنفاق « وأن تحفز النمو ، إذا ما تم الاهتمام بدرجة كبيرة بعنصر الكفاءة ، عند إنفاق
الإيرادات المرتفعة ، والناجمة أساساً عن زيادة حصيلة الصادرات .

وفي نفس الوقت يتبين عند مقارنة قيم المضاعفات حسب التصور الأول والتصور
الثاني ، أفضلية السياسة الثانية والمتمثلة في وجود رد فعل مناسب من السياسة المالية عند
حدوث زيادة في إجمالي الصادرات ، وذلك بالنظر إلى الآثار المترتبة عن هذه السياسة على
مختلف المتغيرات الداخلية ، مقارنة بالآثار المترتبة في حال عدم وجود رد فعل من السياسة
المالية .

وتؤكد هذه الاستنتاجات من جانبها صحة الافتراض الذي أكدت عليه هذه
الدراسة ، من أن الأثر النهائي لقطاع النفط على الاقتصاد ، ينحصر فقط في جانب
التمويل ، إذ أن الأثر النهائي الذي يتركه هذا القطاع ، إنما يتحقق فقط عن طريق التأثير
على عناصر الإنفاق بشكل أكبر مما يتعلق بالتأثير على حركة الموارد بين القطاعات
الاقتصادية المختلفة .

الهوامش :

- (1) على الرغم من الفوائد التي نجمت عن استخدام النماذج القياسية لفهم الاقتصاد الفعلي ، إلا أنها لم تحظ بالقبول العام لدى حيز لا بأس به من الاقتصاديين الذين راودتهم الشكوك حول قدرتها على تفسير الاقتصاد الحقيقي من واقع أنها مبنية على أساس من المجاميع الكلية ، وتحت افتراض مواصفات خطية للمعادلة الوحيدة، مما يجعل هذه النماذج غير حقيقية على حد رأيهم . حول هذا الرأي أنظر :
- Tatemoto, Mashiro and others , Op. Cit., P 13.
- (2) Tinbergen, Jan, "The Use of Models: Experience Prospects", American Economic Review, Vol. 71, No. 6, (December , 1981), P 18.
- (3) Koutsoyiannis, A, Theory of Econometrics, 2nd Edition, Macmillan, (London,1992), P 3.
- (4) Neal, F & Shone R., Economic Model Building, Macmillan Press LTD, (London, 1976) , P 33.
- (5) Ibid., P 81.
- (6) Pindyck, R. S: & Rubinfeld, D. L., Econometric Models and Economic Forecasts, McGraw-Hill, Inc, (Tokyo, 1976), P 371 .
- (7) Learner, Edward, E. , Op. Cit., P 109.
- (8) Intriligator, M. D., Econometric Models, Techniques and Applications, North-Holland Publishing Company, Amsterdam, Oxford, (1978), P 5 and P 490.
- (9) Ibid., P 5.
- (10) Ibid., P 491.
- (11) بصفة عامة ، تزداد جودة التقدير كلما كان قريباً "Close" من قيمة المعامل الحقيقية ، على أن يتغير فقط داخل نطاق ضيق حول قيمة المعلمة الحقيقية ، ويتم قياس درجة القرب "Closeness" من القيمة الحقيقية للمعاملات بواسطة المتوسط الحسابي ، والتباين الخاص بتوزيع العينة للتقديرات المقدرة بمختلف الطرق القياسية . لمزيد من التفاصيل غير الضرورية في هذا السياق ، يمكن الرجوع إلى :
- Koutsoyiannis, A, Op. Cit., PP 100-109.
- (12) Ibid., P 498.
- (13) Loc. Cit.
- (14) Ibid., P 351.

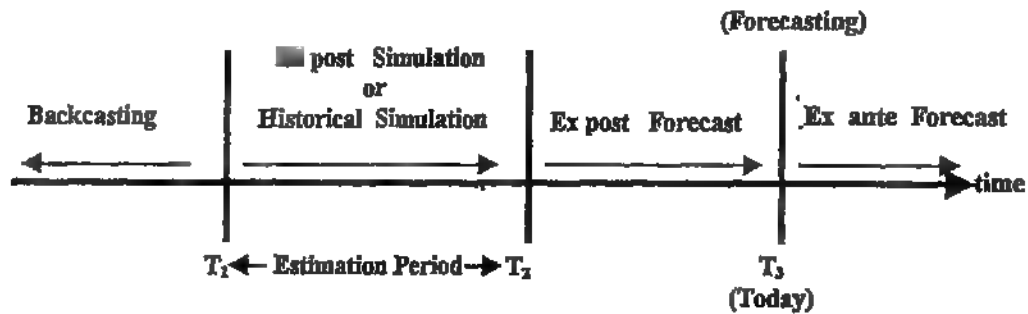
(15) يخصص الكيفية التي يتم فيها تطبيق شرط الرتبة ، و شرط الترتيب على المعادلات التي تشتمل عليها النماذج القياسية ، يمكن الرجوع إلى :

- Ibid., PP 352-361.

(16) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 48.

(17) Koutsoyiannis, A, Op. Cit., PP 507-509.

(18) قد يتم القيام بمحاكاة النموذج لعدد من الأسباب تشتمل على اختبار النموذج وتقييمه ، وتحليل السياسات التاريخية " Historical " ، بالإضافة إلى التنبؤ . ومن المعتاد أن يعتمد الأفق الزمني الذي يتم تطبيق المحاكاة خلاله على الغرض من المحاكاة ، ولمعرفة ذلك فإن من المفيد الاطلاع على بعض الأنواع المختلفة من المحاكاة ، والتي يمكن القيام بها عبر فترات زمنية مختلفة ، وذلك باستخدام الشكل التالي :



وبالنظر إلى الشكل أعلاه فإن T_1 و T_2 تمثلان الحدود الزمنية لفترة التقدير ، فيما تمثل T_3 الوقت الحالي، حيث يعتبر الشكل الأول من أشكال المحاكاة هو ما يسمى Ex post Simulation أو Historical Simulation ، فمن طريق محاكاة النموذج عبر فترة التقدير حيث البيانات الأصلية المتاحة لجميع المتغيرات ، فإن مقارنة سلاسل البيانات الأصلية مع السلاسل التمثيلية "Simulated Series" لكل متغير داخلي ، يمكنها أن توفر اختباراً مفيداً حول صلاحية النموذج "Validity of the Model" ، كما يمكن لهذا النوع من المحاكاة أن يكون مفيداً أيضاً فيما يتعلق بتحليل السياسات ، حيث عن طريق تغيير قيم للمعلومات ، أو جعل متغيرات السياسة الخارجية تتبع مسارات زمنية مختلفة ، يصبح بإمكان الباحث أن يفحص ويقارن ما كان يمكن أن يحدث كنتيجة للسياسات البديلة . بالنسبة لما تقدم ، وبالنسبة لأشكال المحاكاة الأخرى والتي سوف لن يتم استخدامها في هذه الدراسة والمرتبطة بالتنبؤ خارج فترة التقدير ، يمكن الرجوع إلى :

- Pindyck, P. S. & Rubinfeld, D. L, Op. Cit., PP 313-314.

(19) Klein, Lawrence R., The Efficiency of Estimation in Econometric Models, Op. Cit., P 218.

(20) ينطبق نفس الشيء على النموذج متعدد المعادلات باستثناء أن معايير التقييم تصبح أكثر تعقيداً . فحقيقة أن هنالك معادلات عديدة تعني أن المعنوية الإحصائية العالية لبعض المعادلات يمكن أن توازن المعنوية الإحصائية

المنخفضة لمعادلات أخرى ، وما هو أكثر أهمية في هذا المجال يتمثل في واقع أن يكون للنموذج ككل هيكلًا ديناميكيًا أغنى من أيٍّ من المعادلات الوحيدة التي يتكون منها . انظر بالخصوص :

- Pindyck, P. S. & Rubinfeld, D. L, Op. Cit., P 315.

(21) Moustafa, Salem, M., "An Econometric Model for the Libyan Economy", Unpublished (Ph.D.) Dissertation, Op. Cit., P 63.

(22) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 310.

(23) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 336.

(24) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 309.

(25) Ibid., PP 336 - 337.

(26) Johnston, J, Op. Cit., P 439.

(27) Klein, Lawrence, Young, Richard, M., An Introduction To Econometric Forecasting and Forecasting Models, The Wharton Econometric Studies Series, Lexington Books, D.C., Heath and Company, Lexington, Massachusetts, Toronto, W. D. , P 61.

(28) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 309.

(29) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 515. and

- Klein, Laurence R., The Efficiency of Estimation in Econometric Models, Op. Cit., P 218.

(30) يعني هذا ارتباط نجاح النموذج القياسي وما يتضمنه من تنبؤ ، بمدى الفعالية في اتخاذ القرارات على صعيد السياسة الاقتصادية . انظر :

- Learner, Edward, E., Op. Cit., P 109.

(31) Klein, L. R and Goldberger, Op. Cit., P 72.

(32) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 509.

(33) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 314.

(34) Klein, L. R and Goldberger, Op. Cit., PP 72-73. and
- Learner, Edward, E., Op. Cit., P 111.

(35) Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., P 315.

(36) Ibid., PP 317-319.

(37) Ibid., P 319.

(38) Ibid., P 317.

(39) Abohobeil, AbdulFattah. A, "An Econometric Model For the Libyan Economy (1962-1977)", Unpublished (Ph.D.) Dissertation, Indiana University , (August, 1983), P 147.

(40) "SIMEMOD" is a general purpose program to simulate and forecast a medium - sized Econometric Model. It obtains solutions for the endogenous variables of linear as well as ■■■ linear models iteratively, through the use of the Gauss-Seidel Algorithm. The Program ■■■ originally developed by GEORG GREEN and JUDY WHITE for use with the BEA quarterly econometric models, but is sufficiently general to solve most models.

The program was modified by JEFF GREEN and STEVE ABLE of the Indian University. Another version was adopted by ABDULFATTAH A. ABOHOBEIL in 1982 while he was at Indiana University. And the current version was adopted by ABOHOBEIL in 1992, was written in BASIC instead of FORTRAN, and fits most of (if not all) personal computers.

(41) Koutsiyannis, A., Op. Cit., PP 493-494.

- Pindyck, P. & Rubinfeld, D.L, Op. Cit., PP 316-320.

(42) Moustafa, Salem, M., Op. Cit., P 65.

- Abohobeil, AbdulFattah. A, An Econometric Model For the Libyan Economy (1962-1977), Op. Cit., P 147.

(43) يذكر كل من Pindyck & Rubinfeld بهذا الخصوص ما نصه :

إذا ما تم على سبيل المثال تقدير نموذج قياسي باستخدام بيانات من عام 1955 إلى عام 1970 م ، فإن على الباحث أن يتوقع أداء جيداً للمحاكاة التاريخية سواء كان بدايتها في عام 1955م أو في عام 1960م . فإذا ما كان النموذج يمثل العالم الحقيقي بشكل جيد، فمن غير المهم كثيراً متى تكون السنة التي تبدأ فيها المحاكاة . انظر بالخصوص :

Pindyck R.S & Rubinfeld D.L, Op. Cit., P 319.

وفي نفس الإطار ، فقد تم التأكد من صلاحية نموذج قياسي للاقتصاد الكويتي عن طريق استخدامه لتقدير قيم المتغيرات الداخلية للفترة (1975-1981م) ، علماً بأن فترة التقدير كانت (1969 - 1981م) ، حيث تم اعتبار هذه الصلاحية باستخدام متوسط مربعات الأخطاء التي لم تتعد في المتوسط 10 % لعظم المتغيرات الداخلية في النموذج . لمزيد من الإطلاع انظر :

الإبراهيم ، يوسف ، سراج الدين ، اسماعيل ، مسار الاقتصاد الكويتي ، المستجندات ، الآثار ، والسياسات ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الأول ، خريف 1992 ، القاهرة ، ص ص 58 - 90 .

(44) لقد ذهبت بعض الدراسات إلى استنتاج مفاده أن النموذج القياسي الذي يحتوي على عشرين متغيراً داخلياً وحسوبي أربعمائة متغير خارجي ، يكون على نفس درجة الجودة للنماذج الكبيرة التي تحتوي على آلاف المتغيرات . كما أن هذه النتيجة تضمنت أن تأخذ النماذج الصغيرة ذات العشرين إلى الثلاثين متغيراً في الاعتبار فقط المتغيرات التي تتميز بأنماط منتظمة من التقلبات ، وذلك كشرط لكي يكون أدائها مرضياً .

لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على :

- Balask, Yves, "The Size of Dynamic Econometric Models", Econometrica Vol.52, No.1, (January , 1984), PP 123-141.

(45) يرتبط التنبؤ إلى حد كبير مع تقييم السياسات ، بينما تقع معظم التنبؤات القياسية « فيما بين التنبؤ المشروط (Conditional Forecast) ، والتنبؤ غير المشروط (Unconditional Forecast) ، حيث يكون التنبؤ مشروطاً إذا ما تحددت قيم المتغيرات الداخلية عند تحديد قيم المتغيرات الخارجية . وفي الواقع تعتمد العديد من النماذج القياسية الخاصة بتقييم السياسات على نوع معين من التنبؤ يكون مشروطاً بتبني سياسة ما أو حتى مجموعة سياسات بديلة . يمكن العودة حول ذلك إلى :

- Learner, Edward, E., Op. Cit., P 111.
- Intriligator, M. D., Op. Cit., P 509.

(46) Intriligator, M. D., Op. Cit., P 5.

(47) هنالك ثلاث طرق مهمة لتفسير قيم المعاملات التي يتم الحصول عليها من التحليل الهيكلي ، وهي نتائج المقارنة الساكنة ، والمرونات ، والمضاعفات . لمزيد من التفصيل ، انظر :
Ibid., P 491.

(48) Ibid., P 499.

(49) Morishima, M and Others, The Working of Econometric Models, Cambridge University Press, (Cambridge, 1972), P 73.

(50) Duggal, Vijaya. G and Others, "The Wharton Model Mark III: A Modern IS-LM Contrast", International Economic Review, Vol. 15, No.3, (October , 1974), P 579.

(51) يؤثر التغير في القيمة الإجمالية للصادرات في دخول المنتجين في قطاع الصادرات مباشرة . وسوف يؤثر ذلك بدوره في إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري ، وبالتالي وبطريقة غير مباشرة على دخول بقية المنتجين في الاقتصاد ، وهذا هو أثر المضاعف . فيما تؤدي الآثار غير المباشرة والمباشرة على مستوى الدخل إلى التأثير على المناخ الاستثماري بأكمله من خلال أثر المعجل . انظر :

- Lim, David, Export Instability and Economic Development : The Case of West Malaysia, Oxford Economic Papers, Vol. 26 (1974), P 82 .

(52) Easterly, William and Rebelo, Sergio, Op. Cit., P 418 .

(53) Fasano, Ugo and Wang, Qing, Fiscal Policy and Non- Oil Economic Growth: Evidence from GCC Countries, IMF Working Paper, WP/01/195, (2001).

الفصل السادس

ملاحظات ختامية

- أولاً : خلاصة الدراسة .
- ثانياً : نتائج الدراسة .
- ثالثاً : توصيات الدراسة .

6-1 خلاصة الدراسة :

يدل عنوان هذه الدراسة على أنها ذات طبيعة « تحليلية قياسية ، بحيث تمثل مزيجاً من التحليل الوصفي ، والتطبيق القياسي لبيان العلاقة بين التطورات في هيكل التجارة الخارجية ، ومعدل النمو في الاقتصاد الليبي .

ورغم تعدد النظريات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، إلا أن المسألة تأخذ بعداً آخر فيما يتعلق بالاقتصادات النفطية التي تعتمد في ميزانيتها ومصادر تمويل مشروعاتها التنموية على حصيلة تصدير سلعة رئيسية واحدة هي النفط الخام .

وإذ يسفر تصدير هذه السلعة في جانبه السلبي عن استنزاف ثروة قومية ناضبة ، فإنه يؤدي من جانب آخر إلى توفير التمويل اللازم لدعم النمو الاقتصادي ، وإنشاء هيكل اقتصادية إنتاجية مستقلة عن قطاع النفط ، وقابلة للاستمرار ، وقادرة على زيادة الناتج والعمالة ، ومن ثم تنويع بنية الناتج ، بالشكل الذي يسهم في تنويع هيكل الصادرات ، بحيث تسهم مزايا المدى القصير في التقليل من مساوئ الاعتماد على سلعة تصدير واحدة في المدى الطويل .

ومن منظور الأهمية التي تحظى بها الموازنة في التأثير على مختلف المؤشرات في الاقتصاد، خاصة في الدول النامية ، حيث تعتمد الموازنة العامة في هيكل إيراداتها بشكل رئيسي على حصيلة ضرائب التجارة الخارجية ، وبالأخص منها حصيلة تصدير عدد قليل من السلع الأولية ، فإن أي تحليل للموازنة في الاقتصاد الليبي ، لابد أن ينطلق من تحليل هيكل الإيرادات فيها ، مع التركيز خصوصاً على الإيرادات النفطية ، وما يطرأ عليها من تقلبات ، وما يرتبط بها من سياسات ، وما ينجم عنها من نتائج على المتغيرات الرئيسية على المستوى الكلي للاقتصاد ، وأثر كل ذلك على النمو الاقتصادي ، خصوصاً في قطاعات الإنتاج للسلع القابلة للتبادل الدولي .

ويندرج كل ذلك خصوصاً في إطار توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات من السلع والخدمات التي تتطلبها عمليات التنمية لاسيما في جانب الواردات من السلع الاستثمارية « والخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا اللازمة لاستمرار وتيرة النمو

الاقتصادي في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التقليدية ، الأمر الذي يجعل التجارة الخارجية تلعب دوراً حيوياً في هذا المجال ، سواء في قطاع الصادرات الذي من المتوقع أن يتحول تدريجياً إلى التنوع مع استمرار التنمية الاقتصادية ، أو في قطاع الواردات ، التي ستجده إلى الانخفاض النسبي تدريجياً مع تنوع الاقتصاد وتنوع مصادر توليد الدخل والناتج ، ومع وصوله إلى درجة من الاكتفاء بالنسبة للواردات من السلع الرأسمالية ، وإلى درجة من الإحلال من قبل السلع المحلية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية .

وفي هذا الإطار افترضت الدراسة أن حصيلة الصادرات ، وما يتم تخصيصه من حصيلة الإيرادات النفطية على أوجه الإنفاق المختلفة ، خاصة في مجال الإنفاق الاستثماري ، وتمويل الواردات المطلوبة لانطلاق واستمرارية عملية التنمية ، يلعب دوراً أساسياً في التأثير على النمو الاقتصادي في الناتج عامة ، وفي الأنشطة غير النفطية على وجه التحديد ، خاصة مع ضعف الروابط الأمامية والخلفية لقطاع النفط ، مما يجعل الآتية الناجمة عن التطورات في هذا القطاع محصورة فقط في عنصر التمويل .

ولتحقيق هذا الغرض ، تم تصميم نموذج قياسي للفترة (1973-1998م) يحتوي على عدد من المعادلات والمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة ، إذ تم بناء النموذج وفقاً لاعتبارات وإن لم تكن جامدة « إلا أنها كانت ملائمة من الناحية النظرية ، بحيث تنسجم مع معطيات الاقتصاد محل الدراسة وخصائصه الذاتية ، فضلاً عن أن الشكل النهائي للنموذج ، تم اعتماده بطريقة تدريجية ، على أساس من الاختبارات والأدلة الإحصائية ، الناجمة عن تقدير المعادلات ومحاكاة النموذج .

ومع أن جودة البيانات ومدى توفرها ، من ناحية الكم والنوع تضع قيوداً على استخدام النماذج القياسية لتحليل الظواهر الاقتصادية في الدول النامية ، إلا أن ذلك لم يمنع من استخدام التقنيات القياسية والإحصائية المناسبة لتطوير الشكل الهيكلي للنموذج ، وفقاً لما يتسق مع فروض النظرية الاقتصادية ، للحصول على أفضل التقديرات الممكنة ، والقيام بعملية المحاكاة الديناميكية ، وتحليل المضاعفات .

وقد توصلت الدراسة بعد القيام بالإجراءات المعهودة في مثل هذا النوع من الدراسات ، إلى قبول ما توقعته حول الدور الهام والمحوري لقطاع التجارة الخارجية ، والإيرادات الناجمة عنه خصوصاً ، فضلاً عن أهمية السياسة المالية وسياسات تخصيص

الموارد على أوجه الإنفاق المختلفة » وذلك في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي ، وما يترتب عن ذلك من آثار على هيكل الإنتاج والاستخدام » وتوازن الموازنة » وبالتالي على كافة المؤشرات والمتغيرات الرئيسية في الاقتصاد .

6-2 نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة من خلال جانبيها التحليلي والقياسي إلى مجموعة من الملاحظات والنتائج » التي يمكن إجمالها على النحو التالي :

1- يتميز الاقتصاد الليبي بالدور القيادي للدولة في النشاط الاقتصادي عموماً وفي التنمية الاقتصادية تحديداً ، وذلك من واقع ملكية الدولة لقطاع النفط ، الذي يمثل المصدر الرئيسي لتوليد الدخل في الاقتصاد » وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تستهدفها عملية التنمية .

2- استمرار هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي ، مؤشر على عدم تحقيق تقدم يذكر في مجال تنويع هيكل الصادرات من منظور أنه انعكاس لهيكل الإنتاج في الاقتصاد المحلي ، إضافة إلى أن الثبات النسبي لدرجة انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي ، جعلته عرضة للتقلبات الحادة التي تشهدها السوق العالمية ، خاصة في أسواق المواد الأولية ، فضلاً عما يمكن أن يترتب على انخفاض شروط التبادل الدولي من آثار حادة على النمو الاقتصادي والتنمية عموماً .

3- كذلك ومن منظور أن حدوث تغير ضخم في الموارد المتاحة ، مثل اكتشاف احتياطات جديدة ضخمة من سلعة النفط يعقبها زيادة في أسعار هذه السلع ، سيؤدي إلى حدوث تغير حاد في المزايا النسبية للاقتصاد ، فقد استنتجت الدراسة أنه لم يتم الاستفادة من مزايا المدى القصير ، التي حدثت إبان صدمة النفط الأولى والثانية، في تحقيق النمو الاقتصادي في المدى الطويل . وهو ما يعبر عن نفسه في استمرار الخلل الهيكلي في الاقتصاد ، وتراجع معدلات النمو الحقيقية سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في الإنتاجية القطاعية ، أو في مستوى الدخل الفردي .

4- استنتجت الدراسة أيضا وجود أسباب سياسية تتمثل في الخطر الاقتصادي والتكنولوجي ، الذي أقرته الولايات المتحدة ضد ليبيا ، وما نجم عن أزمة لوكربي من توابع اقتصادية على الصعيد الخارجي والمحلي ، قد حدت جميعها من الدور الممكن للتجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الليبي ، وتركت آثارا ذات معنى على السياسات الاقتصادية ، والتجارية منها على وجه الخصوص .

5- استنتجت الدراسة إضافة إلى ما تقدم أن تدهور وضع الميزان التجاري ضمن حسابات ميزان المدفوعات « نتيجة تراجع أسعار النفط والكميات المصدرة منه ، قد يؤدي في المدى الطويل إلى التهديد بتآكل الاحتياطيات من الذهب والموجودات الأجنبية ، وذلك في حال استمرار الاتجاهات السائدة دون تدخل فعال من قبل السياسة الاقتصادية .

6- ساهمت سياسة القيود الكمية المباشرة على الواردات ، وسياسة الرقابة على الصرف ، والتشدد في تطبيقها ، في مزيد من الضغط على المستوى العام للأسعار بالارتفاع ، نتيجة تضخم فائض الطلب المحلي ، في ظل إخفاق سياسة إحلال الواردات في إيجاد بدائل محلية منافسة للسلع المستوردة ، مما ضاعف من الآثار السلبية للتضخم على النمو الاقتصادي ، خاصة وأن ذلك اقترن بتراجع حاد في الإيرادات النفطية ، وسيادة حالة من عدم التأكد ، مما أدى إلى تقلص حجم الاستثمار العام والخاص على حد سواء .

7- ترتب عن الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية للصرف على أوجه الإنفاق المختلفة « عدم الاهتمام بتعبئة المدخرات الخاصة ، بدلا من تطوير أوعية الادخار الشخصي القائمة و/أو استحداث أوعية ادخار جديدة ، وفق قاعدة قانونية مناسبة ، وبالشكل الذي يسمح بتنمية مدخرات القطاع الخاص ، وتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري بدلا من الاكتناز ، أو الإنفاق الاستهلاكي غير المحبذ .

8- أدى الاعتماد على الإيرادات النفطية من ناحية أخرى ، إلى عدم الاهتمام بمصادر التمويل الأخرى التي تعتمد عليها الدول عادة في تمويل موازنتها ، مثل الضرائب على الدخل وعلى الأرباح والضرائب غير المباشرة ، إضافة إلى فائض قطاع الأعمال العام.

9- ترتب عن الاعتماد على الإيرادات النفطية في ظل الوفرة النفطية ، عدم الاهتمام بجاني الكفاءة (المدخلات والمخرجات) عند الاستثمار في مشروعات التنمية ، بحيث لم يتحقق الأثر المطلوب على النمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، كما أدت هذه الوفرة إلى هدر في استخدام الموارد ، وصل في بعض الأحيان إلى درجات غير مألوفة .

10- أدى التراجع في حصيلة الصادرات النفطية ، وتراجع حصة الخزنة من هذه الحصيلة ، خصوصا في الثمانينيات ، إلى تحول الدين العام المحلي المصري من مجرد مصدر تكميلي أو تعويضي من مصادر تمويل الموازنة ، إلى مصدر رئيسي لتمويلها ، مع كل ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد ، وعلى مجمل عملية التنمية تبعا لذلك .

11- استنتجت الدراسة أيضا أن تركيز الدولة انصب في المقام الأول على السياسة المالية في إطار سياساتها الاقتصادية ، فيما لم تحظ السياسة النقدية إلا بدور هامشي ومحدود ، بل تحولت في أوقات كثيرة إلى أداة للسياسة المالية إثر تراجع أسعار النفط ، والتوسع في الدين العام المحلي المصري . كذلك وفي نطاق السياسة المالية ، ومع اضطراب الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية ، فإنها اختارت تخفيض الإنفاق الاستثماري بدل تخفيض الإنفاق الجاري ، مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات .

12- كذلك كشفت الدراسة النقاب عن أن انخفاض حصة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، لم تكن نتيجة تحسن كبير في مستوى الإنتاج و/أو الإنتاجية في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة ، وإنما بالدرجة الأولى بسبب تراجع حصيلة الصادرات النفطية من ناحية ، ونتيجة لأعراض المرض الهولندي من ناحية ثانية ، حيث توسع قطاع الخدمات على حساب النمو المتباطئ في قطاعي الزراعة والصناعة .

13- تبين من البحث والسياسات التجريبية المقترحة « والمتمثلة في افتراض حدوث زيادة في حصيلة الصادرات ، أن متغير السياسة المقترح ، يلعب الدور الأساسي في التأثير على كافة المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد » من خلال عنصر التمويل ، ومن ثم على

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة ، وعلى الناتج المحلي غير النفطي على وجه الخصوص .

14- تبين من مقارنة وتحليل المضاعفات الناتجة عن السياسات التحريية المقترحة ، أن السياسة المتعلقة بوجود رد فعل مناسب من السياسة المالية « تبدو أفضل من السياسة الأولى ، حيث يتضح عند إجراء المقارنة أن الآثار كانت أكبر بقليل على مختلف المتغيرات الداخلية » عند حدوث زيادة في حصيلة الصادرات نتيجة زيادة الصادرات النفطية على وجه الخصوص ، وأخذ رد الفعل الفوري للسياسة المالية في الحسبان ، وهو الأمر الذي تقترحه السياسة الثانية . ويعني هذا التأثير بشكل أكبر على المتغيرات المرتبطة بالإنفاق مثل الدخل والآثار على المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي « خاصة الاستثمار ، مما سيؤدي إلى زيادة وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي .

3-6 توصيات الدراسة :

وفقاً لما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ، فإنه من الممكن إجمال التوصيات الصادرة عنها عن طريق التأكيد على النقاط التالية :

1- إن استمرارية مسار الاقتصاد الليبي على الوتيرة الحالية في ظل المستجدات الداخلية والخارجية التي طرأت منذ تراجع حصيلة الإيرادات النفطية ، تؤدي إلى استمرار وتعميق الاختلالات الهيكلية ، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي تبعاً لذلك . وهو ما يستدعي ضرورة تبني مجموعة من السياسات المتكاملة ، التي تهدف إلى تقليل الاختلالات الهيكلية ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

2- لاشك أن لهذه السياسات تكاليف اقتصادية واجتماعية ، تستوجب ضرورة دراستها وتمحيصها ، مع التركيز على ترشيد الإنفاق في مجال السياسة المالية ، خاصة الإنفاق الاستهلاكي العام ، وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي ، على أن يراعى عند تطبيق ذلك عدم المساس بالمكاسب الأساسية للمواطنين في مجالات الدعم السلمي والضمان الاجتماعي وغيرها . بمعنى أنه عند انخفاض الإيرادات النفطية،

فإن من الواجب على الدولة أن تختار نمط الإنفاق اللازم تعديله ، بالنظر إلى الآثار العكسية التي يمكن أن تترتب على النمو الاقتصادي .

3- يقتضي تحقيق ذلك أيضاً لزوم تبني سياسات تجارية ملائمة تستجيب للمتغيرات التي تحكم الطلب المحلي ، وفي مقدمتها النمو في عدد السكان ، مع ضرورة الالتزام بصرف كافة مخصصات الموازنة الاستيرادية « بالشكل الذي يؤدي إلى اختفاء فائض الطلب المحلي بكل ما يمثله من ضغوطات تضخمية ، تعيق النشاط الاستثماري ، وتعزز حالة عدم التأكد في الاقتصاد ، مما يسهم في تخفيض معدلات النمو الاقتصادي . ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن نجاح هذه السياسات التجارية يتطلب دعمها أيضاً بسياسات مالية ونقدية مناسبة .

4- العمل على زيادة حصة الخزانة من الإيرادات النفطية ، وهو ما سيؤدي في آن معاً ، إلى دعم النمو في القطاعات المختلفة ، وإلى التقليل من الآثار الحادة على النمو الاقتصادي ، نتيجة الإفراط في اعتماد الدين العام المحلي المصري كمورد أساسي في تمويل الموازنة العامة .

5- تطوير أنظمة وقوانين الضرائب والجبائية ، وذلك من أجل زيادة حصة الإيرادات غير النفطية في هيكل الإيرادات العامة ، مما يسهم في التقليل من أثر التقلبات في حصة الخزانة من الإيرادات النفطية على الميزانية العامة ، كما يسهم في تقليل الاعتماد على الدين العام في تمويلها ، وهو الأمر الذي ستعكس محصلته إيجابياً على النمو الاقتصادي .

6- تعبئة المدخرات الخاصة « ومدخرات قطاع الأعمال العام ، عن طريق إحداث التطوير اللازم في أوعية الادخار القائمة ، واستحداث قنوات ادخارية جديدة ، على أن يقترن ذلك بتبني سياسة صرف مستقرة ، تعكس السعر الحقيقي للدينار الليبي ، في ضوء ما هو متاح من موارد الصرف الأجنبي ، مما يسهم في إزالة حالة عدم التأكد ، ويسمح بتوجيه هذه المدخرات نحو الأنشطة الاستثمارية .

7- تعتبر الأهمية النسبية المرتفعة لعنصر الثروة في تفسير سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، مؤشراً إضافياً على ضرورة عدم تمهيش السياسة النقدية أو حتى تحييدها ،

وهو ما من شأنه أن يتطلب اتباع سياسة نقدية فعالة ، تأخذ في الحسبان الآثار المباشرة وغير المباشرة للتطورات النقدية على النمو الاقتصادي .

8- رغم أن الوفرة المالية شرط ضروري لإنجاز التنمية الاقتصادية ، فإنها لا تكفي بمفردها ، ذلك أن قيادة الدولة لعملية التنمية ، وإن كانت ضرورة تفرضها خصائص الاقتصاد الليبي ومقتضيات تنميته ، فإنها تتطلب تبعاً لذلك تطويراً في السياسات وفي المؤسسات وفي الأفراد . وهو ما يندرج من ناحية تحت بند الاهتمام بعنصر الكفاءة عند القيام بالإتفاق على المشروعات الاستثمارية ، وتخصيص الموارد المتاحة على القطاعات المختلفة ، إضافةً إلى ارتباطه بإدارة التنمية وما تستلزمه من استخدام لهذه الموارد الاستخدام الأمثل ، كما يؤكد من ناحية أخرى على الأهمية القصوى للإنفاق على تطوير العنصر البشري ، عن طريق التعليم ، والتدريب ، وزيادة المهارات .

9- لعل مما يمكن إضافته في هذا السياق أيضاً ، أن يتم تصميم السياسات الاقتصادية ، وعلى الأخص السياسات التجارية المرتبطة بالتنمية ، من منظور التطلع إلى الداخل وإلى الخارج في آنٍ معاً ، حيث يمكن للاقتصاد الليبي عن طريق التكامل الاقتصادي مع الاقتصادات النامية الأخرى في نفس المحيط الجغرافي ، مثل مصر والسودان ، أن يتخلص من عقبي ضيق نطاق السوق المحلية ، والخلل الهيكلي في عرض عناصر الإنتاج . ويمكن في هذا الإطار أن تجد الفوائض الليبية من رؤوس الأموال فرصاً للاستثمار في هذه الدول ، تعمل على خلق مصادر إضافية للدخل ، في نفس الوقت الذي يمكن فيه عن طريق هذه الاستثمارات القضاء على الاختناقات الهيكلية في عرض عناصر الإنتاج في الدول الثلاث ، والتي تتميز كل منها بوفرة نسبية في أحد عناصر الإنتاج . ويؤدي ذلك إلى زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول ، ومن ثم تقليل الاعتماد على الواردات من الدول الصناعية ، باستثناء المدخلات الوسيطة والتكنولوجيا ، إضافةً إلى غلق الفجوة الغذائية ، مما يسهم في المطاف الأخير في تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف آثار التقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الليبي .

10- وأخيراً ، ومن واقع ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج ، فلا بد من متابعة ودراسة وتحليل التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ، خاصةً السوق الدولية للنفط ، والسياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي ، مع متابعة التطورات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم في هذه الدول ، وانعكاسات هذه التطورات والسياسات على الاقتصاد المحلي ومعدلات نموه ، والاتجاهات العامة لأبرز مؤشرات الاقتصادية ، حتى يمكن وضع سياسات محلية ، تخفف من حدة هذه التأثيرات ، وتعزل الآثار السلبية لهذه العوامل الخارجية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :-

1- الكتب :

- 1- أبوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام ، التحليل الاقتصادي الكلي : النظرية والسياسات الاقتصادية، منشورات جامعة الجبل الغربي ، غريان ، (ليبيا ، 1996).
- 2- ايدجمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي، ترجمة : محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، (الرياض ، 1988) .
- 3- ايدنر ، دايفيد ، النفط والتنمية في الشرق الأوسط ، ت. محمد عزيز ، فتحي بوسدر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1988 .
- 4- جيلز « مايكل وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ت. طه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى ، دار المريخ، الرياض ، 1995 .
- 5- رضوان ، عبد القادر محمود ، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، منشورات عويدات (بيروت ، باريس) ، 1988م .
- 6- زكي ، رمزي ، التضخم المستورد ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 .
- 7- ستانليك ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، ترجمة : محمد عزيز وفتحي أبوسسدر ، الطبعة الثالثة ، منشورات جامعة قاريونس ، (بنغازي « 1992) .
- 8- صادق ، محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1986 .
- 9- عبد الرحمن أسامة ، المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت « 1988 .
- 10- عجمية ، محمد عبد العزيز ، أحمد ، عبد الرحمن يسري ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 1997م .
- 11- عجمية ، محمد عبد العزيز ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 .

- 12- عجمية ، محمد عبد العزيز ، الليثي ، محمد علي ، التنمية الاقتصادية : مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، (الإسكندرية ، 1996) .
- 13- الفارس ، عبد الرازق ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997م .
- 14- الفيتوري ، عطية ، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي ، طبعة أولى ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1992 .
- 15- المؤسسة الوطنية للنفط ، صناعة النفط بالجمهورية العظمى ، طرابلس ، بدون تاريخ .
- 16- منصور ، حسام ، الاقتصاد التحليلي الكلي ، الطبعة الثانية ، منشورات مكتبة الزهراء الحديثة ، بيروت ، 1981م .
- 17- هيلر ، براين ، الاقتصاد التحليلي الكلي : نماذج ومناظرات وتطورات ، ترجمة : فتحي صالح أبوسدرة ، عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، طبعة أولى ، (1990) .

2- البحوث والدوريات :

- 1- أبو حبيب ، عبد الفتاح ، "سعر صرف الدينار الليبي كأداة من أدوات السياسة التجارية" ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي 1993 .
- 2- أبو حبيب ، عبد الفتاح عبد السلام ، "محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في الجماهيرية" ، بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي ، كتاب الندوة ومداولها ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، (بنغازي 1990م) .
- 3- أبوسنيّة ، محمد عبد الجليل - شامية ، عبد الله محمد - "الإطار العام لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي" - ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي - كتاب الندوة ومداولها - منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية - بنغازي 1997م .

- 4- إبراهيم ، يوسف ، سراج الدين ، إسماعيل ، "مسار الاقتصاد الكويتي : المستجدات ، الآثار والسياسات" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الأول ، خريف (1992م) ، القاهرة .
- 5- البدري ، ميرفت وهبة ، "عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 14 ، العدد 53 ، خريف 1988 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت .
- 6- بريون ، نوري ، "العوامل المؤثرة في قيمة الدينار الليبي" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، أبريل 1993 ، بنغازي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993م .
- 7- الجليبي ، فاضل ، "استراتيجية الاستخدام الأمثل للثروة النفطية العربية" ، ورقة بحثية مقدمة إلى دورة تدريبية في أساسيات صناعة النفط والغاز ، يناير / مارس 1976 ، كتاب أساسيات صناعة النفط والغاز ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، 1977م .
- 8- الزني ، عبد الباري شوشان ، "قياس التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-1997م)" ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التضخم في الاقتصاد الوطني ، جمعية الاقتصاديين الليبيين ، طرابلس ، نوفمبر 1998 .
- 9- الشريف ، أحمد سعيد ، "الآثار التضخمية لتخفيض قيمة الدينار الليبي" ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي 1993 .
- 10- الفيتوري ، عطية ، "الرقابة على الصرف الأجنبي والقيود الكمية المباشرة على الواردات وآثارها على سعر صرف الدينار الليبي" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، بنغازي ، 1993 .
- 11- الفيتوري ، عطية ، "دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية" ، دراسات في الاقتصاد والتجارة ، المجلد 16 ، العدد 2 و1 ، 1980م ، مجلة نصف سنوية ، وحدة البحوث بكلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ص 18 .

- 12- الكسواني ، ممدوح ، الخطيب & صلاح ، أحمد حبيب ، "مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي ، دراسة قياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 ، العدد الثاني ، صيف 1998 ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، الكويت .
- 13- الكواري ، علي خليفة ، "الميزانية العامة في دول مجلس التعاون" ، دراسة تحليلية للميزانية العامة في قطر ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، خريف 1995 .
- 14- المنيف، ماجد، "تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 8 ، صيف 1997 ، القاهرة .
- 15- اليوسف ، يوسف خليفة ، "التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث / الرابع، خريف / شتاء 1994 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت .
- 16- تشاند ، شيتال. ك، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار" ، التمويل والتنمية ، مارس 1984 م .
- 17- حبيب، كاظم، "الاقتصاد العربي بين التبعثر والوحدة" ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الأول ، خريف 1992 ، القاهرة .
- 18- شامية ، عبد الله ، "سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات : تقييم التجربة الليبية (1970-1986م)" ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، خريف 1990 ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي .
- 19- صادق ، علي توفيق ، "النفط ضمن إطار الحسابات القومية" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 14، العدد 53 ، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ، 1988 م .
- 20- عبد العال ، ونيس فرج ، "عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر : الأسباب وطرق العلاج" ، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد الأول، ربيع 1996 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت .

- 21- غريال ، وهي - "البترول والتنمية الاقتصادية في ليبيا" - مقالة منشورة في الأهرام الاقتصادي - العدد 338 - سبتمبر 1969 م .
- 22- فرجاني ، نادر ، "مساهمة التعليم العالي في التنمية" ، المستقبل العربي، العدد 237 ، نوفمبر 1998 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- 23- منيسي ، أحمد ، "السوق السوداء للدولار في ليبيا ، الأسباب والآثار" ، ندوة سعر صرف الدينار الليبي ، كتاب الندوة ومداولاتها ، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين ، 1993 ، بنغازي .
- 24- "واقع الاقتصاد الليبي خلال العقدين الماضيين (1970-1990)" ، ورقة قطرية مقدمة إلى ندوة : واقع الاقتصاديات المغاربية وآفاق الاندماج ، بنغازي 1991 ، كتاب الندوة ومداولاتها، جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، 1993 .

3- التقارير والنشرات :

- 1- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1997 .
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 .
- 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 1998 م .
- 4- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، "خطة التنمية الثلاثية (1973-1975)" ، خطة التنمية الخماسية (1976-1980م) ، طرابلس .
- 5- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية (1983-1988) ، طرابلس ، 1988 .
- 6- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .
- 7- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .
- 8- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1971-1980) ، طرابلس ، (أبريل 1984م) .
- 9- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1980 - 1992) ، نشرة موجزة ، طرابلس ، يوليو 1997 م .
- 10- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية (1986 - 1997) ، طرابلس ، ديسمبر 1999 م .

11- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر ، 1997م .

12- بحوث اقتصادية عربية - الملحق الإحصائي - تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - العدد السابع عشر - خريف 1999 م - القاهرة .

13- ليبيا ، تقرير التنمية البشرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس (1999م) .

14- مصرف ليبيا المركزي « النشرة الاقتصادية » أعداد مختلفة .

15- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 32 ، يوليو / سبتمبر 1992م .

16- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الثاني ، 1998م .

17- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998م .

4- الدراسات غير المنشورة :

1- رهيط ، حسين فرج ، "فائض الطلب الكلي وعجز الميزانية العامة والدين العام المحلي المصرفي : دراسة قياسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 - 1990) ، رسالة ماجستير غير منشورة « كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس » (بنغازي ، 1998م) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :-

1- الكتب :

- 1- Ackley, Gardner, Macroeconomic: Theory and Policy, Macmillan Publishing Company Co., Inc. New York (1978) .
- 2- Baily, Martin Neil & Freidman, Philip, Macroeconomics, Irwin, Boston, (1990) .
- 3- Branson, William, H., Macroeconomic: Theory and Policy, 2nd Edition, Harper & Row, Publishers, New York (1979) .
- 4- Evans, Michael, K., Macroeconomic Activity: Theory, Forecasting and Control, Harper & Row Publishers, New York, (1969) .
- 5- Felder, Bernhard & Homburg, Stefan, Macroeconomics and New Macroeconomics, 2nd Edition, Springer Verlag, Berlin Heidelberg, Germany (1992) .

- 6- Gray, H. Peter, International Trade, Investments and Payments, Houghton, Mifflin Company, Boston, 1979.
- 7- Hogendrn, Jan. S., Economic Development, 2nd Edition, Harpercollins, New York, 1992 .
- 8- Intriligator, M. D., Econometric Models, Techniques and Applications, North-Holland Publishing Company, Amsterdam, Oxford, (1978) .
- 9- Jhingan, M. L., The Economics of Development and Planning , 11th Edition, Vikas Publishing House PVT LTD, New Delhi (1979).
- 10- Johnston, J., Econometric Methods, 3rd Edition , McGraw-Hill, Inc., (Tokyo,1984) .
- 11- Kindleberger, Charles, P., International Economics, 5th Edition, Irwin, Inc, Illinois, 1973 .
- 12- Klein, Laurence, Essays in Economics and Econometrics, Rolf W. Pfouts(Editor), North Carolina : The University of North Carolina Press: Chapel Hill " A Volume in Honor of Harold Hotelling .
- 13- Klein, Lawrance, Young, Richard, M., An Introduction To Econometric Forecasting and Forecasting Models, The Wharton Econometric Studies Series, Lexington Books, D.C., Heath and Company, Lexington, Massachusetts, Toronto, W. D. .
- 14- Koutsoyiannis, A, Theory of Econometrics, 2nd Edition, Macmillan, (London,1992) .
- 15- Learner, Edward, E., Quantitative International Economics, Aldine Publishing Company, 2nd Printing, (Chicago, 1976) .
- 16- Morishima, M and Others, The Working of Econometric Models, Cambridge University Press, (Cambridge, 1972) .
- 17- Neal, F & Shone R., Economic Model Building, Macmillan Press LTD, (London, 1976) .
- 18- Pindyck, R. S. & Rubinfeld, D. L., Econometric Models and Economic Forecasts , McGraw-Hill, Inc, (Tokyo, 1976) .
- 19- Södersten, Bo, International Economics, The MacMillan Press LTD, London 1979.
- 20- Todaro, Michael, P., Economic Development in the Third World, 4th Edition, Longman , Inc., (New York, 1989) .
- 21- Walter, Ingo, International Economics, 2nd Edition, The Ronald Press Company, New York, 1975 .
- 22- Yeats, Alexander. J., Trade and Development Policies Leading Issues for the 1980's, 1st Edition - Macmillan Press LTD- London-1981.

2- البحوث والدوريات :

- 1- Agheveli, B. B and Khan, M. S., "Government Deficits and the Inflationary Process in Developing Countries", IMF Staff Papers, (Sept. 1978).
- 2- Aghevli, Bijan, B., Inflationary Finance and Growth, Journal of Political Economy, Vol. 85, No.6, December 1977 .
- 3- Aiyagari, S. Rao and Others, "The Output, Employment and Interest Rate Effects of Government Consumption", Journal of Monetary Economics, Vol. 30 (1992).
- 4- Alba, Joseph, D. & Papell, David, H., "Exchange Rate Determination in Southeast Asian Countries", Journal of Development Economics, Vol. 55, No.2, April, 1998 .
- 5- Amano, Robert A and Wirjanto, Tony S, An Empirical Investigation into Government Spending and Private Sector Behaviour, Working Paper, Bank of Canada, Canada, October (1994).
- 6- Amuzegar, Jahangir, "Management Oil Wealth", Finance and Development, Vol. 20, No.3, (September 1983).
- 7- Baily, Martin Neil, Friedman Philip, "Macroeconomics", Financial Markets and the International Sector - Richard D. Irwin, Inc. Newyork - 1991.
- 8- Balask, Yves, "The Size of Dynamic Econometric Models", Econometrica, Vol.52, No.1, (January , 1984).
- 9- Bhatia, Kul, B., "Capital Gains and The Aggregate Consumption Function", The American Economic Review, Vol. 62, No.5, (December 1972).
- 10- Bond, Marian E. An Economic Study of Primary Commodity Exports form Developing Country Regions to the World -IMF Staff Papers- Vol. 34, No. 3 , Sept (1987) .
- 11- Carlino, Gerald, A., "Interest Rate Effects and Intertemporal Consumption", Journal of Monetary Economics, Vol. 9, No.2, (March 1982).
- 12- Christiano, Lawrance, I. , A Survey of Measures of Capacity Utilization, IMF,Staff Papers, Vol. 28, No.1, (March, 1981).
- 13- Chu, Ke-Young, "External Shocks and Fiscal Adjustment in Developing Countries : Recent Experiences , In Fiscal Policy, Stabilization, and Growth in Developing Countries, ed., by M.I.Blejer and K. Chu, Washington, IMF, 1989.

- 14- Chu, Ke-Young, "External Shocks and Fiscal Policy in LDCs", Finance & Development, (June, 1988).
- 15- Devereux, John & Conolly, Michael, "Commercial Policy, The Terms of Trade and The Real Exchange Rate Revisited", Journal of Development Economics, Vol. 50, No.1, (Jun, 1996).
- 16- Duggal, Vijaya. G and Others, "The Wharton Model Mark III: A Modern IS-LM Contrast", International Economic Review, Vol. 15, No.3, (October, 1974).
- 17- Easterly, William and Rebelo, Sergio, "Fiscal Policy and Economic Growth", Journal of Monetary Economics, No. 32, 1993.
- 18- Easterly, William, "Good Policy or Good Luck", Journal of Monetary Economics, No.32, 1993.
- 19- Edwards, Sebastian, "Openness, Trade, Liberalization, and Growth in Developing Countries", The Journal of Economic Literature, Vol. XXXI, No.3, September (1993).
- 20- Feldstein, Martin, "Government Deficits and Aggregate Demand", Journal of Monetary Economics, Vol. 9, No.1, (January, 1982).
- 21- Ferber, Robert, "Consumer Economics: A Survey", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No. 4, (December 1973).
- 22- Ferber, Robert, "Research on Household Behavior "Part 1", American Economic Review, (March 1962).
- 23- Fielding, David, "Adjusting, Trade Policy and Investment Slumps: Evidence from Africa", Journal of Development Economics, Vol. 52, (1997).
- 24- Fischer, Stanley, "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", Journal of Monetary Economics, No. 32, (1993).
- 25- Francis, Darryl L. R., "How and Why Fiscal Actions Matter to a Monetarist", Federal Reserve Bank of St. Louis, Vol. 56, No.5, May 1974.
- 26- Fuhrer, Jeffery, C., "Do Consumers Behave as The Life-Cycle/Permanent Income Theory of Consumption Predicts", New England Economic Review, (September 1992).
- 27- Ghatak, Anita and Ghatak, Subrata, "Budgetary Deficits and Ricardian Equivalence: The Case of India (1950-1986)", Journal of Public Economics, No. 60, 1996.
- 28- Grilli, Enzo R and Yong, Maw cheng, Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices, and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Run Shows ?, The World Bank Economic Review, Vol. 2, No. 1, Jan. 1988.
- 29- Gutierrez, Sheila Amin, Ferrantino, Michael, "Export Diversification and Structural Dynamics in the Growth Process:

- The Case of Chile", Journal of Development Economics, Volume 52, No.2 - April 1997.
- 30- Harison, Ann & Hanson, Gordon, "Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles", Journal of Development Economics, Vol. 59, No.1, June 1999.
 - 31- Hamburger, Michael, J. and Zwick, Burton, Deficit, Money and Inflation, Journal of Monetary Economics, Vol.10, No.2, Sept. 1982.
 - 32- Heijedra, Ben. J. and Others, "Fiscal Policy, Distrortinary Taxation and Direct Crowding Out Under Monopolistic Competition", Oxford Economic Papers, Vol. 50, No.1, (January, 1998).
 - 33- Jorgenson, Dale, W., "Econometric Studies of Investment: A Survey", Journal of Economic Literature, Vol. IX, No.4, (December, 1971).
 - 34- Jung, Hong-Sang, and Thorbeck, Erik, The Impact of Public Education Expenditure on Human Capital, Growth, and Poverty in Tanzania and Zambia: A General Equilibrium Approach, IMF Working Paper, WP/01/106 (2001).
 - 35- Keller, Wolfgang, Do Trade Patterns and Technology Flows Affect Productivity Growth?, The World Bank Economic Review, Vol.14, No.1, Jan (2000).
 - 36- Khan, Mohsin S. and Knight, Malcolm, D., "Stabilization Programs in Developing Countries: A Formal Framework", IMF Staff Papers, Vol. 28, No.1, (March, 1981).
 - 37- Khan, Mohsin, S., "Experiments with a Monetary Model for the Venezuelan Economy", IMF Staff Papers.
 - 38- Khan, Mohsin, S., "Import and Export Demand in Developing Countries", IMF Staff Papers, Vol. XXI, No.3, (Nov., 1974).
 - 39- Khan, Mohsin, S., "Stabilization Programs in Developing Countries: A Formal Eramework", IMF, Staff Papers, Vol. 28, No.1.
 - 40- Khan, Mohsin, S., "The Structure and Behavior of Imports of Venezuela", The Review of Economics and Statistics, Vol. LVII, No. 2, (May 1975).
 - 41- Klein, L. R & Goldberger, A. S., "An Econometric Model of The United States (1929-1952)", Contribution to Economic Analysis, North Publishing Company, Amsterdam (1969).
 - 42- Kormendi, Roger, C., "Government Spending and Private Sector Behavior", The American Economic Review, Vol. 73, No.5, (December 1983).

- 43- Krueger, Anne O, Trade Policy and Economic Development: How We Learn, The American Economic Review, Vol. 87, No.1, March (1997).
- 44- Kurien, C. T., "Keynesian Economics and Underdeveloped Countries: An Epitaph", Indian Economic Journal, Vol. XIV, No.1, (September 1966).
- 45- Lim, David, Export Instability and Economic Development : The Case of West Malaysia, Oxford Economic Papers, Vol. 26 (1974).
- 46- Lim, David, "Instability of Government Revenue and Expenditure in Less Developed Countries", World Development, Vol. 11, No. 5, 1983.
- 47- Mansfield, C. Y., "A Norm for Stabilization Budget Policy in Less Developed Export Economies", The Journal of Development Studies, Vol. 16 (1980).
- 48- Mansur, Ahsan H., "Effects of a Budget Deficit on the Current Account Balance: The Case of the Philippines". International Monetary Fund- Fiscal Policy. Stabilization and Growth in Developing Countries - Edited by: Blejer Mario. I and chu. ke-Young - September 1989.
- 49- McMillin, W. Douglas and Beard, Thomas, R., "Deficits, Money and Inflation", Journal of Monetary Economics, Vol. 10, No. 2 , September 1982.
- 50- Menesi, Ahmed, "Effects of Oil on the Libyan Balance of Payment", Dirasat in Economics & Business , Research Unit, Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi, Libya, Vol. 16, No. 1,2, 1980.
- 51- Menesi, Ahmed-Abdussalam Ali. A., "Problems and Constraints of Planning for Development in Libya"- Derasat in Economics and Business - Research unit - Faculty of Economics - University of Garyounis - Benghazi - Libya - Volume 17, No.2.
- 52- Mikesell, Raymond, F., "The Nature of Saving Function in Developing Countries : A Survey of Theoretical and Empirical Literature", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.1, (March 1973).
- 53- Mills, Pierr Landell, "Management: A Limiting Factor in Development", Finance and Development - September 1983.
- 54- Morisset, Jacques, "Unfair Trade ? The Increasing Gap Between World and Domestic Prices In Commodity Markets During The Past 25 Years", The World Bank Economic Review, Vol. 12, No.3, Sept. 1998.
- 55- Morrison, Thomas, K., Structural Determinants of Government

- Budget Deficit in Developing Countries, World Development, Vol. 10, No.6, 1982 .
- 56- Morris, Stephen, "Inflation, Dynamics and The Parallel Market for Foreign Exchange", Journal of Development Economics, Vol. 46 , 1995.
 - 57- Neville J. W, "The Role of Fiscal Policy in the Eighties", The Economic Record, Vol. 59, No. 164, March 1983.
 - 58- Noussair Charles N, et al, An Experimental Investigation of the Patterns of International Trade , American Economic Review, Vol. 85, No.3, Jul. 1995 .
 - 59- Odedokum, M. O., "Alternative Econometric Approaches for Analysing the Role of the Financial Sector in Economic Growth: Time-Series Evidence from LDCs", Journal of Development Economics, Vol. 50 (1996).
 - 60- Rasche, Robert H. and Shapiro, Harold T., "The F. R. B., M.I.T Econometric Model: Its Special Features", The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol. 58, No.2, (May, 1968).
 - 61- Redding, Stephen, "Dynamic Comparative Advantage and The Welfare Effects of Trade", Oxford Economic Papers, Oxford University Press, Vol. 51, No.1, Jan., 1999.
 - 62- Rogers, Joh., H. & Wang, Ping, "Output, Inflation and Stabilization in a Small Open Economy : Evidence from Mexico" , Journal of Development Economics, Vol. 46, No.2, April 1995.
 - 63- Sefton J.A, Weale M. R, "The Net National Product and Exhaustible Resources: The Effects of Foreign Trade", Journal of Public Economics , Vol. 60, No.2, May 1996.
 - 64- Shackle, G. L. S, "Keynes and Today's Establishment in Economic Theory: A View", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No.2, (June, 1973).
 - 65- Spatafora, Nicola, and Warner , Andrew, Macroeconomic and Sectoral Effects of Terms of Trade Shocks: The Experience of the Oil-Exporting Developing Countries, IMF Working Paper, International Monetary Fund, WP/99/134 (1999) .
 - 66- Steindi, Frank, I. "A Simple Macroeconomic Model with A Government Budget Restraint", Journal of Political Economy, Vol. 79, No.3, (May, June, 1971).
 - 67- Stern, Robert, M., Tariffs and Other Measure of Trade Control: A Survey of Recent Developments, Journal of Economic Literature , Vol. XI, No.3, Sept. 1973 .

- 68- Storm, Servaas, "Domestic Constraints on Export Led Growth", Journal of Development, Vol. 52, No.1, February, 1997.
- 69- Tanzi, Vito, Fiscal Disequilibrium in Developing Countries, World Development, Vol. 10, No. 12 .
- 70- Tinbergen, Jan, "The Use of Models: Experience Prospects", American Economic Review, Vol. 71, No. 6, (December , 1981).
- 71- Vamvakidis, Athanasios, "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?", IMF Staff Papers, Vol. 46, No.1, (March , 1999).
- 72- White, Besty Butrill, "Empirical Tests of The Life Cycle Hypothesis", American Economic Review, Vol. 68, No.4, September (1978).
- 73- Zellner, A. & Huang, D.S. and Chau, L. C., "Further Analysis of The short Run Consumption Function with Emphasis on The Role of Liquid Assets", Econometrica, Vol. 33, No.3, (July 1965).

3- التقارير والنشرات :

- 1- World Bank, Social Indicators of Development, 1990 .

4- الدراسات غير المنشورة :

- 1- Abohobeil, AbdulFattah. A, "An Econometric Model For the Libyan Economy (1962-1977)", Unpublished (Ph.D.) Dissertation, Indiana University , (August, 1983), P 147.
- 2- M. Moustafa, Salem, "An Econometric Model of the Libyan Economy (1962-1975)", Unpublished (Ph.D.) Dissertation, Southern Methodist University, (U.S.A., 1978).

الملحق الإحصائي

جدول (1)
الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي غير النفطي ،
والناتج المحلي النفطي
(1973 - 1998م)

(بالأسعار الجارية وبالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الناتج المحلي غير النفطي (GDPNO)	الناتج المحلي النفطي (GDPO)
1973	2246.200	1080.400	1165.800
1974	3883.200	1444.500	2438.700
1975	3780.000	1761.500	2018.500
1976	4907.000	2075.700	2831.300
1977	5763.000	2397.400	3365.600
1978	5687.600	2781.200	2906.400
1979	7846.600	3154.300	4692.300
1980	10553.100	4031.300	6521.800
1981	9401.100	4700.500	4700.600
1982	9372.800	4930.100	4442.700
1983	8931.900	4921.500	4010.400
1984	8363.900	4926.300	3437.600
1985	8226.500	4557.500	3669.000
1986	7131.600	4592.800	2538.800
1987	6253.400	4452.400	1801.000
1988	6790.800	5113.500	1677.300
1989	7537.400	5502.300	2035.100
1990	8094.800	5229.200	2865.600
1991	8887.000	5954.300	2932.700
1992	9269.000	6645.900	2623.100
1993	9147.700	6668.700	2479.000
1994	9443.500	7007.100	2436.400
1995	10231.700	7643.100	2588.600
1996	11944.500	9077.800	2866.700
1997	14148.800	9683.400	3204.500
1998	12741.300	9985.200	2000.700

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

جدول (2)
الصادرات الإجمالية والواردات الإجمالية
(1973 - 1998م)

(مليون دينار)

السنة	قيمة الصادرات الإجمالية (EX)	قيمة الواردات الإجمالية (IM)	الميزان التجاري (TB)
1973	1240.300	826.500	413.800
1974	2489.800	1427.900	1061.900
1975	2053.200	1665.700	387.500
1976	2881.400	1671.400	1210.000
1977	3430.800	1948.600	1482.200
1978	2978.100	2199.500	778.600
1979	4801.800	2821.700	1980.100
1980	6537.000	3398.700	3138.300
1981	4409.500	5127.700	-718.200
1982	4104.500	3920.100	184.400
1983	3703.300	3343.100	360.200
1984	3350.800	3386.000	-35.200
1985	3673.200	2487.900	1185.300
1986	2459.000	1895.700	563.300
1987	1697.300	2009.200	-311.900
1988	1652.200	2114.300	-462.100
1989	2212.900	2547.300	-180.800
1990	3247.500	2763.000	700.200
1991	3038.400	2430.000	275.400
1992	2918.500	2944.000	488.500
1993	2635.800	2603.100	-308.200
1994	2694.600	2603.100	91.500
1995	3116.100	2394.100	722.000
1996	3490.200	2909.500	580.700
1997	3780.200	3090.800	689.400
1998	2467.600	2660.700	-193.100

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

جدول (3)
تقسيم الواردات
(1973 - 1998م)

(مليون دينار)

الواردات من السلع الاستهلاكية (IMC)	الواردات من السلع الرأسمالية (IMI)	الواردات الأخرى (IMO)	السنة
153.200	386.700	286.600	1973
228.700	589.100	610.100	1974
281.400	767.300	617.000	1975
259.800	691.000	720.600	1976
365.000	752.100	831.500	1977
403.000	959.600	836.900	1978
416.000	1156.400	1249.300	1979
564.200	1442.000	1392.500	1980
734.600	1746.800	2646.300	1981
593.900	1530.500	1796.200	1982
489.700	1295.100	1558.300	1983
553.000	1288.700	1544.300	1984
339.100	875.300	1273.500	1985
368.400	947.200	580.100	1986
403.400	874.600	731.200	1987
514.100	1163.200	437.000	1988
431.800	1043.200	918.700	1989
456.300	1054.600	1036.400	1990
447.300	1058.200	1257.500	1991
408.200	1013.900	1007.900	1992
470.100	1241.200	1232.700	1993
394.900	1093.000	1115.200	1994
559.500	1168.700	665.900	1995
563.400	1351.400	994.700	1996
695.600	1443.000	952.200	1997
733.400	1470.400	456.900	1998

المصدر :

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، اتجاهات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، ديسمبر 1997 م ، طرابلس .
- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، مارس 1998 م .

جدول (4)
 الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
 والإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
 والإنفاق الاستهلاكي النهائي العام
 (1973 - 1998م)

(مليون دينار)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (PCE)	الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (GFI)	الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام (GE)
1973	702.700	664.200	465.400
1974	927.100	1029.400	864.800
1975	1193.500	1145.700	1044.300
1976	1336.600	1175.900	1184.600
1977	1482.200	1398.300	1400.300
1978	1665.200	1552.000	1691.800
1979	1894.600	1965.300	2006.600
1980	2327.500	2518.800	2350.500
1981	4672.900	2894.800	2551.600
1982	3908.100	2824.000	2456.300
1983	3590.600	2600.200	2380.900
1984	3037.500	2203.100	3158.500
1985	3223.900	1588.100	2229.200
1986	3008.600	1504.700	2055.000
1987	3873.300	1076.200	1615.800
1988	3789.300	1267.900	2195.700
1989	3913.100	1285.100	2520.000
1990	3873.500	1523.500	1997.400
1991	5058.300	1177.600	2375.400
1992	4865.800	1159.300	2755.400
1993	6105.400	1226.600	2123.900
1994	5935.900	1170.300	2245.900
1995	5962.200	1177.500	2370.000
1996	6639.700	1836.300	2887.800
1997	8361.100	1748.300	3333.000
1998	8071.600	1523.800	3339.000

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

جدول (5)

حصة الخزانة من الإيرادات النفطية ،

والإيرادات غير النفطية

(1973 - 1998م)

(مليون دينار)

السنة	حصة الخزانة العامة من الإيرادات النفطية (OILR)	الإيرادات غير النفطية (NOOR)
1973	429.500	118.700
1974	1443.000	225.800
1975	1283.000	298.000
1976	2021.000	490.000
1977	2581.000	461.000
1978	2183.000	575.000
1979	3682.000	556.000
1980	5951.100	849.200
1981	4352.700	914.600
1982	4056.600	837.000
1983	2520.000	928.100
1984	2125.000	965.200
1985	1846.000	952.600
1986	1074.000	920.000
1987	1029.700	934.800
1988	898.000	1131.800
1989	1181.500	1201.400
1990	1600.000	1260.000
1991	1993.000	743.000
1992	2230.000	1185.000
1993	1267.000	1286.000
1994	761.000	1119.300
1995	2940.400	1041.000
1996	3994.000	1486.300
1997	3351.000	1686.000
1998	2551.000	1815.000

المصدر :

مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

جدول (6)

عرض النقود والدين العام المحلي المصرفي

(1973 - 1998م)

(مليون دينار)

السنة	عرض النقود (MS)	الدين العام المحلي المصرفي (DEBT)
1973	491.000	144.344
1974	753.840	264.018
1975	844.450	298.741
1976	1139.370	489.180
1977	1443.760	296.771
1978	1687.810	1009.032
1979	2223.610	1014.148
1980	2856.900	301.648
1981	3512.100	1155.898
1982	3251.900	1256.682
1983	2894.400	366.290
1984	2711.300	506.350
1985	3492.200	262.177
1986	3041.400	120.440
1987	3438.600	94.780
1988	3032.700	2544.124
1989	3521.500	2739.338
1990	5416.200	4035.693
1991	5507.900	4190.900
1992	6302.900	4270.800
1993	6353.200	3439.300
1994	7038.300	3784.400
1995	7463.800	4484.100
1996	7854.200	4328.000
1997	9948.300	—
1998	10358.400	—

المصادر :

مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

جدول (7)
مصادر الإيرادات العامة
(1973 - 1998م)

(مليون دينار)

السنة	حصة الحكومة من دخل النفط (YOV)	صافي الضرائب غير المباشرة (NIDT)	الضرائب المباشرة (DT)	الإيرادات الأخرى من غير النفط والضرائب (GROT)
1973	577.218	63.900	32.600	31.400
1974	1216.503	91.200	75.900	25.600
1975	1000.161	105.700	99.000	192.200
1976	1402.500	138.900	126.500	144.000
1977	1670.709	150.300	152.100	180.000
1978	1432.437	191.500	175.000	158.000
1979	2318.103	243.400	160.000	153.700
1980	3328.107	327.800	339.200	202.000
1981	2245.683	602.300	336.300	317.300
1982	2160.258	440.400	398.100	241.700
1983	1950.036	420.200	441.400	268.000
1984	1636.998	559.200	391.900	273.900
1985	1785.204	374.400	352.800	399.300
1986	1227.162	364.000	328.100	401.300
1987	872.916	316.500	317.000	426.500
1988	778.872	596.400	329.800	503.100
1989	976.905	424.100	343.500	432.500
1990	1397.808	261.400	357.000	363.900
1991	1419.432	364.900	375.000	68.000
1992	1265.004	350.900	357.000	600.000
1993	1284.945	290.900	435.000	620.000
1994	1305.345	482.600	363.000	531.900
1995	1364.250	437.600	590.600	562.000
1996	1439.220	499.300	466.800	808.000
1997	2298.000	395.600	441.000	805.000
1998	1420.900	130.700	519.000	761.000

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

جدول (8)

الناتج المحلي الصافي والدخل الشخصي المتاح

(1973 - 1998م)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الصافي (NDP)	الدخل الشخصي المتاح (YD)
1973	2133.800	1428.682
1974	3735.100	2325.897
1975	3613.900	2216.839
1976	4714.500	2902.600
1977	5555.500	3402.391
1978	5450.200	3493.263
1979	7583.400	4708.197
1980	10214.800	6017.693
1981	8996.899	5495.316
1982	8914.700	5674.242
1983	8359.500	5279.864
1984	7809.700	4947.702
1985	7647.100	4735.396
1986	6512.800	4192.238
1987	5600.700	3667.784
1988	6093.800	3885.628
1989	6769.300	4592.295
1990	7300.800	4920.692
1991	8038.800	5811.468
1992	8359.800	5786.896
1993	8325.800	5694.955
1994	8585.600	5902.755
1995	9316.800	6362.350
1996	10915.100	7701.779
1997	12926.200	8986.600
1998	11479.900	8648.300

المصدر :

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

جدول (9)
الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية
(1973 - 1998م)

(مليون دولار)

السنة	حجم الاحتياطيات الأجنبية (FRES)	التغير في الاحتياطيات الأجنبية (CRS)
1973	2297.4	—
1974	3965.7	1668.3
1975	2436.9	(-1528.8)
1976	3434.9	998.0
1977	5190.2	1755.3
1978	4658.1	(-532.1)
1979	7606.0	2947.9
1980	14904.8	7298.8
1981	10425.3	(-4479.5)
1982	8694.5	(-1730.8)
1983	6583.9	(-2110.6)
1984	4758.9	(-1825.0)
1985	7081.1	2322.2
1986	7360.4	279.3
1987	7580.8	220.4
1988	5798.5	(-1782.3)
1989	5776.3	(-22.2)
1990	7225.2	1448.9
1991	6968.0	(-257.2)
1992	7478.7	530.7
1993	5304.3	(-2194.4)
1994	5536.9	232.6
1995	7588.4	2051.5
1996	9091.0	1502.6
1997	8890.9	(-200.1)
1998	8130.3	(-760.6)

المصدر :

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- IMF - International Trade Statistics Yearbook, New York-1997.

- World Bank - World Bank Tables - 1993.

جدول (10)
عدد السكان والعمالة الوافدة
(1973 - 1998م)

(مليون نسمة)

السنة	عدد السكان (POP)	عرض العمالة الوافدة (FLPS)
1973	2.249	0.118
1974	2.422	0.170
1975	2.595	0.223
1976	2.756	0.263
1977	2.860	0.266
1978	2.939	0.252
1979	3.057	0.260
1980	3.181	0.280
1981	3.435	0.386
1982	3.655	0.495
1983	3.861	0.562
1984	3.643	0.263
1985	3.618	0.194
1986	3.662	0.166
1987	3.937	0.144
1988	4.050	0.143
1989	4.315	0.155
1990	4.525	0.140
1991	4.726	0.085
1992	4.949	0.076
1993	5.043	0.152
1994	4.873	0.156
1995	4.799	0.161
1996	5.019	0.167
1997	5.348	0.169
1998	5.174	0.172

المصدر :

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، ديسمبر

1997م ، طرابلس .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

جدول (11)
المؤشرات القياسية
(1973 - 1998م)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	الرقم القياسي لتكلفة وحدة الواردات (PIM)	الأسعار النسبية (RP)
1973	55.900	44.900	0.803
1974	58.500	57.400	0.981
1975	64.600	62.100	0.961
1976	69.600	62.600	0.899
1977	71.900	67.600	0.940
1978	97.300	76.300	0.784
1979	85.200	88.100	1.034
1980	100.000	100.000	1.000
1981	103.000	96.200	0.929
1982	115.000	92.700	0.800
1983	128.000	89.800	0.701
1984	144.000	87.500	0.607
1985	157.400	87.200	0.554
1986	162.500	100.300	0.617
1987	169.600	112.300	0.662
1988	174.900	119.600	0.684
1989	177.200	119.900	0.677
1990	192.500	130.900	0.680
1991	215.000	129.800	0.604
1992	247.200	127.800	0.517
1993	296.600	121.500	0.410
1994	379.600	125.300	0.330
1995	406.000	138.000	0.340
1996	452.000	133.900	0.296
1997	497.000	127.100	0.256
1998	463.000	119.600	0.258

المصدر :

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- الزلي ، عبد الباري شوشان ، "قياس التضخم في الاقتصاد الليبي" ، ورقة بحثية مقدمة إلى لدوة التضخم في الاقتصاد الوطني الليبي ، جمعية الاقتصاديين الليبيين ، (طرابلس ، نوفمبر

1998م) .

- United Nations, International Trade Statistics Yearbook, Different Issues.

جدول (12)
ميزان المدفوعات الليبي وحساباته الرئيسية
(1973 - 1997م)

(مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حسابات العمليات غير المنظورة	حسابات العمليات الجارية	حساب رأس المال	صافي السهو والخطأ	الوضع العام لميزان المدفوعات
1973	1199.6	667.1	532.5	566.1-	33.6-	8.9	305.0-	329.7-
1974	2447.2	1231.4	1215.8	643.8-	572.0	39.6-	26.8-	505.6
1975	2005.6	1454.8	550.8	646.1-	95.3-	287.2-	77.1-	459.6-
1976	2831.7	1245.2	1586.5	807.6-	778.9	376.4-	46.5-	356.0
1977	3376.2	1616.0	1760.2	851.0-	909.2	438.8-	18.6-	451.8
1978	2917.7	1849.6	1068.1	836.3-	231.8	325.1-	54.0-	147.3-
1979	4731.1	2552.2	2178.9	1036.9-	1142.0	408.9-	42.2-	690.9
1980	6489.2	3070.1	3491.1	988.3-	2430.8	463.8-	63.8-	1903.2
1981	4361.2	4401.4	40.2-	1193.2-	1233.4-	107.8-	38.8-	1380.0-
1982	4056.2	3249.4	806.8	1268.9-	462.1-	167.4-	33.3	596.2-
1983	3655.7	2657.7	998.0	1443.2-	445.1-	35.4-	48.3-	528.8-
1984	3264.8	2505.7	759.1	905.0-	145.9-	86.2	47.6-	107.3-
1985	3065.1	1706.0	1359.1	816.2-	542.9	44.5-	142.3	640.7
1986	2431.3	1428.3	1003.0	64.6	1067.6	853.7-	46.0-	167.9
1987	1663.2	1587.9	75.3	537.3-	462.0-	148.1	36.0-	349.2-
1988	1615.5	1646.6	31.1-	490.8-	521.9-	1.3	114.6	406.0-
1989	2179.2	1950.0	229.2	556.4-	327.2-	436.6	30.1-	79.3
1990	3214.5	2145.0	1069.5	456.2-	613.3	284.9-	15.2-	313.2
1991	2919.7	2198.8	721.6	532.0-	189.6	125.6-	56.4-	7.6
1992	2890.3	2139.8	750.5	351.7-	398.8	94.4	9.4	502.6
1993	2618.9	2584.1	34.8	453.5-	418.7-	61.3-	46.6-	526.6-
1994	2681.9	2353.1	328.8	319.3-	9.5	50.8	77.1	137.4
1995	3103.5	2148.6	954.9	268.2-	686.7	86.3-	102.9	703.3
1996	3478.8	2563.8	915.0	378.5-	536.5	81.0	84.4-	533.1
1997	3777.5	2739	1038.5	321.9-	716.6	338.9-	337.6	715.3

المصادر : - مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- مصرف ليبيا المركزي ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .

جدول (13)
أعداد العاملين في الاقتصاد
(1973 م - 1997 م)

(بالألف مشغل)

السنة	اليان	العمالة المحلية	العمالة الوافدة	الإجمالي	نسبة العمالة المحلية إلى الإجمالي %	نسبة العمالة الوافدة إلى الإجمالي %
1973		419.7	118.4	538.1	78.0	22.0
1974		437.4	169.8	607.2	72.0	28.0
1975		454.1	223.3	677.4	67.0	33.0
1976		470.1	262.6	732.7	64.2	35.8
1977		498.8	266.0	764.8	65.2	34.8
1978		520.4	252.3	772.7	67.3	32.7
1979		529.0	260.0	789.0	67.0	33.0
1980		532.8	280.0	812.8	65.6	34.4
1981		560.2	386.4	946.6	59.2	40.8
1982		588.4	495.3	1083.7	54.3	45.7
1983		617.4	562.1	1179.5	52.3	47.7
1984		664.0	263.1	927.1	71.6	28.4
1985		700.0	194.2	894.2	78.3	21.7
1986		738.7	166.0	904.7	81.7	18.3
1987		792.5	144.3	936.8	84.6	15.4
1988		820.3	142.8	963.1	85.2	14.8
1989		840.7	154.7	995.4	84.5	15.5
1990		879.4	139.7	1018.6	86.3	13.7
1991		927.2	85.3	1012.5	91.6	8.4
1992		967.9	76.1	1044.0	92.7	7.3
1993		962.1	151.6	1113.6	86.4	13.6
1994		992.9	156.1	1149.0	86.4	13.6
1995		1025.2	161.0	1186.2	86.4	13.6
1996		1057.5	166.5	1224.0	86.4	13.6
1997		1085.7	169.4	1255.1	86.5	13.5

المصدر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس ، ديسمبر 1997م .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط « الحسابات القومية (1986-1997م) ، طرابلس ، ديسمبر 1999م .

جدول (14)
معدلات نمو العمالة المستخدمة في الاقتصاد
(1973-1997م)

(نسب مئوية %)

السنة	معدل نمو العمالة المحلية %	معدل نمو العمالة الوافدة %	معدل نمو إجمالي العمالة %
1973	—	—	—
1974	4.2	43.0	12.8
1975	3.1	31.5	11.6
1976	3.5	17.6	8.2
1977	6.1	1.3	4.4
1978	4.3	(5.2-)	1.0
1979	1.7	3.0	2.1
1980	3.8	7.7	3.0
1981	5.1	38.0	16.5
1982	5.0	28.2	14.5
1983	4.9	13.5	8.8
1984	7.5	0.4	(21.4-)
1985	5.4	(26.2-)	(3.5-)
1986	5.5	(14.5-)	1.2
1987	7.3	(13.1-)	3.5
1988	3.5	(1.0-)	2.8
1989	2.5	8.3	3.4
1990	4.6	(9.7-)	2.3
1991	5.4	(38.9-)	(0.6-)
1992	4.4	(10.8-)	3.1
1993	(0.6-)	99.2	6.7
1994	3.2	3.0	3.2
1995	3.3	3.1	3.2
1996	3.2	3.4	3.2
1997	2.7	1.7	2.5

ملاحظة :- تم احتساب معدلات النمو بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (13) .

جدول (15)
الإلتاق العام بشقيه الجاري والاستثماري
(1973 - 1998)

الإلتاق العام ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الإلتاق الاستثماري ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الإلتاق الجاري ÷ الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإلتاق العام (مليون دينار)	الإلتاق العام الاستثماري* (مليون دينار)	الإلتاق العام الجاري (مليون دينار)	السنة
40.3	19.0	21.3	879.2	413.4	465.4	1973
45.6	22.8	22.8	1730.8	866.0	864.8	1974
53.5	25.1	28.4	1967.5	923.2	1044.3	1975
49.7	24.9	24.8	2371.8	1187.2	1184.6	1976
47.7	22.8	24.9	2680.6	1280.3	1400.3	1977
55.8	25.0	30.8	3063.1	1371.3	1691.8	1978
51.0	24.6	26.4	3875.4	1868.8	2006.6	1979
46.5	24.2	22.3	4902.1	2551.6	2350.5	1980
57.1	28.1	29.0	5027.2	2475.6	2551.6	1981
57.6	30.1	27.5	5144.6	2688.3	2456.3	1982
51.6	23.6	28.0	4392.0	2011.1	2380.9	1983
66.4	25.9	40.5	5183.5	2025.0	3158.5	1984
46.3	17.9	28.4	3631.9	1402.7	2229.2	1985
46.9	16.5	30.4	3172.1	1117.1	2055.0	1986
40.5	13.3	27.2	2404.6	788.8	1615.8	1987
47.3	11.7	35.6	2918.1	722.4	2195.7	1988
47.1	11.6	35.5	3343.4	823.4	2520.0	1989
34.8	9.0	25.8	2699.4	702.0	1997.4	1990
36.7	8.6	28.1	3099.0	723.3	2375.7	1991
35.9	4.5	31.4	3152.2	396.8	2755.4	1992
27.3	4.4	22.9	2529.4	405.5	2123.9	1993
27.8	5.1	22.7	2753.2	507.3	2245.9	1994
25.4	3.0	22.4	2688.9	318.9	2370.0	1995
30.1	5.6	24.5	3548.7	660.9	2887.8	1996
33.8	7.2	26.6	4448.3	943.0	3505.4	1997
28.5	4.4	24.0	3776.2	588.9	3187.3	1998

* حسب الإلتاق الفعلي على التنمية كمرادف للإلتاق العام الاستثماري .

المصادر : - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الحسابات القومية ، أعداد مختلفة .

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-1996م) ، طرابلس،

ديسمبر 1997م .

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 38 ، الربع الرابع ، 1998 م .

